

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

سلسلة تحقيق التراث

٢

شرح

كافية ابن الحاجب

إبدر الدين بن جماعة

ت (٧٣٣هـ)

تفسير وتعليق

الدكتور محمد قراوة

كلية الشريعة - جامعة قاه

دار المنار

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

سلسلة تحقيق التراث
(٣)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح

كافي ابن الحاجب

لبدر الدين بن جماعة
ت (٥٧٣٣هـ)

تحقيق وتعليق

الدكتور محمد داورو
كلية التربية - جامعة قاه لرس

دار المنارة
للنشر والتوزيع

رَفْعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١٨٧٣٠

دار المنارة
للنشر والتوزيع

٩ ش حسن العدوي - الحسين - القاهرة

ت : ٥٩١٥٠٨٥

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مقدمة التحقيق

- مقدمة المحقق.
- المبحث الأول : بدر الدين بن جماعة .
- المبحث الثاني : ابن الحاجب .
- المبحث الثالث : مخطوط شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة .
- المبحث الرابع : منهج التحقيق .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مقدمة المحقق

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

■ مقدمة المحقق ■

الحمد لله رب العالمين؛ والصلاة والسلام على نبي الله ورسوله، سيدنا محمد
رحمة الله للعالمين. وبعد:

فهذا تحقيق لكتاب "شرح كافية ابن الحاجب" لبدر الدين بن جماعة؛ دفعته
الأقدار لتحقيقه حين اطلعت عليه أول مرة عندما ترجمت لبدر الدين بن جماعة
في مقدمة تحقيق كتابه: «كشف المعاني في متشابه المثاني»، ولفت انتباهي
تعليقات ابن جماعة التي كان يسند بعضها لأستاذه النحوي المشهور «ابن مالك»
(ت ٦٧٢هـ)، فاكتملت في الكتاب رؤى ابن مالك وابن جماعة وابن الحاجب.

وبالرغم من وفرة شروح «كافية ابن الحاجب» التي تربو على مائتي شرح؛
فإن هذا الشرح يعدُّ من أفضل وأوفى شروح «الكافية»؛ لما تميز به من نظرات لغوية
تلتقي مع المناهج الحديثة لعلم اللغة، وبخاصة المنهج الوصفي. وزاد هذا من
همتي لإخراج هذا المخطوط إلى النور لطلبة كلية التربية بجامعة قناة السويس؛
رغبة مني في وصلهم بعلوم التراث العربي؛ ليرتبطوا بأصولهم وجذورهم ويألفوا
التعامل مع النصوص التراثية بفهم ووعي، هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فإن
سهولة أسلوب ابن جماعة في شرح الكافية مناسبة لهذه الغاية التعليمية التربوية.

يُضاف إلى الأسباب السابقة محبتي لشخصية ابن جماعة، تلك الشخصية
التي تأبَّتْ على ظروف العصر الذي ساد الاضطراب السياسي والتقليد والتعصب
المذهبي، فكان موقفه موقف المصلح المداوي دون أن يذوب في غمار هذا
الاضطراب، أو يقع في تعصُّب.

وأرجو أن يكون في هذا الجهد المتواضع خدمة لعربية القرآن الكريم
ولطلبة العلم.

وقد قدمت للتحقيق بمقدمة احتوت على أربعة مباحث؛ هي:

١- المبحث الأول:

ويتناول التعريف بصاحب المخطوط (بدر الدين بن جماعة) وعصره، وآثاره العلمية وما حُقِّق منها وما لم يُحَقَّق، وما طُبِع منها وما لم يطبع.

٢- المبحث الثاني :

تناول التعريف بابن الحاجب، وآثاره العلمية وأماكن وجودها، وما حُقِّق منها وما لم يُحَقَّق، وما طبع منها وما لم يُطبع.

٣- المبحث الثالث:

ويتناول التعريف بالمخطوط موضوع التحقيق، وتحقيق نسبة المخطوط وعنوانه، كما يتناول موضوع المخطوط ومنهج المؤلف في تصنيفه.

٤- المبحث الرابع:

ويتناول المنهج الذي التزمته في تحقيق نصِّ المخطوط .
ثم يأتي بعد ذلك تحقيق نصِّ مخطوط «شرح كافية ابن الحاجب» لبدر الدين ابن جماعة، يعقبه ثبت بفهارس الكتاب، وفي ذيله قائمة بمصادر ومراجع التحقيق.
واني لأُضِرُّ إلى الله تعالى أن يتقبَّلَ مِنِّي هذا العمل، وأن يجعله وسيلة إلى مغفرته ورحمته، فإنه وكيُّ ذلك والقادرُ عليه.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم

والحمد لله رب العالمين.

د . محمد محمد داود

في ١/٦/٢٠٠٠م

"مكتبة العلماء"

"بمعهد معلمي القرآن الكريم بمسجد العمرانية"

العمرانية - الجيزة

ت: ٥٦٨٥١٢٢

رَفْعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسْلَمَةُ اللَّهِ الْفَرْدُوسِ
المبحث الأول
بدر الدين بن جماعة

أولاً : عصره.

ثانياً : ترجمته :

- ١ - اسمه.
 - ٢ - ألقابه.
 - ٣ - مولده.
 - ٤ - نشأته.
 - ٥ - الوظائف التي تولاها.
 - ٦ - شيوخه.
 - ٧ - تلاميذه.
 - ٨ - صفاته وأخلاقه.
 - ٩ - وفاته.
 - ١٠ - آثاره العلمية :
- أ - مؤلفاته.
- ب - تأثيره فيمن بعده.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

التأمل لواقع المسلمين في القرنين السابع والثامن بعد الهجرة يلاحظ الظواهر التالية:

انقسم المسلمون إلى دويلات، وساءت العلاقة بين الملوك ورعاياهم، وهُوجِم الإسلام من ثلاث جهات: من شرقه بالتتار، ومن غربه بالصليبيين، ومن داخله بالعداوة المستحكمة بين الأمراء والفرق^(١).

وكانت دولة المماليك هي الحامية للإسلام في ذلك العصر، وكان السلاطين يجتهدون في أن يكون حكمهم تحت سلطان الدين؛ ومن أجل هذا عُنِيَ "الظاهر بيبرس" بالإبقاء على الخلافة الإسلامية، واستمداد السلطان من الخليفة، لكن لم يكن الخليفة إلا المظهر الشكلي، يُنظر إليه على أنه صاحب سلطة روحية، أما السلطان فيحكم في الناس جميعاً بما فيهم الخليفة نفسه^(٢).

وكان السلاطين يقربون العلماء؛ لأنَّ رضا العلماء فيه نوعٌ من السيطرة على العامة، وكثيراً ما يلجئون إلى نفوذ العلماء لفرض أمور على العامة لا يقبلونها إلا باسم الدين.

تأثر الواقع الاجتماعي بالحروب والأزمات التي مرت بها البلاد، يُضاف إلى هذا تميز المجتمع إلى طبقات، يأتي في صدرها طبقة السلاطين والأمراء، فلهم القوة والحكم، يليهم طبقة علماء الدين؛ فلهم سلطان الدين والقوة الروحية، ثم طبقة العامة من الصناع والزراع والتجار.

وتنوعت الأفكار في هذا العصر (القرنين السابع والثامن)، لدرجة وصلت إلى

(١) الكامل لابن الاثير (٩/ ٣٣٠).

(٢) راجع: أخبار معاملة السلاطين للخلفاء في مصر في: «حسن المحاضرة» للسيوطي (٢/ ٦٠).

حدّ التناحر والتنازع، كما حدث بين الفرق الإسلامية في العقائد، وكانت الأدلة تُساق في المناظرات لطلب السيطرة الفكرية لا لطلب الهداية والإرشاد. وكان للتصوّف مكانة عالية، وكثر أتباعه، وكان لهم وجودٌ مؤثّرٌ على الساحة الفكرية. وانتشر الانحياز الفكري والتعصّب المذهبي، ولعلّ هذا الأمر من موروثات القرن الرابع الهجري حين اشتدّ الخلاف والجدل بين المعتزلة والأشاعرة والماتريدية. تلك هي البيئة التي نشأ فيها بدر الدين بن جماعة، والمقارنة بين مكانة الرجل وأثره وبين هذه الظروف تنتهي بنا إلى الإعجاب به، ومصدر هذا الإعجاب نابعٌ من أنّ صدى هذه الظروف لم يكن سلبياً على ابن جماعة، بل كان دافعاً قوياً لأنّ يصلح ويدّوي من خلال هدايات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

ثانياً : ترجمته (*)

١- اسمه :

هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي .

٢- ألقابه :

حاز بدر الدين بن جماعة ألقاباً لها قدرها ودلالاتها ، مما يدلُّ على علوِّ مكانته ورفعة منزلته . وأشهر هذه الألقاب التي تكاد تُجمعُ عليها المصادر ^(١) هو :

١- بدر الدين بن جماعة ؛ وهو أشهرها .

٢- قاضي القضاة .

٣- شيخ الإسلام .

٣- مولده :

اتفقت المصادر التي ترجمت لبدر الدين بن جماعة على زمان ومكان مولده ، فذكرت أنه وُلِدَ بـ «حماة» بسوريا ، وكان ذلك في سنة (٦٣٩هـ) . وزادت بعض المصادر تفصيلاً لتاريخ مولده ، فذكرت أنه كان الرابع من ربيع الثاني من السنة المذكورة ؛ بل زاد بعضها تحديد يوم مولده ، فذكر أنه ليلة السبت ^(٢) .

(*) انظر ترجمته في المصادر التالية : أنس الجليل (١٣٦/٢) ، البداية والنهاية (١٦٣/١٤) ، تاريخ ابن الوردي (٣٠٢/٢) ، حسن المحاضرة (٤٢٥/١) ، الدرر الكامنة (٣٦٧/٣) ، ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٠٧ ، ذبول العبر (١٧٨) ، شذرات الذهب (١٠٥/٦) ، طبقات الإسنوي (٣٨٦/١) ، طبقات المفسرين للداودي (٤٨/٢) ، قضاة دمشق (٨٢/٨٠) ، فوات الوفيات (٣٥٣/٢) ، مرآة الجنان (٢٨٧/٤) ، النجوم الزاهرة (٢٩٨/٩) ، الوافي بالوفيات (١٨/٢ - ٢٠) .

(١) انظر : البداية والنهاية (١٦٣/١٤) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٣١١/٩) .

(٢) البداية والنهاية (١٦٣/١٤) ، ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٠٧ ، شذرات الذهب (١٠٥/٦) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٣١١/٩) .

٤ - نشأته وأثرها في تكوينه العلمي:

نشأ بدر الدين بن جماعة في أسرة من أعرق أسر مدينة «حماة»؛ فقد بارك الله تعالى في كثير من رجالها، فخدموا الدين والعلم والأدب والقضاء^(١)، واشتغل كثير من أفراد هذه الأسرة بالحديث والتدريس، وحازوا المناصب العالية في عصرهم، وقد كان أبوه من شيوخ الحديث المشهود لهم بالتقوى والورع^(٢).

وهذا مناخ صالح وبيئة طيبة لطلب العلم وتحصيله، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: تُعدُّ هذه البيئة مهداً صالحاً لتربية أخلاقية وروحية عالية، وكذلك لتشكيل شخصية قوية تتسم بالثبات والتؤدة، وكلها عوامل قلَّ أن تجتمع لشخص واحد؛ فهو في سنة خمسين - أي بعد اثنتي عشرة سنة من مولده - أُتيح له أن يسمع شيخ الشيوخ الأنصاري بـ «حماة»، ومن أبي اليسر والرشيد العطار^(٣)، كما درس الفقه والأصول والنحو والمعاني والبيان في دمشق على شيخ العربية محمد بن عبد الله بن مالك^(٤).

ولم يكتفِ بدر الدين بن جماعة بذلك الزاد العلمي الوافر ولا بتلك المنابع العظيمة التي توفرت له، بل تُحدثنا المصادر بأنه رحل لطلب العلم؛ يقول ابن العماد الحنبلي في «الشذرات»: «وأخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضي تقي الدين ابن رزين»^(٥).

وتشير المصادر إلى شغف بدر الدين بن جماعة بالعلم وإتقانه التحصيل، فيقول الذهبي: «اشتغل وحصل وشارك في فنون العلم، فتبحر فيها، وتميّز في التفسير والفقه، وعُني بالرواية، فجمع وصنّف واشتهر وبعد صيته»^(٦).

ويقول الحافظ ابن كثير في ذلك - أيضاً - : «وسمع الحديث، واشتغل

(١) عصر سلاطين المماليك (١/ ١٠٥). (٢) المنهل الصافي (٤/ ٥٤٠ - ٥٤٢).

(٣) فوات الوفيات (٣/ ٢٩٧). (٤) شذرات الذهب (٥/ ١٠٥)، النجوم الزاهرة (٩/ ٢١٩).

(٥) شذرات الذهب (٦/ ١٠٥). (٦) ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٠٧.

بالعلم، وحصلَ علومًا متعدّدة، وتقدّم وساد أقرانه»^(١).

وكان من نتاج ذلك أن نضج بدر الدين بن جماعة واستوى عالمًا وقاضيًا وشيخًا للإسلام، وخطيبًا له القدح المعلّى في الخطابة، وعابدًا له أوراده وحجّه وورعه وتقواه.

٥- الوظائف التي تولّاها:

تقلّد بدر الدين بن جماعة من الوظائف العالية ما يعرب عن علمه وحكمته وحُسن سياسته للأُمور، فقد اجتمع له من المناصب ما لم يجتمع لغيره، وهذا ما يظهر من العرض التالي:

(أ) التدريس :

درّس بدر الدين بن جماعة في كبريات مدارس الشام ومصر، ويبيّن ابن كثير فضله ومكانته في التدريس فيقول: «واستمر ابن جماعة مدرّسًا بمصر في كفاية ورياسة»^(٢).

وتفيدنا المصادر بأنه درّس في المدرسة القيمرية^(٣)، والعدلية الكبرى^(٤) في دمشق، كما أنه درّس أيضًا في مصر بالمدرسة الصالحية^(٥) بين القصرين، والمدرسة الناصرية^(٦)، والمشهد الحسيني، وجامع ابن طولون، كما ولي مشيخة الحديث بالكاملية^(٧).

(ب) الخطابة :

لما كان بدر الدين بن جماعة خطيبًا مفوّهًا يخطب من إنشائه، وكان كلامه له وقعٌ في القلوب، وجلالة في الصدور؛ فقد أكرمه الله تعالى بالخطابة في المسجد

(١) البداية والنهاية (١٤/١٦٣). (٢) البداية والنهاية (١٣/٢٣٥).

(٣) السلوك للمقرئزي (٣/٧٤٥ - ٨٢٨).

(٤) البداية والنهاية (١٤/١٦٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/٧٩).

(٥) السلوك للمقرئزي (٣/٧٧١ - ٧٧٢). (٦) المرجع السابق (٣/٧٩٨).

(٧) الدرر الكامنة (٣/٢٨١ - ٢٨٢).

الأقصى بالقدس^(١)، والجامع الأموي^(٢) بدمشق، والجامع الأزهر^(٣) بمصر.

وتميز بدر الدين بالصوت العذب والخشوع في القراءة؛ يقول عنه ابن كثير: «وجمع له خُطْبٌ كان يخطب بها في طيب صوت فيها، وفي قراءته في المحراب وغيره»^(٤).

(ج) القضاء:

من أهم الوظائف التي أسندت إلى بدر الدين بن جماعة، وقد وفقه الله تعالى فيه، «فسار في القضاء سيرة حسنة»^(٥).

وتولّى بدر الدين بن جماعة قضاء القدس^(٦)، وقضاء دمشق^(٧)، ثم قاضي القضاة بالديار المصرية، ثم عاد إلى قضاء دمشق، ثم أعيدَ إلى قضاء الديار المصرية^(٨).

(د) شيخ شيوخ الصوفية:

ولجلالة قدر بدر الدين بن جماعة في نفوس الصالحين وتمكُّنه من العلوم، فضلاً عن ورعه وتقواه، لم يُنَازَع في مشيخة الصوفية، بل جاءت عن طلب منهم له، ورغبة منهم فيه، وذلك بعد وفاة الشيخ يوسف بن حمويه الحموي، وفرحت الصوفية به وجلسوا حوله^(٩).

٦- شيوخه:

فضلاً عن أنَّ ابن جماعة نشأ في أسرة علمية عريقة، تفيد المصادر أنه أخذ العلم عن أئمة عصره في فنون مختلفة، وفيما يلي ذكر أهم من

(١) تاريخ ابن الوردي (٢٠١).

(٢) السلوك للمقريزي (٧٤٥/٣)، والأنس الجليل (١٣٦/٢).

(٣) البداية والنهاية (١٦٣/١٤). (٤) البداية والنهاية (١٧١/١٤).

(٥) البداية والنهاية (١٦٣/١٤)، والدرر الكامنة (٢٨٣/٣). (٦) الدرر الكامنة (٣٨١/٣).

(٧) الأنس الجليل (١٣٦/٢). (٨) البداية والنهاية (١٦٣/١٤)، وفوات الوفيات (٢٩٨/٣).

(٩) قضاة دمشق (٨٠ - ٨١).

أخذ عنهم من شيوخ العلم:

١- والده: وكان والده من علماء الحديث، وقد سمع بدر الدين بن جماعة الحديث على والده وروى عنه.

٢- ابن عزون^(١): شيخ شيوخ حماة في الحديث، وتلقى عليه بدر الدين ابن جماعة.

٣- شيخ الإسلام البلقيني^(٢): أخذ عنه بدر الدين بن جماعة العلم، وأذن له في الإفتاء والتدريس.

٤- محمد جمال الدين بن مالك الإمام النحوي شيخ العربية^(٣): قرأ بدر الدين بن جماعة النحو عليه، وكذلك المعاني والبيان.

٥- ابن دقيق العيد^(٤): وهو إمام أهل زمانه، الحافظ المتقن في الحديث وعلومه.

٦- القاضي تقي الدين بن رزين^(٥): أخذ عنه بدر الدين بن جماعة أكثر علومه بالقاهرة، وبخاصة في الفقه والتفسير.

٧- ابن البخاري^(٦): يذكر ابن الجوزي عنه أنه كان ذا تمكّن واضطلاع بالقراءة ورواية الحروف.

٨- ابن القسطلاني^(٧): وهو الذي تولى مشيخة دار الحديث بمصر.

كما تذكر المصادر أن بدر الدين بن جماعة سمع من أصحاب البوصيري^(٨)،

(١) هو: زين الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن عزون. شذرات الذهب (٣٢٤/٥).

(٢) الأنس الجليل (١٣٦/٢).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٦٣/١٤). وانظر ترجمة ابن مالك في طبقات القراء (١٨٠/٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (١٤٨٢). (٥) شذرات الذهب (٣٦٨/٥). (٦) طبقات القراء (٥٢٠/١).

(٧) لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ لابن فهد (٧٦ - ٧٧). (٨) طبقات ابن السبكي (١٤٠/٩).

كما أخذ عن كثير غير هؤلاء.

والتأمل لشيخو بدر الدين بن جماعة يلاحظ كثرة شيوخه وتنوعهم في المعارف والعلوم؛ فمنهم عالم الحديث، ومنهم شيخ العربية، ومنهم القاضي، ومنهم الفقيه، ومنهم عالم القراءة ورواية الحروف، ومنهم أهل الصلاح والفلاح. وهكذا اجتمعت لبدر الدين بن جماعة كل هذه المنابع العلمية متعددة الروافد، فسبكت منه عالمًا وقاضيًا ووليًا صالحًا نادر النظير.

٧- تلاميذه:

لقد نبغ بدر الدين بن جماعة في التدريس، فصار المعلم والمربي الخنون، لحكمته العالية، وحسن تربيته لتلاميذه، مع تميز أسلوبه بالود واللفظ، بعيداً عن التعنيف والتخجيل^(١)، فتخرج على يديه - وبخاصة في الحديث - جماعة من خيرة العلماء، في مقدمتهم: ولده عبد العزيز، والذهبي، والسبكي، وابن كثير، وابن قيم الجوزية، وابن جابر المغربي.

٨- صفاته وأخلاقه:

لقد من الله تعالى على بدر الدين بن جماعة بجمال الخلق، وحسن الخلق، يقول ابن حجر في وصف سمته: «كان مليح الهيئة، أبيض، مستدير اللحية، نقي الشيبة، جميل البزة، رقيق الصوت، وقوراً»^(٢). وكان ذا هيبة، له وقع في النفوس وجلالة في الصدور.

وهذه سمات طيبة تفيد من يتصدر للدعوة والتدريس، لما لها من أثر طيب على الناظر والسامع.

أما عن خلقه: فكان بدر الدين بن جماعة ذا خلق طيب وسماحة وتواضع ورحمة، ويذكر ابن حجر عن عاداته أنه «كان متقشفًا، مقتصدًا في مأكله وملبسه ومركبه ومسكنه»^(٣).

(١) الدرر الكامنة (٢٨٢/٣). (٢) الدرر الكامنة (٢٨٢/٣). (٣) الدرر الكامنة (٢٨٢/٣).

ومن ورعه أنه لما ولي تدريس الكاملية، رأى في كتاب الوقف: «من شرط الطلبة المبيت، فجمع ما كان أخذه وهو طالب وأعادته للوقف، لأنه كان لا يبيت»^(١).

كما يذكر ابن حجر عن تواضعه موقفه الكريم حين عزل وتولى مكانه الإمام جلال الدين القزويني، حيث ركب بدر الدين بن جماعة من منزله في مصر حتى بلغ "الصالحية" لكي يسلم عليه^(٢).

وتجمع المصادر على أن بدر الدين بن جماعة سار في القضاء سيرة حسنة، فحمدت أحكامه، وبأشر القضاء في آخره بلا معلوم لما كثرت أمواله^(٣).

ولما ضعف سمعه في آخر حياته قليلاً عزل نفسه، ثم انقطع في منزله بشاطئ النيل، فسمع عليه وتبرك به، حتى أدركته الوفاة.

ويصفه ابن الوردي بقوله: «كان حسن المجموع، وكان ينطوي على دين وتعبّد وتصوّف، وعقل ووقار، وجلال وتواضع، وحمدت سيرته، ورزق القبول من الخاص والعام»^(٤).

وفضلاً عن كل ذلك، فقد كان بدر الدين بن جماعة مرجعاً للأمرء في الصلح والشورى، وكان له سعيٌ محمود لصالح الناس إلى أبواب الملوك، وكان على قمة الوفد الدمشقي الذي وفد إلى السلطان "غازان" ملك التتار يرجوه أن يرسل أماناً إلى أهل دمشق وألاً يبطش بهم، وكان معه ضمن الوفد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وحصلوا لأهل دمشق على الأمان»^(٥).

٩- وفاته:

تجمع المصادر على أن وفاة بدر الدين بن جماعة كانت في سنة (٧٣٣هـ)

(١) الدرر الكامنة (٣/٢٨٣).

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) فوات الوفيات (٣/٢٩٧).

(٤) تاريخ ابن الوردي ص ٣٠١.

(٥) السلوك (٣/٨٨٩)، البداية والنهاية (١٤/٧).

بالقاهرة^(١). وتزيدنا بعض المصادر تفصيلاً عن مكان وزمان الوفاة فتذكر أن الوفاة كانت بمنزله على شاطئ النيل، وكان ذلك ليلة الإثنين بعد العشاء الآخرة، حادي عشرين من جمادى الأولى، وقد أكمل أربعاً وتسعين سنة وشهراً وأياماً، وصُلِّيَ عليه من الغد قبل الظهر بالجامع الناصري بمصر، ودفن بالقرافة قرب الإمام الشافعي، وكانت جنازته حافلة هائلة^(٢).

١٠- آثاره العلمية:

(أ) مؤلفاته:

إنَّ المصنفات التي يخلِّفها العالم مرأةً صادقة لعلمه وسمات شخصيته، ولما كان لبدر الدين بن جماعة مشاركة قوية في علوم شتى؛ فقد تنوعت مصنفاته النافعة المفيدة، والتي تشهد له بعُلُوِّ مكانته في العلم، وتعرب عن تنوع معارفه واتِّساع ثقافته. وفيما يلي بيانٌ بهذه المؤلفات، مع الإشارة إلى ما طُبِعَ منها أو ما تمَّ تحقيقه:

أولاً: في القرآن الكريم وعلومه:

١- «التبيان لمبهمات القرآن»^(٣): وقد أشار السيوطي إليه في كتاب

"معترك الأقران"^(٤)، ويوجد منه نسخة دُوِّنت في حياة المؤلف^(٥).

٢- «غرة التبيان لمن لم يُسمَّ في القرآن»^(٦).

٣- «الفوائد اللاتحة من سورة الفاتحة»^(٧).

(١) طبقات الشافعية (١٣٩/٩)، والنجوم الزاهرة (٢١٩/٩). (٢) البداية والنهاية (١٧١/٤).

(٣) الأنس الجليل (١٣٧/٢)، كشف الظنون، ومنه نسخة بالحرم المكي تحت رقم (٩٥٢ص).

(٤) معترك الأقران (٤٨٤/١).

(٥) بمدرسة فاضل خان بالمشهد الروضي، ودونت النسخة سنة (٧٢٠هـ)، ذيل كشف الظنون (٢٦/٦).

(٦) الأعلام للزركلي (٢٩٨/٥). وتوجد منه نسخة في الأسكوريال بأسبانيا تحت رقم (١٥٨٩)،

ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (٢/١٥٨٩ - ١١٠ق).

(٧) كشف الظنون (١٧٩٣/٢)، ومنه مخطوطة بمكتبة ليدن بهولندا تحت رقم

(١٦٣٦)، (بروكلمان ٧٤/٣).

٤- «المُقْتَنَصُ في فوائد تَكَرَّار القَصَصِ»: ونقل عنه السيوطي في "معترك الأقران"، وذكره حاجي خليفة^(١)، والبغدادى^(٢).

٥- «كشف المعاني في مثابه الثاني»: وقد قمنا بتحقيقه من قبل^(٣).

ثانيًا: في الحديث وعلومه:

٦- «الأربعون التساعية الإسناد»^(٤).

٧- «تراجم البخاري»^(٥).

٨- «تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة»^(٦).

٩- «الفوائد الغزيرة في أحاديث بريرة»^(٧).

١٠- «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»: وتم نشر هذا

الكتاب بتحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان^(٨).

١١- «المختصر الكبير في السيرة»^(٩).

(١) كشف الظنون (٢/١٧٩٣). (٢) إيضاح المكنون (٤/٥٤٧).

(٣) نشر دار المنار، القاهرة، ط ١ - ١٩٩٨ م.

(٤) الداودي: طبقات المفسرين، وتوجد منه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم (١٠٦٢٢) (بروكلمان ٢/٧٤).

(٥) انظر: فهرست دار الكتب (١/٤٤١)، (بروكلمان ٢/٧٤)، ومنه نسخة مصورة بمكتبة الحرم المكي الشريف تحت (رقم ١١٩٢/٣ ص).

(٦) الأنس الجليل (٢/١٣٧)، ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم (١٣١٠/ص)، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٥٩٨/٧ق) عن نسخة مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

(٧) الأنس الجليل (٢/١٣٧)، وقد أشار البغدادى إلى وجود نسخة منه في الزيتونة، إيضاح المكنون (٤/٢٠٨). (٨) نشر دار الفكر بدمشق، ط ٢، ١٩٨٦ م.

(٩) مخطوط بدار الكتب، فهرست (٥/١٣٥)، وطبع في القاهرة، ومنه نسخة مصورة بمكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم (٤/١١١٤ ص).

ثالثاً: في الفقه:

١٢- «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام»: وتم نشره بتحقيق الدكتور: فؤاد عبد المنعم أحمد^(١).

١٣- «تجنيد الأجناد في وجهات أهل الجهاد»^(٢).

١٤- «الطاعة في فضيلة صلاة الجماعة»: ذكره البغدادي في الإيضاح^(٣)، وأبو اليمن الحنبلي^(٤).

١٥- «كشف الغمة في أحكام أهل الذمة»: ذكره أبو اليمن الحنبلي^(٥).

١٦- «مستند الأجناد في آلات الجهاد»: نُشر محققاً للأستاذ / أسامة ناصر النقشبندى^(٦).

رابعاً: في النحو:

١٧- «شرح كافية ابن الحاجب»: وهو موضوع التحقيق.

١٨- «الضياء الكامل في شرح الشامل»: جاء ذكره في معهد المخطوطات العربية^(٧).

خامساً: في العقيدة:

١٩- «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل»^(٨): ومنه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٠٦/توحيد).

-
- (١) دولة قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، ط٢، ١٩٨٧م.
(٢) توجد منه نسخة بمكتبة أيا صوفيا (السليمانية) تحت رقم (٣١٢٣) في ٨٥ ورقة. انظر: مجلة اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود. العدد ١٠، ص ٢٩٣.
(٣) إيضاح المكنون (٧٦/٤). (٤) الأنس الجليل (١٣٧/٢).
(٥) الأنس الجليل (١٣٧/٢). (٦) نشر وزارة الثقافة والإعلام، بالعراق، ١٩٨٣م.
(٧) انظر مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢١، (١/٣٦).
(٨) إيضاح المكنون (١/١١٥).

سادساً: في الآداب والرفائق:

- ٢٠- «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم»: وقد تم نشره محققاً للأستاذ/ محمد هاشم الندوي^(١).
٢١- «أنس المذاكرة فيما يستحسن في المذاكرة»^(٢).

سابعاً: متفرقات:

- ٢٢- أراجيز في : (قضاة الشام) ، (الخلفاء)^(٣).
٢٣- «حجة السلوك في مهادة الملوك»^(٤).
٢٤- «رسالة في الإسطرلاب»^(٥).

(ب) تأثيره فيمن بعده:

تأثر اللاحقون به من العلماء بمؤلفاته، وذلك على نحو ما نرى عند خاتمة الحفاظ: الإمام السيوطي - رحمه الله - في «معترك الأقران» وفي «الإنتقان»، وكذلك الإمام الزركشي في «البرهان».

-
- (١) طبعته دار المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند، سنة ١٣٥٤هـ، ثم صورته دار الكتب العلمية، بيروت - بدون تاريخ، ونشرته.
(٢) توجد منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة مغنسيا بتركيا، تقع في ١٩٧ ورقة تحت رقم ٥٢٨٠. انظر: نوادر المخطوطات العربية بتركيا.
(٣) الأعلام للزركلي (٦/١٨٩)، وورد ذكر أرجوزة الخلفاء، وأرجوزة قضاة الشام ضمن مجموعة مصورة بمكتبة طلعت بدار الكتب تحت رقم (١٨٣٦)، وأخرى بدار الكتب تحت رقم (١١٥٤٩ج). راجع مخطوطة نزهة النظر لابن الملتن المودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١٥٤٩ج)، الصفحات (٣٨ - ٤٠).
(٤) الأنس الجليل (٢/١٣٧). (٥) الوافي بالوفيات (٢/١٩).

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرُوقِ

المبحث الثاني ابن الحاجب

أولاً : عصره.

ثانياً : ترجمته:

١ - اسمه ونسبه ولقبه.

٢ - مولده ونشأته.

٣ - وفاته.

٤ - أخلاقه.

٥ - مكانته العلمية.

٦ - شيوخه.

٧ - مؤلفاته.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

أولاً: عصره (*)

عاصر ابن الحاجب الدولة الأيوبية وما تخللها من اضطرابات في مصر والشام بسبب جحافل الغزاة الصليبيين التي استمرت حتى وفاة صلاح الدين عام (٥٨٩هـ).

وزادت أحوال البلاد السياسية اضطراباً بعد وفاة صلاح الدين بسبب تنازع أبنائه على الأقاليم.

ولحق بهذا الصراع عمهم العادل، وظلت الأمور في الدولة الأيوبية على هذا الوضع من الصراع حتى انتهت على يد المماليك سنة (٦٤٨هـ).

وكان من نتيجة هذا الصراع السياسي: اضطراب البلاد وحدث المجاعات وانتشار الأوبئة ووقوع الغلاء؛ قال المقرئ عن تلك الفترة: «وقع الغلاء في الدولة الأيوبية .. في سنة ست وتسعين وخمسمائة، وكان سببه توقف النيل عن الزيادة .. فتكاثر مجيء الناس من القرى والنجوع، ودخل فصل الربيع فهبَّ هواءٌ أعقبه وباءٌ وفناءٌ، وعدم القوت»^(١).

وخلال هذا القحط وتلك الجائحة أصاب ابن الحاجب العوزُ بعد حياة الترف والدعة في صباه، ووصل به الأمر من الشدة والفقر إلى اضطرابه إلى بيع كتبه، وأنشد في ذلك:

يا أهل مصر رأيت أيدىكم من بسطها بالنول منقبضة
قد جئتكم نازلاً بأرضكم أكلتُ كُتبي كأنني أرضه^(٢)

(*) راجع: الكامل في التاريخ (٤١٤/١١)، البداية والنهاية (٢٨٧/١٢)، وفيات الأعيان (١٦٥/٦).

(١) إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٨. (٢) روضات الجنات (١٨٦/٥).

وأما عن الحالة العلمية في عصر ابن الحاجب: فكانت المدارس التي أنشأها صلاح الدين للفقهاء على المذاهب الأربعة، واستبحر العلماء في الحديث والتفسير والفقهاء استبحار المقلد لا المجتهد، وانتشر التعصب والتقليد، واشتد الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

ووسط هذه الظروف الصعبة سياسياً واجتماعياً، ووسط هذا النزاع والتناحر بين الأفكار؛ نشأ ابن جماعة، ولم تنل هذه الظروف الصعبة من مسيرته العلمية، وتجاوز ابن الحاجب هذه الصعاب بالصبر والجلد، وصار من أشهر علماء عصره، فكانت له التصانيف المختلفة التي لاقت قبولاً وانتشاراً بين أمهات المراجع في الفنون المختلفة.

■ اسمه ونسبه ولقبه:

هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين الدوني الإسنائي المالكي المصري المعروف بـ «ابن الحاجب».

وتعلّل معظم المصادر والمراجع هذه الكنية بأنّ أباه كان حاجبًا للأمير "موسك" ابن خال صلاح الدين الأيوبي^(١).

أما لقب "الدوني" : فنسبة إلى "دون"؛ قرية من قرى "دينور"، أو "دونة" : قرية من قرى "نهاوند"^(٢). وأما "الإسنائي" : فنسبة إلى مدينة "إسنا" في صعيد مصر^(٣).

■ مولده ونشأته:

أغلب المؤرّخين يحدّدون سنة مولده بعام (٥٧٠هـ)^(٤)، في مدينة "إسنا" بصعيد مصر، ثم انتقل مع أبيه إلى القاهرة؛ حيث تعلّم القرآن الكريم ودرّس الفقه على مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - ثم العربية والقراءات، وبرع في علوم القرآن وأتقنها غاية الإتقان^(٥).

وفي عام (٦١٧هـ) كان مدرّسًا لمذهب الإمام مالك وشيخًا من شيوخ القراءات وعلوم العربية في دمشق، حيث أقبل عليه الناس وانتفعوا بعلمه^(٦)، إلى

(١) انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٤٨)، البداية والنهاية (١٣/١٧٦)، المختصر في تاريخ البشر (٣/١٨٦)، الطالع السعيد (٣٥٦).

(٢) معجم البلدان (٣/٤٩٠).

(٣) معجم البلدان (١/١٨٩)، وفيات الأعيان، مرآة الجنان (٤/١١٤).

(٤) وفيات الأعيان (٣/٢٥٠)، غاية النهاية (١/٥٠٨)، المختصر في تاريخ

البشر (٣/١٨٦)، بغية الوعاة (٢/٣٤)، النجوم الزاهرة (٦/٣٦٠).

(٥) وفيات الأعيان (٣/٢٤٨ - ٢٤٩). (٦) وفيات الأعيان (٣/٢٤٩)، ذيل الروضتين (١٨٢).

أن أخرجه الصالح إسماعيل بن أبي الجيش أمير دمشق، هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام بسبب حملتهما عليه؛ لتقاعصه عن قتال الصليبيين، وكان ذلك عام (٦٣٨هـ)^(١)، فعاد إلى القاهرة، حيث جلس ابن الحاجب للتدريس بالمدرسة الفاضلية^(٢)، وبقي بالقاهرة ثم غادرها إلى الإسكندرية.

■ وفاته:

لم يطل المقام بابن الحاجب في الإسكندرية؛ فقد لقي ربه يوم الخميس في السادس والعشرين من شوال سنة (٦٤٦هـ)^(٣).

■ أخلاقه:

كان الإمام ابن الحاجب ذا فطنةٍ وذكاء مشهور، قال عنه معاصره ابن خلكان: «كان من أحسن الناس ذهناً»^(٤).

وكان — كما وصفه ابن أبي شامة — «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، ثقة، حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله ناشراً له، محتملاً للأذى...»^(٥).

ووصفه ابن دقيق العيد بقوله: «كان وحيد عصره علماً وفضلاً وإطلاً»^(٦)، وقال عنه الذهبي: «كان من أذكى أهل زمانه وأبلغهم بياناً»^(٧).

وما أجمل أن تمتزج شمائل الأخلاق بالعلم وسمو العقل، كما اجتمعت في ابن الحاجب رحمه الله.

■ مكانته العلمية:

هو واحد من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي؛ فقد كان شيخ

(١) البداية والنهاية (١٣/١٧٦)، غاية النهاية (١/٥٠٨).

(٢) روضات الجنات (٥/١٨٥). (٣) وفیات الأعيان (٣/٢٥٠)، شذرات الذهب (٥/٢٣٥).

(٤) وفیات الأعيان (٣/٢٥٠). (٥) ذیل الروضتين ص ١٨٢.

(٦) الديباج المذهب (٢/٨٧). (٧) طبقات النحاة ص ٤٠٢.

المالكية في زمانه» (١).

وصنّف في مذهبه التصانيف القيمة، ومن أشهرها: «جامع الأمهات».

كما يُعدُّ ابن الحاجب واحداً من كبار علماء الأصول، وله في هذا الفن كتابان نالا شهرة واسعة، هما: «منتهى الوصول»، و«مختصر الأصول».

وقد برع - رحمه الله - في العربية وعلومها، ومن أشهر آثاره ذبوعاً في العالم: «الكافية» في النحو، و«الشافية» في الصرف.

يُضاف إلى هذا: عناية ابن الحاجب بالقراءات القرآنية.

وكل هذا يُنبئُ عن شخصية علمية أحاطت بفروع العلم والمعرفة في عصره، فكان علامة من علامات عصره.

■ شيوخه:

أُتيح لابن الحاجب أن يتلقَى العلم على أئمة كبار، ليس في عصره فقط، بل على مدى العصور، فكان النبع الذي ارتوى منه ابن الحاجب سخياً فياضاً؛ مما كان له أبلغُ الأثر في تكوين شخصيته العلمية بهذه الصفة الموسوعية؛ على نحو ما يظهر من العرض التالي:

١- الإمام الشاطبي:

هو القاسم بن فيرة، أبو محمد بن أبي القاسم، خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي. صاحب منظومة «حرر الأمانى» المشهورة في القراءات (٢).

قرأ عليه ابن الحاجب بعض قراءات القرآن وتأدّب على يده وسمع منه «الشاطبية» و«التيسير» (٣).

وُلد سنة (٥٣٨هـ)، وتُوفِّي سنة (٥٩٠هـ).

(١) طبقات الشافعية (٣/٣٦٥). (٢) وفيات الأعيان (٣/٢٣٤).

(٣) غاية النهاية (١/٥٠٨)، الطالع السعيد ص ٣٥٣.

٢- أبو الفضل الغزنوي:

محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، المقرئ الفقيه النحوي، نزيل القاهرة. وُلد سنة (٥٢٢هـ) بالقاهرة وتُوفي بها سنة (٥٩٩هـ) (١). تصدر للإقراء، وأخذ عنه العلم: السخاوي وابن الحاجب والمقدسي، ودرس المذهب المالكي بمسجد الغزنوي الذي اشتهر لقباً له (٢).

٣- البوصيري:

أبو القاسم هبة الدين، علي بن مسعود الأنصاري، الكاتب الأديب. وُلد سنة (٥٠٦هـ)، وتُوفي سنة (٥٩٨هـ). سمع منه ابن الحاجب الحديث (٣).

٤- القاسم بن عساكر:

القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن، أبو محمد بن عساكر الدمشقي. وُلد سنة (٥٢٧هـ) وتُوفي سنة (٦٠٠هـ). كان محدثاً ورعاً، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد أبيه، سمع منه ابن الحاجب الحديث أثناء إقامته في دمشق (٤).

٥- أبو الجود اللخمي:

غياث الدين بن فارس بن مكّي، اللخمي المنذري المعري المقرئ النحوي الضرير. ولد سنة (٥١٨هـ) وتوفي سنة (٦٠٥هـ).

كان شيخ القراء بالديار المصرية، أخذ عنه ابن الحاجب جميع القراءات (٥).

٦- أبو الحسن الإيباري:

علي بن إسماعيل بن علي. ولد سنة (٥٥٧هـ) وتوفي سنة (٦١٨هـ). كان

(١) غاية النهاية (٥٠٨/١). (٢) حسن المحاضرة (٣٧٥/١).

(٣) غاية النهاية (٥٠٨/١).

(٤) غاية النهاية (٥٠٨/١ - ٥٠٩)، شذرات الذهب (٣٧٤/٤).

(٥) غاية النهاية (٥٠٨/١)، حسن المحاضرة (٤٩٨/١).

عالماً بالفقه والأصول والكلام، وأخذ عنه ابن الحاجب الفقه^(١).

وغير هؤلاء من العلماء الأعلام ممن أخذ عنهم ابن الحاجب وغيره، فكانوا خير سلف لخير خلف، رحمهم الله أجمعين.

■ تلاميذه:

وكما كانت شخصية ابن الحاجب العلمية الفذة امتداداً لأساتذته وإضافة قيمة إلى جهودهم كذلك كان تلاميذ ابن الحاجب استمراراً لمنهجه العلمي وإضافة لما أنجزه.

ومن أبرز تلاميذه الذين نبغوا وأصبحوا من كبار العلماء:

١- الملك الناصر داود بن الملك المعظم^(*):

كان ملكاً على دمشق بعد أبيه ثم أقصاه عمه عنها وبقي ملكاً على نابلس والكرك. توفي سنة (٦٥٠هـ)^(٢).

قرأ «الكافية» على ابن الحاجب، وأشار عليه بنظمها المسمى «الوافية»^(٣).

٢- كمال الدين الزملكاني:

عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري، من «زملكان» بـ «غوطة» دمشق، له كتاب «التيبان في علم البيان»، وذكر فيه أنه أخذ عن ابن الحاجب القراءات القرآنية^(٤)، وتوفي سنة (٦٥١هـ).

٣- جمال الدين بن مالك:

محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٣.

(*) ليس غريباً في ذلك الزمان أن يتلمذ الملوكة على العلماء، فقد كانت سنة الخلفاء والأمراء أن يتخذوا لأبنائهم مؤدبين من العلماء المشهود لهم بالفضل.

(٢) البداية والنهاية (١٣/ ١٩٠). (٣) كارل بروكلمان (٥/ ٣٢٦).

(٤) التيبان في علم البيان المطلاع علي إعجاز القرآن، لابن الزملكاني، ص ١٣٦.

النحوي، نزيل دمشق. ولد سنة (٦٠٠هـ)، وتوفي سنة (٦٧٢هـ)^(١)، صاحب الألفية الشهيرة، قال عنه العلامة ابن خلدون: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن مالك».

سمع من السخاوي وغيره من كبار المحدثين والعلماء، وجلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد من علمه، كما ذكر التبريزي^(٢).

٤- الرضى القسطنطيني:

أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي. ولد سنة (٦٠٧هـ)، وتوفي سنة (٦٩٥هـ).

أخذ عن ابن الحاجب العربية، وكان من كبار علماء العربية بمصر في عصره^(٣).

٥- النصيبي:

محمد بن أبي العلاء بن المبارك الموفق أبو عبد الله الأنصاري النصيبي البعلبكي الشافعي. ولد بنصيبين سنة (٦١٧هـ)، وتوفي بـ «بعلبك» سنة (٦٩٥هـ).

رحل إلى مصر، وأخذ العربية عن ابن الحاجب وابن معطي. سمع «الكافية» من ابن الحاجب، ثم استوطن بعلبك، وكان شيخاً للإقراء بمسجدها الجامع^(٤).

وغير هؤلاء التلاميذ الكثير من أكابر علماء النحو والعربية والفقه والحديث والقراءات القرآنية.

رحمهم الله أجمعين، ونفع الأمة بعلومهم وفضائلهم.

(١) بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(٢) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (٧/ ١).

(٣) بغية الوعاة (١/ ٤٧٠ - ٤٧١). (٤) غاية النهاية (٢/ ٢٤٤ - ٢٤٥).

■ مؤلفاته:

ترك لنا ابن الحاجب ذخيرة ضخمة من الكتب التي تغطي عديداً من فروع العلم والمعرفة في عصره كالنحو والصرف، والفقه، والقراءات، والتراجم، والعروض، والعقيدة.

ومن أهم هذه المؤلفات:

(أ) في النحو والصرف والعروض:

١- الكافية في النحو^(١).

٢- شرح الكافية^(٢).

٣- الوافية، نظم الكافية^(٣).

٤- شرح الوافية^(٤).

٥- الشافية^(٥).

٦- الإيضاح شرح مفصل الزمخشري^(٦).

(١) حققت وطبعت كثيراً في الهند، سنة ١٨٨٨م، وفي مصر سنة ١٢٤١هـ، ثم سنة ١٢٥٥هـ (مطبعة بولاق).

(٢) مطبوع بتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة - الرياض. ط ١ سنة ١٩٩٧.

(٣) وهي التي نظمها بطلب الملك الناصر، مخطوط. (انظر: بروكلمان ٣٢٦/٥).

(٤) حققه الأستاذ/ طارق نجم عبد الله، ونال به درجة الماجستير بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

(٥) تم تحقيقها وطبعها مرات عديدة، ونالت شهرة بين الناس فهي صنو الكافية - وتناولها العلماء بالشرح حتى بلغت شروحاتها أكثر من خمسين شرحاً. راجع ابن الحاجب النحوي، ص ٧٦ - ٧٧.

(٦) حقق مرتين: الأولى: للأستاذ/ موسى العليلي ونال به درجة الدكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة - القاهرة.

والثانية: للأستاذ / عبد الله الشلال ونال به الدكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

٧- الأمالي النحوية^(١).

٨ - المقصد الجليل في علم الخليل^(٢).

(ب) في الأصول والفقه:

١- منتهى الوصول والامل في علمي الأصول والجدل^(٣).

٢- مختصر المنتهى^(٤).

٣- جامع الأمهات، أو مختصر الفروع في الفقه المالكي^(٥).

هذا بالإضافة إلى مؤلفات أخرى كثيرة ومتنوعة الموضوعات، لكن كلها مفقود ولا يبقى لها ذكر إلا في فهارس الكتب العربية^(٦).

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية بأرقام: (٢٦، ١٠٠٧، ١٠٣٤). ويضم ستة أقسام، تمّ تحقيق القسمين: الأول والثاني منهما بكلية الآداب - جامعة القاهرة، بتحقيق الأستاذ/ محمد هاشم عبد الدايم، ونال بها درجة الدكتوراه. وقام بتحقيق الكتاب كله الأستاذ/ فخر صالح سليمان، ونال به درجة الدكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية برقمي: (١٩، ٦٨).

(٣) طبع مرات عديدة؛ آخرها طبعة بيروت (١٩٨٥م).

(٤) طبع في مصر بمطبعة بولاق (١٣١٦هـ).

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠ - فقه مالكي).

(٦) راجع: بروكلمان، ابن الحاجب النحوي ص ٥١، وغيرهما.

شروح الكافية

اتسمت الكافية بالشمول والإيجاز غير المخل مما دفع طلاب العربية للإقبال عليها وتوفرت جهود العلماء لشرحها وترجمتها إلى غير العربية.

وفي مجال إبراز جهود العلماء في شرح الكافية وترجمتها قام عدد غير قليل من الباحثين بحصر هذه الشروح والتعريف بها والمفاضلة بينها، منها ما كان لنيل درجات علمية (كالماجستير أو الدكتوراه أو غير ذلك) داخل الجامعة. ومنها ما كان خارج إطار الجامعة.

ولعله من المناسب هنا إحالة القارئ إلى أهم المصادر التي اشتملت على شروح الكافية مع التمييز بين ما هو مخطوط وما تم تحقيقه منها، ونحو ذلك من معلومات تتعلق بالشرح وصاحبه ومكانه... إلخ^(١).

وأوفر الحديث هنا عن شرح موضوع تحقيقنا «شرح ابن جماعة».

-
- (١) راجع: ابن الحاجب النحوي، شرح مقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق/ جمال عبد العاطي مخيمر. الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م.
- ابن الحاجب النحوي، الكافية في النحو، تحقيق/ د. طارق نجم عبد الله. السعودية، مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.
- ابن الحاجب النحوي، الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثالث
مخطوط «شرح كافية ابن الحاجب»
لبدر الدين بن جماعة

أولاً: نسبة المخطوط وتوثيقه.

ثانياً: نسخ المخطوط.

ثالثاً: موضوع المخطوط.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أولاً: نسبة المخطوط وتحقيق عنوانه

أجمعت المصادر الأصلية التي ورد ذكر الكتاب بها على نسبة كتاب «شرح كافية ابن الحاجب» إلى بدر الدين بن جماعة ، فقد ذكره كل من :
صاحب «الاعلام»^(١) ، وصاحب «إيضاح المكنون»^(٢) ، وصاحب «كشف الظنون»^(٣) ... وغيرهم .

ويزيد من الطمأنينة إلى نسبة هذا الشرح إلى ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) ورُودُ نُقولٍ من الكتاب عند تلميذه تاج الدين التبريزي في «مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام» في مواضع كثيرة^(٤) .

ثانياً : نسخ المخطوط

للمخطوط نسخة واحدة بالخزانة السعيدية ، جامعة استانبول- تركيا تحت رقم (١٣٦٧) ، ومنها نسخة مصورة (ميكروفيلم) بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة^(٥) تحت رقم (٧٧) .

وهي نسخة كاملة مكتوبة ، بخط نسخ واضح قد سجل عنوانها واضحاً على صفحة الغلاف « شرح كافية ابن الحاجب » ، وتحت اسم المؤلف : «بدر الدين بن جماعة» . وعدد أوراقها ٧٢ ورقة . ومقاسها ٢٠سم × ٢٨سم .

(١) الاعلام ، للزركلي : (١٨٩/٦) . (٢) إيضاح المكنون (٤/٣٦٧٨) .

(٣) كشف الظنون (٢/١٤٩٥) .

(٤) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلمة والكلام ، لتاج الدين التبريزي (١/٧٥) ، ١٣٤ ، (٢١٥) ، (٢/٣٤٣) ، (٣٥٠) .

(٥) فهرس المعهد (١/٣٨٧) .

ومسطرتها ١٩ سطراً وعدد كلمات السطر الواحد ١٤ كلمة في المتوسط .

وسجل بالهامش بعض التصويبات والتعليقات .

ومن أهم السمات الإملائية لهذا المخطوط:

أ- تسهيل الهمز: كما في قوله: «زايدة» بدلاً من «زائدة» .

ب - التزام رسم المصحف: كما في قوله تعالى: ﴿ فَسْتَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ (١) .

وباقى السمات الإملائية مطابقة لما عليه قواعد الإملاء الحديث، مما يدفعنا إلى القول بأن هذه النسخة كتبت بعد عصر ابن جماعة عن طريق أحد الخطاطين المشتغلين بذلك؛ يقوئى هذا القول أنه ليس في نهايتها العلامة [(٠)] التي تدل على أنها مقروءة ومراجعة .

ولولا وضوح هذه النسخة الوحيدة لما أمكن تحقيقها .

وبدايتها:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . رَبِّ أَعِنِّ . قَالَ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آل محمد وصحبه أجمعين إلى يوم الدين» .

ونهايتها:

«تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامُهُ كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

فَرَعَ مِنْ تَعْلِيْقِهِ مُقَيَّدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَمَاعَةَ بْنِ حَازِمِ الْكِنَانِيِّ - لَطَفَ اللَّهُ بِهِ - بِالْخِزَانَةِ السَّعِيدِيَّةِ بِالْمَدْرَسَةِ الْعَالِيَةِ

(١) سورة الفرقان، الآية (٥٩) .

بِدِمَشْقَ - حَرَسَهُنَّ اللَّهُ - عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ سَابِعَ عَشَرَ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ سَبْعِينَ
وَسِتِّمِائَةٍ.

ثالثاً : موضوع المخطوط وابن جماعة

الموضوع هو قواعد النحو العربي على نحو ما أوردها ابن الحاجب، وكان قصد ابن جماعة في شرحه لها التيسير والتسهيل وشرح الغامض وتفصيل المجهل؛ كما أبان في مقدمة شرحه؛ بقوله: «هذا مُختَصَرٌ مشتملٌ على فوائد غزيرٍ نفعها... المحتاج إليها».

وينص بدر الدين بن جماعة على أن ما قيده تعود مرجعية الفضل فيه إلى أستاذه ابن مالك^(١) رحمه الله تعالى، ويُفهم هذا من قوله: «مما قيّدته عن شيخنا... بعموم نفعه». لذلك كان الاستشهاد بأقوال أستاذه وشيخه ابن مالك لها الحظ الوافر في شرح ابن جماعة للكافية بجوار المصادر الأساسية الأخرى؛ ومن أهمها: سيبويه والزمخشري والأخفش والفراء والزجاج وابن الحاجب، وغيرهم من أئمة النحو واللغة.

وكانت شواهد ابن جماعة متنوعة تشمل آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فهو ممن يأخذ بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكذلك الشعر الجاهلي والنثر من الأقوال الماثورة وأمثال العرب، وكان يكتفي بموضع الشاهد من النص على نحو ما سيظهر فيما بعد من النص المحقق.

(١) مرت الترجمة لابن مالك رحمه الله تعالى ص (٣٣ - ٣٤).

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفِرْدَوْسَ

المبحث الرابع
منهج التحقيق

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

التزمت الضوابط التالية لتحقيق مخطوط «شرح الكافية» لابن جماعة:

- ١- قمتُ بتحرير نص المخطوط بدقة وتمهّل حسب القواعد الإملائية المعاصرة.
- ٢- أثبتُ متن «الكافية» أعلى الصفحة كي يستطيع القارئ المتابعة للنص الإجمالي؛ رعاية للمعنى بدلاً من تشتت القارئ مع المجتزئات التي يأخذها ابن جماعة بغرض الشرح والتعليق.
- ٣- إضافة بعض الكلمات إلى النص كي يستقيم المعنى، مع وضع ذلك بين معقوفتين [] والتنبيه في الهامش على أنه زيادة من عند المحقق.
- ٤- مراجعة جميع الآيات القرآنية وتصويب ما بها من تصحيف أو تحريف وعزوها إلى سورها وتحديد رقم الآية داخل السورة.
- ٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٦- تخريج الشواهد الشعرية والأمثال والأقوال المأثورة ونسبة غير المنسوب منها.
- ٧- ترجمة الأعلام غير المشهورة، والأماكن الواردة.
- ٨- بيان ما يحتاج إلى توضيح في الهامش.
- ٩- ذيلت التحقيق بفهارس في نهاية النص المحقق وثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها التحقيق.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
تحقيق كتاب أسكنه الله الفردوس

شرح

كافية ابن الحاجب

للإمام بدر الدين بن جماعة

(ت ٧٣٣هـ)

٧٩ / ١٤٤٢ هـ

أعبد فضله في ١٨٤٢ هـ

رغم التصوير

المكتبة الف. م. ج. ١٢٦٧

دوم الطول

أمر الكتاب = ١٢٦٧

أمر المؤلف محمد بن أحمد بن طاعة الشافعي

تاريخ النسخ في سنة ١٢٦٧ هـ في دار الكتب بمكة المكرمة

عدد الأوراق ١٢٦٧

اللاخطات بعد الوضوء في سنة ١٢٦٧ هـ في دار الكتب بمكة المكرمة

تمت في سنة ١٢٦٧ هـ في دار الكتب بمكة المكرمة

ما قبله في سنة ١٢٦٧ هـ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مجلسه اوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
والحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
بمدينة الكويت

مجلس شورای اسلامی

100

1. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* contents were determined by spectrophotometry using the method of Lichtenthaler and Wherry (1987).

-51-

للساكين واما حرف واحد في مثل اضرين واضرين لان اضرله اضرين
واضرين فحذف الواو والياء التوكيد للساكين فاذا زال سبب الحذف
عاد ما حذف وهو الواو والياء فنقول اضرين واضرين فصوله والفتح
ما قبلها تنقلب الفاني في الوقت فنقول اضرنا هذا اذا كانت الساكنة الحقة
فقط دون المسند وده والله اعلم بالصواب

والعبد الفقير الى عفو الله محمد بن ابراهيم بن سعد
الله بن جماعة رحمه الله ، هذا ما اتفق مما علمته على هذه المقدمة التي تمت
بركتها وعبر يحصلها حفظها وانما فيما علمته اتم المقدسات بركة ونفعاً واكرها
فابن وجمعا ولقد اخبرني الامام العالم العدل الفاضل لك الدين عبد الله
محمد بن عيسى المقدسي عن بعض العلماء العدول بمصر لا يحضر في الايام
الشيخ ابي عمير وما معناه انه كان جالساً جامع دمشق واستبان رجل في قراءة
هايت في الخواحد مما المقدمة فقال له الشيخ حتى اسخير الله تعالى لك قال
فراى الشيخ في المنام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له قل فلان هذا
المقدمة التي لك وفي هذه من الشرف لهذه المقدمة ما لا يخفى عن العاقلين
والحمد لله رب العالمين ثم حمد الله تعالى والله الحمد كما هو امله وصلواته على
سيدنا محمد وآله وسلامه كثيرا الى يوم الدين ، فخرج من عليه مقيد
ابن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم الكافي الطائفة به
بالحرارة السعداء بالمدركة العاليه بدت في حرسه الله عيشه الحسن باج
عنه رضى العتق من سنة تسعين وثمانم

مقدمة الشروع

اعلم [أن] (*) كل من يشرع في علم لا بد أن يعلم قبل الشروع ثلاثة أشياء:
الأول: أن يعلم ماهية ذلك العلم.

والثاني: أن يعلم الغرض والفائدة من ذلك العلم.

والثالث: أن يعلم موضوع ذلك.

قلنا : أن يعلم ماهية ذلك العلم؛ لأنه لو لم يعلم ذلك كان طالبا للمجهول، وهو ممنوع.

وقلنا : أن يعلم الغرض والفائدة من ذلك؛ لأنه لو لم يعلم ذلك كان سعيه عبثاً، وهو غير جائز.

وقلنا : أن يعلم موضوع ذلك العلم؛ لأنه لو لم يعلم ذلك لم يتميز ذلك العلم عنده من العلوم الباقية.

فاعلم أن هذا العلم هو علم «النحو».

و«النحو» في اللغة قد جاء على خمسة أقسام :

■ الأول: بمعنى: «القصد»؛ كقولك: «نحوت نحوك». أي قصدت قصدك.

■ وبمعنى «المثل»، كقولك: «زيد نحو عمر». أي: مثل عمر.

■ وبمعنى «الجانب»، كقولك: «نحوت نحو المسجد». أي: جانب المسجد.

■ وبمعنى «الأنواع»، كقولك: «عندي ثلاثة أنحاء من الطعام». أي ثلاثة أنواع.

■ وبمعنى «المقدار»، نحو: «جاء الجيش نحو ألف فارس». أي: مقدار ألف فارس.

(*) ما بين معقوفتين زيادة من المحقق.

وفي الاصطلاح: «هو علمٌ يُعرف به أحوالُ أواخرِ الكلم من جهة الإعراب والبناء».

والغرض منه : تقويم اللسان عن الخطأ في التلفظ.
وأما موضوعه : هو الكلمة والكلام [وبعد معرفتك] (*) .

* * *

(*) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ /
رَبِّ أَعْنِ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَينَا النُّبَيَّا النُّفُوسِ

قَالَ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةِ الشَّافِعِيِّ
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِ
مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

هَذَا مُخْتَصَرٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى فَوَائِدَ غَزِيرِ نَفْعُهَا، وَفَرَائِدَ عَزِيزِ جَمْعُهَا، وَمُنَبِّهٌ عَلَى
مَا حَذَفَهُ اخْتِصَارًا لِمَقْدَمَةِ الْحَاجِبِيَّةِ، مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الضُّوَابِطِ
وَالْحُدُودِ، وَالشُّوَاهِدِ وَالْقَيُودِ، وَالْمَقَاسِيسِ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهَا، وَالتَّفَاصِيلِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا، مِمَّا
قَيَّدَتْهُ عَنْ شَيْخِنَا حُجَّةِ الْعَرَبِ الْإِمَامِ الْعَابِدِ النَّاسِكِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ. مَتَّعَ اللَّهُ [بِحَيَاتِهِ] (*) وَنَفَعَ بِبَرَكَاتِهِ.

وَأَنَا مِنَ اللَّهِ أَطْلُبُ، وَإِلَى كَرَمِهِ أَرْغَبُ، فِي تَكْمِيلِ جَمْعِهِ بِعُمُومِ نَفْعِهِ، وَجَعَلَهُ
خَالِصًا لَوَجْهِهِ.

(*) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ رِيَادَةٌ مِنَ الْهَامِشِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

قال الشيخ الإمام العالم أبو عمرو بن الحاجب (١) رحمه الله :
«الكلمة لَفْظٌ وَضِعَ لمعنى مُفْرَدٍ» .

حقُّهُ أن يقول : «الكلمة اصطلاحاً» ؛ لأنها قد تكون لغةً
للكلام والجمل ؛ كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ
أَلَّا نَعْبُدَ.. ﴾ (٢) الآية ، وكقوله ﷺ : «خير كلمة قالها لبيد (٣) :
«ألا كل شيء ما خلا الله باطل» (٤) ، و«لفظٌ» : أولى من قول

(١) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو بن الحاجب الدوني ، ينعت
بالجمال المالكي ، النحوي الفقيه ، مولده بإسنا من صعيد مصر سنة (٥٧٠هـ) ، وكان
أبوه حاجباً بقوص الأمير عز الدين موسك الصلاحي . قرأ القراءات على الشيخ أبي
الجلود اللخمي ، وبرع في النحو والأصول وصنف فيها التصانيف ، وتصدر بالمدرسة
الفاضلية بمصر مدة ، له إملاء غزير على آيات من القرآن ، وأبيات من الشعر . درس
بجامع دمشق مدة ، وتوفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ) . ومرت الترجمة له على وجه
التفصيل في مقدمتنا .

(٢) سورة آل عمران ، الآية (٦٤) .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك ، أبو عقيل العامري . أحد الشعراء الفرسان الأشراف في
الجاهلية . من أهل عالية نجد . أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ . يعد من الصحابة ،
ومن المؤلفة قلوبهم . ومنذ دخوله الإسلام ترك الشعر ولم يقل إلا بيتاً واحداً . سكن
الكوفة وعاش عمراً طويلاً ، توفي سنة (٤١هـ - ٦٦١م) ، وهو أحد أصحاب المعلقة .

(٤) الحديث أخرجه البخاري ، كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية (١٨٣/٧) .

والبیت ورد كذلك فی شرح المفصل لابن يعیش (٧٨/٢) وشذور الذهب لابن
هشام (٢٦١) ، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١٣٤/٣) والتصريح بمضمون
التوضيح (٢٩/١) وهمع الهوامع (٢٣/١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣) والدرر اللوامع (٢/١) ،
١٩٣ ، ١٩٧) وشرح الأشموني (٢٨/١) (١٦٤/٢) وحاشية يس على التصريح
(٣٥٥/١) وديوانه (٢٥٦) .

الزمخشري^(١): «اللفظة» لوجهين: أحدهما: أن اللفظ يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعداً؛ لأنه اسم جنس، بخلاف «اللفظة»؛ فإنها للحرف الواحد؛ كـ «الضَّه» والرَّه، والبه» من: «ضرب»؛ فـ «ضرب» - حيثُذٍ - ثلاث لفظات.

[١ ب] الثاني: أن يُراد منه المصدر القائم مقام المفعول/، ومعناه: الملفوظ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث كقولهم: «ثوبٌ نسجَ اليمن»؛ و«الدرهم ضربُ الأمير». أي: منسوج اليمن. ومضروب الأمير.

قلتُ: ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ...﴾^(٢) أي: «موعود» ومفرد صفة لـ «لفظ» لا لـ «معنى»؛ لأن «ضربَ» كلمة وهي لمعنيين الحدث، والزمان، و«مز» للحلو الحامض، و«أضبط» للأيمن الأعسر، و«خرص» للجائع البارد.

قلتُ: قد يقال: كيف يوصف اللفظ بالإفراد وهو اسم جنس أو مصدر وكلاهما لا يوصف به مطلقاً؛ وجعل ضرب ونحوه لمعنيين ممنوع، وإلا كان زيد لمعان، ويلزم منه خلوُّ الوضع لمعني مفرد أو قلته، وإنما يدل الفعل على تعيين زمان الحدث، وهو مفرد.

(١) هو محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، ولد في «زمخشري» من قرى خوارزم سنة (٤٦٧ هـ) وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً، فلُقِّب بـ «جار الله»، وتنقل في البلدان ثم عاد إلى «الجرجانية» من قرى خوارزم، فتوفي فيها سنة (٥٣٨ هـ). أشهر كتبه: (الكشاف) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة) و(المفصل) ... وغيرها.

(٢) سورة الإسراء، الآية (٧).

وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ؛ لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا،
الثاني الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا؛ الثاني الاسم
والأول الفعل.

قال : « وهى اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ».

الواو هنا يجوز أن تكون بمعنى «أو»؛ كما استعملت «أو» بمعنى الواو فى
قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثَمًا أَوْ كُفُورًا ﴾ (١)، وفى قول الشاعر:

قومٌ إذا سمِعوا الصَّرِيخَ رأيتَهُمْ ما بينَ ملجَمٍ مَهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ (٢)

ويجوز أن يُقصدَ جنسُ الكلمة، فتكون الواو على أصلها.

قال : « لأنها إما أن تدلّ إلى آخره ».

الضمير فى نفسه إن رجع إلى معنى، لزم كون الشئ طرفًا لنفسه؛ لأن
حاصله ما دلّ على معنى كائن فى نفس ذلك المعنى، وإن رجع إلى لفظ - كما
فسر أكثرهم - لزم كون المدلول كائنًا فى اللفظ، فيشقى من قال: «شفاء» ويموت
من قال: «موت». ويأتى الكلام على حدّ الفعل والحرف فى موضعهما،
إن شاء الله تعالى /

[١٢]

« مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ».

حقه أن يقول: «وضْعًا»؛ فإن مدلولى الاسم والفعل [.] (٣) واللفظ
بهما مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لا محالة، لكن دلالة الفعل على الاقتران وضعيةٌ

(١) سورة الإنسان، الآية (٢٤).

(٢) البيت من الكامل؛ وهو لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، والشاهد فى قوله: «أو
سافع»؛ فإن «أو» فيه بمعنى الواو، وينظر البيت فى: ديوان حميد بن ثور (١١١)،
ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٦٣ (٧٢)، شرح شواهد شروح
الألفية للعيني (٤/١٦٤)، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى (٢/١٤٦)،
وشرح الأشموني على الألفية (٢/١٤٦).

(٣) ما بين معقوفتين طمس بالأصل.

وقد علم بذلك حَدُّ كلِّ واحدٍ منها.

باعتبار وضعه وصيغته؛ بخلاف الاسم؛ فإن دلالاته على الزمان التزامية كدلالتهما على المكان؛ إذ لا بدَّ لهما منه أيضًا كالزمان. و«الثلاثة»: ليخرج «الصُّبُوح»، و«الغُبُوق» من الأفعال ويدخلان في الأسماء، ودلالتهما على المضي والاستقبال في قولك: «صَبُوحُ أَمْسٍ»، «وِغْبُوقُ غَدًا» مستفادة من غير لفظه وصيغته؛ بخلاف الفعل.

وقوله: «وقد علمَ بذلك مع ذكر كلِّ في موضعه».
زيادة لا فائدة فيها بعد «ذكر كلِّ في موضعه».

[الكلام وما يتألف منه]

الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد

قال: «الكلام ...».

حقه أن يقول: اصطلاحاً؛ لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغة؛ قال سيبويه
في قولهم: «من أنت ريد؟»: معناه: «من أنت كلامك ريد؟». و«ريد» وحده ليس
بكلام اصطلاحاً، فتعين أن يكون لغةً.

قلتُ: وقد قال به بعض الأصوليين؛ كابى الحسين البصري^(١) وغيره.

قال: «ما تضمن كلمتين».

حقه أن يقول: «فصاعداً»؛ ليدخل الزائد، نحو الجمل الشرطية
وغيرها.

والمراد بالإسناد التركيبى: وهو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة
المخاطب اصطلاحاً، ومعنى الإفادة الاصطلاحية: إفهام معنى يحسن السكوت
عليه؛ فنحو: «غلام ريد» - وإن أفاد تخصيصه به - ليس بكلام؛ لأنها ليست
الإفادة الاصطلاحية.

والتركيب ثلاثة: تركيب إسناد؛ وهو الكلام، كما تقدم. وتركيب
إضافة؛ كـ «غلام ريد». وتركيب مزج؛ كـ «بعلبك». ويذكر كلٌّ في موضعه،
إن شاء الله تعالى.

(١) هو محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة. ولد في البصرة
وسكن بغداد، وتوفي بها سنة (٤٣٦هـ - ١٠٤٤م). قال الخطيب البغدادي: «له
تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته». من كتبه: «المعتمد في أصول الفقه -
ط» جزآن، و«تصفح الأدلة»، و«غرر الأدلة» و«شرح الأصول الخمسة». كلها في
الأصول، وكتاب في «الإمامة» و«شرح أسماء الطبيعي - خ».

[الأعلام للزركلي ٢٧٥/٦]

ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم.

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصّه: دخول اللام

قال: «ولا يتأتى».

[٢ ب] أي: الإسناد، ولو أريد الكلام لَمَا اتَّجِهَ الحصرُ؛ إذ قد يكون/ في أكثر من ذلك.

قلتُ: والمراد: الجملة الواحدة والحصر لأركانها، وإنما لم يكن في الكلام بدُّ من الاسم لاحتياج الإسناد إلي مسندٍ إليه، ومن فعلٍ أيضاً أو اسمٍ آخر، لاحتياجه إلي مسندٍ، ودليل حصر الإسناد فيهما معروفٌ.

قال: «الاسم ما دلَّ ...».

بعد قوله: «وقد علّمَ بذلك حدُّ كلِّ واحدٍ منها» تكرارٌ.

قلت: هو ثمَّ مجملٌ وهنا مفصلٌ.

قال: «ومن خواصّه دخولُ اللام ... إلى آخره».

آلة التعريف عند المحققين «ال» لا اللام وحدها؛ فإن احتُجَّ بسقوطها وصلّاً، عورضَ بثبوتها وقفاً، فترجيح الوصل بلا مرجّح، على أن مراعاة الابتداء أولى؛ لأنه الأصل، ثم لك أن تقول: آلة التعريف: الألف واللام، ولك أن تقول: «ال»، والثاني أقيس كـ «هل» و«بل» و«من»، وغيرها من الحروف المحكية على النطق بها. ولو قال: «دخول آلة التعريف» لكان أحسن، ليدخل لغة طيّي^(١)، في مثل قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام

(١) قبيلة تنسب إلى طيّي بن أدد، من بني يشجب من كهلان؛ جد جاهلي، النسبة إليه «طائي»، وقيل: اسمه «جلهمة»، وطيّي لقبه. كانت منازل بنيّه في اليمن، وانتقلوا إلى جبلي: «أجا» و«سلمى» من بلاد نجد. دخل الأندلس أيام الفتح كثيرون من طيّي، فكانت ديارهم فيها: «بسطة» و«تاجلة» و«غليار». وأرجع بعض المؤرخين قبائل طيّي إلى أصلين: جديلة والغوث، ومنهم الآن بطون كثيرة متفرقة في شمالي الحجاز وباديّة العراق والشام يعرف معظمها باسم «قبائل شمر».

.....
في امسفر»^(١)؛ إذ الميم عندهم بدلٌ من لام التعريف؛ ومنه :

ذاك خليلي وذو يواصلني ترمي ورائي بامسهم وامسلمه^(٢)

ولما ورد عليه الألف واللام الموصولة، لدخولها على الفعل؛ كقوله :

ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومتَهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجلدِ^(٣)

ولا ما الابتداء. والجر وجواب «لو» و«لولا»؛ لأنه قال: «واللام» ولم يتقدم معهود يرجع العهد إليه.

وقد تكون الألف واللام زائدة إذا دخلت على ما يجب تنكيره؛ نحو: «جاءوا

الجماء الغفير»؛ لأن معناه: جماءً غفيراً؛ لأنهما / حالان. وكذا إذا دخلت على [١٣]

(١) الحديث أخرجه البخاري برواية الألف واللام، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر : « ليس من البر... ». (٢١٦/٤) برقم (١٩٤٦). ومسلم كذلك ؛ كتاب الصوم، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافرين من غير معصية (٧٨٤/٢) وفي لفظه: «أن تصوموا...» (١١١٥ / ٩٢) . والحديث بلفظه في مسند أحمد (٤٣٤/٥).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لبجير بن عنمة، وهو في: المؤلف والمختلف (٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٧/٩، ٢٠)، وشرح شواهد الشافية للبغدادى (٤٥١/١)، وشرح شواهد شروح الألفية للعينى (٤٦٤/١)، وجمع الهوامع للسيوطى (٧٩/١)، والدرر اللوامع (٥٣/١)، وشرح الأشموني على الألفية (١٥٧/١).

(٣) البيت من البسيط؛ وهو للفرزدق، وليس في ديوانه، قاله في هجاء رجل من بني عذرة. وقبله:

يا أرغم الله أنفًا أنتَ حامِلُهُ يا ذا الحنى ومقال الزور والخطل

وينظر في الإنصاف (٥٢١)، والمقرب لابن عصفور (٧)، وخزانة الأدب (١٤/١) (عرضاً)، وشذور الذهب (٨٥/١)، وشرح شواهد شروح الألفية للعينى (١١١/١)، (٤٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣٨/١، ٤٢)، وجمع الهوامع للسيوطى (٨٥/١)، والدرر اللوامع (٦١/١)، وشرح الأشموني على الألفية (١٥٦/١، ١٦٥).

عَلِمَ مَنْقُولٍ مِنْ اسْمِ جَنْسٍ، كـ «فَضْلٍ»؛ وَكَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ (١)
ومنه :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو (٢)
أي: «وطبتَ نفسًا». وشرط زيادتها في ضرورة الشعر دون الاختيار.
قوله: «والجرُّ».

أَجُودُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «وَحَرْفُ الْجُرِّ»؛ لِيَعْمَ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ وَالْإِضَافَةِ،
وَلِيُخْرِجَ: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ».
قوله: «والتَّوْنين».

مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ فِي جَمِيعِ وَجُوهِهِ، وَتَسْمِيَةِ مَا يَلْحَقُ الْفِعْلَ لِلتَّرْتِمْ
تَوْنِيًّا - مَجَازً، وَإِنَّمَا هُوَ نُونٌ تَتَّبِعُ الْآخَرَ عَوَضًا عَنِ الْمَدَّةِ؛ كَقَوْلِهِ:

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة؛ ينظر في: الإنصاف (٣١٧)، وشرح المفصل لابن
يعيش الحلبي (٤٤/١)، وخزانة الأدب (٣٢٧/١، ٢٥٢/٣)، وشرح شواهد الكافية
(١٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي (٥٢/٦٠) وشرح شواهد
شروح الألفية (٢١٨/١، ٥٠٩). ويروى «بأعباء» بدل «بأحناء»، وهما بمعنى.

(٢) البيت من الطويل؛ وقائله: راشد بن شهاب اليشكري. وهو في شرح شواهد شروح
الألفية للعينبي (٥٠٢/١) (٢٢٥/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٥١/١، ٣٩٤)
وهمع الهوامع (٨٠/١، ٢٥٢) والدرر اللوامع (٥٣/١، ٢٠٩) وشرح الأشموني على
الفية ابن مالك (١٨٢/١).

والشاهد فيه: قوله: «وطبت النفس» حيث دخلت على التمييز الألف واللام، مع أنه
يجب أن يكون نكرة، وهذا ضرورة. وذكر ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك أن
الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم تعريفه وتنكيره. وعلى ذلك لا
تكون «ال» زائدة، بل تكون معرفة.

أَقْلِي اللّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا (١)

ولذلك: حَكْمُهُ عَكْسُ حَكْمِ التَّنْوِينِ؛ لَأَنَّهُ يَثْبِتُ وَقْفًا وَيَسْقُطُ وَصْلًا، بِخِلَافِ

التَّنْوِينِ.

قَوْلُهُ: « وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ ».

حَقُّهُ أَنْ يَزِيدَ: «باعتبار معناه»؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُسْنَدُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ

لَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ؛ كَقَوْلِكَ: «قام: فعلٌ ماضٍ. وهل: حرف استفهام».

(مسألة)

من الأسماء ما لا يقبل من العلامات سوى الإخبار عنها، نحو: «أنا»،

و«أنت».

قوله: « والإضافة ».

حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: « وإضافته. أو: والإضافة إليه، لا بتأويل »؛ إِذْ قَدْ يُضَافُ إِلَى

الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، لَكِنْ بِتَأْوِيلٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (٢)، أَيْ: يَوْمَ

نَفْعِ الصَّادِقِينَ. وَمَا لَمْ تُعْرَفْ اسْمِيَّتُهُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ: «سبحان». وَقَدْ تَكُونُ الْإِضَافَةُ

مَنْوِيَّةً؛ مِثْلُ: «باسم الله أول»؛ أَيْ: أَوَّلُ الْأَشْيَاءِ. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْمَبْنِيَّاتِ، إِنْ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) البيت من الوافر، وهو لجزير في ديوانه (٦٤)، وكتاب سيويه، وشرح شواهد للأعلم

(٢/٢٩٨)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٢٧)، والمقتضب (١/٢٤٠)، والخصائص

(١/١٧١) (٢/٩٦)، وأمالى ابن السجري (٢/٣٩)، والإنصاف لابن الأنباري

(٦٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/١١٥)، (٧/٩، ٢٩) وخزانة الأدب للبغدادى

(١/٣٤) (٤/٥٥٤)، ومغنى السليب لابن هشام (٢٥٨)، وجمع الهوامع (٢/١٥٧)،

والدرر اللوامع (٢/٢١٤)، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي (٨٧، ٩٠).

(٢) سورة المائدة، الآية (١١٩).

[الأسماء المعربة]

وهو معرب ومبني؛ فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا. والإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه. وأنواعه: رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

قال: « المعرب: المركَّب ... إلى آخره ».

[٣ ب]

المركب - اصطلاحاً - هو مجموع شيئين إما لشيء واحد؛ كـ: «بعلبك». أو لإفادة / نسبة كالجمل. وجزء المركب ليس مركباً، فـ «زيد» في «قام زيد» ليس مركباً، بل المركب: المجموع، وقيد المعرب بذلك ليخرج نحو: ألف، باء، تاء، ثاء، وواحد... اثنان؛ لأنها عنده مبنيات، والتحقيق: أنها مجردات عن الإعراب والبناء، ومهيأة للإعراب إذا ضُمَّ إليهنَّ ما تتمُّ به الجملة، ويدلُّ على ذلك أنه لم يُبينَ على السكون من الأسماء والحروف ما قبل آخره حرف مدٍّ ولين؛ فراً من اجتماع الساكنين، ولذلك قالوا: «أين»، و«كيف»، فدلَّ على أن السكون في مثل: «قاف» و«اثنان» - وشبهه - ليس سكون بناء.

قوله: « ما اختلف آخره به ».

حسن؛ وافق به سيبويه والمحققين.

وقوله: « وأنواعه ».

أحسن من قول غيره: «وألقابه»؛ لأن اللقب قد يتعدد لمعنى واحد، بخلاف «الأنواع»؛ فإنها تدلُّ على اختلاف مدلولاتها، والأمر هنا كذلك؛ لاختلاف مدلول الرفع والنصب والجر.

قوله: « فالرفع علمُ الفاعلية ».

حقه؛ والملحق بها؛ لأنَّ رفع المبتدأ ليس بالفاعلية، بل لما أُسندَ إليه الخبرُ أشبهَ الفاعلَ في إسناد الفعل إليه وكذلك الخبر: لما كان ثاني جزئي جملة؛ أشبهَ الفاعلَ،

.....
فلما أشبهاهُ في ذلك؛ ألحقا به .

قال شيخنا^(١): الرفع: إعرابُ ما هو عمدة في الكلام، والنصب: إعراب ما هو فضلة فيه، والجر: إعراب ما هو مترددٌ بينهما، فإن نحو: «غلامُ زيد» إن كان فاعلاً فـ «زيد» عمدة؛ لأنه تمام العمدة، وإن كان مفعولاً فـ «زيد» فضلة؛ لأنه تمام الفضلة.

(١) المراد بقوله: «شيخنا»: الإمام محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية . وُلد في جَيّان بالاندلس (٦٠٠ هـ - ١٢٠٣ م) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها سنة (٦٧٢ هـ - ١٢٧٤ م). أشهر كتبه: «الالفية - ط»، ومؤلفاته كثيرة في هذا العلم .

[العاملُ]

والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب؛ فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًّا، جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة، غير المنصرف بالضمة والفتحة.

قوله: « والعاملُ: ما به يتقوم ... إلى آخره ».

[١٤] قال شيخنا: الأسهل أن يُقال: العاملُ: ما به يحدث المعنى المُحَوِّجُ / للإعراب. وما قاله المصنفُ تعسفٌ، وإن كان صحيحًا .

قوله: « جمعُ المؤنث السالم ... إلى آخره ».

الأولى: وما حُمِلَ عليه . وهو قسمان :

سماعي: ك: حسام وحسامات، وحمام وحمامات .

وقياسي: وهو نوعان: جمع مصغر غير عاقل؛ ك «دريهمات» و«كثيبات» .

وصفة جمع غير عاقل؛ ك «أيام معلومات» و«ثياب معدودات» .

قلتُ: قوله: « فالمفردُ المنصرف والجمعُ المكسرُ المنصرف ».

هذان لا يعمّان كلّ ما يُعرَب بالحركات الثلاث؛ فإنّ «أحمركم» - ونحوه مما لم يكن منصرفًا قبل الإضافة - يُعرَب معها بالحركات الثلاث. وليس من القسمين المذكورين تفريعًا على الصحيح أنّ الصرف هو التنوين .

قلتُ: وكان تقديم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم أولى؛ لأنه مفرد والجمع فرعُه. وإطلاق الضمة والكسرة فيه، وإطلاق الضمة والفتحة فيما لا ينصرف - غير كافٍ في بيان ما هما له .

[المعرب بالحروف]

رفع
جبر (الترجي) (الترجي)
(السلم) (النم) (الفردي)

أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء

قوله : « أَخُوكَ وَأَبُوكَ ... إلى آخره » .

لو قال : « إلى الياء » ؛ كفاه ؛ لأنها لا تكون إلا للمتكلم .

وقوله : « إلى [غير] (*) ياء المتكلم » .

أجود من قول غيره : « إلى المتكلم » ؛ لأن « أبانا » يرد عليه ، سيما إذا كان المتكلم واحداً عظيماً . قال بعضهم : شرط إعرابها بالحروف : أن تكون مضافة مفردة غير مصغرة .

ويجوز في « أب » و « أخ » و « ذي » أن تجمع جمع سلامة ، فتعرب بإعرابه ؛ كقوله :

فَلَمَّا تَسَمَّعْنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيْنَا (١)

والأظهر أن قوله :

وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ (٢)

منه .

(*) كلمة « غير » ليست بالمخطوط ، وأثبتناها من الكافية ، والسياق يقتضيها .

(١) البيت من المتقارب ، وقائله زياد بن واصل السلمى ، وهو في الكتاب لسبويه (١٠١/٢) ، والمقتضب للمبرد (١٧٤/٢) ، والخصائص لابن جني (٣٤٦/١) ، والمحتسب له (١١٢/١) ، وأمالى ابن الشجري (٣٧/٢) ، وشرح المفصل (٣٧/٣) ، وخزانة الأدب (٢٧٥/٢) ، واللسان (مادة - أبى) .
ويروى بدل « تسمعن » : « تبين » .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لمؤرج السلمى ، كما في الخزانة (٢٧٢/٢) ، ومغنى اللبيب (٦٠٩) . والمعنى : إن قدرًا لا يغالب هو الذي أحلك ذا المجاز - وهو اسم موضع - ولكنني أقسم بأبي أن ليس ذو المجاز بدار لك .

المثنى و (كلا) مضافاً إلى مضمَر ، و (اثنان) بالآلف والياء .

قلتُ : وأول البيت :

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَارِ وَقَدْ أَرَى

[ذو المجاز موضع بمنى كان لهم فيه سوق](*) .

وجاء عن العرب نحو : « كان أبوك صلحاء » ، و « إن أبيك كرماء » .

[٤ ب] والمختار أن حركاتها الإعرابية محذوفة / مقدرة ، وأن حركات عيناتها تابعة

لحركة الحرف ، كالراء في « امرؤ » وشبهه . ولهذه الستة تفصيل ، يُذكر - إن شاء الله تعالى - في موضعه في المجرورات .

قوله : « المثنى إلى آخره » .

لم يذكر « كلتا » و « اثنان » ، وهما كذلك وذكرُ المذكر لا يدلّ ؛ إذ لا يلزم مساواة المذكر المؤنث حكماً .

قوله : « مضافة ^(١) إلى مضمَر » .

صحيح ؛ فلو أُضيفت إلى مُظهر ؛ أُضيفت إلى المسمين اللذين هي لهما ، وأُعرِبت إعرابَ المقصور ، نحو : « كلا الزيدَين صالح » ، و « كلتا الجنتين آتت .. » ^(٢) . وقد جاء إضافتها إلى اسم الإشارة المفرد في قوله :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ ^(٣)

(*) ما بين معقوفتين من الهامش ، وبعده :

ضربت أخيك ضربة لا جبان

(١) الذي في الكافية : « مضافاً » . (٢) سورة الكهف ، الآية (٣٣) .

(٣) البيت من الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى ، ينظر في : شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣) ، والمقرب لابن عصفور (٤٥) ، والتصريح بمضمون التوضيح (٤٣/٢) ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٥٠/٢) ، والدرر اللوامع (٦١/٢) ، وشرح الأشموني (٤٣/٢) .

.....
وإعراب المثنى المذكور جارٍ في المثنى المنقول إلى مفرد، كـ «البحرين» اسم بلدة، و«كُتَّابَيْنِ» اسم موضع؛ قال :

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُتَّابَيْنِ دَعْوَةً (١)

وجاء عنهم: «إنَّ بلدنا البحرين»، و«هذا عمل البحرين». وجارٍ في المثنى المقصود به التكثير والجمع؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (٢)، معناه: كَرَّةً بعد كَرَّةٍ. ومن هذا المعنى: «ليبك» و«سعديك» و«حنانيك». وهذا المعنى تارة يأتي بلفظ التثنية كما ذكر، وتارة يأتي مفرداً مكرراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكَ وَالْمَلِكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (٣)، وتارة يأتي بلفظ العطف، كقوله :

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَتَى وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ مَنَزْلِ الذَّامِ (٤)

ثم المثنى تارة، يكونان متفقى الاسم والمعنى، فيجوز تثنيتهما قياساً باتفاق؛ نحو: «ثوبان» و«زيدان»، وشبهه. وتارة يختلف اسمهما ومعناهما، فتثنيتهما بالتغليب سماعاً، كـ «القمرين» للشمس والقمر، و«العمرين» لأبي بكر وعمر (٥)، و«الرجبين» لرجب / وشعبان. وتارة يتحد اسمهما ويختلف معناه؛ مثل: «عينان»، و«أبوان» إذا أريد الباصرة والذهب، والأب والأم.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على عجلٍ والركبُ رهماء رائجُ

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك.

(٢) سورة الملك، الآية (٤). (٣) سورة الفجر، الآية (٢٢).

(٤) البيت البسيط؛ وهو لعصام بن عبيد الزماني، أو لهمام الرقاشي. ينظر في: المقرب لابن عصفور (٧٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٥).

(٥) ورد في الحديث أن الرسول ﷺ قال: «اللهم أعزَّ الإسلام بأحد العمرين: عمرو بن هشام أو عمر بن الخطاب»، وربما غلب إطلاق هذا المثنى فيما بعد على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

جمع المذكر السالم و(أولو) و(عشرون) وأخواتها بالواو والياء.

فالمختار جوازه، ومنهم من منعه .

قوله : « جمع المذكر السالم ... إلى آخره » .

تتمة شروطه مذكورة في موضعه، ولو قال : «وما حمل عليه» ؛ لكان أجود؛ ليدخل الجمع المسمى به مفرد؛ مثل: «عَلِيُّونَ»، كقوله تعالى: ﴿لَفِي عَلَّيِّنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ﴾^(١)، وكذلك «الدارون»، و«قيسرون»، و«نصيبون»، و«صفون»؛ فإنه يعرب كذلك قياسا .

وكذلك غيره مما يذكر - إن شاء الله تعالى - في موضعه .

« وأولو » .

جمع لمفرد على غير لفظه .

وعشرون وثلاثون ؛ اسم لهذه الأعداد الخاصة، وليس بجمع ؛ إذ لو كان «ثلاثون» جمع «ثلاثة» ؛ لوجب أن يقال له «تسعة»، و«اثنى عشر»، و«خمسة عشر»، وكذلك أبدا «ثلاثين»، ولا يقال باتفاق، وكذلك أربعون... إلى تسعين .

(١) سورة المطففين، الآيتان (١٨ ، ١٩) .

[المعرب تقديرًا]

التقدير فيما تعذر ك : (عصا) و(غلامي) مطلقًا، أو استثقل، ك :
(قاضٍ) رفعًا وجراً، ونحو (مسلمي) رفعًا، واللفظي فيما عداه.

قوله : « التقدير فيما تعذر ... إلى آخره ».

أما فى المقصور فصحيح ؛ لأن الألف ساكنة لا تقبل الحركة ، فلو حُرِّكت لانقلبت همزة ، كما قلبها همزة من قال : «دأبة» ؛ لاستثقال المدة قبل الحرف المضعف . وأما المضاف إلى الياء ، فليس متعذرا ؛ لإمكان ضم ما قبل الياء وفتحها ، فالتحقيق أنه من باب ما استثقل ، وكسرة ما قبل الياء كسرة إتياع ، كما فى راء «امرى»^(*) ، وشرطه أن لا يكون معتلا ، ولا مثنى ، ولا جمع مذكر سالم نصبا وجرا ، ويقدر أيضا فى موضعين آخرين : أحدهما : المحرك حركة إتياع ، مثل : «الحمد لله»^(١) ، الثانى : المحرك على الحكاية ، مثل : «من زيدا؟» لمن قال : «أرأيت زيدا؟» ، فإنهما معربان تقديرًا ، وليسا مبنيين .

(*) جاء فى هامش الأصل : « وشرط تقدير الإعراب فى المضاف إلى ياء المتكلم لأجلها : أن يكون صحيح الآخر فى حكمه ، مفردًا أو جمع تانيث أو تكسير ؛ فقولنا : "صحيح الآخر" احترازًا من مثل (قاضي) وشبهه ؛ فإنه نصبًا ظاهر الإعراب ، أو فى حكمه ؛ مثل : (دلو) و(ظبي) . "مفردًا" احترازًا من المثنى والمجموع السالم فى غير الرفع ؛ فإنهما يعربان بالحروف ، والباقي ظاهر . قلت : ولك أن تقول . . . » .
(١) سورة الفاتحة ، الآية (٢) .

[الممنوع من المنصرف]

غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما؛ وهي:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثمّ جمعٌ ثمّ تركيبٌ

والنونُ زائدةٌ من قبلها أَلِفٌ ووزنٌ فعلٌ وهذا القولُ تقريبٌ

مثل: عمر وأحمر وطلحة وزينب وإبراهيم ومساجد ومعد يكره وعمران وأحمد. وحكمه: أن لا كسر ولا تنوين.

ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب؛ مثل: «سلاسلًا وأغلالًا»، [سورة الإنسان / ٤]، وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث.

[٥ ب] قال: «غيرُ الْمُنْصَرَفِ» / .

قوله: «مِنْ تَسْعٍ».

الأوّلَى: من عشر، ويذكر ألف الإلحاق في المقصور؛ فإنها من الموانع أيضًا مع «أخرى»، مثل «أرطى»^(١) مُعَرَّفَةٌ؛ فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق، لشبهها بألف التأنيث. وقولنا: (في المقصور)؛ لأن ألف الإلحاق في الممدود لا تكون للتأنيث، مثل «علباء»؛ لأن «فعلاء» — بكسر الفاء والمد — لا يكون لمؤنث. والبيتان^(٢) لغيره.

قال: «وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَنْوِينَ».

الأوّلَى: ولا تنوين صرف؛ فإن «عرفات» و«أذرعات» — وشبههما — مكسورة منونة وليست مصروفة؛ لأنه تنوين مقابلة، وكذا «يرمي» لو سميت به رجلاً

(١) علّم لنوع من أنواع الشجر، ثماره تشبه العنّاب، واحدته: «أرطاة»، يجمع على: «أرطيات»، و«أرطى»، و«أراط».

(٢) البيتان ذكرهما المصنف ولهذا لم نشأ إعادتهما، وهما من البسيط؛ ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٤). قلت: وقد جمع بعضهم العلل التسع في بيت واحد، وهو: اجمع وزن عادلاً أثبت بمعرفة ركّب وزد عجمة فالوصف قد كملًا

فَالْعَدْلُ خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقًا؛ ك: (ثلاث) و(مثلث).....

علمًا، و«قاضي» لو سَمِّيتَ بِهِ امْرَأَةً عِلْمًا؛ فَلِإِنَّهُ مَكْسُورٌ مَنْوُنٌ رَفْعًا وَجَرًّا، وَلَيْسَ مَصْرُوفًا.

قال: «وَالْعَدْلُ خُرُوجُهُ إِلَى آخِرِهِ».

«الْعَدْلُ» مُصْدَرٌ «عَدَلَ»؛ فَإِنْ عُدِّيَ بِنَفْسِهِ فَمَعْنَاهُ: «سَوَّى»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾^(١) فَيَمْنٌ خَفَّفَ؛ أَي: سَوَّاكَ. وَإِنْ عُدِّيَ بِـ «فِي» فَمَعْنَاهُ: الْإِقْسَاطُ، «عَدَلَ فِي حُكْمِهِ» أَي: أَقْسَطَ. وَإِنْ عُدِّيَ بِـ «عَنْ» فَمَعْنَاهُ: الْمِيلُ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

وقوله: «خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ».

حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: خَرَجَ مَسْمُوعًا أَوْ خَرَجَ غَيْرَ مَطْرَدٍ؛ فَإِنَّ «ضَرَابَ» وَ«ضُرُوبَ» - وَشَبْهَهُ - مَعْدُولٌ بِهِ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهِيَ «ضَارِبٌ» وَ«مَضْرُوبٌ». فَالْخَارِجُ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ضَرْبَانُ: قِيَاسِيٌّ وَغَيْرُهُ؛ فَالْأَوَّلُ: كَمَا تَقَدَّمَ، وَكُنْحُو: «مَقِيمٌ» وَشَبْهَهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ، فَهَذَا مَصْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ - لَمَّا كَانَ مَطْرَدًا - صَارَ كَالْأَصْلِ. وَالثَّانِي: كـ «ثَلَاثٌ» وَ«عَمْرٌ» وَ«آخِرٌ».. وَشَبْهَهُ.

قال: «كـ (ثَلَاثٌ)».

عَدْلُ «ثَلَاثٌ» وَأَخَوَاتُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَجْرِيدُهُ عَنِ التَّاءِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثَنُ /، وَأَصْلُهُ ثُبُوتُهَا فِيهِ لِلْمَذْكَرِ؛ [٦ أ] لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْعَدَدِ.

الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ، فَعُلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْهُمَا. وَاتَّفَقَ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى جَوَازِ ثَمَانِيَةِ أَوَاجِهِ فِيهِ؛ وَهِيَ: «آحَادٌ»، وَ«مُوحِدٌ»... إِلَى «رَبَاعٍ» وَ«مَرْبِعٍ»، وَمَنْعُوا مَا سِوَاهُ. وَنَقَلَ الْكُوفِيُّونَ عَنِ الْعَرَبِ ثَلَاثَةَ أَوَاجٍ أُخْرَى؛ وَهِيَ: «مُخَمْسٌ» وَ«عَشَارٌ» وَ«مَعْشَرٌ»؛ فَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ عِنْدَ الْمَسْمُوعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ طَرَدَ

(١) سُورَةُ الْإِنْفِطَارِ، آيَةُ (٧).

و(أخر)، و(جُمع).

أو تقديرًا؛ ك: (عمر)، وباب (قطام) في بني تميم.

الوصف: شرطه أن يكون وصفًا في الأصل فلا تضمره الغلبة؛ فلذلك صرف (أربع) في: «مررت بنسوة أربع»، وامتنع (أسود) و(أرقم) للحية، و(أدهم) للقيد، وضعف منع (أفعى) للحية و(أجدل) للصقر و(أخيل) للطائر (١).

القياس من «آحاد» و«موحد» إلى «عشار» و«معشر»، وقاس ما لم يُسمع على ما سُمِعَ.
«وَأَخَر».

جمع «أخرى»، وهى تأنيث «آخر»، و«آخر» مشبه بـ «أفعل» التفضيل، وليس به؛ لأنه يقتضي التشريك. وقولك: «مررتُ بزيد ورجل آخر» لم يشتركا في التأخر. والمراد بـ «آخر»: المقابل لـ «آخرين» بفتح الخاء، لا المقابل لـ «آخرين» بكسرها؛ فإن الثاني مصروف وإن كانت الصيغة واحدة. ثم يجوز عدلُ «آخر» عما فيه الألف واللام؛ لأن قياس جمع «فُعلى» أن يكون بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿لِإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ (٢)، وفي الحديث: «السَّبْعُ الطُّوَلُ» (٣).

له عن «آخر»؛ لأن «أفعل» التفضيل والمشبّه به إذا كان مؤنثه ويجوز عدلُ «فُعلى» ووُصِفَ به؛ فحقّه أن يكون مفردًا مذكرًا؛ نحو: «مررت برجلٍ أحسنَ من زيد»، و«بامرأةٍ أحسنَ من هُندٍ»، و«برجلين أحسنَ من الزيدَينِ»، و«بامرأتين -

(١) لم يتعرض الشارح لهذه العبارة.

(٢) سورة المدثر، الآية (٣٥).

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٩٦/٥). والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن باب «ومن سورة التوبة» (٢٧٢/٥)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي؛ كتاب الافتتاح، باب: تأويل قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي﴾ (١٣٩/٢). والدارمي؛ كتاب فضائل القرآن، باب فضائل الأنعام والصور (٤٥٣/٢).

التأنيث بالتاء شرطه العلمية، والمعنوي كذلك.

وشرط تختم تأثيره: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة؛
ف (هند) يجوز صرفه، و (زينب) و (سقر) و (ماه) و (جور) ممتنع؛ فإن سُمي به
مذكر فشرطه الزيادة على ثلاثة ف (قَدَم) منصرف، و (عقرب) ممتنع.

أو بنساء - أحسن من الهندات، فجمعه حينئذٍ عدول عما يستحقه أصله قياساً.

وأما «جُمع» فمعدول عن «جمعاء»؛ لأنه جمع «جمعاء»، ومذكر
«جمعاء» - وهو «أجمع» - مجموع بالواو والنون، وما جُمع مذكره بهما، فجمعُ
مؤنثه بالألف والتاء، نحو: «مسلمون، ومسلمات» وشبهه، وليس معدولاً
عن «جُمع» ك «حُمِر»، ولا عن «جَماعى» ك «صحارى»، كما قد قيل. وقياس
«جمعاء» على «حمراء» باطل؛ لأن «فعلاء» / إنما يُجمع على «فُعْل» إذا جمع
مذكرها عليه، مثل: «حمراء - أحمر»، وجمعهما «حُمِر»، وقياسهم على
«صحراء» باطل؛ لأن «صحراء» لا مذكر لها ولا جمع بالواو والنون. والمانع
لصرف «جُمع» هو العدل والتعريف بالإضافة المنوية؛ كتعريف «أجمع» في قولك:
«مررت بالقوم أجمع»؛ لأن التقدير: «أجمعهم»، فكذلك تقدير هذا: «جمعهن».

قال: «التأنيثُ بالتاء شرطُه العَلَمِيَّةُ ... إلى آخره».

الأوّلَى: بالتاء المنقلبة هاءً في الوقف؛ فإن تاء «بنت» تاء تأنيث، نصَّ عليه
سيبويه^(١)، ولو سُمِّيَ به صُرِفَ، وأصله: «بَنَوَة»، فحذفت الواو على غير قياس.
قوله: «وشرطه تختم تأثيره».

وذكر ثلاثة أشياء، وهناك شرط رابع، وهو النقل من المذكر إلى المؤنث؛

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب: «سيبويه». إمام
النحاة وأول من بسط علم النحو. وُلِدَ سنة (١٤٨هـ - ٧٦٥م) في إحدى قرى شيراز،
وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاه، وصنّف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في
النحو. ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى
الاهواز فترفي بها وهو شاب سنة (١٨٠هـ - ٧٩٦م)، وقيل: إن وفاته وقبره بشيراز.
وكانت في لسانه حبسة. و«سيبويه» بالفارسية: رائحة التفاح. وكان أديباً جميلاً.

المعرفة: شرطها أن تكون علمية. العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية، وتحرك الأوسط، أو زيادة عن الثلاثة، فـ (نوح) منصرف، و(شتر) و(إبراهيم) ممتنع.

كـ «زيد» و«فضل» لو سَمِيَ به امرأة؛ لأن النقل ثَقُلَ لمخالفته الأصل، فإذا ضُمَّ إلى مؤنث المعنى قَوَّاه، فتحتم منع صرفه، ذكر ذلك سيبويه وغيره.

قال: «المعرفة شرطها العلمية».

الأولى: أو بإضافة منوية لازمة الحذف؛ مثل: «أجمع» و«جمع»، وقلنا: «لازمة الحذف» احترازاً من مثل: «كل» و«بعض»؛ فإن إضافتهما قد تُحذف وتُنوى، لكن لا لزوماً، بل جوازاً.

قال في العجمة: «أو تحرك الوسط».

قيل: ليس في كلام العجم اسم ثلاثي متحرك الوسط للمذكر.

قلت: قد وجد في اسم بلاد متعددة من بلاد العجم؛ منها: «طُوس» و«أيك» و«بلخ»، ثم لو وجد لم يتحتم منعه؛ لأن العجمة سبب ضعيف، فلم يَقوَ تأثيره مع تحرك الوسط، بخلاف التأنيث؛ فإنه سبب قوي، فقوي تأثيره مع تحرك الوسط، فتحتم منعه. و«شتر» لا يُعرف معناه، وقيل: / هو اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة. والمانع له -حيثُ- التأنيث والعلمية.

وقوله: «فـ «نوح» منصرف».

أجود من المفهوم من كلام الزمخشري^(١) والجرجاني^(٢) من جواز الأمرين؛

(١) سبقت الترجمة له ص (٨).

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة من أهل «جرجان» (بين طبرستان وخراسان). له شعر رقيق. من كتبه: (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز)، و(الجمال) في النحو، و(العمدة) في تصريف الأفعال... وغيرها. توفي سنة (٤٧١ هـ - ١٠٧٨ م).

الجمع: شرطه صيغة متتهى الجموع بغير هاء؛ كـ (مساجد) و(مصاييح)، وأما (فرازنة) فمنصرف، و(حضاجر) علماً للضبع غير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع. و(سراويل) إذا لم يصرف - وهو الأكثر - فقد قيل: إنه أعجمي حُمِلَ على موازنه.

فإنه لم يسمع ولم ينقل -قط- إلا منصرفاً، ولو جار منه لَسُمِعَ أو نُقِلَ، ولو شاذاً.

قال: «الجمعُ شرطُه صيغةٌ متتهى الجموع».

الأولى: «جموع التكسير»؛ فإن «أيا من» قد جمع على «أيامنون»، ونحو: «صواحب» على «صواحبات». ولو اقتصر على التمثيل بالوزنين لكفاه، لكنه قصد الإشارة إلى علة منع هذا الجمع، وكان القياس: منع كل جمع، ولكن صرفهم لبعض الجموع - كـ «أسلحة» و «أفراس» - يردّه. وذكر «حضاجر»^(١) جواباً عن سؤال مقدر لا حاجة إليه، بعد الإشارة إلى أن العلة هي الصيغة - وإن كانت لمفرد - بقوله: صيغة متتهى الجموع.

وأما «سراويل»: فلم يثبت صرفه عن العرب، ولم ينقله من يعتمد عليه، فحكمه منع الصرف؛ لأنه أعجمي حُمِلَ على موازنه؛ لأن العلة: الصيغة، وقد وجدت. وعن رسول الله ﷺ: «لا يلبس المحرم قميصاً ولا سراويل»^(٢)، فلم يصرفه.

(١) «حضاجر»: اسمٌ للذكر والأنثى من الضباع.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في القميص والسراويل (٥٦٦/١ - ٥٦٨) برقم (٣٦٦) بلفظ: «لا يلبس القميص ولا السراويل». ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة (٨٣٤/٢)، برقم (١١٧٧) بلفظ: «لا يلبس المحرم القميص...».

وقيل: عربي؛ جمع (سروالة) تقديرًا.

وإذا صرف فلا إشكال (١).....

وقولهم: «عربيُّ جمعُ (سروالة) تقديرًا»: غير صحيح نقلًا ولا معنًى؛ أما نقلًا: فلأنه لم يُسمع عن العرب، وقد أخذَ على الأزهري (٢) نقله قول الشاعر:
عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ (٣)

وقيل: لعله نقله عن القرامطة الذين عاصروه، وليس مُحْتَجًّا بقولهم. وأما معنًى: فلأنه لم يُسمع إلا اسمًا لهذه الآلة المفردة، ولا يصح أن يكون جمعًا لأبعضها.

(١) لم يتناول الشارح هذه العبارة بالشرح.

(٢) الأزهري هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري، زين الدين كان يُعرف بـ «الوقاد». نحوي، من أهل مصر، ولد بـ «جرجا» (من الصعيد)، ونشأ وعاش في القاهرة. وتوفي عائدًا من الحج قبل أن يدخلها. له: «المقدمة الأزرية في علم العربية-ط»، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب-ط»، و«شرح الأجرومية-ط»، و«التصريح بمضمون التوضيح-ط» في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و«شرح البردة-ط»، و«شرح مقدمة الجزرية-ط» في التجويد، و«الألغاز النحوية-ط».

وانظر ترجمته في: الكواكب السائرة (١/١٨٨) والضوء اللامع (٣/١٧١) وهو فيه: «الجرجي» نسبة إلى جرجا. والخطط التوفيقية (١٠/٥٣) وبروكلمان في دائرة المعارف الإسلامية (٢/٧٥). [الأعلام: ٢٩٧/]

(٣) البيت من المتقارب، وقائله مجهول، ينظر: المقتضب (٣/٣٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٦٤)، وخزانة الأدب (١/١١٣)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (١٠٠) وشرح العيني (٤/٣٥٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢١٢)، وجمع الهوامع (١/٢٥)، والدرر اللوامع (١/٧)، وشرح الأشموني (٣/٢٤٧). وعجز البيت:

* فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ *

ونحو (جَوَارٍ) رفعاً وجرّاً، كـ (قاضي).

التركيب شرطه: العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد؛ مثل (بعلبك).

الألف والنون، إن كانا في اسم فشرطه العَلَمِيَّة؛ كـ (عمران)،

وقوله: «وَنَحْوُ جَوَارٍ».

ليس هذا الحكم مختصاً بنحو «جَوَارٍ» من الجموع؛ كـ «غواشٍ» و«جوادٍ»، كما يوهمه ذكره هاهنا، بل هذا حكم كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها / كسرة؛ كـ «يرمي» لو سميت به رجلاً، و«قاضي» لو سميت به [٧ ب] امرأة، والأولى أن يقال: كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها كسرة؛ تُحذف ياءه وَيُنَوَّنُ رفعاً وجرّاً ويثبت مفتوحه بغير تنوين نصباً.

قلتُ: وقوله: مثل «قاضي»:

أي: في الصورة؛ لأن التنوين في «قاضي» تنوين صرف، والتنوين هاهنا عَوَضٌ عن الياء الملتزم حذفها، ولذلك لم يجمع بينهما، وليس تنوين صرف؛ لأنك تقول: «جاءني جوارٍ» بالكسر رفعاً، فعُلم أن الياء مرادة، وإلا قيل: «جوارٌ».

قال: «الألف والنون: إن [كانا في اسم] ^(١) فشرطه العلمية».

الأولى: ولزوم النون [و] ^(٢) الألف؛ احترازاً من التثنية المسمى بها؛ مثل: «نجران» ^(٣).

(١) في الأصل (المخطوط): «كان اسماً»، وما أثبتناه من الكافية، وهو الصواب.

(٢) ما بين معقوفتين غير موجود بالأصل، ولعله وهم من الناسخ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «نجران»: اسم لبلدة تقع في اليمن.

أو في صفة فانتفاء (فعلانة)، وقيل: وجود (فعلى)

وقوله: «فانتفاء (فعلانة)».

أي: عند الأكثر؛ فإن بني أسد يطلقون «فعلانة» على كل ما له «فعلى»، ولا يعكسون، فلا يطلقون «فعلى» على كل ما له «فعلانة». وقد جمع شيخنا^(١) ما جاء من الصفات على «علان» ومؤنثه «فعلانة» - فما عداه فاحكم عليه بنفيها - وهو:

أَجِرْ فَعَلَى لِفَعْلَانَا	إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا	وَسَيْفَانَا وَضَحْيَانَا
وَضَوْجَانَا وَعِلَانَا	وَقَشُونَا وَمَصَانَا
وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا	وَأَتْبِعُهُنَّ نَصْرَانَا ^(٢)

فالحبلان: العظيم البطن، وكذا الحبلانة. والدخنان: اليوم المظلم، وكذا الليلة الدخانة. ويوم سخنان وليلة سخانة: شديدة الحر. ورجل سيفان: أي: طويل، وكذا سيفانة. والضحيان: يوم لا غيم فيه، وكذا ليلة ضحيانة. والضوجان: الدابة اليابسة الظهر، وكذا ضوجانة. والعلان: الكثير النسيان، وكذا علانة. والقشوان: الدقيق الساقين، وكذا قشوانة. ومصان: اللثيم، وكذا مصانة. وموتان: البليد، الميت القلب، وكذلك موتانة. ونصران: واحد النصاري، والياء فيه مزيدة في قولك: «نصراني». وندمان: المنادم، وكذلك ندمانة، فإن كان مشتقاً من الندم فمؤنثه: «نَدْمَى» لا «ندمانة».

[٨]

(١) المراد بقوله: شيخنا: «ابن مالك» رحمه الله تعالى.

(٢) راد الشيخ المرادي بيتاً على هذه الأبيات، وهو قوله:

وزد فيهنَّ خمصاناً على لغةٍ وألياناً

ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (سكران) و(ندمان).

وقوله: «اختلف في (رَحْمَن)».

لم يمثل به أحد، ولا ينبغي التمثيل به؛ فإنه اسم علم بالغلبة لله تعالى مختص به، وما كان كذلك لم يُجرد من «ال»، ولم يُسمع مجرداً عنها إلا في النداء قليلاً؛ مثل: «رحمن الدنيا ورحيم الآخرة»^(١). وقد أخذ على الشاطبي^(٢) - رحمه الله - قوله:

«تَبَارَكَ رَحْمَانًا»..... «تَبَارَكَ رَحْمَانًا».....^(٣)

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة لله تعالى. وقول اليمامي^(٤):

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا^(٥)

(١) الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه؛ كتاب الدعاء، باب: دعاء قضاء الدين (٥١٥/١)، وابن أبي شيبة في مصنفه؛ كتاب الدعاء، باب: ما كان النبي ﷺ يعظمه من الدعاء (١٤١/٧). وأورده السيوطي في الدر المنثور (٢٤/١).

(٢) هو: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، أبو محمد الشاطبي إمام القراء، كان ضريباً. ولد بـ «شاطبة» بالأندلس وتوفي بمصر سنة (٩٥٠هـ - ١١٩٤م)، وهو صاحب «حرر الأمانى» وهي قصيدة في القراءات تعرف بـ «الشاطبية»، وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، قال عنه ابن خلكان: «كان إذا قرئ عليه البخاري ومسلم والموطأ؛ تصحح النسخ من حفظه». و«الرعيني»: نسبة إلى «ذي رعين» أحد أقبال اليمن.

(٣) ينظر: متن القصيدة الموسومة بـ «الشاطبية» أو «حرر الأمانى» ووجه التهاني في القراءات السبع، وهو أول بيت فيها وتماه:

بدأتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

(٤) هو: محمد بن جعفر بن غمير بن عبد العزيز الحنفي، من بني حنيفة، ثم العامري من بني الأسلع، أبو علي اليمامي، شاعر وراويّة وأديب من أهل اليمامة بنجد، تُوفي سنة (٢٨٠هـ - ٨٩٣م). أورد له المرزباني خبراً مع المستعين الغباسي، وقطعتين من بليغ شعره يعاتبه بهما، وقال: بلغ سنّاً عالية، وبقي إلى آخر أيام المعتمد.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

سمدت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا

وهو في تفسير الألوسي (٥٩/١).

وزن الفعل: شرطه أن يختص بالفعل؛ كـ (شمر) و(ضرب)، أو يكون في أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء .

ومن ثم امتنع (أحمر)، وانصرف (يعمل).

أراد: لا زلت ذا رحمة، ولم يُردَّ الاسم المستعمل بالغلبة، والله أعلم .
والأجود: التمثيل بغيره مما لا مؤنث له، كـ «لحيان» للكث اللحية، و«ثريان» للمكان [الكثير] (*) النزي .

قال: « وَزَنُ الْفِعْلِ....إلى آخره ».

الوزن المختص بالفعل ما لم يُستعمل اسماً في النكرات، وإنما قلنا: «في النكرات»؛ لأنه قد يُسمى به في الأعلام؛ مثل: «شمر» و«عثر» اسم مكان، لكن النكرات هي الأصل .

وقوله: « كَزِيادَتِه ».

الظاهر أنه أراد كزيادة الفعل المضارع . ويرد عليه ما يشبه الزيادة في أول فعل الأمر؛ مثل: «اصبغ» لو سمي به، فإنه لا ينصرف؛ لأنه على وزن «افعل» في الأمر . ومعنى قولهم: «أو غالباً غلبة» أن يكون فعلاً أو معنى فعلاً، فلا يرد عليهم «أفعل» التفضيل وكثرته؛ لأن فيه معنى الفعل ولذلك عمل / . [٨ ب]

وقوله: « غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ ».

أي: إذا كان نكرة؛ فإن «إذخر» قابل للتاء، ولو سميت به منعته؛ لزنة فعل الأمر .

وقوله: « وَاَنْصَرَفَ (يَعْمَلُ) ».

لم ينقل سيبويه: «جَمَلٌ يَعْمَلُ»، وإنما نقل «ناقةً يَعْمَلُ». و«يعملات»: جمع

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: "للكثير"، والسياق يقتضي ما أثبتناه.

وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لما تبين من أنها لا تجماع مؤثرة - إلا ما هي شرط فيه - إلا العدل، ووزن الفعل، وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما^(١)، فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد.

وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أحمر) علماً إذا نكر اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير.

«يعملة»، و«يعمل»: اسم جمع، واحده: «يعملة»، وليس مذكر «يعملة» كما قيل. وقد يجمع «يعملة» على «يعامل»؛ كـ «أنملة» و«أنامل». قال: «فإذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد». يحتمل وجهين:

أحدهما: بقى بلا سبب، لزوال السبب بزوال شرطه، كـ «طلحة» و«إبراهيم» نكرة. أو على سبب، كـ «عمر» وكـ «حزام»، عند تميم، لبقاء العدل.

الثاني: بلا سبب؛ لزوال حكم السبب بزوال أحدهما، والأول أصح.

قال: «وخالف سيبويه الأخفش.... إلى آخره».

جعل «سيبويه» فاعلاً مع تقدمه تساهلاً، وما نسب إلى الأخفش^(٢) كان مذهباً له ثم رجع عنه في كتبه المبسوطة، والحجة لسيبويه: النقل والمعنى؛ أما النقل:

(١) قوله: «وما فيه...» إلى قوله: «إلا أحدهما» لم يتناوله الشارح بالشرح.

(٢) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط؛ نحوي عالم باللغة والأدب، من أهل «بلخ»، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً؛ منها: «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق»، و«معاني الشعر»، و«كتاب الملوك»، و«القوافي». وزاد في العروض بحر الحجب، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر، فأصبحت ستة عشر. وتوفي سنة (٢١٥هـ - ٨٣٠م). ولقب «الأخفش» إذا أطلق فإنما يراد به أبو الحسن سعيد ابن مسعدة.

ولا يلزمه باب «حاتم»؛ لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد.
وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجرُّ بالكسر.

فروى أبو زيد الأنصاري^(١) عن العرب: «أعرف منهم عشرين أحمرًا غير مصروف، وأيضًا منع «أدهم» و«أسود» للقييد وإن كان من فضة، وأما المعنى: فلأن الأمر العارض مع بقاء الجنسية لا يغير الأصل، ولذلك لو وصفت بالاسم في قولك: «مررتُ برجلٍ أرنبٍ ضَعْفًا» صرفتُ «أرنبًا»، ولم تؤثر الصفة شيئًا؛ لأنها عارضة، وكذلك: «مررتُ بنسوةٍ أربع».

وقولنا: «مع بقاء الجنسية»؛ احترازًا من مثل: «شمر» و«ضرب» إذا سُمي به فإنه يمتنع؛ لأن الجنسية ليست باقية وهي الفعلية، وإلا كان مبنياً.

وقوله: «وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ بَابُ «حاتم».....إلى آخره».

[٩ أ] لا يلزم من ملح الصفة اعتبارها شائعة حتى يلزم / اعتبار متضادين، ومعمد العربية: السماع لا العلل العقلية.

قال: «وجميع الباب....إلى آخره».

المختار أن الصرف: التنوين، والجر تابع له والاسم الثقيل لا يحتمله؛ لأنه زيادة عليه، ولذلك لم يدخل الفعل لثقله، ودخل الاسم لخفته واحتمال الزيادة عليه فإذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر بالكسرة، ولا نقول: انصرف إلا إذا كانت الألف واللام تسلب عنه أحد الموانع كـ «الأحمد» مثلاً في قولك: «أقامَ الأحمد الأول أم الأحمد الثاني؟»؛ فإن الألف واللام أزالَت عنه العلمية التي كانت إحدى العلتين، فصَحَّ أن يُقال: مصروف.

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك بن حرام، أو (حزام) الأنصاري. . من النحاة البصريين، من الطبقة الثالثة، توفي بالبصرة سنة (٢٥٠هـ) وله أربع وتسعون سنة، أحد أئمة الأدب واللغة، وكان يرى رأي القدرية. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: «كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» عنى أبا زيد». من تصانيفه: «الهمز»، و«لغات القرآن»، و«المطر»، و«المياه»، و«الهشاشة والبشاشة».

المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية.

[الفاعل]

فمنه: الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به؛ مثل: «قام زيد» و«زيد قائم أبوه». والأصل أن يلي فعله

« ما اشتمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ ».

فيه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولاً جعل الرفع علم الفاعلية، فكأنه قال: المرفوع ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دور^(١)؛ لأنه أولاً جعل الرفع علماً على الفاعلية لتعرف هي به، ثم هاهنا عرّف الرفع بها، ثم العبارة مؤذنة بأنّ الفاعل هو الأصل في الرفع وما عداه تابع له، وليس ذلك مذهب سيويه، ولذلك قدم المبتدأ في كتابه، والأولى: الرفعُ علم ما كان عمدة في الكلام؛ فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة.

وقوله: «أَوْ شَبِهُهُ».

أي: مثل: «زيد قائم أبوه»، لكن لا يدخل فيه الجار والمجرور والظرف، مثل قولهم: «مررتُ برجلٍ في يده صقر»؛ نص المحققون على أن «صقراً» فاعل، ولم يتقدم فعل ولا شبهه في اللفظ، والأولى: أو معناه، أو ما يقوم مقامه. ولو قيل: على نفسه، أو صيغته الأصلية؛ كان أجود؛ من على جهة قيامه في الفهم.

[٩ ب]

قال: «والأصلُ أَنْ / يَلِيَّ فِعْلُهُ.... إلى آخره».

الأولى: أن يلي عامله؛ ليدخل الفعل وغيره.

(١) الدور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه. [التعريفات للجرجاني: (٦٢)].

فلذلك جاز: «ضرب غلامه زيد»، وامتنع «ضرب غلامه زيداً».

وقوله: «وَمِنْ ثَمَّ جاز... وَامْتَنَعَ ...».

الأولى: «ومن ثم قوي». وضعف؛ لأن الثاني جائز وإن كان ضعيفاً، وعلته: اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل والمفعول معاً؛ فكما جاز رجوع الضمير إلى الفاعل [المتعقل] (*) من الفعل، جاز رجوعه إلى المفعول [المتعقل] (*) منه أيضاً. وقد ورد لذلك شواهد كثيرة؛ منها:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ^(١)

ومنه:

ومحمد بذلي له مُعْتَفٍ كَمَا ذَمَّ مَنْ [يعتقبه] (*) اللثيماً^(٢)

ومنه:

كَسَا مَجْدُهُ ذَا الْمَجْدِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ^(٣)

ومنه:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(٤)

(١) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، وينظر في: أمالي ابن الشجري (١٠١/١)،

وشرح شواهد شروح الألفية (٤٩٥/٢)، وجمع الهوامع شرح جمع الجوامع (٦٦/١)،

والدرر اللوامع (٤٥/١)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٥٩/٢).

(*) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٢) البيت من المتقارب ولا يُعرف له قائل.

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وهو في مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد

للسيوطي ٤٩٢ (٢٩٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، أو للنابعة، أو لعبد الله بن همارق. ينظر

في: النقائص (٩٩)، والجمل للزجاجي (١٣١)، والأغاني (١١١/١)، والخصائص

لابن جني (٢٩٤/١).

وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة أو كان مضمراً متصلاً أو وقع مفعوله بعد «إلا» أو معناها؛ وجب تقديمه.

وقولهم: تقديره: «جزى ربّ الجزاء»؛ غير صحيح؛ إذ ليس هناك ما يرجع الضمير إليه^(١).

وقوله: «أو كان ضميراً^(٢) متصلاً».

ظاهرٌ. وهذا مكان التنبيه على المواضع التي يجوز جعل الفاعل فيها منفصلاً، وهي خمسة:

الأول: إذا قصد حصره؛ نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنا»؛ لأن كل جملة قصد حصر جزئها، وجب تأخيرها. وقد جاء

(١) اختلف النحاة في جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود على مفعول متأخر لفظاً، وهذا الاختلاف يرجع إلى رتبة المفعول؛ فجمهور النحاة على أنّ العمدّة في الجملة الفعلية هو الفعل والفاعل وأنّ ما عداهما فضلة، فالفاعل يجب أن يلي الفعل؛ لأنه عمدة ولأنه متصل به، فإذا وجب تقديم الفعل فلا بد أن يأتي الفاعل بعده؛ لئلا يفصل بينهما فاصل وما عداهما من متعلقات الفعل غير محتاج إليه، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره، فإذا تقدم المفعول في اللفظ كان في الرتبة متأخراً، غير أنّ الأخفش ومن تبعه خالفوا رأي الجمهور هذا؛ حيث يقرر ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن درجة اقتضاء الفعل المفعول أقل من درجة اقتضاء الفعل الفاعل، لكنه عند تناوله لقول العلماء: «إن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة» يرى أن مقصود العلماء من الرتبة هاهنا موقع المفعول من الكلام، وهو يرى أن المفعول قد كثر في الكلام الفصيح مجيؤه تالياً للفعل حتى إنه ليعتبر كأنّ موقعه في الكلام هو هذا الموقع، وإن كان اقتضاء الفعل إياه متأخراً، فإذا تأخر في الكلام عن مجاروة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذي أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع الطبيعي، فلو اتصل الفاعل حيثنّذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة، بل هو راجع إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة. هذا هو مذهب الأخفش في هذه المسألة.

(٢) قوله: «ضميراً» هو في متن الكافية: «مضمراً».

على خلاف ذلك قول الشاعر:

مَا عَابَ إِلَّا لَتِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا لَحَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا^(١)
فقدم الفاعل مع قصد حصره.

الثاني: إذا كان عامله صفة جرت على غير مَنْ هي له؛ مثل: «زيد هند ضاربها هو».

الثالث: إذا دخلت عليه اللام الفارقة؛ مثل: «إن أكرمك لأنا». ومنه قولهم: «إن يزرك لنفسك، وإن يشينك لهي».

[١٠ أ] الرابع: إذا كان العامل مصدرًا مضافًا / [إلى] ^(*) المفعول؛ مثل: «أعجبني ضربُ زيد أنت».

الخامس: أن يكون فاعلاً في باب التنازع، على مذهب الفراء^(٢).

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ٤٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٨٤)، وجمع الهوامع (١/ ١٦١)، والدرر اللوامع (١/ ١٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٧).

(*) ما بين معقوفتين تكرر في الأصل فقمنا بحذف التكرار.

(٢) هو أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، مولى بني أسد، أو بني منقر، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب؛ كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. وُلد بالكوفة (١٤٤هـ - ٧٦١م)، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنه. وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها، عارفاً بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال.

وله مؤلفات كثيرة؛ منها: «المقصود والممدود»، و«المعاني» ويسمى «معاني القرآن».. وغيرها. وقد لُقِّبَ بـ «الفراء» مع أنه لم يكن يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام. وكانت وفاته بطريق مكة سنة (٢٠٧هـ - ٨٢٢م).

وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد «إلا» أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل به - وجب تأخيره، وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً؛ في مثل: «زيد» لمن قال: «مَنْ قام؟». و:

لينك يزيد ضارعٌ لخصومة

ووجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة/ ٦].
وقد يُحذفان معاً في مثل: «نعم» لمن قال: «أقام زيد؟».

وقوله: « [وإذا] (*) اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ ... » .
على ما تقدم في «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» .

وقوله: « كقولك: (زيد) لمن قال: (مَنْ قام ؟) » .

إنما قدرناه فاعلاً لا مبتدأ - مع احتمال - جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها؛ قال الله تعالى: ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ (١)، ومثله: ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ (٢)، ومثله: ﴿ قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ ﴾ (٣)، فلما أتى بالجمل الفعلية مع فوات مشاكلة جمل السؤال، عَلِمَ أَنَّ تقدير الفعل أولاً أولى .

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «وإن»، والمثبت من الكافية .

(١) سورة يس، الآية (٧٨) .

(٢) سورة الزخرف، الآية (٩) .

(٣) سورة المائدة، الآية (٤) .

التنازع

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون في الفاعلية؛ مثل: «ضربني وأكرمني زيداً»، وفي المفعولية؛ مثل: «ضربتُ وأكرمتُ زيداً». وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين، ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون إعمال الأول، فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر دون الحذف؛ خلافاً للكسائي

قال: «وإذا تنازعَ الفعلان».

الأولى: العاملان^(١)؛ إذ قد يتنازع الاسمان؛ نحو: «رأيتُ ضارباً ومُكْرِماً زيداً». والاسم والفعل؛ مثل: «هاؤم اقرءوا كتابيه»^(٢). ولا يتنازع في مضمري؛ فلا حاجة إلى «ظاهر».

قلتُ: قوله: «مختلفين»: لم يظهر لي: ممَّ احترز به؟ ولم يتفق سؤال شيخنا عنه، لكن يحتمل أن يحترز به من نحو: «ضارب» وغيره من صيغ المفاعلة؛ فإنهما لا يقعان مختلفين، مع أنه للفاعلية والمفعولية بصيغته، ويجوز أن يحترز به عن مثل: «قامَ وضربَ زيد».

وقوله: «أضمرتَ الفاعلَ في الأول».

الأولى: أضمرت المرفوع؛ ليعمَّ مثل: «ضربَ وأكرمتُ زيداً».

(١) في هامش الأصل تعليق يقول: [الأولى أن يقال: «فصاعداً» حتى يدخل فيه قول الشاعر:

كساكُ ولم تستكسه فاشكرن له أخٌ لك يعطيك الجزيل وناصرُ]

وهذا البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢١٦/١)، وخزانة الأدب (١٣٧/١).

وهو شاهد على تنازع ثلاثة عوامل؛ وهي: كساك، ولم تستكسه، فاشكرن، لمعمول واحد وهو «أخ» وإعمال الأول دون الآخرين. والفعل «تستكسه» في البيت ورد في الهامش بالرفع هكذا: «تستكسيه»، والصواب أنه مجزوم كما أثبتناه.

(٢) سورة الحاقة، الآية (١٩).

وجاز خلافاً للفراء، وحذفت المفعول إن استغني عنه، وإلا أظهرت، وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أن يمنع مانع فتظهر. وقول امرئ القيس:

..... كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه لفساد المعنى.

وقوله: «وَجَازَ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ».

الأولى: إلا إذا ذُكر المرفوع آخرًا؛ فإنَّ الفراء يجيزها؛ مثل: «ضربني وأكرمتُ زيدًا هو».

وقوله: «وإلا أظهر».

لا يلزم إظهاره، بل يجوز إضماره؛ مثل: «حسبني وحسبتُ زيدًا منطلقًا إياه».

[١٠ ب]

وقوله في إعمال / الأول: «أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ».

الأولى: المرفوع؛ كما تقدم.

وقوله: «إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ».

أي: من رجوع ضمير مفرد على مثنى أو مجموع أو بالعكس؛ فلا يجوز في مثل «حَسِبَنِي إِيَّاهُ وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ»، بل يجب إظهاره، فتقول: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا».

وقوله: «وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ ...» (١).

لَيْسَ مِنْهُ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

لا يُمْنِي؛ عَلَى قَوْل مَنْ جَعَلَ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ: «وَكَمْ أَطْلُبُ» وَوَاوِ الْحَالِ، فَكَانَ

(١) يريد قوله:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَكَمْ أَطْلُبُ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وهو من الطويل؛ يُنظر:

الكتاب (٧٩/١)، والمقتضب (٧٦/٤)، والإيضاح (٦٧)، والمقتصد (٣٤٢/١)، =

قال: كفاني قليلٌ من المالِ غيرَ طالِبِه . قاله الفارسي (١) . والحق أنهما لم يُوجَّها إلى واحد؛ بدليل:

ولكنَّما أسعى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ (٢)

= والخصائص (٣٨٧/٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٥٢)، وشرحها لابن السيرافي (٣٨/١)، والإفصاح (٣١٣)، والإنصاف (٨٤/١)، وشرح المصنف (٢٢)، وشرح الوافية (٨٩/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١٦٥/١، ١٦٩)، وشرح ابن يعيش (٧٨/١ - ٧٩)، والمقرب (١٦١/١)، وشرح شذور الذهب (٢٢٧)، وقطر الندى (١٩٩)، شرح الأشموني (٣٥١/١)، وشرح العيني (٣٥/٣)، وخزانة الأدب (١٥٨/١).

(١) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية. وُلِدَ في «فسا» من أعمال فارس سنة ٢٨٨هـ - ٩٠٠م، ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ) وتجول في كثير من البلدان، ووفد حلب سنة ٣٤١هـ) فأقام مدة عند سيف الدولة ثم عاد إلى فارس فصحب عضد الدولة بن بويه، وعلمه النحو، وصنف له كتاب «الإيضاح» في قواعد العربية، ثم رحل إلى بغداد، فأقام بها إلى أن تُوفي بها سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م، وكان متهمًا بالاعتزال. وله شعر قليل. من كتبه: «التذكرة»، و«تعاليق سيبويه» و«جواهر النحو»، و«المقصود والممدود»، و«العنوان»... وغيرها.

(٢) البيت من الطويل،

ينظر: الإنصاف لابن الأنباري (٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٩/١) (٧٥/٨)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٢٥٦، ٢٦٩ (٢١٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٢٥/١)، وجمع الهوامع (١٤٣/١)، والدرر اللوامع (١٢٢/١)، ديوان امرئ القيس (٣٩). وتماه:

وَقَدْ يَدْرُكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلَ أَمْثَالِي

مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى (فَعِلَ) أو (يُفَعَّلُ).

ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت) ولا الثالث من باب (أعلمت) والمفعول له والمفعول معه كذلك.

وإذا وجد المفعول به تعين له، تقول: «ضُرب زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره»، فتعين (زيد)، فإن لم يكن فالجميع سواء، والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني.

قال: «مفعول ما لم يُسمَّ فاعله».

الأولَى: النائب عن الفاعل؛ لأن الثاني من باب «علمت»، وهو والثالث من باب «أعلمت»، إذا أقمت أحد المفاعيل مقام الفاعل منصوبات وهن مفاعيل ما لم يُسمَّ فاعله، سيما على مذهب من فرق بينهما.

وقوله: «وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي....إلى آخره».

المختار جوازه إن لم يكن لبس؛ مثل: «عَلِمَ زيداً صالحاً» و «أَعْلَمَ زيداً كَبْشَهُ سَمِيناً»، فإن وقع لبس فكما قال؛ مثل: «أَعْلَمَ زيدٌ عَمراً صالحاً». والمفعول له كذلك؛ لأنه يلبس بالمفعول به؛ مثل: «قَصِدَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ». ونُقِلَ عن الأخفش جوازه، وهو ضعيف؛ لأن الفاعل لا يصلح علة للفعل، فكذلك ما ينوب عنه. والمفعول معه كذلك؛ لأنه يلزم العطف، ولا معطوف عليه.

وقوله: «وَأِذَا وَجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ».

كُلٌّ يتعين؛ بل هو أولى؛ لاشتراك المفاعيل كلها في الفضلية،

.....

[١١ أ] ويجوز أن يُقام غيره مقامَ الفاعل، ومنه قراءة أبي جعفر القعقاع^(١):
«لِيُجْزَى / قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^(٢)، فنصب المفعول به، وأقام الجارَّ والمجرور
مقامَ الفاعل، وهو مذهب الأخفش والكوفيين.
قال شيخنا: وبه أقول.

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر، أحد القراء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وعُرف بـ «القارئ»، وكان من المفتين المجتهدين. تُوفي في المدينة (١٣٢ هـ - ٧٥٠ م).
(٢) سورة الجاثية، الآية (١٤).

ومنها : المبتدأ والخبر؛ فالمبتدأ هو الاسم المجرد

قَالَ : « المبتدأ ».

«بَدَأَ» - مهموز - أي: شرع. و«بَدَأَ» بغير همز: أي: ظهر. و«أَبْدَأْتُهُ» بالهمز: أي: أشرعته. و«أَبْدَيْتُهُ» بالياء؛ أي: أظهرته، وقد جاء الأول بترك الهمز في لغة الأنصار؛ قال شاعرهم:

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا^(١)

أما الثاني فليس إلا ترك الهمز.

وقوله : « الاسم ».

لو أسقط «الاسم» لكان أولى، ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ...﴾^(٢)، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ...﴾^(٣)، إذا جعلنا «سواء» خبراً.

قلتُ: فـ «المجرد» لا بدَّ أن يكون صفة لشيء، فلا بد من الاسم؛ إما ظاهراً أو مقدراً. والله أعلم.

قلتُ: فالمجرد صفة لاسم قطعاً، فاسم لا بد منه ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ مقدر باسم أيضاً، فلا يرد السؤال.

(١) البيت من الرجز؛ وهو للصحابي الشاعر عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه، والبيت

في الدرر اللوامع (١١٥/٢).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (٦).

عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر؛ مثل: «زيد قائم» و«ما قائم الزيدان» و«أقائم الزيدان؟» فإن طابقت مفرداً جاز الأمران.

قوله: «عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ».

الأولى: غير الزائدة؛ ليدخل ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(١)، و﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٢)، و«بحسبك زيد»؛ فإنها مَبْتَدَأٌ وليست مجردة عن العوامل اللفظية؛ لكنها زائدة.

وقوله: «وَالصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ».

زاد بها على المفصل وأجاد.

قوله: «وَأَلِفُ الْاسْتِفْهَامِ».

الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو «هل قائم الزيدان؟» و«مَنْ مضروبٌ أبواه؟»، و«كيف - أو متى - منطلقُ الزيدان؟» وشبهه.

وقوله: «رَافِعَةُ لَظَاهِرٍ».

وقد تكون رافعة لمضمر؛ مثل: «أقائمٌ أنتم؟»، والأولى: لظاهر مستغنى به؛ ليخرج نحو: «أقائمٌ أبواه زيد؟»؛ فإن «زيداً» هو / المبتدأ، و«أقائمٌ أبواه» اسم فاعل ومرفوعه، وهو خبر مقدم.

وقوله: «فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا».

ليس شرطاً، بل ما يفرد للمثنى، والمجموع مثله في جواز الأمرين؛ مثل: «أَجُنَّبُ الزيدان»، و«أَجُنَّبُ الزيدون».

(١) سورة فاطر، الآية (٣).

(٢) سورة الاعراف، الآية (٥٩).

قال: « والخبرُ: المجرد ».

الأولى: من غير الزائدة؛ ليدخل: «ما زيدٌ بقائِم» في لغة تميم^(١)؛ فإنَّ «بقائِم» عندهم خبر المبتدأ. ثم التحقيق أنه ليس مجرداً، وهو مذهب سيويه؛ لأنَّ المبتدأ عنده عاملٌ في الخبر، وهو الحق؛ لأنَّ الفعل أقوى في العمل من الابتداء ولا يعمل في مرفوعين؛ فالابتداء - وهو عامل ضعيف - أولى أن لا يعمل في مرفوعين، ولا يصح أن يكون الخبر عاملاً في المبتدأ، كما قال بعضهم؛ لأنه إذا كان مشتقاً رفع ظاهراً أو مضمراً، مثل: «زيدٌ قائمٌ أبوه»، فيلزم أن يكون عاملاً في مرفوعين: فاعله والمبتدأ، وهذا لا يصح؛ لأنه أضعف من الفعل، فأولى أن لا يعمل ذلك. لا يقال: بجعل «قائم أبوه» مبتدأ مؤخراً، و«قائمٌ» خبره، والجملة خبر المبتدأ؛ لأنك تقول: «رأيت زيداً قائماً أبوه»، فعلم أن «أبوه» فاعل «قائماً» مرتفع به، فلا يصلح أن يرفع غيره. أما الخبر الجامد فلا يتحمل الضمير؛ خلافاً لبعض الكوفيين [لنا]^(*) لا يصلح أن يكون عاملاً، فلا يتحمل ضميراً، بخلاف المشتق.

وقوله: « المسند به ».

لا حاجة إلى «به». فإن قيل: يكون الاستغناء به. قلنا: هذا موجود في المسند إليه، وكذلك قال سيويه: هذا باب المسند والمسند إليه.

وقوله: « المغاير للصفة المذكورة ».

أي: «أقائمُ الزيدانِ؟»؛ لأنه مجرد مسند وليس خبراً.

(١) تميم بن مر: قبيلة عظيمة من العدنانية، تنتسب إلى تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهي قبيلة تفرعت عنها بطون كثيرة، ولها تاريخ حافل عبر الجاهلية ثم من بعد ذلك في الإسلام.
(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز: «في داره زيد»، وامتنع: «صاحبها في الدار».

قال: «والأصلُ في المبتدأ: التقديمُ... إلى آخره».

إن قيل: حقُّ التأخير؛ لأنه مسند إليه كالفاعل.

[١٢ أ] فجوابه: أنه عامل / في الخبر، فحقُّ التقديم كالفاعل، ووجوب تأخيره في بعض المواضع لعارضي.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما؛ مثل: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة/ ٢٢١]، و«أرجل في الدار أم امرأة؟»، و«ما أحد خير منك» و«شر أهر ذا ناب».....

قال: «وقد يكون المبتدأ نكرة... إلى آخره».

قوله: «أرجل في الدار أم امرأة؟».

ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطاً في تصحيح المسألة، بل أحدهما كافٍ في تصحيحها، فمثل: «أرجل في الدار؟» صحيح، وكذلك: «رجل وامرأة في الدار» صحيح أيضاً؛ قال الله تعالى: ﴿طاعة وقول معروف﴾^(١)، ف«طاعة» مبتدأ صحح الابتداء به العطف عليه، وليس الاستفهام المصحح أيضاً مختصاً بالهمزة، فلو قلت: «هل رجل في الدار؟» صح.

ومسوغ الابتداء بهذه النكرة أن الاستفهام - في الأصل - عما يُجهل، فالابتداء بالنكرة موافق لمعنى الجملة الاستفهامية، بخلاف الخبر؛ فإنه في الأصل عما يعلمه المخبر، فوجب تعريف المخبر عنه لموافقة معنى الجملة.

و«ما أحد خير منك»: مسوغ الابتداء بها أن «ما» تفيد عمومًا في نكرة هي في سياقها فأشبهت الألف واللام المفيدة للاستغراق، والألف واللام مصححة، فكذلك «ما» و«بل» أولى؛ لأنها تحتل غيره، و«تيك» تحتل العهد.

(مسألة)

لو قلت: «مؤمن خير من زيد» صح؛ لأن «مؤمنًا» صفة لنكرة تزيد على معناها وتخصصها بها، فصح الابتداء بها، ولو قلت: «واحد خير من عمرو» لم يصح؛ لأن «واحدًا» لم يُفد غير ما تفيد «رجل» ولم يخصصه، فلا

(١) سورة محمد، الآية (٢١).

و«في الدار رجل»، و«سلام عليك».

يجوز الابتداء به.

وقوله: «في داره رجل».

مسوغ الابتداء بها: الأَمْنُ من كَوْنِ الجار والمجرور صفةً تتقدمها، فلما بطل كونهما صفةً تعيَّنَ كونهما خبراً، فتعين كَوْنُ ما بعدهما مبتدأ.

(فَصْلٌ)

وهناك مواضع يجوز الابتداء فيها بالنكرة غير ما ذكر:

[١٢ ب] الأول: النكرة في جواب سؤال؛ كقولك: «درهمٌ / عندي»، لمن قال لك: «هل عندك درهمٌ؟»؛ للعلم به بقريضة السؤال.

الثاني: النكرة بعد واو الحال؛ كقولك: «قعدتُ ورجلٌ واقفٌ»، ومنه الحديث: «دخل رسولُ الله ﷺ ويرمةٌ على النار...»^(١) الحديث. ومنه قول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَّ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى نُورُهُ كُلَّ شَارِقٍ^(٢)

الثالث: النكرة إذا أُضيفت إلى نكرة؛ كقوله ﷺ: «خمسُ صلواتٍ

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب النكاح، باب الحرة تحت العبد (٤١/٩) رقم (٥٠٩٧)، ومسلم في صحيحه أيضاً؛ كتاب العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (١١٤١/٢) رقم (١٥٠٤/١٤).

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٤٧١ (٢٩٢)، شرح شواهد شروح الألفية للعيبي (٥٤٦/١)، همع الهوامع (١٠١/١)، الدرر اللوامع (٧٦/١)، شرح الأشموني (٢٠٦/١).

[الخبر يكون جملة]

والخبر قد يكون جملة؛ مثل: «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»، فلا بد من عائد، وقد يحذف.

كتبَه اللهُ في اليوم والليلة»^(١).

الرابع: النكرة المعطوفة على نكرة مختصة بتقديم الخبر؛ مثل: «في الدار امرأة، ورجل في المسجد».

الخامس: النكرة المعتمدة على «إذا» للمفاجأة و«لولا» الامتناعية؛ مثل: «خرجتُ فإذا رجل»، وفي الحديث: «ولولا آية ما حدثتكم»^(٢).

قال: «فلا بد من عائد».

الأولى: أو ما يقوم مقامه، وهو ثلاثة:

الأول: العموم؛ في نحو قوله:

أَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٣)

معناه: فلا شيء منه .

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣١٥/٥، ٣١٩)، والنسائي (١/١٤٣)، وأبو داود (١٤٢٠)، ومالك في موطئه، صلاة الليل (١٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٦٠)، وبمعناه في الموطأ، كتاب الطهارة حديث رقم (٢٩).

(٣) البيت من الطويل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، وانظره في: المقتضب (٧١/٢)، وأمسالي ابن الشجري (٢٨٥/١، ٢٩٠) (٢٩٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٤/٧) (١٢/٩)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٥٦ (٦٥). وقام البيت:

ولكن سيرا في عراض المناكب

وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة.

الثاني: إعادة الاسم للتعظيم؛ كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (١).

الثالث: أن لا يحتمل إلا وجهاً واحداً؛ نحو «السمنُ منوانٌ بدرهم»؛ أي منه.

وتحقيقه: أن يقال: الخبر الجملة إما أن يكون نفسَ المبتدأ أو غيره؛ فإن كان نفس المبتدأ لم يلزم العائد؛ كقوله ﷺ: «أفضلُ ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» (٢) الحديث. وإن كان غيره؛ فإن كان أعم منه أو أعيد للتعظيم أو لا يحتمل إلا وجهاً واحداً؛ لم يلزم العائد كما تقدم من الأمثلة؛ ومنه قول الشاعر:

يداه هذي حيا للناس قاطبةً وَيَجْعَلُ اللهُ فِي الْأُخْرَى لَهُ الظَّفَرَا (٣) /

[١٣] وما عدا ذلك فلا بد من العائد.

قال: «وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا.... إلى آخره».

المختار: تقديره بمفرد؛ لأنه الأصل في الخبر، والقياس على الصلة لتقدير الجملة - باتفاق - معارضٌ بالقياس على الظرف بعد «أما»، و«إذا» للمفاجأة، لتقدير الأفراد فيه باتفاق، نحو: «جئتُ فإذا عندك زيدٌ»، و«أما في الدارِ فزيدٌ». وقياس الاسمِية على الاسمِية أولى، فكان أرجح.

(١) سورة الحاقة، الآيتان: (١، ٢).

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في الدعاء (١٠٥)، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٣٨/٦)، والبيهقي في السنن الكبرى؛ كتاب الحج، باب: أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة (١١٧/٥)، وقال: هذا حديث مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر مرسل، ووصله ضعيف.

(٣) البيت لم نعثر عليه فيما بين أيدينا من مصادر.

[وجوب تقديم المبتدأ]

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام؛ مثل: «من أبوك؟»، أو كانا معرفتين أو متساويتين؛ مثل: «أفضل منك أفضل مني»

قال: « وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدَرَ الْكَلَامُ ... » .
الأولى: أو مضافاً إلى ما له صدر الكلام؛ مثل: «غلامٌ من عندك؟» .
وقوله: « [أو كانا] (*) معرفتين أو متساويتين » .

بشرط أن لا تكون ثم قرينة تعرفه، فإن كان.. جاز تأخيره، كما روي عنه عليه السلام: «مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له، مسكينةٌ امرأةٌ لا زوجَ لها»^(١). ومنه قول الشاعر:

جانيكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ تُعْذِي الصَّحَّاحَ مَبَارِكُ الْجُرْبِ^(٢)

ف «من يجني عليك» مبتدأ، و «جانيك» خبره، والمرشد إلى ذلك أن المعنى لا يصح إلا به؛ لأن معناه: الذي يجني عليك بتغريمك الدية لأنك عاقلته؛ هو جانيك؛ أي: نافعك ومفيدك.

(*) ما بين معقوفتين تكرر في الأصل فقمنا بحذف التكرار.

(١) الحديث ورد في أحاديث القصاص لابن تيمية (٣١) بلفظ «مسكين رجل بلا امرأة، مسكينة امرأة بلا رجل». وفي كثر العمال (٤٤٤٥٥) بلفظ: «مسكين مسكين مسكين رجل ليست له امرأة»، وأخرجه المنذري في الترغيب والترهيب؛ كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح سيما بذات الدين الولود (٤١/٣) الحديث رقم (٥) وهو بلفظ: «مسكين مسكين مسكين رجل لا امرأة له، مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها». قال المنذري عقب هذا الحديث: ذكره رزين، ولم أره في شيء من أصوله، وشطره الأخير منكر.

(٢) البيت من الكامل، وهو لذؤيب بن كعب بن عمرو في الاشتقاق ص (٢٠٢). وفيه إقواء؛ لأن قصيدته مضمومة الروي. ونسبه بعضهم لعوف بن عطية، وهو أيضاً بلا نسبة في لسان العرب (١٥٤/١٤) (جنى)، وتهذيب اللغة (١١/١٩٦)، وجمهرة اللغة (٢٦٦) (عرضاً).

أو كان الخبر فعلاً له؛ مثل «زيد قام»، وجب تقديمه.

وقوله أيضاً:

تَرَى النَّاسَ شَتَّى فِي الْمَعِيشَةِ: ذُو غِنًى وَمُفْتَقِرٌ مَا عَاشَ فِي النَّاسِ دَائِبٌ
وَأَغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيبِهِ وَكُلٌّ لَهُ رِزْقٌ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ^(١)
ف «أغناهما» خبره، و «أرضاها» مبتدأه.

وقوله: «أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ».

ليخرج ما لو كان فعلاً لغيره؛ فإنه يجوز تأخيره؛ مثل: «زيد قام أبوه»، فيصح أن يقال: «قام أبوه زيد».

[١٣ ب] ولم يذكر المبتدأ إذا اقترن به لام الابتداء؛ / فإنه واجب التقديم أيضاً.

(١) البيتان من الطويل، وهما في مجالس ثعلب (٨٥/١)، وشرح التسهيل (٢٩٧/١)، وفيه: «حق» بدل «رزق».

[وجوب تقديم الخبر]

وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: «أين زيد؟» أو كان مصححاً له؛ مثل: «في الدار رجل»، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ؛ مثل: «على التمرة مثلها زيداً»، أو كان خبراً عن «أن» مثل: «عندي أنك قائم»؛ وجب تقديمه.

قال: «وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ.... إِلَى آخِرِهِ».

قوله: «المفرد» لتخرج الجملة؛ نحو: «زيد متى سار؟». ولو قال: «أو كان في المبتدأ ضمير له»؛ كفاه عن العبارة القلقة على المتعلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾^(١)، وقوله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(٢).

قوله: «أَوْ عَنْ (أَنْ)».

الأولى: «وصلتها» ما لم يتقدمها «أما»؛ لأن «أن» وصلتها إذا تقدمها «أما»؛ جاز تقديمها وتأخيرها، نحو: «أما عندي فإنك منطلق، وأما أنك منطلق فكائن».

(١) سورة محمد، الآية (٢٤).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي؛ كتاب الزهد، باب بدون ترجمة، (٥٥٨/٤) برقم (٢٣١٧)، (٢٣١٨)، وابن ماجه كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتن (١٣١٢-١٣١٦) برقم (٣٩٧٦). ومالك في الموطأ؛ كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق (٩٠٣/٢) برقم (٣). قال الشيخ فؤاد عبد الباقي: والحديث حسن، بل صحيح.

[تعدد الخبر]

وقد يتعدد الخبر؛ مثل: «زيد عالم عاقل».

قال: «وقد يتعدد الخبر إلى آخره».

الخبر المتعدد إن كان معناه متحدًا، لم يجزز الاقتصار على بعضه؛ مثل: «الرمان حلو حامض» إذا قصد به المز، وإن لم يتحد معناه جاز الاقتصار، كما مثَّل (١).

ثم الخبر المتعدد قد يكون لمفرد، كما ذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لَّما يَرِيدُ﴾ (٢). وقد يكون لتعدد؛ إما لفظًا، مثل: «زيد وعمرو وبكر عالم وعاقل وصالح». وإما معنى، مثل: «الزيدون عاقل وصالح وعالم».

(١) يريد قول ابن الحاجب رحمه الله تعالى: «مثل: زيد عالم عاقل».

(٢) سورة البروج، الآيتان: (١٥، ١٦).

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أو النكرة الموصوفة بهما؛ مثل: «الذي يأتيني - أو في الدار - فله درهم»، و«كل رجل يأتيني - أو في الدار - فله درهم». و(ليت) و(لعل) مانعان بالاتفاق، وألحق بعضهم (إن) بهما.

قال: «وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط إلى آخره».

الأولى: «وقد يشبه المبتدأ ما تضمن معنى الشرط»؛ لأن «الذي» أشبهت «من» وهي المتضمنة معنى الشرط، فلما أشبهتها في الشياخ، حملت عليها.

وقوله: «وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف».

يعوزه: الموصوف بالموصول بفعل أو ظرف، والمضاف إلى الموصول بهما، مثال ذلك: «الذي يأتيني فله درهم»، «الذي عندك فله درهم»، «الرجل الذي يأتيني فله درهم»، «الرجل الذي عندك فله درهم».

[١٤]

قوله: «والنكرة الموصوفة بهما» / .

مثل: «رجل يصدق فأحبه»، «رجل في الدار فأكرمه»، ويعوزه المضاف إلى النكرة الموصوفة بهما، كالذي مثل به، وهو «كل رجل يأتيني فله درهم».

وقوله: «و (ليت) و (لعل) مانعان باتفاق».

لم يذكر «كأن» وهي كذلك، فحكم الثلاثة واحد، وعلته قوة شبه الثلاثة بالفعل، ولهذا عملت في الحال دون غيرها؛ نحو: «كأن زيداً رامياً أسد».

وقوله: «وألحق بعضهم (إن) بهما».

الحق أنها لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بهما، لوروده في كتاب الله تعالى

.....

فى مواضع؛ قال الله تعالى وتقدس: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ..﴾ (*)
إلى قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ..﴾ (١)، ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ
مُلَاقِيكُمْ﴾ (٢).

(*) فى الأصل تبدأ الآية بـ «إن»، وهو خطأ؛ لأن الآية لا تبدأ بها، فليتنبه.
(١) سورة البقرة، الآية: (٢٧٤).
(٢) سورة الجمعة، الآية: (٨).

[حذف المبتدأ]

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً؛ كقول المستهّل: «الهِلال والله».

قال: «وقد يحذف المبتدأ إلى آخره».

وقد يجب حذفه أيضاً في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان خبره نعتاً لمنعوت مستغنى عنه، وهو المسمى بالقطع، مثل: «الحمد لله الحميد»، فالحميد خبر مبتدأ واجب الحذف لا يجوز إظهاره وذكره، كما أنك لو نصبته كان بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، فلو قلت: «الحمد لله أمدح الحميد»، لم يجوز، فكما يجب حذف عامل النصب يجب حذف عامل الرفع، على ما تقرر، ويجوز أن يكون عامل النصب؛ أعنى إذا خيف لبس في المنعوت أو كان غير متعين، لكن لا يجب إضمارها بل يجوز إظهارها في كل مكان جاز إضمارها، بخلاف «أمدح» أو «أذم» .. ونحوه؛ عند تعين المنعوت والأمن من لبسه؛ فإنه يجب إضمار العامل ثم، كما تقدم.

الثاني: إذا كان العامل مصدراً واقعا موقع الفعل؛ مثل: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ...﴾^(١). على أحد التأويلين، معناه: أمرنا صبر جميل. ومنه: ﴿طاعة وقول معروف﴾^(٢) على تأويل أي: أمرنا طاعة. ومن / علامات ذلك أنك لو [١٤ ب] نصبت حذفت الفعل ولم تذكره؛ كقولك: «فصبرا» أي: اصبر صبراً.

الثالث: المبتدأ الذي جعل المخصوص بالمدح خبره عند قائل ذلك، مثل: «نعم الرجل زيد»، فإن «زيداً» عنده خبر مبتدأ واجب الحذف، أي: هو.

الرابع: المبتدأ في مثل قولهم: «في ذمتي لأفعلن»؛ فإن «في ذمتي» خبر مبتدأ واجب الحذف؛ أي: قسم، أو عهد.

(١) سورة يوسف، الآية: (١٨). (٢) سورة محمد، الآية: (٢١).

[حذف الخبر]

والخبر جوازاً؛ مثل: «خرجتُ فإذا السبع».

ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره؛ مثل: «لولا زيد لكان كذا».

قال في حذف الخبر: «ووجوباً فيما التزم... إلى آخره».

الجمهور يطلقون وجوب حذف المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وفي ذلك تفصيل؛ وهو أن خبر ما بعد لولا إنما يكون خبراً عن كون مطلق أو مقيد؛ فإن كان خبراً عن كون مطلق... فالأمر كما ذكرنا، وإن كان خبراً عن كون مقيد؛ فإن دل سياق الكلام عليه جاز حذفه وذكره؛ خلافاً لابن عصفور^(١) في قوله: وقد أخذ على أبي العلاء^(٢) قوله:

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(٣)

.....

(١) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بـ «ابن عصفور»، ولد سنة (٥٩٧هـ - ١٢٠٠م)، وهو حامل لواء العريية بالاندلس، في عصره، توفي سنة (٦٦٩هـ - ١٢٧١م)، وليس هو هبة الله بن صدقة بن هبة الله بن ثابت بن عصفور الأزجي الصائغ (٥٠٠ - ٥٩١هـ). من كتبه: «المقرب»، و«الممتع».

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المغربي، شاعر فيلسوف، ولد في «معرة النعمان» سنة (٣٦٣هـ - ٩٧٣م)، وكان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، ورحل إلى بغداد سنة (٣٩٨هـ) فأقام بها سنة وسبعة أشهر. وهو من بيت علم كبير في بلده، ولما مات وقف على قبره أربعة وثمانون شاعراً يرثونه. وشعره ثلاثة أقسام: (لزوم ما يلزم) ويعرف باللزوميات، و(سقط الزند)، و(ضوء الزند)، وقد ترجم كثير من شعره إلى غير العربية، وله مصنفات كثيرة منها: «تاج الحرة»، و«عبث الوليد»، وشرح ديوان المتنبي.

(٣) البيت من الوافر، ينظر في: المقرب لابن عصفور (١٣)، وشذور الذهب (٣٦)، ومغني اللبيب (٢٧٣، ٥٤٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٧٩/١)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/٥٤٠)، وجمع الهوامع (١/١٠٤)، والدرر اللوامع (١/٧٧)، وشرح الأشموني (١/٢١٥)، وشرح سقط الزند (١٠٤). وصدر البيت:

يذيب الرعب منه كلَّ غضبٍ

وإن لم يدل السياق عليه وجب ذكره، كما قيل في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ..﴾ (١): إن «عليكم» هو الخبر؛ لما أريد كون الفضل المقيد بهم. وكقوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر...» الحديث (٢)؛ ف«حديثو عهد» خبر «قومك» واجب الظهور؛ إذ لو لم يذكر لم يعلم من أي جهة كان قومها سبباً لعدم بناء الكعبة على القواعد. ومنه قول الزبير (٣):

فلولا بنوها حولها لخطبتها (٤)

فلو أتى المبتدأ بعد لولا مصدراً بمعنى الخبر أغنى عنه؛ مثل: «لولا قيام زيد أكرمتك».

قوله: «ومثل: (ضربي زيداً قائماً)».

أصله: «ضربي زيداً إذا كان قائماً»، ف«كان» تامة، وفيها ضمير «زيد»، و«قائماً» حال من «زيد»، ولا يجوز أن / يكون حالاً من الضمير في «ضربي»؛ [١٥ أ]

(١) سورة النساء، الآية: (٨٣).

(٢) الحديث أخرجه مسلم؛ كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣ / ٤٠٠)، ورقم (١٣٣٣ / ٤٠١). بلفظ: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية...»، ولفظ: «يا عائشة، لولا أن قومك حديثو عهد بشرك...». وأخرجه البخاري بالفاظ أخر في كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها (٥١٤/٣)؛ منها: «لولا حداثة قومك...»، «حدثان قومك...» (١٥٨٥)، و«يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية...» (١٥٨٦).

(٣) هو الزبير بن العوام الصحابي الجليل رضي الله عنه، قاله في أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٤) صدر بيت من الطويل؛ وهو للزبير بن العوام - كما سبق بيانه - في شرح الكافية الشافية (٣٥٥/١)، وشرح العيني (٥٧١/١). ويلاحظ أن الذي ورد في جميع نسخ «الكافية الشافية»: «لخطبتها»، وهو - على ما يبدو - تحريف، والصواب: «لخطبتها» وهو الذي يقتديه السياق والمقام؛ حيث كان الزبير يهم بضرب زوجه أسماء فيمنعه أبناؤه.

لأنه من تمة المبتدأ، ولا يُخبر عن المبتدأ إذا ذكر قبل تمامه.

ولحذف الخبر في المسألة شرطان:

أحدهما: أن يكون المبتدأ مصدرًا أو ما يدل على المصدر؛ مثل: «ضربي زيدًا قائمًا»، و«أكثر ضربي عمراً واقفًا» و«كلُّ شربي السويق ملتوتًا».

الثاني: أن لا يصلح الحال خبراً عن المبتدأ، فلو صلحت لم يجب؛ كقولهم: «حكمك مسطًا»، و«ضربي زيدًا واقفًا»، فلو قلت: «مسمطٌ» وجعلته خبراً عن «حكمك»... صحَّ.

فإن قيل: لم لا تكون «كان» ناقصة و«قائمًا» خبرها؟

قلنا: لأن قولك: «قائمًا» يصلح موضعها «وهو قائم»، فدلَّ على أنها حال، والحال لا يصح جعلها خبراً عن المصدر؛ لأنها لا تكون إلا لفاعل أو مفعول، فلم يصحَّ جعلها خبراً عن المصادر المعنوية. وقد جمع الشاعر الحال وواو الحال في قوله:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رَضًا وَشَرُّ بُعْدِي مِنْهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ^(١)

وقوله: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ».

أي: مقرونان، وإنما يجب حذف الخبر في المسألة إذا قصدتَ كَوْن «الواو» بمعنى «مع»، وإلا لم يجب؛ كقولك: «زيدٌ وعمرو قائمان».

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في: شرح شواهد شروح الألفية للعينى (٥٧٩/١)، وجمع الهوامع (١٠٧/١)، والدرر اللوامع (٧٧/١)، وشرح الأشموني (٢١٩/١).

وقوله : « لَعَمْرَكَ ».

أي : قَسَمِي ، وإنما حُذِفَت الأخبار في هذه المواضع ؛ للعلم بها وشغل موضعها بغيرها ، فسَدَّتْ بطولها مسدَّ الخبر ، فالأول بجواب «لولا» ، والثاني بالحال ، والثالث بالمعطوف ، والرابع بجواب القَسَمِ .

خبرُ «إنَّ» [وأخواتها]

خبر «إنَّ» وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ». وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه، إلا إذا كان ظرفًا.

قال في خبر (إن) : « وأمره على نحو إلى آخره » .

لا يجوز أن يكون خبرُ هذه جملةً طلبيةً، ويجوز ذلك في خبر المبتدأ .

[١٥ ب] وقوله : « إلا إذا كان / ظرفًا » .

قد يدخل فيه الجار والمجرور، وكان ذكره أولى، ولو كان في الاسم ضمير للخبر وجب تقديم الخبر؛ مثل: «إنَّ في الدارِ صاحبَهَا» . فخيرُها إذا ثلاثة أقسام: واجب التقديم، وممتنع، وجائزه .

خبرُ «لا» [النافية للجنس]

خبر «لا» التي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها؛ مثل: «لا غلام رجل ظريف فيها». ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه .

قال: «خبرُ (لا) التي لنفي الجنس».

قد تكون المشبهة بـ «ليس» نافية للجنس، ويُفرّق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن، فالأولى: «خبر لا المحمولة على إن» .

وقوله: «وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَثْبُتُونَهُ» .

أي: إذا علم . . تحذفه تميمٌ لزوماً والحجازيون^(١) جوازاً، أما إذا لم يُعلم، فلا يقول أحد: يجوز حذفه، وسياقه يفهم خلافه.

(١) من خصائص لهجة الحجازيين: عدم تخفيف ثقل الحركات المتتابة، وفك إدغام المضارع المضعف اللام، وتسكين شين «عشرة»، جمع «صنو» على «صِنوان» بالكسر.

اسم «ما» و«لا» [المشبهتين بـ «ليس»]

اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند إليه بعد دخولهما مثل: «ما زيد قائماً» و«لا رجل أفضل منك»، وهو في (لا) شاذٌّ.

قال في اسم (ما) و (لا): «وهو في (لا) شاذٌّ».

أجود شاهدٍ على هذه مما لا يقبل تأويلاً قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا (١)

ومَّا يلتحق بـ «ما» و«لا» في العمل: «إن» النافية، وشواهدا كثيرة؛

قال الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ (٢)

ومنه:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا (٣)

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول؛ ينظر في: خزانة الأدب (١/٥٣٠) عرضاً، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٤٠، ٣٩٤ (٢٠٨)، وشذور الذهب (١٩٦، ٢٧٨). وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/١٠٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٩٩)، وهمع الهوامع (١/١٢٥)، والدرر اللوامع (١/٩٧)، وشرح الأشموني (١/٢٥٣).

(٢) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية (٤٦)، وأوضح المسالك (١/٢٩١)، وتلخيص الشواهد (٣٠٦)، والجنى الداني (٢٠٩)، وجواهر الأدب (٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/١٦٦)، والدرر (٢/١٠٨)، ورفف المباني (١٠٨)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح التصريح (١/٢٠١)، وشرح شذور الذهب (٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (١٦٠)، وشرح عمدة الحفاظ (٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/١١٣)، والمقرب (١/١٠٥)، وهمع الهوامع (١/١٢٥).

(٣) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد (٣٠٧)، والجنى الداني (٢١٠)، والدرر اللوامع (٢/١٠٩)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح ابن عقيل (١٦٠)، وشرح عمدة الحفاظ (٢١٧)، والمقاصد النحوية (٢/١٤٥)، وهمع الهوامع (١/١٢٥).

ومعنى البيت: ليس الميت من يموت بانقضاء أجله، بل الميت من يُخذل ولا ناصر له؛ كقول الآخر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ (١)

وروى الكسائي عن العرب: «إِنَّ قائمًا»، وأصله «إِنَّ أنا قائمًا»؛ فحذف الهمزة / فاجتمع النونان، فأدغم الساكنة في المتحرك، فصارت «إِنَّ» . [١٦ أ]

أما تفصيل الثلاثة: فاسم «ما» يكون معرفة ونكرة، ولا يكون اسم «لا» إلا نكرة؛ مثل: «لا رجلٌ أفضل منك». إلا ما شذَّ في قوله:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا (٢)

ولا يكون اسم «إِنَّ» إلا معرفة، كما تقدم شواهد. والله سبحانه أعلم .

(١) البيت من الخفيف؛ وهو لعدي بن الرعلاء في تاج العروس (١٠١/٥) (موت)، ولسان العرب (٩١/٢) (موت)، وتاج العروس (حيي)، والتنبيه والإيضاح (١٧٣/١).
(٢) البيت من الطويل؛ وهو للناطقة الجعدي، ينظر في: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/١)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٤٠ (٢٠٨)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١٤١/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٩٩/١)، وجمع الهوامع (١٢٥/١)، والدرر اللوامع (٩٨/١)، وشرح الأشموني (٢٥٣/٢)، وحاشية الدمنهوري (٧٩)، وديوان الناطقة الجعدي (١٧١).

الْمَنْصُوبَاتُ

المنصوبات هو: ما اشتمل على علم المفعولية.

[المفعول المطلق]

فمنه المفعول المطلق؛ وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه. ويكون للتأكيد والنوع والعدد؛ مثل «جلستُ جلوساً» و«جلسة» و«جلسة». فالأول: لا يثنى ولا يجمع، بخلاف أخويه.

« ما اشتمل على علم المفعولية ».

فيه الدور كما تقدم في المرفوعات^(١). ويُسمى المصدر: «المفعول المطلق» لإطلاقه من غير تقييد بحرف جرٍّ؛ ولأنه مفعولٌ حقيقة؛ بدليل صحة «فعلتُ الضرب»، ولا يصح: «فعلتُ زيداً» ولا «فعلتُ يوماً، ومكاناً».

وقوله: « ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكور بمعناه ».

يرد عليه: «مات زيدٌ موتاً»، و«لم يضربُ ضرباً» و«هل ضربتَ ضرباً؟» فإنه مفعول مطلق، ولم يفعلها فعلٌ فاعلٍ مذكور^(*).

قال: « مثل: (جلستُ جلوساً ...) إلى آخره ».

تمثيل التوكيد والعدد صحيح، أما المصدر للنوع فشرطه أحد ثلاثة: إما وصفه؛ مثل: «جلسة حسنة»، أو إضافته؛ مثل: «جلسة زيد»، أو الإضافة إليه؛ مثل: «أحسن جلسة»، والأول لم يثنَ ولم يجمع؛ لأنه في حكم إعادة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يُجمع؛ لأنَّ المراد به نفس الحقيقة، بخلاف النوع والعدد؛ لتعدد مدلولاتها.

(١) ينظر ص (٨٧).

(*) في الهامش: [قلت: المراد الفاعل الصناعي. والله أعلم].

وقد يكون بغير لفظه؛ مثل: «قعدت جلوساً». وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً؛ كقولك لمن قدم: «خير مقدم»، ووجوباً سماعاً؛ مثل: «سقياً» و«رعياً»، و«خيبة» و«جدعاً» و«حمداً» و«شكراً» و«عجباً».....

قال: «وقد يكون بغير لفظه؛ مثل: «قَعَدْتُ جُلُوسًا».

هذا مذهب المازني^(١)، وهو أن العامل في المصدر هو الفعل المذكور بمعناه وإن لم يكن من لفظه، ومذهب سيبويه: أن المصدر المغاير للفظ الفعل منصوب / بفعل مقدر من لفظه، وحذف لدلالة المذكور عليه. والأول [١٦ ب] أصح؛ لأن «ضربته كلَّ الضرب» و«اشتمل الصَّماء» و«قعد القرفصاء» ونحو ذلك - منصوبات انتصاب المصادر ولا عامل لها من لفظها ولا معناها، وانتصاب المصدر بفعل بمعناه أولى، ويُقدَّر محذوف من غير ضرورة تكلف.

قال: «سماعاً في مثل: سقياً.... إلى آخره».

المصدر في هذا الفصل إن قصد به معنى الطلب والأمر والدعاء.. وشبهه؛ كان وجوب حذف فعله قياساً - باتفاق - لا سماعاً؛ فلو قلت: «قياماً» أمراً به؛ كان حذف فعله واجباً، وكذلك «ضرباً» و«انطلاقاً».. وغير ذلك من المصادر، ومنه: «غفرانك» و«سبحانك». وإن كان خبراً فوجوبه أيضاً قياساً عند الفراء، سماعاً عند غيره.

(١) هو: بكر بن محمد؛ من بني مازن بن شيان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب ابن علي بن بكر بن وائل، أبو عثمان المازني. من النحاة البصريين، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري. توفي سنة (٢٤٧هـ)، وقيل: سنة (٢٤٨هـ)، وقيل: سنة (٢٤٩هـ). من كتبه: «التصريف»، و«الديباج»، و«علل النحو»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«العروض»، و«القوافي».

تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٨٥)، وطبقات الزبيدي (٥٧)، والفهرست (٥٧)، ونزهة الألباء (٢٤٢)، وإنباه الرواة (٢٤٦/١)، وبغية الوعاة (٤٦٣/١)، ومعجم الأدباء (١٠٧/٧).

وقياساً في مواضع:

منها: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، أو وقع مكرراً؛ مثل: «ما أنت إلا سيرا» و«ما أنت إلا سير البريد» و«إنما أنت سيرا»، و«زيد سيرا سيرا». ومنها: ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة؛ مثل: ﴿فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ [سورة محمد، الآية: ٤].

ومنها: ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه؛ مثل: «مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى».

ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره؛ مثل: «له علي ألف درهم اعترافاً»، ويسمى «توكيداً لنفسه».

قال: «وقياساً في مواضع... إلى آخره».

قوله: «ما وقع مثبتاً... إلى آخره».

يكفي فيه: منها ما هو خبر عن اسم عين محصوراً أو مكرراً.

وقوله: «ما وقع تفصيلاً لأثر جملة... إلى آخره».

يكفيه: ما وقع تبييناً لعاقبة جملة طلبية أو خبرية.

وقوله: «للتشبيه».

علامته: صحة دخول الكاف على المصدر؛ كقولك: «زيد صوت صوت

حمار»، لو قلت: «كصوت» صح.

وقوله: «علاجاً».

احترازاً من مثل: «لزيد علم علم الحضر، وعقل عقل يحيى» إذا أردت

الغريزة؛ فإنه لا يجوز نصبه على المصدر؛ إذ لا معالجة تؤذن بالفعل، فإن أردت

بالعلم: ظهور آثاره من حسن الفصاحة والجدال وتقرير الأدلة، وبالعقل: ظهور

آثاره من الحكم والتدبير - جاز نصبه على المصدر؛ لإيذانه بالمعالجة.

ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره؛ مثل: «زيد قائم حقًا»،
ويسمى «توكيدًا لغيره». ومنها: ما وقع مثني؛ مثل: «البيك»
و«سعديك».

وقوله: مثل: «زيد قائم حقًا».

التمثيل الجيد: «هذا ابني حقًا»، أو «هذا أخي حقًا»؛ لأنه يحتمل بُنوة
النسب وأخوته، / وبُنوة التبني وأخوة الإسلام. فإذا قلت: «حقًا» انتفت بُنوة
غير النسب وأخوته؛ بخلاف: «زيد قائم»؛ لاتحاد محتمله. وتقديره: «أحقُّ ذلك
حقًا»؛ فلذلك قيل: توكيدًا لغيره.

وقوله: «ما جاء مُثْنًى».

هذا ليس مُثْنًى؛ لأنَّ المثنى ما له واحدٌ من لفظه، ولا قُصِدَ به التثنية، بل
التكرير؛ لأنَّ المعنى: «إِلْبَابٌ بعد إلبابٍ» و«مُساعدَة - أو إسعاد - بعد مُساعدَة،
أو إسعاد». وليس «إِلْبَابٌ واحدٌ لبيك»، و«مُساعدَة واحدٌ سعديك».

والأولى: ومنها اسم مصدر جاء بلفظ «التثنية»، لا «مثني».

[الْمَفْعُولُ بِهِ]

المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل؛ مثل: «ضربت زيداً».

وقد يتقدم على الفعل، وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك: «زيداً» لمن قال: «مَنْ أَضْرَبُ؟». ووجوباً في أربعة مواضع:

الأول: سماعي: مثل: «امراً ونفسه»، و﴿انتهوا خيراً لكم﴾، و«أهلاً وسهلاً».

قال في المفعول به: «وقد يتقدم على الفعل».

حقه: إلا لما نفع، كما لو دخلت على الفعل لامُ الابتداء؛ فإنه لا يجوز تقديم مفعوله عليه؛ فلا يجوز: «زيداً لأضرب».

قوله: «امراً ونفسه... إلى آخره».

«امراً»: مفعولٌ به؛ أي: «دع امراً»، و«نفسه»: مفعولٌ معه؛ أي: «مع نفسه». وأما ﴿انتهوا خيراً لكم﴾^(١)؛ ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «خيراً» صفةٌ لمصدرٍ محذوف؛ أي: «انتهوا انتهاءً خيراً لكم»، قاله الفراء.

الثاني: أنه خبرٌ «كان» مقدرة؛ أي: «يكن الانتهاء خيراً لكم»، قاله الكسائي.

الثالث: أنه مفعولٌ فعلٍ محذوف؛ أي: «انتهوا واثتوا خيراً لكم». قاله سيبويه.

ووجوب حذف العامل في مسألة «انتهوا» مخصوص بما إذا كان المنصوب «خيراً»، فلو قلتَ: «انته» أمراً قاصداً. وشبهه؛ جاز إظهار الفعل، نص عليه سيبويه، وقد غلط الزمخشري في عدّه ذلك من اللازم إضماره. وكلام المصنّف مُشعرٌ به.

(١) سورة النساء الآية (١٧١).

والثاني: المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب «أدعو» لفظاً أو تقديرًا، وبينى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة؛ مثل: «يا زيد» و«يا رجل» و«يا زيدان» و«يا زيدون». ويخفض بلام الاستغائة؛ مثل: «يا لزيد»، ويفتح لإلحاق ألفها، ولا لام فيه؛ مثل: «يا زيدا». وينصب ما سواهما؛ مثل: «يا عبد الله» و«يا طالعاً جبلاً» و«يا رجلاً» لغير معين.

قال في النداء: «نائب مناب (أدعو)».

[١٧ ب] نائب الشيء قائم / مقامه، فوجوب حذف العامل مع وجود نائبه تخالف لفظاً. والجواب: أنه نائب لفظاً لا عملاً؛ لأن الضمير إذا ولي عامله وجب إيصاله، ولم يقولوا: «إياك»، بل «يا إياك»، فدل على أنه غير عامل. وقوله: «على ما يرتفع به».

أجود من قولهم: «على الضم»؛ ليدخل فيه التثنية والجمع، وهذا إن كان معرب الأصل، وإلا فـ «لكاع» و «فجار» باقٍ على لفظه، ويُقدَّر فيه ما يرتفع به، ولذلك يقول: «يا لكاع القائمة».

وقوله: «ويُخفض بلام الاستغائة».

لأن بناء المنادى كان لوقوعه موقع الضمير المنفصل؛ بدليل قولهم: «يا إياك»، فلما دخلت هذه اللام عليه - وهي لا تدخل على الضمير المنفصل - ضعف شبهة به، فأثرت فيه عملها.

[تَوَابِعُ الْمَنَادَى]

وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد، والصفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه، ترفع على لفظه، وتنصب على محله، مثل: «يا زيد العاقلُ. والعاقلُ»، والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس - إن كان كالحسن - فكالخليل، وإلا فكأبي عمرو، والمضافة تنصب. والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً.

والعلم الموصوف بـ «ابن» مضافاً إلى علم آخر يختار فتحه، وإذا نودي المعرف باللام قيل: «يا أيها الرجل، و«يا هذا الرجل» و«يا أيها الرجل»، والتزموا رفع «الرجل»؛ لأنه هو المقصود بالنداء.

وقوله: «تَوَابِعُ الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدَةِ... إلى آخره».

«لكاع» لا يُرفع تابعه على لفظه، لكن مراعاةً لمحله بالنداء، ويُنصبُ مراعاةً لمفعوليته.

وقوله: «ك (الحسن)».

التمثيل بـ «الكريم» و «المسلم» - مما يُعرفُ تَجَدُّدُ الألف واللام فيه - أولى؛ لأن «الحسن» إذا كان علماً كان [كالصعق] ^(١).

وقوله: «والمضافة تُنصب».

بل في الإضافة اللفظية وجهان: الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: «يا زيد الحسن الوجه» رفعاً ونصباً.

وقوله: «الموصوف بـ (ابن) يُختارُ فتحه».

قال شيخنا: المختار: ضمُّه؛ لاحتياج فتحه إلى [اعتذار] ^(١).

لم يذكر المصنفُ والزمخشري: «يا ذا» و «يا هذا» من غير صفة، وهو جائز؛

(١) ما بين معقوفين غير واضح بالأصل.

وتوابعه؛ لأنها توابع معرب. وقالوا: «يا الله» خاصة.

كقول الشاعر:

أَيُّ هَذَانِ كُلاً رَادَكُمَا ودَعَانِي وَاغِلًا فَيَمَنُ يَغِلُ^(١)
وقوله: «وتوابعه».

لأنها توابع معرب؛ مثل: «يا أيهذا الرجل ذو الجمّة»؛ قال الشاعر:

[١٨ أ]

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي لَا تَوَعِدْنِي جُبَّةً بِالنَّكَزِ^(٢) /
النَّكَزُ: اللُّسْعُ.

قوله: «وقالوا: (يا الله)».

يجوز قطعُ الهمزة ووصلها، وهو الأقيسُ.

وقوله: «خاصّة».

أي: في الاختيار عند البصريين، وجوزّه في غيره الكوفيون مطلقاً،
والبصريون اضطراراً^(*)، كقوله:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي^(٣)

(١) البيت من الرمل؛ وقائله مجهول، وهو في: مجالس ثعلب (٥٢)، وشذور الذهب (١٥٤)، وشرح شواهد شروح الألفية للعين (٢٣٩/٤)، وهمع الهوامع (١٧٥/١)، والدرر اللوامع (١٥٢/١)، وفيه: «وغل» بدل: «يغل». وشرح الأشموني (١٥٣/٣).

(٢) البيت من الرجز؛ وقائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو في: الكتاب لسيبويه (٣٠٨/١)، والمقتضب (٢١٨/٤)، وأمالى ابن الشجري (١٢١/٢)، (٣٠٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٦)، وشرح العين (٢١٩/٤)، وديوانه (٦٣).

(*) كلمة «اضطرار» كذا وردت؛ الصواب نصبها «اضطراراً»، وهو ما أثبتناه.

(٣) البيت من الوافر؛ وقائله مجهول؛ وهو في: كتاب سيبويه (١٩٧/٢)، والمقتضب للمبرد (٢٤١/٤)، والإنصاف لابن الأنباري (٢٠٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/٢)، وخزانة الأدب (٣٥٨/١) وهمع الهوامع (١٧٤/١)، والدرر اللوامع (١٥٧/١).

ولك في مثل:

يا تيم تيم عدي
.....

الضم والنصب.

وكقوله:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا^(١)

وقوله: «وذلك في مثل: (يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِي ..)»^(٢) ... إلى آخره.

إذا ضُمَّ الأول؛ فالثاني: إما بدل وإما عطف بيان أو مستأنف أو بإضمار «أعني». وإن فُتِح؛ فإما أنه مضاف إلى «عدي» الظاهر والثاني توكيداً، أو إلى مقدرٍ أغنى عنه الظاهر؛ كقوله:

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٣)

أو مركباً مع «تيم» الثاني، كـ «خمسـة عشر»، ثم أُضِيفَ المركَّبُ إلى «عدي»، وعلى هذا يكون مفتوحاً لا منصوباً، كـ «خمسـة» في «خمسـة عشر».

(١) البيت من الرجز وقائله مجهول، ينظر في: المقتضب (٢٤٣/٤)، وأمالى ابن الشجري (١٨٢/٢)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٣٦)، شرح المفصل (٩/٢)، والمقرب (٣٧)، ٨٥، والتصريح بمضمون التوضيح (١٧٣/٢)، وهمع الهوامع (١٧٤/١)، والدرر اللوامع (١٥١)، وشرح الأشموني (١٤٥/٣).

(٢) هذا جزء من بيت من بحر البسيط؛ وقائله جرير، والبيت في كتاب سيبويه (٢٦/١)، ٣١٤، والمقتضب (٢٢٩/٤)، والجمل للزجاجي (١٧٠)، والخصائص لابن جني (٣٤٥/١)، وأمالى ابن الشجري (٨٣/٢)، وشرح المفصل (١٠/٢)، (١٠٥)، (٢١/٣)، وخزانة الأدب (٣٥٩/١)، (١١٦/٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ٤٥٧ (٢٧٩)، وشرح العيني (٢٤٠/٤)، وهمع الهوامع (١٢٢/٢)، والدرر اللوامع (١٥٤/٢)، وشرح الأشموني (١٥٣/٣)، وديوانه (٢٨٥). وتام البيت:

يا تيم تيم عدي لا أبالكُم لا يوقعنكم في سوءة عمرٍ

ويروى: «لا يلقينكم» بدل: «لا يوقعنكم»، وهي التي في كتاب سيبويه.

(٣) جزء بيت من البسيط؛ وقائله أرتاة بن سهية، وهو في دلائل الإعجاز (٢٦٨).

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: «يا غلامي» و«يا غلامي»، و«يا غلام»، و«يا غلاما»، وبالهاء وقفًا وقالوا: «يا أبي» و«يا أمي» و«يا أبت» و«يا أمت» فتحًا وكسرًا، وبالألف دون الياء.

و«يا ابن أم» و«يا ابن عم» خاصة؛ مثل: باب (يا غلامي).
وقالوا: «يا ابن أم» و«يا ابن عم».

وقوله: «والمضاف إلى ياء المتكلم ... إلى آخره».

هذا في غير المعتل؛ فإن المعتل تثبت فيه الياء لزومًا؛ إما مدغمة في المنقوص مثل: «قاضي»، أو المفتوحة في المقصور؛ مثل: «موساي». أما مراتب الوجوه: فالأصل ثبوت الياء مفتوحة ثم ساكنة ثم قلبها ألفًا، ثم حذفها وكسر ما قبلها، ثم فتح ما قبلها عوضًا عن الألف، ثم ضمّه، وهو أبعدُها، وعلته: نية الإضافة؛ مثل: «كل».

وقوله: «وقالوا: (يا أبي) ... إلى آخره».

يجوز فيه ما جاز في «يا غلامي»، ويزيد عليه بإبدال الياء تاءً مع فتحها أو كسرها، ولم يجمعوا بين الياء والتاء أو الألف؛ لأنه جمعٌ بين العوضِ والمعوّضِ، وجمعوا بين التاء والألف؛ لأن الألف فيه لمدُّ الصوت [كهـي] (*) في «رايت زيدًا».

وقوله: «و (يا ابن أم) ... إلى آخره».

قوله: «خاصة»؛ أي: دون كل مضاف إلى مضاف إلى الياء؛ فإن الياء / تثبت [١٨ ب] فيه - قولاً واحداً - مفتوحة أو ساكنة .

وقوله: «مثل باب (غلامي)».

فيه سهو؛ فإن باب «غلامي» يجوز فيه أوجه وإن كان بعضها أبعدَ من بعضٍ،

(*) قوله: «كهـي» هكذا بالأصل، ولعله يريد بالضمير «هي» الهمزة التي في «رايت» التالية مُسهَّلة.

.....

وهي: فتح الياء، وسكونها وحذفها بكسر ما قبلها، وإبدالها ألفاً، والحاق الألف هاء السكت، ولا تجري هذه الوجوه كلها في «يا ابن أم» و «يا ابن عم»؛ إذ لا يجوز فيها إثبات الياء ساكنة أو متحركة؛ لأن الأصل فيها ترك لزوماً لكثرتها، وإذا فتحت الميم كانت - عند سيويه - مركبة؛ ك «خمسة عشر».

الترخيم

وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفاً،
وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة، ويكون إما علماً زائداً على
ثلاثة أحرف، وإما بقاء التانيث، فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحد؛
ك: «أسماء» و«مروان».....

قال في الترخيم: «وفي غير ضرورة».

إنما يجوز في الضرورة ما يجوز ترخيمه في النداء، فجازت علماً [يجوز
ترخيمه في النداء ويجوز في الضرورة، وصفة لا يجوز ترخيمه في النداء، فلا
يجوز في الضرورة] (*).

قوله: «وشرطه: أن لا يكون مضافاً».

أي: عند البصريين، وجوز الكوفيون؛ فقالوا: «يا عبد الرحيم». «والرحي»، في
ترخيم «عبد الرحمن» و«الرحيم»؛ مستدلين بقوله:

أيا عرو لا تبعذ فكل ابن حرة سیدعوهُ داعي ميتة فيجيب^(١)

أراد: «أيا عروة».

قوله: «ولا جملة».

نص سيبويه على جوازه؛ فقال: «إذا نسب إلى «برق نحره»، و«تأبط شراً»
قلت: «برقي» و«تأبطي»؛ لأن بعض العرب تقول: «يا برق» و«يا تأبط».

قوله: «زائداً على ثلاثة أحرف».

أي: عند الأكثر، وجوزه الفراء في الثلاثي المتحرك وسطه.

وقوله: «أو بقاء تانيث».

عطفاً على «علماً»؛ لأن الذي بقاء تانيث لا تشتط فيه العلمية، بل يجوز في

(*) ما بين معقوفين من هامش الأصل.

(١) البيت من الطويل وقائله مجهول؛ والبيت ورد في: أمالي ابن الشجري (١/١٢٩)، والإنصاف
لابن الأنباري (٢٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٠)، وشرح شواهد شروح الألفية
للعيني (٤/٢٨٧)، وخزانة الأدب (١/٣٧٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٨٤).

أو حرف صحيح قبله مدة - وهو أكثر من أربعة أحرف - حذفنا، وإن كان مركبًا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك، فحرف واحد، وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: «يا حار» و«يا ثمو» و«يا كرو»، وقد يجعل اسمًا برأسه؛ فيقال: «يا حار» و«يا ثمي» و«يا كرا».

«ثبة» - نكرة - «يا ثب»، ومعنى «ثبة»: جماعة من جماعة، فكل ذي تاء تأنيث يجوز ترخيمه بحذفها وإن بقي على حرفين؛ لأنها كالكلمة الزائدة، فأشبهت المركب / [١٩١]

قوله: «أو حرف صحيح ..». لو سميت بـ «معدي» أو بـ «مهذاء» حذفت في ترخيمه حرفين، وليس آخره حرفًا صحيحًا، أما «معدي» فظاهر، وأما «مهذاء» فلأن أصله: «مهداي»، فقلبت الياء همزة للمدة قبلها، ولو قال: «حرف أصلي» لسلم. وقوله: «قبله مدة».

لا بد أن تكون زائدة، فلا يُحذف من «مختار» و«مستميل» إلا حرف واحد، وإن كان قبل آخره مدة؛ لأنها أصلية.

قوله: «وإن كان غير ذلك فحرف واحد». أي: على الأكثر؛ فإن (الجرمي) ^(١) رخّم «فردوس» ونحوه بحذف حرفين، ورخّم الفراء الرباعي بحذف حرفين، والأكثر هو الصحيح.

(١) هو: صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر، فقيه عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة، سكن بغداد، وتاريخ مولده غير معروف، توفي (٢٢٥هـ - ٨٤٠م)، وهو غير الجرمي الشاعر، وله كتاب في السير و«كتاب الأبنية»، و«غريب سيبويه»، وكتاب في العروض. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢٦٨)، ووفيات الأعيان (٢٢٨/١)، ونزهة الألبا (٢٠٦).

[المندوب]

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجع عليه بـ «يا»
أو «وا»، واختُصَّ بـ «وا»، وحكمه في الإعراب والبناء حكم
المنادي.

ولك زيادة الألف في آخره؛ فإن خفتَ اللبسَ قلتَ: «وا غلامكيه. وا
غلامكموه»، ولك الهاء في الوقف.

قال في المندوب: « المتفجع عليه بـ (يا) أو (وا) ».

إنما تجوز الندبة بـ «يا» عند أمن اللبس بالنداء، فإن كان.. . تعينت «وا».

قوله: « واختُصَّ بـ (وا) ».

ظاهره: أي: لم يستعمل في غيره، وقد سمع عن العرب: «وا مصيبتاه»
وشبهه، وليس بندبة. وقد تكون «وا» للتعجب؛ كقول الشاعر:

وأبائي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما درَّ عليه الزرنبُ^(١)

وهو نبتٌ طيب الرائحة.

وقوله: « فإن خفتَ اللبسَ.... إلى آخره ».

أي: لبس المثني بالمجموع؛ قلتَ: «وا غلامكموه». أو لبس المخاطبة بالمخاطب؛
قلتَ: «وا غلامكيه». أو لبس الغائب بالغائبة؛ قلتَ: «وا غلامهموه»، ولفظه غيرُ
وافٍ بذلك.

(١) البيت من الرجز؛ وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد
للسيوطي ٣٦٩ (٢٦٦)، وشرح العيني (٤/ ٢١٠)، والتصريح بمضمون التوضيح
(٢/ ١٩٧)، ومع الهوامع (٢/ ١٠٦)، والدرر اللوامع (٢/ ١٣٩)، وشرح الأشموني
(٣/ ١٩٨)، ولسان العرب، مادة (زرنب).

ولا يندب إلا المعروف، فلا يقال: «وارجلاه». وامتنع «وازيد الطويلاه»
خلافاً لـ (يونس).

قوله: «ولا يندب إلا المعروف».

قد صح في الحديث قول أخت^(١) عبد الله بن رواحة^(٢) تندبه:
«وا جبلاه»^(٣).

قوله: «وامتنع (وازيد الطويلاه)».

أي: عند سيبويه، ولا وجه للمنع، وقد جاء عنهم: «واجمجمتي
[١٩ ب] الشاميتين»^(٤). ونحو / قولهم: «وا من حفر بئر زمزماء»^(٥).

(١) هي عمرة بنت رواحة.

(٢) هو: عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري، من الخزرج، أبو محمد صحابي يعد من
الأمراء والشعراء والراجلين. كان يكتب في الجاهلية، وشهد العقبة مع السبعين من
الأنصار، وكان أحد النقباء الاثني عشر، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والحديبية، واستخلفه
النبي ﷺ على المدينة في إحدى غزواته. توفي في غزوة مؤتة سنة (٨هـ - ٦٢٩م).

(٣) روى البخاري: عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: أغمى على عبد الله بن رواحة رضي الله عنه
فجعلت أخته عمرة تبكي: وا جبلاه! وا كذا! وا كذا! تعدد عليه، فقال حين أفاق:
ما قلت شيئًا إلا قيل لي: أنت كذلك؟! فلما مات لم تبك عليه. الحديثان رقما
(٤٢٦٧، ٤٢٦٨).

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ». ينظر: كتاب سيبويه (٢/٢٢٦).

(٥) ينظر: كتاب سيبويه (٢/٢٢٨)، واللمع لابن جني (٣٠٣)، والمقرب (١/١٨٤).
والذي حفر بئر زمزم هو عبد المطلب.

قال ابن هشام: «ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف؛ نحو: (وا موساه) أو تنوين في
صلة؛ نحو: (وا من حفر بئر زمزماء)، وحذف التنوين هذا واجب على مذهب
البصريين لالتقاء الساكنين، وللکوفيين في المندوب المتون وجهان: حذف التنوين؛
كالبصريين، والثاني الإبقاء على التنوين مع تحريكه بالفتح لألف الندبة؛ نحو: (وا حر
قلبناه، أو كسر التنوين فتقلب الألف ياء لمجيئها بعد كسر: (وا حر قلبنيه)».
ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٤/٥٣).

[حذف حرف النداء]

ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس.....

قال : « ويجوز حذف الحرف... إلى آخره ».

قد روي عن النبي ﷺ : « اشتدي أزمة تنفرجي »^(١)، وحكاية عن موسى عليه السلام : « ثوبي حجر »^(٢). وهما اسم جنس، ثم لو سلم فشرطه أن يكون مفرداً؛ فإنَّ « غلام زيد » لا يخرج بإضافته عن كونه اسمَ جنسٍ لـ: « غلمان زيد ».

قلتُ: كذا قال شيخنا: وفي كون « أزمة » و« حجر » المذكورين اسمَ جنسٍ؛ نظرٌ؛ لأنَّ المقصود بهما معيّنٌ.

(١) الحديث في « الفردوس بمأثور الخطاب للحافظ الديلمي عن علي بن فضال (١٧٣١) »، وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١٢١٤/٢)، في ترجمة الحسين بن عبد الله بن ضميرة وقال عنه: « كذبه ابن مالك »، وقال أبو حاتم: « متروك الحديث، كذاب... »، إلى آخر ما ذكره من أقوال الأئمة في تضعيفه. وأورد العجلوني الحديث في كشف الخفا (١٤١/١)، وعزاه للعسكري والديلمي والقضاعي. كما أورده السيوطي في كنز العمال (٦٥١٧)، وعزاه كذلك للقضاعي والديلمي في الفردوس عن علي. وقد حكم الشيخ الألباني على الحديث بأنه موضوع في كتابيه «ضعيف الجامع الصغير» (٩٦٢)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢٣٩١).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري؛ كتاب أحاديث الأنبياء، باب بدون ترجمة (٥٠٢ / ٦) برقم (٣٤٠٤)، ومسلم كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عرياناً (٢٦٧ / ١)، برقم ($\frac{339}{70}$) وفي كتاب الفضائل باب فضائل موسى عليه السلام (١٨٤١ / ٤) برقم ($\frac{339}{106}$) ($\frac{339}{100}$)، والترمذي في سننه رقم (٣٢٢١)، وأحمد في المسند (٣١٥ / ٢)، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥.

والإشارة والمستغاث والمندوب؛ نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [يوسف/ ٢٩].
 و«أيها الرجل».....

وقوله: «واسمُ الإشارة».

قد ورد حذفه فيه؛ قال ذو الرمة^(١):

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهُ قَالَ صَاحِبِي بِنَفْسِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ^(٢)

أي: يا هذا. ومنه قول الشاعر:

تَوَلَّيْنِي مِنْ بَعْدِ نَائِي جَمَانَا وَصَلَّيْنِي كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا^(٣)

أصله: يا تلالان، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف وألقي حركة الهمزة على اللام، فصار: «تلالنا».

(١) هو: أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، توفي سنة (١١٧هـ).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٥٩٢)، والدرر اللوامع (٢٤/٣)، وشرح التصريح (١٦٥/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (٢٩٧)، والمقاصد النحوية (٢٣٥/٤)، وجمع الهوامع (١٧٤/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥/٤)، وشرح الأشموني (٤٤٣/٢)، ومغني اللبيب (٦٤١/٢).

(٣) البيت من الخفيف؛ وقائله مجهول، ينظر في: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٤٠٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١١٠)، وخزانة الأدب (١٤٧/٢) عرضاً. وغير منسوب في المخصص (١١٩/١٦)، واللسان (١٨٧/١٦)، (٢٩١/١٦) وقبله فيها:

نولي قبل نأي داري جمانا

وفي (٢٢٢/١٦): «الأحمر: تلان في معنى الآن، وأنشد لجميل بن معمر:

نولي قبل نأي داري جمانا وصلينا كما زعمت تلالنا

إن خير المواصلين صفاءً من يوافي خليله حيث كانا

وفي تفسير الطبري (٧٨/٢٣) غير منسوب:

تولي قلبي يوم سبي جمانا وصلينا كما زعمت تلالنا

وشذ: «أصبح لَيْلٌ»، و«افتد مخنوق»، و«أطرق كرا».

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً؛ مثل: «ألا يا اسجدوا».

وقوله: «وشذ [أصبح ليل]^(١) و [أطرق كرا]^(٢)».

هذا بناءً على ما تقدم من منعه حذفه من اسم الجنس. ويقال: في «أطرق كرا» ثلاثة أوجه:

من الشذوذ حذف حرف النداء، وهو اسم جنس، وترخيمه، وليس علمًا، وجعله المبرد برأسه على تلك اللغة.

قال: «ويجوز حذف المنادى ... إلى آخره».

إنما يجوز ذلك مع «يا» خاصة دون غيرها من حروف النداء، ومعنى: «ألا يا

(١) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٤٠٣/١)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١٩٣/١)، والمستقصى للزمخشري (٢٠٠/١)، ولسان العرب مادة (فرك)، وينظر الكتاب لسيبويه (٣٢٦/١).

(٢) هذا جزء من بيت من الرجز، وتمامه:

أطرق كرا أطرق كرا إنَّ النعامة في القسرى

يقال: الكرى: الكروان نفسه، ويقال: إنه مرخم «الكروان». قال الخليل: الكرا: الذكر من الكروان، ويقال له: أطرق كرا إنك لن تُرى. قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد. قال أبو الهيثم: هو طائر شبيه البطة لا ينم بالليل، فسمي بضده من الكرى... يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه.

ينظر: مجمع الأمثال (٢٨٥/٢)، والكتاب (٣٢٦/١)، والمقتضب للمبرد (٢٦١/٤)، والمقرب (١٧٧/١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤٣٠/١)، والنكت الحسان (٣٣٧)، ومبسوط الأحكام للتبريزي (٦٣٧/٢).

.....
اسجدوا»^(١): «ألا يا قوم»، ومنه قول الشاعر:

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار^(٢)

أي: يا قوم. ومنه قولهم: «يا بؤس لزيد»؛ أي: «يا قوم»، و«بؤس»
[٢٠] مبتدأ، وصح تنكيره / لأنه مصدر خارج مخرج الدعاء، فصح تنكيره؛
ك ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

(١) سورة النمل، الآية (٢٥)، وهي قراءة الكسائي ورويس، وأبو جعفر، والحسن،
والشنبوذي، والمطوعي، وابن عباس، والزهري، والسلمي، وحמיד، وطلحة، ويعقوب.

ينظر: [معجم القراءات القرآنية ٤٦٦/٣].

(٢) البيت من البسيط وقائله مجهول، ينظر: كتاب سيبويه (١/٣٢٠)، والكامل للمبرد

(٤٧ - ٤٨)، وسمط اللآلي (٥٤٦)، وأمالى ابن الشجري (١/٣٢٥)، (٢/١٥٤)،

والإنصاف لابن الأنباري (١١٨)، وشرح المفصل (٢/٢٤، ٤٠)، (٨/١٢٠)، ومغني

اللبيب ٣٧٣ (٢٦٩)، وشرح العيني (٤/٢٦١)، وهمع الهوامع (١/٧٤) (٢/٧٠)،

والدرر اللوامع (١/١٥٠) (٢/٨٦)، وحماسة أبي تمام (١٥٩٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية: (٥٤).

[الاشتغال]

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

الثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سلَّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ نحو: «زيداً ضربته» و«زيداً مررت به» و«زيداً ضربت غلامه» و«زيداً حبست عليه» ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي «ضربت» و«جاوزت» و«أهنت» و«لابست».

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منتها؛ كـ «إما» مع غير الطلب، و«إذا» للمفاجأة ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب.....

قال : « لو سلَّط عليه لنصبه ».

الأولى : لَعَمَلٍ فيه ؛ لأن «مررت به» لو سلَّطَ على «زيد» في «زيداً مررت به» لما نصبه . ولو قدَّم الشيخ (١) وجوب النصب ثم اختياره ثم مساواته ثم مرجوحته ؛ لكان أحسن في الترتيب ها هنا ؛ لأن الباب لبيان المنصوب منه .

قوله : « ك (أما) ... إلى آخره ».

ليس «أما» المذكورة و«إذا» للمفاجأة سواء ؛ [لأن «أما» لا تأثير لها البتة إلا قطع تأثير العطف علي الجملة الفعلية فقط ، وحكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخولها في اختيار النصب أو الرفع ، وأما «إذا»] (*) للمفاجأة فلا يليها الاسم إلا مبتدأ ، فلا يجوز الأمران فيها كما يفهم منه ، وليساً سواءً .

قوله : « ويختار النصب بالعطف .. إلى آخره ».

شرطه أن يكون الفعل متصرفاً ، فالعطف على أفعال التعجب والمدح

(١) المراد بـ «الشيخ» هاهنا هو المصنف ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن يونس ، وقد مرت الترجمة له .

(*) ما بين معقوفتين من الهامش .

وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام، و«إذا» الشرطية، و«حيث»، وفي الأمر والنهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسر بالصفة؛ مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر / ٤٩].....

والذم لا تأثير له.

وقوله: «وبعد حرف النفي».

بشرط: ألا يكون حرف النفي مختصاً بالفعل؛ كـ «لم» و«لما»؛ فإن كان [وجوب النصب] ^(١) البتة؛ نحو «لما زيداً أراه».

وقوله: «والاستفهام».

شرطه: أن يكون [مع الفعل] ^(٢)؛ فإن كان غيرها وجب النصب البتة؛ نحو: «هل زيداً ضربته؟» و«متى [عمراً] ^(٣) أكرمته؟».

وقوله: «وإذا الشرطية».

تجوز الرفع مذهب الأخفش، [وهو مخالف] ^(٤)، والحق وجوب النصب بعدها؛ لأنها ظرف زمان متضمنة [معنى الشرط] ^(٥)، فوجب النصب بعدها؛ كـ «إن».

وقوله: «وفي الأمر».

هذا بشرط أن يكون [الأمر] ^(٦) بفعل، فلو كان باسم فعل لم يجز النصب، فلا يجوز: «زيداً دراكه»؛ لأنه لا يجوز تقديم معموله عليه، فلا يجوز نصب الاسم قبله. وبشرط أن لا يكون الفعل خبراً مقصوداً به الأمر؛ مثل: «الصلوات يقيمهن الناس»، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾ ^(٧)، «الأولاد يرضعن الوالدات».

(١) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٢) ما بين معقوفتين مطموس بالأصل. (٣) ما بين معقوفتين مطموس بالأصل.

(٤) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل. (٥) ما بين معقوفتين مطموس بالأصل.

(٦) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل. (٧) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

ويستوي الأمران في مثل: «زيدٌ قام» و«عمرو أكرمه»، ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض؛ مثل: «إن زيدا ضربته ضربة» و«ألا زيدا ضربته»، وليس مثل: «أزيد ذهب به؟» منه؛ فالرفع لازم، وكذلك: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾، ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا...﴾، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد، وجملتان عند سيويه، وإلا فالمختار النصب.

قوله: «ويستوي الأمران.. إلى آخره».

[٢٠ ب] أي: إذا كانت الجملة ذات / وجهين، وهذا إذا كان الفعل متصرفاً، فإن لم يكن - كأفعال المدح والتعجب - لم يؤثر العطف، فلا يستوي الأمران، وقد تقدم قوله: وليس مثل: «أزيد ذهب به؟» منه؛ لأن «به» في موضع رفع، فلا نصب له، فليس من هذا الباب.

«وكذلك ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ...﴾^(١) إلى آخره».

لأن الفعل من تمة المضاف إليه؛ لأنه صفته وليس خبراً عن المضاف، والمعنى يبين ذلك.

قوله: «ونحو ﴿الزَّانِيَةُ...﴾^(٢) إلى آخره».

اتفق سيويه والمبرد على جواز الأمرين، لكن الأول اختيار المبرد^(٣) والثاني اختيار سيويه، ومذهب المبرد أقوى؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن الألف واللام هاهنا للاستغراق؛ فتضمنت معنى الشرط، ولذلك صح دخول الفاء، ومنه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ...﴾ الآية^(٤)، لم يُردَّ زانٍ بعينه وسارقٌ بعينه، بل المعنى: من زنى فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوه، ولولا ذلك لكان المختار: النصب؛ لأنه قبل جملة طلبية.

(١) سورة القمر، الآية (٥٢).

(٢) سورة النور، الآية (٢).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد. إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ - ٨٢٦م) وتوفي ببغداد سنة (٢٨٦هـ - ٨٩٩م). من كتبه: (الكامل)، و(المقتضب)، و(إعراب القرآن)، و(طبقات النحاة البصريين)، و(المقرب)... وغيرها.

(٤) سورة المائدة، الآية (٣٨).

[التحذير]

الرابع: التحذير؛ وهو معمول بتقدير: «أتق» تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر منه مكرراً؛ مثل: «إياك والأسد» و«إياك وأن تحذف» و«الطريق الطريق»، وتقول: «إياك من الأسد» و«من أن تحذف»، و«إياك أن تحذف» بتقدير «من» ولا تقول: «إياك الأسد» لامتناع تقدير «من».

قال: «معمول بتقدير (أتق) ... إلى آخره».

متى كان المعمول في الباب «إياك»، أو كان مكرراً أو معطوفاً عليه؛ وجب إضمار ناصبه؛ مثل: «إياك والأسد»، و«الطريق الطريق».

وقوله: «الطريق الطريق».

ليس من باب التحذير، بل من باب الإغراء، وهو مقابل التحذير. والحديث [وأن تحذف] (*) بالباء، وقولهم: «ماز رأسك والسيف»^(١) أصله: «يا مازني»، وكأن أصله: «يا أخا مازن»، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ثم رخم.

قال: «.. وشرط نصبه تقدير (في)».

[٢١] إرادة معنى «في» أولى؛ لأنها لا / تقدر في مثل: زيد عندك ويراد معناها.

(*) ما بين معقوفتين غير واضح في الأصل.

(١) ينظر: مجمع الأمثال (٢٧١/٣)، وفيه: «قال الأصمعي: أصل ذلك أن رجلاً يقال له: "مازن" أسر رجلاً وكان يطلب المأسور بذحل، فقال له: "ماز" - أي: يا مازن - رأسك والسيف، فحنى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير...».

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[المفعول فيه]

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان.

وشرط نصبه تقدير «في»، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظروف المكان إن كان مبهمًا قَبْلَ ذلك، وإلا فلا، وفسر المبهم بالجهات الست، وحمل عليه «عند» و«لدى» وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظ «مكان» لكثرتة، وما بعد «دخلت» نحو: «دخلت الدار» على الأصح، وينصب بعامل مضمر، وعلى شريطة التفسير.

وقوله: «كلها تقبل ذاك».

[«مذ» و«منذ» إذا كانا اسمين لا يقبلانه] (*) .

الأجود في ظرف المكان: أنه كل ما لا يُتصور معناه إلا بإضافته إلى غيره لفظًا أو نية، وهذا يعم جميعها. والأصالة في «عند» و«لدى» و«مكان» في الظرفية أولى؛ لأن إبهامها أشد، فلا وجه لجعلها فروعًا محمولة على الظروف.

قوله: «وما بعد (دخلت الدار)».

الأصح: أنه مفعول به، وإذا عُدِّي بنفسه فحرف الجر مراد فيه؛ لأنه تارة يتعدى بـ «إلى»، وتارة بـ «في».

(*) ما بين معقوفتين من الهامش.

[المفعول له]

المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور؛ مثل: «ضربته تأديباً»
و«قعدت عن الحرب جبناً»؛ خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر.
وشرط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل
المعلل ومقارناً له في الوجود.

قال: «ما فعل لأجله».

«زرتك لخيرك. أو لزيد» فعل لأجله فعلٌ مذكور، وليس مفعولاً له؛
والأولى: المصدر الذي فعل لأجله.

قلت: قوله-فيما بعد-: «إذا كان فعلاً لصاحب الفعل المعلل».
يبينه قوله: «فإنه عنده مصدر».

الأولى: «فإنه عنده مفعول مطلق»؛ لأنه مصدر عند الكل.

قوله: «وإنما يجوز حذفه.... إلى آخره».

الشرطان صحيحان، ولدخول اللام مع الشرطين تفصيل؛ وهو: إن كان فعلٌ
لأجله نكرة، فالأولى حذف اللام؛ نحو: «زرتك إكراماً»، وقال الجزولي (١):

(١) هو: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، ولد
سنة (٥٤٠هـ - ١١٤٥م). من علماء العربية، تصدر للإقراء بالمرية، وولي خطاية
«مراكش» وفيها توفي سنة (٦٠٧هـ - ١٢١٠م). من كتبه: «الجزولية» رسالة في النحو،
و«شرح أصول ابن السراج»، و«شرح قصيدة بانة سعاد»، و«الأمالي» في النحو،
و«مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي». قال ابن خلكان: والجزولي-بضم الجيم
والزاي-نسبة إلى «جزولة»، والجزولي يطلق أيضاً على كل من: عبد الرحمن بن
عفان؛ فقيه مالكي توفي سنة (٧٤١هـ - ١٣٤٠م)، ومحمد بن سليمان بن داود
بن بشر الجزولي السلامي الشاذلي، توفي سنة (٨٧٠هـ - ١٤٦٥م)، فليتبّه.

.....
يجب حذفها فيه. قال الشلوين^(١): لا سلف له في ذلك. وإن كان معرّفًا بالآلف واللام فالأولى ثبوتها؛ نحو: «زرتك للإكرام»، ويجوز حذفها والنصب؛ كقولهم:

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالَتْ زُمُرُ الأعداءِ^(٢)

وإن كان مضافًا استوى ثبوت اللام وحذفها؛ نحو: «زرتك ابتغاءَ الخير» أو

«لا ابتغاءَ الخير»... وشبهه / . [٢١ ب]

(١) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلويني أو الشلوين، من كبار العلماء بالنحو واللغة، ولد في إشبيلية سنة (٥٦٢هـ-١١٦٦م)، وفيها توفي سنة (٦٤٥هـ-١٢٤٧م). من كتبه: «القوانين» في علم العربية، و«شرح المقدمة الجزولية» في النحو، و«حواشي على كتاب المفصل» للزمخشري، وتعليق على كتاب سيبويه. و«الشلويني» نسبة إلى حصن «الشلوين» أو «شلوينية» جنوب الأندلس.

(٢) البيت من الرجز، وقائله مجهول، وينظر في: التصريح بمضمون التوضيح (٣٣٦/١)، وشرح الأشموني (١٢٥/٢)، وشرح العيني (٦٩/٣)، وجمع الهوامع (١٩٥/١)، والدرر اللوامع (١٦٧/١).

[المفعول معه]

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَجْرِي
(أُسْكِنُ) (فِي) (الْمَدِينَةِ)

المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى؛ فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف؛ فالوجهان؛ مثل: «جئت أنا وزيدٌ. وزيداً». وإن لم يجرز العطف تعين النصب؛ مثل: «جئت وزيداً».

قال: «مذكور بعد الواو ... إلى آخره».

«اختصم وتضارب زيدٌ وعمرٌ» كذلك، وليس مفعولاً معه، والأولى: مذكور فضلة بعد الواو بمعنى «مع» لمصاحبة ... إلى آخره.

قوله: «فإن كان الفعل لفظياً ... إلى آخره».

إن قصد مجرد معنى المشاركة من غير تعريض للمعية؛ فالعطف أولى الوجهين، والنصب ضعيف، وإن قصد المشاركة والمعية فالنصب أولى الوجهين. قوله: «مثل: (جئت وزيداً)».

تعين النصب؛ هذا بناءً على أن العطف على ضمير المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل، ويأتي - إن شاء الله تعالى - جوازه في الضمائر، والأولى: فإن ضعف العطف مثل: «جئت وزيداً» و«ما لك وعمرأ؟»؛ فالراجع النصب، والعطف ضعيف. وإن امتنع العطف لقرينة؛ مثل: «جلست والحائط» تعين النصب.

(فصل)

إذا عطف على المنصوب منصوب آخر لا يصح جعله مفعولاً معه - وجب تقدير عامل آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ...﴾^(١)، فتقديره: «واعتقدوا الإيمان»، أو شبهه مما يليق به؛ لأن التبوأ لا يستعمل إلا في المكان،

(١) سورة الحشر، الآية (٩).

وإن كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف؛ مثل: «ما لزيد وعمر؟»

فوجب تقدير عامل في «الإيمان»، ومثله قول الشاعر:

..... فَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا (١)

والعيون لا تُرَجَّج بل الحواجب؛ أي: دَقَّقْنَ طَرَفَهَا، و«الأزج»: دقيق طرف الحجاب، فوجب تقدير: «وأكحلن العيون». ومنه قول الشاعر:

فَعَلَّقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (٢)

أي: وسقيتها.

قوله: «فإن كان الفعل معنى، فإن جاز العطف تعين».

لم يتعين، بل هو أولى، نصَّ عليه سيبويه، فيجوز «ما لزيد وعمر». وعمر و«الثاني أولى».

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري، ينظر في: تأويل مشكل القرآن (١٦٥)، الخصائص لابن جني (٤٣٢/٢)، والإنصاف لابن الأنباري (٦١٠)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٥٧ (٢٦٣)، وشذور الذهب (٢٤٢)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٩١/٣)، (١٩٣/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٤٦/١)، وهمع الهوامع (١٢٢/١)، (١٣٠/٢)، والدرر اللوامع (١٩١/١)، (١٦٩/٢)، وشرح الأشموني (١٤٠/٢). وصدر البيت:

إذا ما الغانياتُ برزنَ يومًا

(٢) البيت مجهول القائل، وهو في شرح ابن عقيل (٥٤١/٢) «ط-المكتبة العصرية»، والبيت من الشواهد المختلف في تمتها؛ فبعضهم يجعله صدر بيتٍ وقامه:

حتى شتتَ همالةً عيناها

وعده العلامة الشيرازي عجز بيت، وجعل صدره:

لما حططتُ الرحلَ عنها وإردا

وإلا تعين النصب؛ مثل: «ما لك وزيداً؟» و«ما شأنك وعمراً؟»؛ لأن المعنى: ما تصنع؟.

قوله: «وإلا تعين النصب».

[١٢٢] جَوَزَ الْأَخْفَشُ^(١) الْعُطْفَ فِي مِثْلِ: «ما شأنك وعمرو؟» / لقوله:

..... فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ^(٢)

في رواية الجر، وسيأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى - في الضمائر.

وقوله: «لأن المعنى: (ما يصنع؟) و (ما يلبس؟)».

يجوز أن يكون العامل معنى الفعل، ويجوز أن يكون القائم مقامه المتضمن معناه.

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٨)، (٥١)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٦٣ (٤/٣٠٤).

[الحال]

الحال: ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول به لفظاً أو معنى؛ نحو «ضربت زيداً قائماً»، و«زيد في الدار قائماً»، و«هذا زيد قائماً»، وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه، وشرطها أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً.

و«أرسلها العراك» و«مررت به وحده» .. ونحوه متأول.

قال: « الحالُ ما بين ... إلى آخره ».

لو قال: «هيئة المذكور»؛ كفى.

قوله : « أو معناه » .

العامل هو اللفظ المتضمن معنى الفعل، لا المعنى المجرد، فإذا قلت: «كَانَ زَيْدًا طَالِعًا أَسَدٌ»، فالعامل: «كَانَ» المتضمنة معنى «أَشْبَهُ».

قوله : « وصاحبها معرفة » .

وقد يجوز تنكيره، قال الله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ۖ﴾ (١)، والواو واو الحال. وعن العرب: «مررتُ بماءٍ قعدة رجل وعليها مائة بيضاء» (٢) .. وشبهه كثير.

وقوله : « أرسلها العراق » (٣).

أي: معتركة؛ وهو أولى من تقدير: «تعترك»؛ لأنه لا يمتنع في كل مصدر

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٩).

(٢) ينظر الكتاب (١١٢/٢، ١١٣).

(٣) جزء من بحر الوافر، وقائله لبيد بن ربيعة، وتماه:

فأوردتها العراك ولم يذدها ولم يُشفقْ على نغص الدخال
وهو في ديوانه (١٠٨)، والمقتضب (٢٣٧/٣)، وشرح أبيات سيبويه لأبن السيرافي=

فإن كان صاحبها نكرةً وجب تقديمها. ولا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح.

فيؤدي إلى تقديره في المصدر النكرة، فتقدير مصدرٍ معهود الوقوع أولى؛ لأن فيه مخالفةً؛ وفي ذاك مخالفة من وجهين.

قوله: «فإن كان صاحبها نكرةً... إلى آخره».

إنما يجب تقديمها عند اللبس بالصفة بأن تكون النكرة منصوبة؛ مثل: «رأيت رجلاً راكباً»؛ أما إذا لم يلبس - كـ «جاءني رجلٌ راكباً» - فلا نسلم وجوبَ تقديم الحال، ولو سلم فقد تكون النكرة مخصصةً بصفة أو إضافة، فلا يجب تأخيرها؛ مثل: «مررت برجل صالح منطلقاً»، و«رجلٌ خير صائماً خيرٌ من زيد»، ومنه قوله تعالى: ﴿.. فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلْسَائِلِينَ﴾^(١)؛ فـ «سواء» حال، و«أربعة أيام» صاحبه.

وقوله: «ولا يتقدم على العامل المعنوي».

قد جوزه الأخفش.

[٢٢ ب] قوله: «ولا على المجرور، على الأصح» / .

المختار: جوازه؛ قال الشاعر:

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرِّ ۚ فَيَدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِيَاءِ^(٢)

= (١٦/١)، وشرح ابن يعيش (٦٢/٢) (٥٥/٤)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك

(١٥٧/١)، وشرح الرضى (٢٠٣/١)، وشرح الكافية لابن القواس (١٣٧/١)،

ومبسوط الأحكام (٧٦٨/٢)، وشرح العيني (٢١٩/٣).

(١) سورة فصلت، الآية (١٠).

(٢) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني

(١٦١/٣)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٤٢١/١). والشاهد في قوله:

«غافلاً»؛ حيث جاء الحال من صاحبه المجرور وهو «للمرء».

ومنه :

مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا حَكَمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلٌ^(١)

ولأن العمل للفعل وهو عامل متصرف، والجار والمجرور مفعول؛ فكما يجوز تقديمها على المفعول فكذلك على الجار والمجرور؛ ولأن قائل البيت جَوَّزَهَا قبل الفعل فبعده أولى فمتى كان العامل فعلاً متصرفاً أو صفة متصرفة؛ جاز تقديم الحال عليها؛ مثل: «مخلصاً دعا زيداً» و«مسرعاً عمرو راجلاً».

(مسألة)

يجوز نصب الحال من المضاف إليه إذا صحَّ أن تقيمه مقام المضاف، وهو ما إذا كان المضافُ بعضَ المضاف إليه، أو في معنى بعضه، وكذا إن كان المضاف مصدرًا؛ مثال بعضه: «ضُرِبَ ظَهْرُ زَيْدٍ قَازِقًا»، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٢)، ومثال معنى بعضه: «أعجبنى كلام زيدٍ مخاصمًا»، قال الله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣)، ومثال المصدر: «أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ وَاقِقًا»، قال الله تعالى: ﴿قال النار مثواكم خالدين فيها﴾^(٤)؛ ف «خالدين» حال من الضمير وعاملها المصدر، ف «النار» مبتدأ أول، و «مثواكم» مبتدأ ثانٍ، و «خالدين» حالٌ كما ذكرنا، و «فيها» خبر «مثواكم»، و «مثواكم» وخبره: خبرٌ عن «النار».

- (١) البيت من الكامل ولا يعرف قائله، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (١٦٢/٣)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٤٢٢/١) ط-مكتبة الإيمان.
- والشاهد في قوله: «مشغوفة» حيث جاءت حالاً من الضمير الواقع في محل الجر في قوله: «بك»، والتقدير: قد شغفت بك حال كوني مشغوفة.
- (٢) سورة الحجر الآية (٤٧). (٣) سورة البقرة، الآية (١٣٥).
- (٤) سورة الأنعام، الآية (١٢٨).

وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً مثل: «هذا بسرّاً أطيب منه رطباً». وتكون جملة خبرية؛ فالاسمية بالواو والضمير أو بالواو أو بالضمير على ضعف، والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير أو بأحدهما.

ولا بد في الماضي المثبت من «قد» ظاهرة أو مقدره. ويجوز حذف العامل؛ كقولك للمسافر: «راشداً مهدياً».

قوله: «على هيئة صح أن يقع حالاً».

هذا بشرط أن يفيد، و«خبرية» احترازاً من الطلبية.

قوله: «فالاسمية بالواو... إلى آخره».

كان الأصل أن الواو لا تصح معها؛ لأن الحال كالصفة والخبر أو الظرف ولا تصح الواو في ذلك، ويقويه ما جاء في القرآن منه مع المبتدأ ونواسخ الابتداء.

فقوله: «والضمير على ضعف» / [٢٣]

بمعن الضعف لورود القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۖ﴾ (١)، لأن الرؤية هنا رؤية البصر، ومنه قوله تعالى: ﴿.. فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ...﴾ (٣).

قوله: «ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدره».

لا حاجة إلى التقدير؛ وقد قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَمَسَّسَهُمْ سُوءٌ﴾ (٤)، و«لم» جواب «فعل» بغير «قد».

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٨٧).

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٧٤).

(١) سورة الزمر، الآية (٦٠).

(٣) سورة الرعد، الآية (٤١).

ويجب في المؤكدة؛ مثل: «زيدُ أبوك عطوفًا»؛ أي: أحقه. وشرطها: أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية.

قوله: «ويجب في المؤكدة».

يجب أيضًا في غيرها وهي حال مثلاً أو في معنى المثل؛ فالأول مثل: «أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى؟»، والثاني مثل: «بعته بدرهم فصاعدًا»، ولا يطرَد وجوب حذف العامل أيضًا في المؤكدة؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(١)، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾^(٢)، وهذه الأمثلة أيضًا تردُّ قوله: «شرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية».

(مسألة)

يتعدَّد الحال لواحد؛ مثل: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»، ولأكثر من واحد؛ مثل: «لقيت زيدًا راكبًا ماشيًا»، وجب في هذه مراعاة الترتيب خوف اللبس، فيجعل الأول للأول والثاني للثاني؛ فإن لم يكن لبس جاز ترك الترتيب؛ مثل: «لقيتُ هندًا راكبةً ماشيًا».

وبقي حالان أخيران: الموطئة؛ مثل: «مررتُ برجلٍ رجلًا كريمًا». والمقدرة؛ مثل: «مررتُ برجلٍ صائدًا بكلبه غدا».

(١) سورة البقرة، الآية (٦٠).

(٢) سورة النمل، الآية (١٩).

[التمييز]

التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة؛ فالأول عن مفرد مقدار غالباً؛ إما في عدد نحو: «عشرون درهماً» وسيأتي، وإما في غيره؛ نحو: «رطل زيتاً» و«منوانٌ سمنًا»، و«على التمرة مثلها زبدًا»، فيُفرد إن كان جنساً، إلا أن يُقصد الأنواع، ويجمع في غيره، ثم إن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة، وإلا فلا

قال : « فَإِنْ كَانَ بَنُونِ ».

هذا في التنوين الظاهر والمقدر الجائز حذفه، مثل: «خاتمٌ حديدًا»، و«مناقيل مسك»، أما التنوين المقدر الذي لا يجوز حذفه، فلا تصحُّ معه الإضافة، نحو: «خمسة عشر» وشبهه من العدد، فلا تجوز إضافته إلي مُميّزه، نحو: «خمسة عشر درهم» ، فإن لم يُضَفْ / إلى مميزه؛ جاز؛ نحو: «خمسة عشر». [٢٣ ب]
وإنما قلنا: «إِنَّ (خمسة عشر) وشبهه منونٌ تقديرًا، بدليل تنوينه في الضرورة؛ كقول الشاعر:

كَلَفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بَنَتْ ثَمَانِ عَشْرَةَ مِنْ حُجَّتِهِ (١)

قوله : « أو بنون التثنية ... إلى آخره ».

نون الجمع كذلك؛ كقوله:

وَلَا سَيْئِي زِيٌّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مَحْبَسَةٌ بَزَلَا (٢)

- (١) البيت من الرجز، وقائله نفع بن طارق، والبيت في: كتاب الحيوان للجاحظ (٤٦٣/٦)، والمخصص (١٠٢/١٧)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٠٩)، والمقرب لابن عصفور (٦٧)، وشرح العيني (٤٨٨/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٧٥/٢)، وجمع الهوامع (١٤٩/٢)، والدرر اللوامع (٢٠٥/٢)، وشرح الأشموني (٧٢/٤).
- (٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن شأس، وينظر في: كتاب سيويه (١٩٧/١)، وشواهد المغني للسيوطي (٢٨٢)، وشرح العيني (٥٩٦/٣).

وعن غير مقدار؛ مثل: «خاتم حديدًا»، والخفض أكثر.

والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها؛ مثل: «طاب زيدٌ نفسًا»، و«زيدٌ طيبٌ أبًا. وأبوةٌ. ودارًا. وعلمًا»، أو في إضافة؛ مثل: «يعجبني طيبه أبًا. وأبوةٌ. ودارًا. وعلمًا»، و«لله دره فارسًا!».

المحبة: المطايا المذلة. وكذلك نون مشبه الجمع في العدد إذا أضفته إلى غير المميز؛ مثل: «عشروك» و«ثلاثو زيدٍ»، فإن ذكرت المميز فلا يجوز حذفها والإضافة إلى المميز؛ فلا يجوز: «عشرو درهم»، وجوز الكسائي^(١).

والعبارة الجامعة: فإن كان بتنوين ظاهر أو مقدر جائز الحذف أو بنون التثنية أو الجمع أو مشبه الجمع ولم يذكر المميز - جازت الإضافة.

قوله: «مثل: خاتم حديدًا».

هذا منصوب عند سيبويه على الحال، وعند المبرد على التمييز، وهو الصحيح، فإن كان معرفة مثل: «هذا خاتمك حديدًا» فالحال أظهر.

وقوله: «أو ما ضاهاها».

لو قال: «وشبهها» كفاء.

قوله: «لله دره فارسًا!»^(٢).

اللام للتعجب، و«در»: من إدرار المطر والضرع؛ أي: خيره وفضله دارٌ كإدراهما، و«فارسًا»: يحتمل الحال والتمييز.

(١) هو: علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي، مولاهم، الكوفي، المعروف بالكسائي. الإمام، المعلم، المقرئ. أخذ عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧هـ)، ثم على الخليل. سمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، أو لأنه كان يبيع الأكسية في حديثه، أو كان يتشح بكساء. توفي بـ «طوس» سنة (١٨٩هـ).

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٣٥)، وشرح ابن يعيش (٢/ ٧٠)، وشرح الرضى (١/ ٧٢٠)، وشرح الكافية لابن القواس (١/ ٢٦٢)، ومبسوط الأحكام للتبريزي (٣/ ٨٣٦)، وشرح الوافية لابن الحاجب (١/ ٢٧٧).

ثم إن كان اسماً يصحُّ جعله لما انتصب عنه - جاز أن يكون له ولتعلقه، وإلا فهو لتعلقه، فيطابق فيهما ما قصد إلا أن يكون جنساً، إلا أن يُقصد الأنواع، وإن كان صفة كانت له وطبقه، واحتملت الحال. ولا يتقدم التمييز على عامله، والأصحُّ: أن لا يتقدم على الفعل؛ خلافاً للمازني والمبرد.

قوله: «فإن كان اسماً».

يحترز من الصفة؛ مثل: «فارساً» يصح جعله لما انتصب عنه؛ أي: خبراً؛ فقولك: «طاب زيدٌ أباً» لو جعلتَ «أباً» خبراً عن «زيد» صحَّ، وقولك: «طاب زيدٌ داراً» لو جعلتها خبراً عن «زيد» لم يصحَّ. فيصح في الأول أن يجعل التمييز لزيد ولأبيه، ولا يصح في الثاني أن تجعله لـ «زيد».

قوله: «ولا يتقدم التمييز ... إلى آخره».

هذا إذا لم يكن العامل فعلاً متصرفاً؛ فإن كان فالصحيح: التقديم؛ لقوة العامل وشبه التمييز بالمفعول، / فكما جاز تقديم المفعول فكذلك التمييز، وله شواهد كثيرة؛ منها قول الشاعر:

[٢٤]

رددتُ بمثلِ السَّيدِ نهْدٍ مقلَّصٍ كميْشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تحلَّباً (١)

فقدم «ماء» المميّز على العامل وهو «تحلَّب». و«السيد»: الذئب، و«المقلَّص»: المرتفع، و«الكميش»: الشديد اللحم ضدَّ الرهل. وقال آخر:

ولسْتُ إذا ذرعاً أضيقُ بضارِعٍ ولا يائسٍ عندَ التعسّرِ من يُسرٍ (٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي، من الشعراء المعدودين في الجاهلية والإسلام. أسلم فحسن إسلامه. والبيت ينظر في: المفضليات (٣٧٦)، والأصمعيات (٢٢٤)، وشرح أبيات المغني (٢١/٧)، وشرح الأشموني (١/٤٥٠)، وحاشية الصبان (٢٠٢/٢)، وأمالى ابن السجري (٣٣/١). والذي في الأصمعيات والمفضليات بلفظ: «ورعت» بدل «رددت». وقبلة:

وواردة كأنَّها عصبُ القطا تشير عجاجاً بالسنايك أصهبا

(٢) البيت من الطويل، قيل: إنه لأبي الهول الحميري، ولم نجده إلا في حاشية الشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ألفية ابن مالك (٢/٢٩٥).

وقولهم: « لا يجوز تقديمه؛ لأنه فاعل في المعنى، فلا يتقدم على السفل كالفاعل » غير لارم في كل الصور؛ فإنَّ منه: «امتلاً الكور ماءً» ولا يصح كونه فاعلاً في المعنى، ثم وإن كان فاعلاً في المعنى ولكن ترك ذلك، والمحافظة على ما كان يقتضيه للأمر الذي لأجله نسب الفعل إلى غيره، وهو المبالغة بنسبة «الشيب» إلى كل الرأس مثلاً، و«التفجير» إلى جميع «الأرض»، و«الطيب» إلى جميع «زيد».

(مسألة)

إذا كان مميز «أفعل» التفضيل فاعلاً في المعنى وجب نصبه؛ مثل: «زيدٌ أطيبُ داراً». وأحسنُ غلاماً»، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى جاز جره بالإضافة وبـ «مِنْ»؛ نحو: «زيدٌ أحسنُ رجلٍ». وأحسنُ مِنْ عمرو».

(مسألة)

يجوز أن يُجر بـ «مِنْ» كل مميز، وإلا الفاعل في المعنى كما تقدّم؛ نحو: «طاب زيدٌ نفساً»، فلا يجوز: «مِنْ نفس»، وإلا يميز العدد؛ نحو: «عشرون درهماً»، فلا يجوز: «مِنْ درهم».

(مسألة)

يجوز النصب على التمييز بعد كل فعل يقتضى التعجب، وكذا أفعال المدح والذم؛ نحو: «ما أكرم زيداً رجلاً!»، و«أكرم به رجلاً!»، و«نعم صباحاً زيداً»، و«ساء مثلاً مثلهم»، و«الله أبوك جواداً!»، و«الله أنت شجاعاً!».

قال : « بـ (إلا) وأخواتها ».

قوله: « والمنقطع المذكور بعدها... إلى آخره ».

قوله : « غير الصفة ».

قوله : « موجب » .

قوله: «أو كان مقدماً».

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «أحد» والصواب ما أثبتناه.

- 108 -

أو كان بعد (خلا) و(عدا) في الأكثر، و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون). ويجوز فيه النصب. ويختار البديل فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه؛ مثل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [سورة النساء / ٦٦]، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة / ٨٣].

ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد؛ مثل: «ما ضربني إلا زيد»، إلا أن يستقيم المعنى؛ مثل: «قرأت إلا يوم كذا».....

«ما لي إلا أبوك ناصر»، ومنه قول الشاعر:

إذا لم يكن إلا النبيون شافع^(١)

قوله: «وبعد (خلا) و(عدا) في الأكثر».

أي: فيكونان فعلين، وإن جرَّ بهما كانا حرفين.

«أو (ما عدا) أو (ما خلا)».

هذا في الأكثر، وقد روى الجرمي الجر بهما، فتكون «ما» فيها زائدة، والتزم في «ليس»، ولا يكون حذف المرفوع والنصب كيلا يلبسا بغير الاستثناء.

قوله: «إلا أن يستقيم المعنى».

يعني بأن يكون موجبا في معنى نفي؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾^(٢)؛ لأن التقدير: «ولا يفعل الله إلا أن يتم نوره».

= أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. قال ابن النديم: كانت حلقة بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية. قال ابن قاضي شهبه: «هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه». توفي سنة (٨١٢هـ - ٧٩٨م). من كتبه: «معاني القرآن»، و«النوادر»، و«الأمثال».

(١) البيت من الطويل، وهو للمصاحبي الجليل حسان بن ثابت، وورد في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١١٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٥٥)، وجمع الهوامع (١/ ٢٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٢)، وفي ديوانه (٢٥٤).

(٢) سورة التوبة، الآية (٣٢).

ومن ثَمَّتْ لم يجز: «ما زال زيدٌ إلا عالمًا».

وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع؛ مثل: «ما جاءني من أحد إلا زيدٌ» و«لا أحد فيها إلا عمرو» و«ما زيد شيئًا إلا شيء لا يُعبأ به»؛ لأن (من) لا تزداد بعد الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدران عاملتين بعده؛ لأنهما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ (إلا)، بخلاف: «ليس زيدٌ شيئًا إلا شيئًا»؛ لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنتقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز: «ليس زيد إلا قائمًا»، وامتنع: «ما زيد إلا قائمًا».

ومخفوض بعد (غير) و(سوى) و(سواء) وبعد (حاشا) في الأكثر.

قوله: «ومن ثم لم يجز: (ما زال زيدٌ إلا قائمًا)».

أي: لنتقض «إلا» معناها، وجوزّه يونس.

قوله: «وإذا تعذر البدل ... إلى آخره».

يعني: إذا لم يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها، وهو ثلاثة: «من» و«الباء» والزائدتان، و«لا» النافية للجنس.

(مسألة)

[٢٥] قد يتكرر الاستثناء للتوكيد؛ مثل: «امرر بهم إلا زيد، إلا أبي / محمد»، والثاني هو الأول وقصد التوكيد.

(مسألة)

إذا استثنيت من الاستثناء المفرغ، فأبدل بواحد وانصب الباقي مقدمًا كان أو مؤخرًا؛ مثل: «ما جاءني إلا زيد إلا عمرًا»، و«ما جاءني إلا عمرًا إلا زيدًا»، و«ما جاءني إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا».

وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل، و(غير) صفة حملت على (إلا) في الاستثناء، كما حملت (إلا) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء / ٢٢] ، وضعف في غيره.

وإعراب (سوى) و(سواء): النصب على الظرفية على الأصح.

قوله: «إذا كانت تابعة لجمع منكور ... إلى آخره». ليس بشرط، بل قد تكون «إلا» صفة بعد جمع معرف بالالف واللام؛ كقول الشاعر:

أُتِيحتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِغَامِهَا^(١)

أي: غير بغامها، و«قليل» هنا بمعنى النفي؛ أي: لا يوجد. وقد تكون «إلا» صفة لمفرد؛ مثل: «له ألف درهم إلا مائة»؛ أي: غير مائة.

قوله: «وإعراب (سوى) و(سواء) النصب».

هذا مذهب سيبويه، وهما عنده منصوبان على الظرف، تقديرًا في المقصورة ولفظًا في الممدودة، وجعل قوله:

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْمَدِينَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ^(٢)

شاذًا للضرورة؛ والصحيح مذهب الكوفيين: أن «سوى» و«سواء» اسم

(١) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٧٠)، والمقتضب (٤/ ٤٠٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٦٥)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٧٢، ٣١٦ (٧٨، ٢٤٨)، وجمع الهوامع (١/ ٢٢٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٤)، وشرح الأشموني (٢/ ١٥٦)، ولسان العرب مادة (بغم)، وديوان ذي الرمة (٦٣٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى، ينظر في: كتاب سيبويه (١/ ١٣، ٢٠٣)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٤٩)، وأمالى ابن الشجري (١/ ٢٣٥)، (٢/ ٤٥، ١١٩، ١٢٤) والإنصاف لابن الأباري (٢٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٤، ٨٤)، وجمع الهوامع (١/ ٢٠٢)، والدرر اللوامع (١/ ١٧١)، وديوان الأعشى (٦٥). ويروى: «جو اليمامة» بدل «جو المدينة»، كما في الخزانة (٢/ ٥٩).

.....
ك «غير»؛ بدليل أنها جاءت مبتدأً وخبراً وفاعلاً واسم «ليس»؛
كقوله:

وقال نساءً لو قُتِلتَ لَسَاءَنَا سواكن ذو الشَّجْوِ الذي أنا فاجع^(١)
وقوله:

وإذا تُباعُ كريهةٌ أو تُشترى فسواكَ بائعُها وأنتَ المشتري^(٢)
وفي الفاعل قوله:

ولم يَنقَ سوى العدو نِ دَنَاهُمْ كما دانوا^(٣)
وفي اسم «ليس» قوله:

أأتركُ ليلي ليسَ بيني وبينها سوى ليلةٍ إنني إذا لَصَبُور^(٤)
ويجوز مع القصر ضمُّ السين وكسرُها، ومع المدِّ فتحُها
[٢٥ ب] والإعراب الظاهر / .

(١) البيت من الطويل، ولم نثر عليه.

(٢) البيت من الكامل، وقائله ابن المولى، ينظر في: شرح شرواح شواهد الألفية للعيني
(١٢٥/٣)، وهمع الهوامع (٢٠٢/١)، والدرر اللوامع (١٧٠/١)، وشرح الأشموني
(١٥٩/٢).

(٣) البيت من الهزج، وقائله: الفند الزماني، ينظر: أمالي أبي علي القالي (٢٦٠/١)^١،
وخزانة الأدب (٥٧/٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي
(٣١٩) عرضاً، وشرح شواهد شرواح الألفية (١٢٢/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح
(٣٦٢)، وهمع الهوامع (٢٠٢/١)، والدرر اللوامع (١٧٠/١)، وشرح الأشموني
(١٥٩/٢)، وشرح ديوان الحماسة (٣٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون، ينظر: همع الهوامع (٢٠٢/١)، والدرر اللوامع
(١٧١/١)، وشرح الأشموني (١٥٩/٢)، وديوانه (١٣٩).

[خبر كان وأخواتها]

خبر «كان» وأخواتها: هو المسند بعد دخولها؛ مثل: «كان زيد قائماً»، وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدم على اسمها معرفة، وقد يحذف عامله في مثل: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»، ويجوز في مثلها أربعة أوجه.....

قال: «وأمره على نحو خبر المبتدأ».

ويجوز في خبر المبتدأ: الجملة الطليية، ولا يجوز في خبر «كان».

قوله: «ويتقدم معرفة».

هذا بشرط ظهور الإعراب، فإن لم يظهر لم يجز تقديمه؛ مثل: «كان فتاي فتاك».

قوله: «وقد يُحذف العامل ... إلى آخره».

قد يحذف العامل والاسم؛ كقولك: «فقيهاً» لمن قال: «ما كان زيد؟». والعامل والخبر؛ كقولك: «زيد» لمن قال: «من كان صاحبك؟». وقد يُحذف العامل والاسم والخبر؛ كقولك: «نعم» لمن قال: «هل كان زيد قائماً؟». وقد يُحذف العامل فقط كما مثل (١).

وقوله: «في مثل: (الناس ...) إلى آخره».

لا يختص الحذف بهذه الصورة، بل يجوز في غيرها؛ كقوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم...﴾ (٢) في قول من قدر «يكن»، ومنه قولهم: «كيف أنت وقصعة من ثريد؟» إذا نصبت «قصعة»؛ لأن التقدير: «كيف تكون وقصعة؟»؛ ف «قصعة» على هذا مفعول معه، وإن رفعت «قصعة» كانت معطوفة على «أنت» أو على المستتر في «يكون» المقدرة، و«أنت» مؤكدة له. ثم «كان» هاهنا يجوز أن تكون

(١) سورة النساء، الآية (١٧١).

(٢) المراد قوله: «الناس مجزيون بأعمالهم؛ إن خيراً فخير وإن شراً فشر».

ويجب الحذفُ في مثل: «أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ»؛ أي: «لأنَّ كنتَ».

تامة، ويجوز أن تكون ناقصةً و«كيف» خبرها مقدماً عليها، وأجود الوجوه الأربعة: نصب الأول؛ لأنَّ «أنَّ» تطلب الفعل، ورفع الثاني لأنَّ تقدير جملة اسمية أولى بالفاء؛ لطلبها إياها، ورفعها متوسط، وكذلك نصبهما، وأضعفهما رفع الأول ونصب الثاني، ومهما رفعت الأول فتقديره: «فجزاؤه خير»، ومهما نصبته فتقديره: «إن كان خيراً»، ومهما رفعت الثاني فتقديره: «فجزاؤه خير»، ومهما نصبته فتقديره: «يكن جزاؤه خيراً».

قوله: «ويجب الحذف في مثل: (أما أنتَ منطلقاً انطلقت)».

أصله: «لأنَّ كنتَ منطلقاً» بكسر اللام وفتح «أنَّ» الخفيفة، فعوض عن الفعل «ما» فانفصل المتصل، ثم حُذِف حرف الجر، / كعادته كثيراً، ثم أدغمت النون في الميم صارت: «أما أنتَ»؛ قال الشاعر:

أبا خراشةَ أما أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبْعُ (١)

(١) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس، ينظر: كتاب سيبويه (٢٩٣/١)، والخصائص لابن جني (٣٨١/٢)، وأمالى ابن السجري (٣٥٣، ٣٤/١)، (٣٥٠/٢)، والإنصاف لابن الأنباري (٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٩/٢) (١٣٢/٨)، والمقرب لابن عصفور (٥٦)، وخزانة الأدب (٨٠/٢) (٤٢١/٤)، وشذور الذهب (١٨٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي (٣٥، ٥٩، ٤٣٧، ٦٩٤) (٤٣، ٦٥)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٥٥/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٦٥/١)، وجمع الهوامع (٢٢/١)، والدرر اللوامع (٩٢/١)، وشرح الأشموني (٢٤٤/١) (٤٩/٤).

اسم إن وأخواتها

اسم «إن» وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ».

اسم (لا) التي لنفي الجنس

المنصوب بعد (لا) التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافًا أو مشبَّهًا به؛ مثل: «لا غلامَ رجلٍ»

[اسم «إن» وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ»]^(١).

قال: « اسمُ (لا) التي لنفي الجنس ».

المحمولة على «إن» أولى؛ لأنَّ المحمولة على «ليس» قد تكون نافية للجنس؛ كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٢)

ويُفرَّقُ بينهما بالقرائن، واسم «لا» هذه مقدَّر فيه «من»، وقد ظهرت في قول الشاعر:

فَقَامَ يزودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسِيفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ^(٣)

ولذلك قال سيبويه: «لا رجل» جواب: «هل من رجل؟». ورؤي في «رجل» الجر بتقدير «مِنْ» في قول الشاعر:

(١) ما بين معقوفتين غير موجود في الأصل، ولم يشر إليه الشارح.

(٢) البيت لسعد بن مالك القيسي، وهو في كتاب سيبويه (٥٨/١)، واللسان، مادة (برج).

(٣) البيت من الطويل، وقائله دوسر بن دهب، ينظر: مجالس ثعلب (١٧٦)، والإنصاف لابن الأنباري (٥٠٠)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣٦٦)، وشرح الأشموني (٢٧٥/٣).

و«لا عشرين درهماً لك»، فإن كان مفرداً، فهو مبني على ما ينصب به وإن كان معرفة.....

ألا رجل جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ
تَرَجَّلُ لُمتي وَتَقُمُّ بيتي وأُعْطِيها الأباوةَ إنْ رَضِيتُ^(١)

وروي فيه أيضاً النصب؛ إما بتقدير فعل؛ أي: «ألا تروني رجلاً؟»، أو نصبه للضرورة، كما جاء في النداء في قول الشاعر:

فطلقها فَلَسْتُ لها بكفءٍ وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ
سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السلامُ^(٢)

والمحصلة: الْمُغْرَبَلَةُ، والإتاوة: الأجرة.

قوله: «ولا عشرين درهماً».

إن أردتَ نفي العشرينات؛ اقتصررت عليها، وإن أردتَ جنساً؛ ذكرتَ المميز، كما ذكر.

قوله: «فإن كان معرفة...».

تساهل؛ فإنَّ المعرفة لا تكون اسم النافية للجنس.

(١) البيتان من الوافر، وهما لعمر بن قعاس، أو قنعاس، ينظر: كتاب سيبويه (٣٠٨/٢)، ونوادير أبي زيد الأنصاري (٥٦)، وشرح المفصل (١٠١/٢، ١٠٢)، وخزانة الأدب (٤٥٩/١) (١١٢/٢، ١٥٦) (٤٧٧/٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيبوطي ٧٧ (٢١٩)، وشرح شواهد شروح الألفية (٢٦٦/٢) (٣٥٢/٣)، وشرح الأشموني (١٦/٢).

(٢) البيتان من الوافر، وهما للأحوص، وهما في: كتاب سيبويه (٣١٣/١)، والمقتضب (٢١٤/٤)، ومجالس نعلب (٩٢، ٢٣٩، ٥٤٢)، والأغاني (٦١/١٤، ٦٢)، والجمل للزجاجي (١٦٦)، وأمالى الزجاجي (٨١)، والمحاسب لابن جني (٩٣/٢)، وأمالى ابن السجري (٣٤١/١)، والإنصاف لابن الأنباري (٣١١)، وخزانة الأدب =

أو مفصلاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير.

ونحو: « قضية، ولا أبا حسن لها » متأول.....

[٢٦ ب]

قوله : / « أو مفصلاً ... إلى آخره ».

أما الرفع : فصحيح ، وأما التكرير ففي الأكثر ؛ قال الشاعر :

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(١)
وقال الآخر :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَائِبُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٢)

قوله : « (قضية ولا أبا حسن لها) (٣) متأول ».

أي : بأحد أمرين : إما : « ولا أحد من المسمين هذا الاسم » ، أو : « ولا مثل

= (١/٢٩٤) ، وشذور الذهب (١١٣) ، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده
للسيوطي ٣٤٣ (٢٦٠) ، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١٠٨/١) (٤/٢١١) ،
والتصريح بمضمون التوضيح (١٧١/٢) ، وهمع الهوامع (٨٠/٢) ، والدرر اللوامع
(٢/١٠٥) ، وشرح الأشموني (٣/١٤٤) ، وديوان الأحوص (١٧٣).

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو السلولي ، أو الضحّاك بن هنام ، وينظر : كتاب سيبويه
(٢/٣٠٥) ، والمقتضب (٤/٣٦٠) ، وتصحيف العسكري (٤٠٥) ، والمفصل (٢/١١٢) ،
وزهر الآداب (٦٥٢) ، وخزانة الأدب (٢/٨٩) ، وهمع الهوامع (١/١٤٨) ، والدرر
اللوامع (١/١٢٩) ، وشرح الأشموني (٢/١٨).

(٢) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، ينظر : كتاب سيبويه (٢/٢٩٨) ، والمقتضب للمبرد
(٤/٣٦١) ، وأمالى ابن الشجري (٢/٢٢٥) ، وشرح المفصل (٢/١١٢) (٤/٦٥) ،
والمقرب لابن عصفور (٤٠) ، وخزانة الأدب (٢/٨٨) ، وهمع الهوامع (١/١٤٨) ، والدرر
اللوامع (١/١٢٩) ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/١٨).

والشاهد فيه : وقوع المعرفة بعد « لا » المفردة ، وإنما تقع المعارف بعد « لا » إذا تكررت « لا ».

(٣) قالها عمر رضي الله عنه ، فانطلقت مثلاً للأمر الشديد ، والمراد بـ « أبي حسن » هو علي بن أبي
طالب رضي الله عنه . ينظر مغني اللبيب (١٢٦) ط دار الفكر .

وفي مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله» خمسة أوجه: فتحهما، ونصب الثاني، ورفعها، ورفعهما، ورفع الأول - على ضعف - وفتح الثاني.

وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل، ومعناها: الاستفهام والعرض والتمني.

ونعت المبني الأول مفرداً يليه مبني، ومعرب رفعاً ونصباً نحو: لا رجل ظريف وظريفٌ، وظريفاً، وإلا فالإعراب.

أبي حسن»، ومنه قوله: «ولا أُمِيَّةَ بالبلاَد»^(١)، وقوله: «لا هيثم الليلة للمطي»^(٢).

قوله: «وفي مثل: (لا حول ولا قوة ...) إلى آخره».

ففتحهما تركيب وإعمال لهما، ونصب الثاني أو رفعه إلغاء لـ «لا» وعطفًا على اللفظ أو الموضع، ورفعهما إما مبتدآن معتمدان على النفي أو إلغاء لـ «لا» لضعفها، أو اسمان لـ «ليس»، ولو سميت رجلًا نكرة كـ «زيد وعمرو» قلت: «لا زيدًا وعمراً حاضرًا».

قوله: «وإذا دخلت الهمزة ... إلى آخره».

إذا دخلت الهمزة عليها جاءت للتمني والاستفهام؛ كما قال، ونجى أيضاً للتقرير ولمعنى النفي؛ فالتقرير كقول الشاعر:

(١) جزء بيت من الوافر، ينسب إلى عبد الله بن فضالة، ينظر: الكتاب (٢/٢٩٧)، والمقتضب (٤/٤٦٦)، والمقرب (١/١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/١٠).
وتقام البيت:

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكيدن ولا أُمِيَّةَ بالبلاَد
(٢) جزء بيت من الرجز، وقائله مجهول، ينظر: الكتاب (٢/٢٩٦)، والمقتضب للمبرد (٤/٣٦٢)، وخزانة الأدب (١/٩٨، ٩٩)، والدرر (١/١٢٤).
وتقام البيت:

ولا فتى مثل ابن خبيرى

والعطف على اللفظ، وعلى المحل جائز؛ مثل:

لا أب وابنا
.....

ألا طعانَ ولا فرسانَ عاديةً إلا تجشؤكم حولَ التنايرِ (١)

كانه قال: أستم كذلك؟ ولمعنى النفي كقول الشاعر:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي يلقاه أمثالي (٢)

ولا تجيءٌ للعرض كما قال؛ لأنَّ التي للعرض تلزم الأفعال؛ لأنها طلبٌ كالتحضيض، لكن التحضيض أشد توكيذاً منه، ولذلك يحسن قول العبد لسيده: «ألا تعطيني!»، ويقبح: «لولا تعطيني». ومتى كانت «ألا» للتمني لم يبقَ لها موضع من الإعراب؛ / لوقوعها موضع «ليت»، و«ليت» حرف، فلا موضع له.

قوله: «والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز».

«ألا» للتمني لا يجوز العطف عليها إلا على اللفظ فقط بالنصب والفتح؛ مثل:

(١) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الصحابي المشهور، والبيت في: كتاب سيويه (٣٠٦/٢)، والجمل للزجاجي (٢٤٤)، وخزانة الأدب (١٠٣/٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٦٨ (٧٥)، وشرح شواهد شروح الألفية (٣٦٢/٢)، وهمع الهوامع (١٤٧/١)، والدرر اللوامع (١٤٨/١)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢٤٠/١)، وديوان حسان (٢١٥). والشاهد فيه: عملُ «ألا» عملَ «لا».

(٢) البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح (المجنون)، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢١ (٩٦)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣٥٨/٢)، وهمع الهوامع (١٤٧/١)، والدرر اللوامع (١٢٨/١)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١٥/٢)، وديوانه (٢٢٨).

وابن، ومثل: (لا أبأله) و(لا غلامي له) جائز تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته
له في أصل معناه، ومن ثم لم يجز: «لا أبأ فيها»، وليس بمضاف لفساد المعنى،
خلافاً لسيبويه، ويحذف في مثل: «لا عليك»؛ أي: «لا بأس».

«ألا مال وأمنًا» و«أمن»، ولا يجوز الرفع عطفاً على الموضع كغيرها؛ إذ لا
موضع؛ كما ذكرنا.

قوله: «ومثل: (لا أب له) و(لا غلامين) ... إلى آخره».

الحق أنه مضاف كقول سيبويه، وأن اللام مُقحمة لتوكيد معناها، ولا يلزم من
إقحامها إقحام [من] (*)، كما قيل؛ لأن أكثر الإضافة بمعنى اللام، فجاز
إقحامها، بخلاف غيرها، والذي يدل على إضافته قول الشاعر:

أبالموت الذي لا بدَّ أني ملأ لا أبأك تخوِّفني^(١)

فإضافة «من» غير [لازم]^(٢)، لكن هذا المضاف إليه في حكم الانفصال؛
لأنه لو لم يكن في نية الانفصال لكان المضاف معرفة، ولو كان؛ لَمَا
عملت فيه «لا».

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «في» والمثبت من الهامش.

(١) البيت من الوافر؛ وهو لأبي حية النمري، ينظر في: الكامل للمبرد (٣١٣، ٥٠٣)،
والمقتضب (٣٧٥/٤)، والاختصاص لابن جني (٣٤٥/١)، وأما ابن الشجري
(٣٦١/١)، وشرح المفصل (١٠٥/٢)، والمقرب (٤١)، وخزانة الأدب
(١١٨/٢) عرضاً، وشذور الذهب (٤٢٤)، وجمع الهوامع (١٤٥/١)، والدرر اللوامع
(١٢٥/١)، ولسان العرب مادة (أبى).

(٢) ما بين معقوفتين في الأصل «لام»، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)

خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند بعد دخولهما، وهي لغة أهل الحجاز، وإذا زيدت (إن) مع (ما) أو انتقض النفي بـ (إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل وإذا عطف عليه بموجب، فالرفع.

قال : « خبر (ما) و (لا) ».

ولم يذكر «إن» النافية، وقد ذكرت قبل.

قوله : « وإذا زيدت ... إلى آخره ».

هاهنا رابع يُبطل عملها أيضاً، وهو : إذا تقدم معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ مثل : « ما طعامك زيدٌ أكل » لا يجوز : « أكلاً »؛ فإن كان معموله ظرفاً؛ مثل « ما يوم الجمعة زيدٌ منطلقاً »، أو جاراً ومجروراً؛ مثل : « ما بك زيدٌ ماراً »، و « ما عليك زيدٌ متأسفاً » - جاز نصب الخبر، كما مثلتُ.

قوله : « وإذا عطف عليه ... إلى آخره ».

بموجب : بكسر الجيم؛ مثل : « ما زيدٌ قائماً، ولكن جالسٌ »؛ لأنها بمعنى «إلا».

المجرورات

المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً، أو تقديرًا مراداً؛ فالتقدير شرطه: أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها، وهي معنوية ولفظية؛ فالمعنوية: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها، وهي إما بمعنى (اللام) فيما عدا جنس المضاف وظرفه

قال: « ما اشتمل إلى آخره ».

فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور.

قوله: « مجرداً تنوينه لأجلها ».

[٢٧ ب] «لن» و«عند» .. وشبهه / لا يدخله تنوين، فلا تجريد فيها، والمثنى والمجموع ليست نونه تنويناً، فلا تجريد تنوين في إضافتهما.

(مسألة)

من الأسماء ما يلزم الإضافة إلى مضمرة؛ كـ «وحدَه» و«لبيك» .. وأخواته، وقد جاء شاذاً:

دعوتُ لما نابني مسوراً فلبى فلبى يدي مسور^(١)

(١) البيت من المتقارب؛ ينظر: الكتاب لسيبويه (٣٥١/١)، وشرح ابن يعيش (١١٩/١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣٥٠/١)، والمحتسب لابن جني (٧٨/١)، وشرح التصريح على التوضيح (٣٨/٢)، والخزانة (٩٢/٢)، وشرح العيني (١٨١/٣)، والدرر اللوامع (١٦٣/١).

والمعنى: دعوت مسوراً للأمر الذي نابني من نواب الدنيا فلباني. وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك، وخصَّ يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته.

أو بمعنى (من) في جنس المضاف، أو بمعنى (في) في ظرفه، وهو قليل؛ نحو: «غلام زيد»، و«خاتم فضة» و«ضرب اليوم».

ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة؛ نحو: «حيث» و«مذ» و«منذ»، وقد جاء شاذًا:

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعا (١)

قوله: «وبمعنى (من)».

ضابطها: كل ما أُضيف إلى ما هو بعضه وله اسمه، فيصحُّ على «خاتم فضة»: «فضة»، ولا يصح على «يد زيد»: «زيد» وهما بعضان، ومتى صحَّ تقدير اللام و«من» في الإضافة حكم فيها بتقدير اللام؛ لأنها الأصل.

قوله: «وبمعنى (في) في ظرفه».

أي: من الزمان والمكان، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ..﴾ (٢)؛ أي: في الليل، و﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ ..﴾ (٣)، أي: في السجن، ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ..﴾ (٤)؛ أي: فيه، ومنه قولهم: «يا سارق الليلة أهل الدار».

(١) البيت من الرجز، وقائله مجهول، والبيت في: شرح المفصل لابن يعيش (٩٠/٤)، وخزانة الأدب (٣/١٥٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (١٧٨)، وشذور الذهب (١٦٨)، وشرح شواهد شروح الألفية (٣/٢٨٤)، وجمع الهوامع (١/٢١٢)، والدرر اللوامع (١/١٨٠)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/٢٥٤)، وحاشية يس (٢/٢٩)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/٣٩).
وقام البيت:

* نَجْمًا يضيءُ كالشهابِ لامعًا *

(٢) سورة سبأ، الآية (٣٣).

(٣) سورة يوسف، الآية (٣٩).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٠٤).

وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة، وشرطها: تجريد المضاف من التعريف، وما أجازته الكوفيون من «الثلاثة الأثواب» - وشبهه من العدد - ضعيف، واللفظية: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها؛ مثل: «ضارب زيد» و«حسن الوجه».

ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، ومن ثمت جاز: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه»، وامتنع: «بزيدٍ حسنِ الوجه»

قوله: «وتفيد تعريفاً مع المعرفة».

أي: إن لم يكن المضاف إليه بنية الانفصال؛ مثل: «لا أباك ظريف» أو «لا أبالك» على المختار، كما تقدم، وقد تفيد الإضافة إلى المعرفة ما تفيده الصفة من زيادة الوضوح؛ كقولك: «جاء زيدنا».

قوله: «وما أجازته الكوفيون ... إلى آخره».

تمسك الكوفيون في منعه بالقياس؛ لأنه من باب المقادير، فكما لا يجوز: «الرطلُ الزيتُ» لا يجوز هذا، وجوز الكوفيون؛ لأنه نُقل عن العرب.

قوله: «واللفظية ... إلى آخرها».

التحقيق: هي الصفة التي يصح أن ترفع معمولها وتنصبه؛ لأنَّ نحو: [٢٨ أ] «مثل زيد وكرام الناس» صفة مضافة إلى معمولها؛ / لأن المضاف عامل في المضاف إليه، وليست لفظية بل معنوية.

قوله: «ولا تُفيد إلا تخفيفاً في اللفظ».

قد تفيد تخصيصاً؛ لأنَّ نحو: «برجلٍ حسنِ الوجه» أخصُّ من «برجلٍ حسنٍ».

قوله: «وامتنع: (بزيدٍ حسنِ الوجه)».

يُمتنع إذا كان نعتاً؛ فلو جُعِلَ بدلاً لم يُمتنع، وإنما امتنع النعت به لأنه نكرة،

وجاز: «الضارباً زيد»، و«الضاربو زيد»، وامتنع: «الضارب زيد» خلافاً للفراء.
وضعف:

الواهب المائة الهجان وعبدها

فلا تنعت به المعرفة، ودليل تنكيره: نعتُ النكرة به ووقوعه حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿ثَانِي عَظْمِهِ ..﴾^(١)، وصحة دخول «رُبَّ» عليه؛ كقوله تعالى: ﴿مَمْطَرْنَا﴾^(٢)، فلو قلت: «رُبَّ مَمْطَرْنَا» صحَّ، وكذا لو قلت: «هذا عَارِضٌ مَمْطَرْنَا» ونصبته حالاً صحَّ.

قوله: «وجاز: (الضارباً زيد) ... إلى آخره».

كان القياس تجويزهما، لكن لما امتنع: «الضارب رجل»؛ لبشاعة إضافة المعرفة إلى النكرة؛ حُمِلَ عليه: «الضارب زيد» والفرأء في إجازة ذلك محجوج؛ لأن هذا تجويز للإضافة مما لا تخفيف فيه ولا تخصيص، ولا حمل على «الحسن الوجه» .. وشبهه.

قوله: «وضعف: (الواهب المائة .. البيت)»^(٣).

لم يضعفه الأئمة؛ لأن «عبدها» مضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، ولو قال: «الواهب عبد المائة» لجاز؛ كما يجوز: «الواهب المائة»؛ لأنَّ المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام حكّمه حكمه، والبيت:

الواهب المائة الهجان وعبدها عوداً تُزجى بينها أطفالها^(٣)

و«العود»: الحديثة العهد بالتاج، و«تُزجى»: تُساق.

(١) سورة الحج، الآية (٩).

(٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٣) البيت للأعشى في ديوانه (٢٥)، وديوان الفرزدق (٨٥٤)، والكتاب لسيبويه (١٨٣/١).

وإنما جاز: «الضارب الرجل»؛ حملاً على المختار في «الحسن الوجه»، و«الضاربك» وشبهه فيمن قال: إنه مضاف حملاً على «ضاربك». ولا يُضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ومثل: «مسجد الجامع»، و«جانب الغربي»، و«صلاة الأولى»، و«بقلة الحمقاء» - متأولٌ

قوله: «وإنما جاز: (الضارب الرجل) ... إلى آخره».

معناه: الأصل: «الحسن الوجه» بالإضافة، و«الضارب الرجل» بالنصب؛ لأنه مفعول، فلما شبه «الوجه» بـ «الرجل» ونُصبَ - مع أنه فاعلٌ في المعنى حملاً عليه - شبه «الرجل» بـ «الوجه»، وإن كان مفعولاً فجرَّ بالإضافة / حملاً عليه. [٢٨ ب]

قوله: «والضاربك وشبهه ... إلى آخره».

مذهب سيبويه والأخفش: إن كان «الضاربك» في موضع نصبٍ على المفعولية، وكذا «كاف» «ضاربك»، وحذف التنوين كيلاً ينفصل المتصل، وجوز الأخفش أن يكون «كاف» «ضاربك» في موضع جرٍّ بالإضافة، ومذهب الرماني (١) والزمخشري إلى أن الكاف في «الضاربك» في موضع جرٍّ حملاً على «ضاربك»، في قول الأخفش؛ قالوا: لأنَّ «ضاربك» مجرد فكانت الكاف في موضع المضاف إليه، وهو أصل لذي الألف واللام وذاك فرعه، ولا يمتاز الفرع على الأصل.

فقوله: «فيمن قال».

إشارة إلى الرماني والزمخشري.

قوله: «ولا يضاف موصوف ... إلى آخره».

لأنهما لشيء واحد، وتأويل ما ذكر أنه مؤول؛ معروف.

(١) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، باحث معتزلي مفسر، من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده في بغداد سنة (٢٩٦هـ - ٩٠٨م)، وبها أيضاً كانت وفاته في سنة (٣٨٤هـ - ٩٩٤م)، له نحو مائة مصنف؛ منها: «الأكوان»، و«المعلوم والمجهول»، و«صناعة الاستدلال» في الاعتزال (يقع في سبعة مجلدات)، و«شرح أصول ابن السراج»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«معاني الحروف».

ومثل: «جرد قطيفة» و«أخلاق ثياب» متأول. ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص؛ ك: «لَيْث» و«أَسَد»، و«حَبَس» و«وَمَنَعَ»؛ لعدم الفائدة، بخلاف: «كُلُّ الدِّراهِم» و«عَيْنُ الشَّيْء»؛ فإنه يختص. وقولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» - ونحوه - متأول.

وقوله: «جرد قطيفة».

لأنَّ «جرد» بمعنى «عتيق».

قوله: «بخلاف: (كل الدراهم) ... إلى آخره».

لأنَّ «كل» صالحة لكل ما يُضاف إليه، فإذا أُضيفت إلى شيء أفادت.

و«عين الشيء».

أي: مثل: «جاء زيدٌ عَيْنُهُ»، ومن هذا الباب نحو: «يوم الخميس» و«شهر رمضان» .. وشبه ذلك؛ معناه: يوم الزمن المسمى بالخميس، وشهر الزمن المسمى برمضان.

قوله: «(سعيدُ كُرْزٍ) متأول».

أي: المسمَّى بهذا الاسم أو صاحبه.

[المضاف إلى ياء المتكلم]

وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم ؛ كُسِرَ آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفاً تثبت، وهذيل تقلبها لغير التثنية - ياءً، وإن كان ياءً أذغمت، وإن كان واواً قلبت ياءً وأدغمت وفتحت الياء للساكنين.

وأما الأسماء الستة: فـ «أخي» و«أبي»؛ أجاز المبرد: «أخي» و«أبي»، وتقول: «حمي» و«هني»، ويقال: «في» - في الأكثر - و«فمي»، وإذا قطعت قيل: «أخ» و«أب» و«حم» و«هن» و«فم»، وفتح الفاء أفصح منهما

قوله: « والملحق به ».

هو داخل في الصحيح؛ لأنَّ الحرف لم يُعلَّ، فيكون صحيحاً.

قوله: « والياءُ مفتوحة ».

لأنه الأصل؛ لأنها اسمٌ فاحتاجت إلى التقوية، ولا يرد «واو» المخاطبين و«ياء» المخاطبة؛ لأنهما في حكم الانفصال، فكانا كالكلمة المنفصلة، وسكون الياء تخفيف.

قوله: « وهذيلٌ ^(١) تقلبها ».

أي: مثل: «عصي» و«قفي»، ولم تُقلب في التثنية / لأنَّ الألف فيها [٢٩١] كالكلمة المستقلة، ولوقوع اللبس.

قوله: « وأجاز المبرد: (أخِي) و (أَبِي) ».

تمسكاً بقول الشاعر:

(١) قبيلة «هذيل»: نسبة إلى هذيل بن مدركة، بطن من مدركة بن إلياس، من العدنانية وهم بنو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت ديارهم بالسروات، وسرواتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، ومن منازلهم: «عرنة» و«عرفة»، ومن أيامهم: «يوم خشاش» و«وقعة الجرف».

وجاء: «حمو»؛ مثل: «يد» و«خبء» و«دلو»، و«عصا» مطلقاً، وجاء: «هن» مثل «يد» مطلقاً، و«ذو» لا يضاف إلى مضمّر ولا يقطع عن الإضافة.

وأبيّ ما لك ذو المجازِ بدارٍ^(١)

وليس متمسكاً؛ لاحتمال [جمع]^(٢) السلامة.

قوله: «وجاء: (حم) ... إلى آخره».

فيه لغة خامسة؛ وهي: «حماً» مثل: «ظماً».

قوله: «مطلقاً».

أى: مضافاً وغير مضاف.

قوله: «وجاء (هن) ... إلى آخره».

الأجود إجراء «هن» مجرى «يد» مطلقاً، ومنه الحديث: «فأعضوه

بهن أبيه»^(٣).

(ترتيبها)

الإعراب بالحروف واجب في «ذو» و«فو» إذا لم تُقلب واوه ميمًا مختار في

«أخ» و«أب» و«حم»، مرجوح في «هن»، أما القصر: فممنوع في «ذو» و«فو»

و«هن»، مشهور في «حم» و«أخ» و«أب». و«الهن» اسم يُطلق على كل ما

لا يراد التصريح بذكره.

(١) البيت من الكامل، وهو لمؤرج السلمي كما في الخزانة (٢/٢٧٢)، ومغني

اللبيب (٦٠٩). وصدر البيت:

قدَرٌ أحلَّكَ ذا المجازِ وقد أرى

والمعنى أن قدرًا لا يُغالب هو الذي أحلَّكَ ذا المجاز، ولكن أقسم بأبي أن ليس ذو المجاز

بدار لك.

(٢) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٣٦/٥)، وابن الأثير في النهاية (٣/٢٥٥)،

ولفظه: «مَنْ تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه ..»، هكذا جاء في رواية؛ أي: اشتموه

صريحًا، من العُصية؛ وهي البهت.

رَفَعُ

عبد الرحمن (المعري)
(أسكن الله الفردوس)

التوابع

التوابع: كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة.

[النعت]

النعت: تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقاً.

وفائده: تخصيصٌ، أو توضيحٌ، وقد يكون لمجرد الشئ أو الذم أو التأكيد؛ مثل: ﴿نفخة واحدة﴾ [سورة الحاقة / ١٣].

قال: «كل ثانٍ بإعراب سابقه ... إلى آخره».

المفعول الثاني من باب «ظننت»، والحال في مثل «كفى بزيد رجلاً صالحاً»: كذلك؛ لأنهما فضلة.

وقوله: «من جهة واحدة».

يصلح لكل جهة .. أي جهة كانت؛ لأنه لم يقل: من جهة كذا، والأجود فيه: الموافق متبوعاً في إعرابه مطلقاً؛ أي: مع اختلاف العوامل.

قال: «النعتُ تابعٌ ... إلى آخره».

«كلهم في قولك: «جاء القوم كلهم» يدل على معنى في متبوعه وهو الاستغراق.

قلتُ: قوله: «مطلقاً» يخرجهُ.

قوله: «لمجرد الشئ ... إلى آخره».

يكون أيضاً لرابع وهو الترحم؛ مثل: «مررتُ بغلامك البائس الفقير»، و«اللهم ارحم عبادك الضعفاء».

ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى
عموماً؛ مثل: «تيمي» و«ذي مال»، أو خصوصاً مثل: «مررت برجل أي
رجل!» و«مررت بهذا الرجل» و«بزيد هذا».

وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير، ويوصف بحال الموصوف
وبحال متعلّقه؛ نحو: «مررتُ برجل حسن غلامه»؛ فالأول يتبعه في الإعراب،
والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.
والثاني يتبعه في الخمسة الأول وفي البواقي؛ كالفعل، ومن ثمت حسنُ:
«قامَ رجلٌ قاعدٌ غلمانه»، وضعفُ: «.. قاعدون غلمانه»، ويجوزُ:
«.. قعودٌ غلمانه».

والمضمر لا يوصف، ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساو، ومن
ثمّ لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وإنما التزم وصفُ باب
«هذا» بذِي اللام؛ للإبهام، ومن ثمّ ضعفُ: «مررت بهذا الأبيض»، وحسنُ:
«مررت بهذا العالم».

«ولا فصل... إلى آخره».

الأولى: وحقه أن يكون مشتقاً، أو في معناه.

قوله: « [إذا] (*) كان وضعه لغرض المعنى ».

أي: لتحصيل معناه؛ مثل: «تيمي»؛ لأنَّ معناه منسوب / إليها، و«ذي [٢٩ ب]
مال»؛ لأنَّ معناه: صاحب.

قوله: «عموماً».

أي: في كل ما هو كذلك لا يختص بالألفاظ المذكورة؛ فتقول: «قرشي»
و«دمشقي» و«بصري» و«هاشمي».

(*) تكررت «إذا» في الأصل، وحذفنا التكرار.

العطف

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّخَعِيُّ
(سَلَّمَ النَّبِيَّ) (الزُّهْرِيُّ)

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة - وسيأتي - مثل: «قام زيد وعمرو».

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل؛ أكد بمنفصل؛ مثل: «ضربت أنا وزيد»، إلا أن يقع فصل، فيجوز تركه؛ نحو: «ضربت اليوم وزيد».

قال: «العطفُ تابعٌ ... إلى آخره».

قد يكون المعطوف غير مقصود بالنسبة؛ كقولك: «قام زيد وعمرو لم يقعد». ثم النسبة قد تكون على سبيل التشريك؛ وهي في العطف أحد الحروف الأربعة الأول، وقد تكون على سبيل التفريد؛ نحو: «ما قام زيد لكن عمرو». والأولى: هو التابع بواسطة؛ ليعم الكل.

قوله: «وإذا عطف على المرفوع ... إلى آخره».

ليس التأكيد والفصل لازماً ولا بد؛ قال الله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾^(١)، لا يقال: حصل الفصل بـ «لا»؛ لأنها بعد حرف العطف فلم تفصل، وفي حديث علي رضي الله عنه: «رحمك الله أبا بكر؛ فلقد كنت كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنت وأبو بكر وعمر. وانطلقت وأبو بكر وعمر»^(٢). وقال الشاعر:

(١) سورة الأنعام، الآية (١٤٨).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب: فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً...»، (٢٦/٧)، برقم (٣٦٧٧)، عن ابن عباس رضيهما الله عنهما قال: إني لواقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب وقد وُضع على سريره من خلفي، إذا رجل مرفقه على منكبي يقول: رحمك الله! إني كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك؛ لأنني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنت وأبو بكر وعمر. وانطلقت وأبو بكر وعمر». قال ابن عباس: «فالتفت فإذا هو علي ابن أبي طالب».

نالَ الْأَخِيْطِلُ مَعَ سَفَاهَةٍ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَآبُ لَهُ لِيَنَالَا (١)

ويروى: «ورجا الأخيطل ...». وقال الآخر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرَهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا (٢)

لا يقال: هذا للضرورة؛ لأنَّ نصبهما على المفعول معه كان ممكناً، فعلم أنَّ رفعهما اختياراً، وظنَّ كثيرٌ من النحاة أنَّ قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (٣) و«قم أنت وزيد» عطف الظاهر على المضمَر، وليس كذلك؛ لأنَّ

شرط / المعطوف أن يكون صالحاً لأنَّ يعمل فيه ما عمل في المعطوف عليه، وهذا فيما ذكر متعذراً؛ لأنه لا يصح أن يقال: «اسكن زوجك»، و«قم زيد»، فبطل كونه معطوفاً على المضمَر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ..﴾ (٤)، لا يصح أن يكون «مولود» معطوفاً على «والدة»،؛ لأجل «تاء» المضارعة أو الأمر، فالواجب في ذلك أن يكون مرفوعاً بمقدَّر من جنس المذكور ودلَّ المذكور عليه؛ التقدير: «اسكن أنت وليسكن زوجك»، و«قم أنت وليقم زيد»، و«لا تضار والدة بولدها ولا يضار والد».

(١) البيت من الكامل، وقائله جرير، وهو في: الإنصاف (٤٧٦)، والمقرب (٥٠)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١١٦/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٥١/٢)، وهمع الهوامع (١٣٨/٢)، والدرر اللوامع (١٩١/٢)، وشرح الأشموني لألفية بن مالك (١١٤/٣)، وديوانه (٤٥١).

(٢) البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وينظر: الكتاب لسيبويه (٣٧٩/٢)، والخصائص لابن جني (٣٨٦/٢)، والإنصاف لابن الأنباري (٤٧٥، ٤٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٤، ٧٦)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١١٦/٢)، شرح الأشموني (١١٤/٣)، وملحقات ديوانه (٤٩٠).

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٥). (٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

وإذا عطف على الضمير المجرور أعيَدَ الخافض؛ مثل: «مررت بك وبزيد».
والمعطوف في حكم المعطوف عليه.....

قوله: «وإذا عطف على المضمَر المجرور ... إلى آخره».
ليس إعادة الخافض بلارم ولا بدَّ بل هو أولى؛ قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ..﴾ الآية، حتى قال: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١)، لا يقال: هو معطوف على «سبيل»؛ إذ لو كان .. لكان مِن تَمَتُّته ويلزم أن يكون ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ عطفًا على الاسم قبل تمامه، وهو غير جائز. وقال الشاعر:
فاليومَ قَرَّبْتُ تُوذِينَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٢)
والقسم بالأيام بعيدٌ لم يُعْهَد، فتعيَّن العطف؛ ومنه:

فحسبك والضحاك سيفٌ مهتدٌ (٣)

رواه الأئمة بالجر ولم يعيَّوه، وروي بالرفع على الابتداء، والضحاك كذلك، وبالنصب على أنه مفعول معه، ونقل الأخفش عن العرب: «ما فيها غيره وبغيره» (٤)، بجر «بغيره».

قوله: «والمعطوف في حكم المعطوف عليه».
هذا إذا كان مفردًا؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) البيت من البسيط، وقائله مجهول، ينظر في: الكتاب لسيبويه (٣٨٣/٢)، والكمال للمبرد (٤٥١)، والإنصاف لابن الأنباري (٤٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٣)، (٧٩)، والمقرب لابن عصفور (٥٠)، وخزانة الأدب (٣٣٨/٢)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١١٧/٢)، وهمع الهوامع (١٢٠/١) (١٣٩/٢)، والدرر اللوامع (٩٠/١) (١٩٢/٢)، وشرح الأشموني على الألفية (١١٥/٣).

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وقد سبق تخريجه في باب المفعول معه.
(٤) لم أجد هذا النقل منسوبًا للأخفش، بل لقطرب، هكذا «ما فيها غيره وفرسه»، ومنه قراءة ابن عباس والحسن وحمزة لقوله تعالى: «.. تساءلون به والأرحام». حاشية الصبان (١١٥/٣). وأورده في «معجم النحو» نقلًا عن قطرب أيضًا، وصرح بخفض «فرسه» عطفًا على الهاء في «غيره». [معجم النحو (٢٤٥)].

ومن ثمت لم يجز في: «ما زيدٌ بقائم - أو قائمًا - ولا ذاهبٌ عمرو» إلا الرفع، وإنما جاز: «الذي يطيرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذبابُ»؛ لأنها فاء السببية. وإذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز؛ خلافاً للفراء، إلا في نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو» خلافاً لسيبويه.

وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١) ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه؛ لأن الثاني مثبتٌ والأول منفيٌ.

قوله: «ومن ثم لم يجز: (ما زيدٌ / بقائم) ... إلى آخره». [٣٠ ب]

لأنه يؤدي إلى جواز تقديم خبر «ما» على اسمها، بخلاف «ليس»؛ فإنه يجوز ذلك لجواز تقديم خبرها، وهذا بشرط أن لا يكون المعطوف المنصوب متعلقاً بالمعطوف عليه، فإن كان له تعلقٌ به جازت المسألة؛ مثل: «ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا أخوه»؛ لأنك لو قلت: «ما زيدٌ قاعدًا أخوه» لصحَّ، بخلاف: «ولا قاعدًا عمرو».

قوله: «وإنما جاز: (الذي يطير ... إلى آخره)».

أى: إن الفاء جعلت الجملتين في حكم جملة واحدة؛ لما دلَّت عليه من سببية الأول للثاني، ولذلك لو أتيت بالواو أو «ثم» لم يصحَّ؛ لفوات ما دلَّت عليه الفاء من الربط بين الجملتين؛ ومثله قول الشاعر:

وإنسانٌ عينيَّ يحسُرُ الدَّمْعُ تارةً
فيبدو وتاراتٍ يَجْمُ فيغرقُ (٢)

لو قال: «ويبدو» لم يجز؛ لأن الخبر يكون جملةً من غير رابط.

(١) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

(٢) البيت من الطويل؛ وهو لذي الرُّمة، بنظر: مجالس ثعلب (٦١٢)، والمحتسب لابن جني (١/ ١٥٠)، والمقرب لابن عصفور (١٣)، ومغني اللبيب (٥٠١)، وشرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥٧٨)، (٤/ ١٧٨، ٤٤٩)، وجمع الهوامع (١/ ٨٩)، والدرر اللوامع (١/ ٧٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٩٦)، (٣/ ٩٦)، وديوانه (٣٩٥). وقال ابن جني في المحتسب: «قول كثير فيما أظن».

التوكيد

التوكيد: تابعٌ يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. وهو لفظي ومعنوي؛ فاللفظي: تكرير اللفظ الأول؛ مثل: «جاءني زيدٌ زيدٌ» ويجري في الألفاظ كلها، والمعنوي بألفاظ محصورة، وهي: «نفسه وعينه، وكلاهما وكله، وأجمع وأكثع، وأبتع وأبضع»؛ فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما، تقول: «نفسه، نفسها، أنفسهما، أنفسهم، أنفسهن». والثاني: للمثنى «كلاهما، كلتاها» والباقي لغير المثنى، باختلاف الضمير في: «كلّه، وكلّها، وكلّهم، وكلّهن»،

قال : « التوكيد ... إلى آخره » .

يدخل فيه البدل في نحو: «مررتُ بقومكَ أولهم وآخرهم، وصغيرهم وكبيرهم»، تابعٌ يقرر أمر المتبوع في الشمول، وليس بتوكيد.

قوله : « وهو لفظي » .

هذا باب التوكيد المعنوي، فلا حاجة لذكر اللفظي.

قوله : « بالفاظ مخصوصة ».

فاتہ: «عامۃ»، و«جميع».

قوله : « فالأولان ... إلى آخره » .

يعني: «نفسه»، و«عينه»؛ لا يستعمل منهما إلا المفرد وجمع القلّة؛ نحو: «قام زيد نفسه»، و«.. الزيدون أنفسهم».

قوله: « كلاهما ».

أي: للمذكر.

« کلتاهما ».

أي: للمؤنث، وقد جاء شاذًّا للمؤنث «كلاهما»، كما جاء «كلتھن»

والصبيغ في البواقي؛ تقول: «أجمع ، وجمعاء، وأجمعون، وجمع». ولا يؤكد بـ «كل» و«أجمع» إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً؛ نحو: «أكرمت القوم كلهم»، و«اشتريت العبد كله»، بخلاف: «جاء زيد كله». وإذا أُكِّد المضمَر المرفوع المتصل بـ «النفس» و«العين» أُكِّدَ بمنفصل؛ مثل: «ضربتَ أنتَ نفسك».

و«أكتع» وأخواه أتباع لـ «أجمع»، فلا تتقدم عليه، وذكرها دونه ضعيفٌ.

للمؤنث؛ نحو: «قام المرأتان كلاهما» و«.. النسوة كلتهن».

قوله: «وأكتع وأخواه... إلى آخره».

لك أن تبدأ بعد «أجمع» بأبيها شئتَ، ولا يتقدم عليه شيءٌ منها بإجماع.

البدل

البدل: تابع مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دونه؛ وهو بدل الكل والبعض، والاشتمال، والغلط؛ فالأول مدلوله مدلول الأول، والثاني جزؤه، والثالث بينه وبين الأول ملابسة بغيرهما، والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره، ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين.

قال : « وهو أربعة ».

هنا خامسٌ وهو / بدل البدأ، ويقال له: بدل الإضراب، وهو أن تذكر شيئاً مقصوداً ثم تذكر ما هو أولى منه؛ مثل: «أعْطَ زيداً درهماً درهمين»، وعلامته: صحة معنى «بل»، والفرق بينه وبين بدل الغلط: أن بدل الغلط لم يُقصد وهذا قُصد، ولأن بدل الغلط لم يأت في كلام فصيح، وبديل الإضراب جاء فيه كثيراً.

قوله: «بدل الكل».

قال بعضهم: لا يقال: الكل والبعض؛ لأنهما يلزمان الإضافة، فلا يُعرفان بالآلف واللام؛ إذ لا يُجمع بينهما، والمختار: جوازه، وإن لم يقع في كلام المتقدمين، لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء، والقياس: جوازه؛ حملاً لـ «كل» على «جميع»، ولـ «بعض» على «جزء»، وقولهم: «هو ملازم للإضافة» ممنوع؛ لما روى الأَخفش^(١) عن العرب: «جاء قومك كلاً»، منصوب على الحال، ومنه القراءة: «إنّا كلاً فيها»^(٢) نصباً على الحال، وقول الزمخشري^(٣) فيه: «إنَّ (كلاً) مؤكّد للضمير المنصوب بـ (إنَّ)» مردود.

قوله : « بدل الاشتمال ».

هو لمعنى فى المتبوع؛ إما حقيقة كـ «أعجبني زيدٌ حسنُهُ»، أو

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/٦٨٧).

(٢) سورة غافر، الآية (٤٨).

(٣) ينظر الكشف (٣ / ٣٧٤).

وإذا كان نكرة من معرفة، فالنعت، مثل: ﴿.. بالناسية. ناسية كاذبة﴾ [القلم/ الآيتان ١٥، ١٦]، ويكونان ظاهرين، ومضميرين، ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب؛ مثل: «ضربته زيداً».

استلزاماً كـ «أعجبني الجارية حليها».

قوله: « وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت ».

هذا في الأكثر، وقيل في قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله ..﴾^(١): إنَّ «إلهاً» بدل من الضمير الذي في الموصول.

قوله: « ولا يُبدل ظاهرٌ من مضمَرٍ بدلَ الكلِّ ... إلى آخره ».

يجوز إبدال الظاهر من المضمَر من المتكلم بدلَ الكلِّ من كل، إذا أفاد الإحاطة باتفاق؛ كقوله:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا^(٢)

وأجازه الأخفش وإن لم يُفدِ الإحاطة، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣)، فأبدل «الذين» من الضمير / في «ليجمعنكم»، واستشهد بقوله:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُجَدَّلِ^(٤)

(١) سورة الزخرف، الآية (٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وقائله عبدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله بالصفراء، والبيت قاله يوم بدر في قطع رجله وفي مبارزته هو وحمزة ؓ، وهو المراد بقوله: «ثلاثتنا». ينظر: شرح شواهد شروح الألفية (١٣١/٢).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه (٢٨٤)، ومعجم ما استعجم (٦٤١)، ومعجم البلدان (٧٨/١) (أبلى)، وبلا نسبة في لسان العرب (٨/١١) (أبل)، وتاج العروس (أبل).

فأبدل «مستلثماً» من الضمير في «بي»، و«المستلثم»: لابس لامة الحرب. ويبدلُ الظاهرُ من ضمير المتكلم بذكر اشتمالٍ وبدلَ بعضٍ باتفاقٍ؛ فبدل الاشتمال كقوله:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَاً^(١)
فأبدلَ «حلمي» من الياء. وبدل بعض؛ كقوله:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ^(٢)
فأبدلَ «رجلي» من الياء. وروى الأخفش: «مررتُ بكم الزيدين».

(١) البيت من الوافر؛ وهو لعدي بن زيد، وينظر في كتاب سيبويه (١/١٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٥)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٨)، وشرح شواهد شروح الألفية (٤/١٩٢)، وهمع الهوامع (٢/١٢٧)، والدرر اللوامع (٢/١٥)، وديوان عدي بن زيد (٣٥).

(٢) البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ العجلي، من رهط أبي النجم، ويُلَقَّبُ بـ «العباب»، شاعر فحل اشتهر في العصر المرواني، توفي سنة (١٠٠هـ)، ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٥٣، ٣٢٦)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٧٠٧)، وشرح المفصل (٣/٧٠)، وخزانة الأدب (٢/٣٦٦)، وشذور الذهب (٥٧٢)، وشرح العيني (٤/١٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٦٠)، وهمع الهوامع (٢/١٢٧)، والدرر اللوامع (٢/١٦٤)، وشرح الأشموني (٣/١٢٩)، ولسان العرب مادة (وعد).

عطف البيان

عطف البيان: تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه؛ مثل:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ (١)

قال: «عطفُ البيان... إلى آخره».

عطفَتَ الشيءَ: ثَبَّتَهُ، ولو سميت التوابع كلها عطفًا كان سائغًا. والبيان: التوضيح.

«غير صفة».

لِيُخْرِجَ النِّعْتَ؛ لأنه يكون للتوضيح، والفرق بينه وبين النعت: أَنَّ النعتَ يكون مشتقًّا أو في تأويله؛ بخلاف عطف البيان؛ فإن وقع كذلك فمرفوضُ الأصل، وجارٍ مجرى الأعلام. والفرق بينه وبين البدل: أَنَّ البدل يكون معرفة من نكرة وبالعكس، وعطف البيان يشترط فيه المساواة في التعريف والتنكير، ويصح جعلُ كل عطف بيان بدلًا، إلا في موضعين، ولا ينعكس، فعطف البيان مشابهُ البدل لفظًا في صحة جعله بدلًا، ويُشابه الصفة معنًى في كونه للتوضيح.

واشترط بعضهم أَنَّ يكون الثاني أشهرَ وأعرفَ، والقياس المختار: جواز المساوي والأدنى؛ لأنه للتوضيح كالصفة، والصفة دون الموصوف، وقد / قال [٣٢٢ أ] سيبويه في مثل: «يا هذا ذا الجُمَّة»: إِنَّ «ذا الجُمَّة» عطفُ بيان، واسم الإشارة أعرف منه.

(١) البيت من الرجز، وهو ينسب إلى عبد الله بن كيسة، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١٢١/١)، وشرح ابن عقيل (٢٠١/٢)، وخزانة الأدب (٣٥١/٢)، واللسان مادة (نقب). وبعده:

..... ما مسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

وفصله من البديل لفظاً في مثل:

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ

قوله: « وَفَصَلُّهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا ».

أي: لا معنى؛ لأنَّ الفرقَ بينهما من جهة المعنى: أنَّ البديل هو المقصود، بخلاف عطف البيان؛ فإنَّ المتبوع هو المقصود وهو مكملٌ له وموضحٌ، وإنَّما الفرق بينهما من جهة اللفظ يكون في موضعين:

الأول: ما ذكره، وهو ما إذا كان تابعاً لمجرور بإضافة صفة بالالف واللام وهو مجردٌ عنهما؛ مثل:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعًا (١)

ومثل: «رَأَيْتُ الضَّارِبَ الرَّجُلَ زَيْدًا»، وإنَّما امتنع كونه بدلاً؛ لأنه يكون إذ ذاك هو المقصود، فيصير: «أنا ابنُ التَّارِكِ بَشَرٍ»، و«رَأَيْتُ الضَّارِبَ زَيْدًا»، وهو غير جائز كما تقدَّم.

الثاني: في النداء؛ مثل: «يَا غُلَامُ بَشَرٌ. وَبَشَرًا» لا يجوز أن يكون بدلاً؛ إذ لو كان؛ لوجب بناؤه على الضمِّ.

(١) البيت من الوافر، وقائله المزار الأسدي، وهو في: كتاب سيبويه (١/١٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٢، ٧٤)، والمقرب لابن عصفور (٥٣)، وخزانة الأدب (٢/١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣)، شذور الذهب (٥٦٣)، وشرح العيني (٤/١٢١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٣٣)، وجمع الهوامع (٢/٢٢٢)، والدرر اللوامع (٢/١٥٣)، شرح الأشموني (٣/٨٧).

المبني: ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب، وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل.

واللقابه: ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ.

وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات، والكنيات، وبعض الظروف.

قال: « ما ناسب مبني الأصل ».

«ضارب» إيرادٌ جيدٌ في: «زيدٌ ضاربٌ عمرو أمسٍ» مبني على الكسر يناسب «ضرب»؛ لأنه بمعناه وليس بمبني، والأجود: «المبني: ما أشبه الحرف بوجه اعتبرته العرب»؛ وقولنا: اعتبرته العرب؛ احترازاً من مثل «أي» شرطية؛ فإنها أشبهت الحرف، لكن لم تعتبر العرب هذه المشابهة.

قال: « وألقابه ».

أي: عند المتأخرين، وبعض المتقدمين يطلق عليه ألقاب المعرب.

المضمر

المضمر: ما وُضع لتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً، وهو متصل ومنفصل؛ فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل: غير المستقل بنفسه، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالأولان: متصلٌ ومنفصلٌ، والثالث: متصل، فذلك خمسة أنواع:

الأول: «ضربت»، و«ضربت» إلى «ضربن»، و«ضربن».

والثاني: «أنا» إلى «هن».

والثالث: «ضربني» إلى «ضربهن»، و«إنني» إلى «إنهن».

الرابع: «إياي» إلى «إياهن».

والخامس: «غلامي» و«لي» إلى «غلامهن» و«لهن».

فالمرفوع المتصل خاصةً يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب والغائب والغائبة، وفي الصفة مطلقاً.

ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل

وبُنيت الضمائر لمشابهة الحرف بالنقص في الأصالة، وبعدم الاستقلال، ولا يرد نحو: «نحن» و«أنتم»؛ لأننا نعني بالضمائر: المتصلة؛ لأنها الأصل وغيرها ملحقٌ بها؛ بدليل أنه لا يجوز المنفصلُ إلا / عند تعذر المتصل، وليس في المتصل أكثر من حرفين، ولا يستقلُّ أيضاً بنفسه، فأشبه الحرف بهما.

قوله: «فالأولُ من ضربتُ... إلى آخره».

ياء المخاطبة من «تفعلين» و«افعلي» غير داخلية فيما ذكر، وتفصيلُ الضمائر معروفٌ؛ متّصلها ومنفصلها.

قوله: «ولا يسوغُ المنفصل».

قد ساعَ في «أعطيتُكَ» و«ضربتُكَ» الضمائر المنفصلة، ولا تَعذَرُ.

وذلك بالتقديم على عامله أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفًا، والضمير مرفوع، أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له؛ مثل: «إياك ضربت» و«ما ضربك إلا أنا» و«إياك والشر» و«أنا زيد» و«ما أنت قائمًا» و«هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي».

قوله: «بالتَّقدُّم على عامله».

هذا مخصوصٌ بالمنصوب؛ إذ لا يجوز تقدُّم غيره على عامله.

قوله: «أو بالفصل لغرض».

هو في ثلاثة مواضع: بـ «إلا» و«إنما» و«اللام» الفارقة؛ مثل: «ما أكرمك إلا أنا»، و«إنما أكرمك أنا»، و«إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهي»^(١).

قوله: «أو بالحذف».

أي: حذف العامل في مثل: «إياك والأسد».

قوله: «أو يكون العامل معنويًا».

أي: الابتداء؛ مثل: «أنا زيد»، أو حرفًا؛ مثل: «ما أنت قائمًا»، وهذا مخصوصٌ بـ «ما» وحدها، وظاهرُ كلامه الإطلاق.

قوله: «أو لكونه مُستندًا إليه صفةٌ جرت... إلى آخره».

هذا عند البصريين مطلقًا، والكوفيون يجيزون حذف هذا الضمير المنفصل عند عدم اللبس؛ مثل: «هندٌ زيدٌ ضاربتُه»، واستدلُّوا على ذلك بقوله:

فقلتُ له هلهِ هاتِها إلينا بِإِدماءِ مُفتادها^(٢)

(١) قال ابن هشام: «وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة - كما في هذه المسألة -

فاحكم عليها بأن أصلها التشديد». مغني اللبيب (٣٧) تحقيق/ مازن المبارك وآخرين.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (١١٩)، ولسان العرب (٢٥٢/١٢) (رمم)،

ومقاييس اللغة (٣٧٩/٢)، وتهذيب اللغة (١٩٢/١٥)، وأساس البلاغة (٣٨١) (قود)،

وتاج العروس (رمم).

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً؛ فإن كان أحدهما أعرف وقدمته؛ فلك الخيار في الثاني؛ مثل: «أعطيتك» و«أعطيتك إياه» و«ضربك» و«ضربي إياك»، وإلا فهو منفصل؛ مثل: «أعطيتك إياك وإياه».

ولم يقل: مفتادها أنت. ومنه:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مَتَقَلَّدِيهَا إِذَا صَدَى الْحَدِيدُ عَلَى الْكِمَاةِ^(١)

ولم يقل: متقلديها هم. وبقوله:

قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ قَحْطَانٌ وَعَدْنَانُ^(٢)

ولم يقل: بانوها هم. وقرئ شاذاً: «إلى طعام غير ناظرين إناه»^(٣)، بكسر «غير»، ولم يقل: «أنتم»؛ وأما «إيا» فالمختار أنه اسم مضاف إلى ما اتصل به من الضمائر؛ / بدليل قولهم: «فإياه وإيا الشواب»^(٤).

[٣٣ أ]

قوله: «وإذا اجتمع ضميران... إلى آخره».

وليس أحدهما مرفوعاً؛ لأنه لو كان لوجب تقديمه.

قوله: «فلك الخيار في الثاني».

مذهب سيويه أن الاتصال واجب، وقال غيره: الاتصال أجود؛ ويجوز الانفصال؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْلِزْكُمْ هَٰذَا...﴾^(٥)، فالتخير - والحالة هذه - بعيد،

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وهو في الإنصاف لابن الأنباري (٥٩).

(٢) البيت من الكامل، وقائله مجهول، ينظر: والتصريح بمضمون التوضيح (١٧٣/٢)،

وهمع الهوامع (١٧٤/١)، والدرر اللوامع (١٥٢/١)، وشرح الأشموني (١٤٥/١).

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٥٣). وهي قراءة ابن أبي عبلة، ينظر: البحر المحيط

(٢٤٦/٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٦/١٤)، وقال القرطبي: «... مجروراً

صفة لـ (طعام)».

(٤) قال ابن جني: «قال سيويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل، أنه سمع أعرابياً يقول:

«إذا بلغ الرجل الستين؛ فإياه وإيا الشواب». سر صناعة الإعراب (٣١٣/١).

(٥) سورة هود، الآية (٢٨).

والمختار في باب خبر كان: الانفصال.

والأكثر: «لولا أنت» إلى آخرها. و«عسيت» إلى آخرها.

ولم يجرِ الانفصال إلا قليلاً، ومنه الحديث عن النبي ﷺ: «ملّكم إياهم، ولو شاء ملّكم إياكم»^(١). فإن كانا مفعولي «حسبت» فالمختار عند الجميع الانفصال؛ مثل: «حسبتك إياه»، وجوزوا فيه الاتصال؛ مثل: «حسبتك». قال شيخنا: وهو المختار عندي.

قوله: «والمختار في باب خبر (كان) الانفصال».

الفصيح في الكلام المختار: الاتصال، ومنه الحديث عن النبي ﷺ في حديث ابن صياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»^(٢)، ومنه ما روي من قوله ﷺ لعائشة لما كُشف له وقعة الجمل: «إياك يا حميراء أن تكونيها»^(٣)، ولم يأت الانفصال إلا في ضرورة الشعر. قوله: «والأكثر: (لولا أنت ..) إلى آخره».

أي: من الضمائر المنفصلة.

«و(عسيت ...) إلى آخرها».

أي: من المتصلة.

- (١) الحديث أخرجه أبو داود؛ كتاب الجهاد باب «ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم» (٢٣/٣)، لكنه بصيغة الإفراد، ولفظه: «أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملّكك إياها؛ فإنه شكا إلي أنك تُجيعه». ومثله في المسند (٢٠٤/١)، بلفظ الإفراد.
- (٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري؛ كتاب الجنائز، باب: «إذا أسلم الصبي فمات: هل يُصلّى عليه؟» (٢٥٩/٣)، برقم (١٣٥٤)، ومسلم؛ كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: «ذكر ابن صياد» (٢٢٤٤/٤)، برقم (٢٩٣٠/٩٥).
- (٣) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک؛ كتاب معرفة الصحابة، باب: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»، (١١٩/٣)، سالم ابن أبي الجعد، عن النبي ﷺ. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الجبار لم يخرّجاً له». وأخرجه البيهقي في الدلائل (٤١١/٦).

وجاء: «لولاك» و«عساك» ... إلى آخرهما.

قوله: «وقد جاء: (لولاك) و(عساك)».

أي: وهو خلاف الأصل؛ لأنَّ الكاف ضمير منصوب أو مجرور، وليس ذاك موضعهما، فمن شواهد الكاف قوله: «لولاك هذا العام لم أحجج». وإذا اتصل بـ «لولا» ياء المتكلم على هذه اللغة قيل: «لولاي»؛ كقول الشاعر:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَايَ طَحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ فِي قِنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي^(١) /

[٣٣ ب] وإن اتصلت بـ «عسى» فلا يقال إلا: «عساني» بنون الوقاية؛ لأنه قياس ياء المتكلم مع الأفعال؛ إلا «ليس» فقط؛ فإنه ورد فيها النون وحذفها؛ قال بعض العرب: «عليها رجلٌ ليسني» بنون الوقاية.

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِي إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٢)

(١) البيت من الطويل، وقائله يزيد بن الحكم يعتب فيه على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان ابن أبي العاص، ينظر في: المقتضب للمبرد (٧٣/٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢/٢)، والمقرب لابن عصفور (٤١)، وخزانة الأدب (٤٩٦/١). معنى «أجرامه»: الجسم، مفرداها: «جرم» بالكسر. و«قنة النيق»: رأس الجبل. «منهوي»: ساقط. ويروى: «وكم موطن» بدل «وأنت امرؤ».

وموطن الشاهد فيه قوله: «لولاي»؛ فقد اتصلت «لولا» بضمير المفرد المتكلم وهو من الضمائر المتصلة التي لا تقع إلا في محل جر أو نصب، ومذهب سيبويه أن «لولا» حرف جر شريطة ألا تجر إلا المضمرة، فإيا المتكلم هاهنا مجرورة على مذهب سيبويه. أما المبرد فإنه لا يجيز وقوع ضمائر النصب والجر المتصلة بعد «لولا»، وفي هذا البيت وأمثاله حجة عليه.

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، وهو في: شرح المفصل (١٠٨/٣)، وخزانة الأدب (٤٢٥/٢، ٤٥٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد ١٧١، ٢٤٤ (١٦٧)، وجمع الهوامع (٦٤/١)، والدرر اللوامع (٤١/١)، واللسان مادة (طيس)، وديوانه (٧٥).

[نون الوقاية]

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريبا عن نون الإعراب.....

قوله: « ونون الوقاية ... إلى آخره ».

هي لازمة في الأمر أيضاً، وهي معه أحق؛ لأنَّ المحذور من كسرة الفعل موجود فيه، ويزيد باللبس بأمر المخاطبة.

قوله : « وفي المضارع خليا ... إلى آخره ».

المختار أنَّ المحذوف في المضارع المرفوع نون الإعراب والباقية نون الوقاية؛ لأنَّ نون الإعراب كجزء الكلمة، فكسرها كأنَّه فعِلُّ ما فُرَّ منه من كسر آخر الفعل؛ ولأنَّ نون الإعراب حذفت في مواضع يقتضيها من غير مُقتَضٍ لحذفها؛ كقوله:

أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذَلُّكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي^(١)

وكما جاء في الحديث: «ولا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» (٢)، فقد عُهِدَ حَذْفُهَا منفردةً، ونون الوقاية لم تُحذف مع مقتضيها، فحذف ما عُهِدَ حَذْفُهُ أَوَّلَى؛ ولأنَّ نون الضمير حُذِفَتْ لأجلها في قوله:

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، ينظر: الأشباه والنظائر (٨٢/١)، (٥٩/٣)، وخزانة الأدب (٨/٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص لابن جني (١/٣٨٨)، والدرر اللوامع (١/١٦٠)، ورصف المباني (٣٦٠)، وشرح التسهيل (١/٥٢، ٥٣)، وشرح التصريح (١/١١١)، شرح الكافية الشافية (١/٢١٠)، ولسان العرب (دلك)، و(ردم)، والمحتسب (٢/٢٢)، وجمع الهوامع (١/٥١).

(٢) الحديث أخرجه مسلم؛ كتاب الإيمان، باب: «بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون»، (٧٤/١) برقم (٥٤/٩٣).

وأنت مع النون فيه، و«لن» و«إن» وأخواتها مخير.

ويختار في «ليت».....

تراه كالثُّغَامِ يُعَلِّمُ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلِينِي (١)

وأصله: «فليتنى»، فحذف نون الإعراب أولى، ومعنى البيت: أنه يصف رأسه بالشيب، و«الثغام»: نبت له زهر يشبه الشيب، و«الفاليات»: النساء.

قوله: «وأنت مع النون... إلى آخره».

الحذف مع «لن» قليل، ولذلك قلَّ القراءة به، والحذف وعدمه في «أن» سيان، وهما في القرآن كثيران.

قوله: «ومختار» في (ليت).

وقد جاء بغيرها قليلاً؛ كقول زيد الخيل الطائي (٢):

كَمْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي (٣) /

[١٣٤]

(١) البيت من البسيط، وهو لعمر بن معد يكرب، ينظر: كتاب سيبويه (١٥٤/٢)، وشرح المفصل (١٩/٣)، وخزانة الأدب (٤٤٥/٢)، ومغني اللبيب (٦٢١)، وشرح شواهد شروح الألفية (٣٧٩/١)، وجمع الهوامع (٩٥/١)، والدرر اللوامع (٤٣/١)، واللسان مادة (فلا).

(٢) هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا، من طيء، كنيته «أبو مكنف»، من أبطال الجاهلية، لُقِّبَ «زيد الخيل» لكثرة خيله أو لكثرة طرده بها. كان طويلاً جسيماً، من أجمل الناس، وكان شاعراً محسناً وخطيباً لسناً، موصوفاً بالكرم، وله مهاجاة مع كعب ابن زهير. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ سنة تسع هجرية في وفد طيء، فأسلم وسرَّبه رسول الله ﷺ، وسماه «زيد الخير» وقال له: «يا زيد، ما وُصِفَ لي أحدٌ في الجاهلية فرأيتُه في الإسلام إلا رأيتُه دون ما وُصِفَ لي، غيرك»، واقطعه أرضاً بنجد، فمكث في المدينة سبعة أيام وأصابته حمى شديدة، فخرج عائداً إلى نجد، فنزل على ماء يُقال له: «فردة»، فمات هناك سنة (٩ هـ - ٦٣٠ م).

(٣) البيت من الوافر، ينظر: الكتاب لسيبويه (٣٨٦/١)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (٦٨) =

و«من» وعن» و«قد» و«قط»، وعكسها «لعل».

قوله : « و (من) و (عن) ».

لم يَجِئِ الحذفُ فيهما إلا في بيت لا يعرف قائله؛ وهو:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِّي (١)

وأما «قد» و«قط»: فقد جاء في الحديث: «قطي قطي» (٢).

قوله : « وعكسها: (لعل) ».

وهي لغة القرآن (٣)، وقد جاء بالنون؛ كقوله:

فَقُلْتُ أَعِيرُونِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا يَبِضُّ مَا جَدَّ (٤)

= ومجالس ثعلب (١٢٩)، والمقتضب (٢٥٠/١)، والمقرب (١٩)، وشرح المفصل

(٣/٩٠، ١٢٣)، وخزانة الأدب (٤٤٦/٢)، وشرح العيني (٣٤٦/١)، وجمع الهوامع

(١/٦٤)، والدرر اللوامع (١/٤١)، وشرح الأشموني (١/١٢٣)، واللسان مادة (ليت).

(١) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٩٠)، وأوضح المسالك

(١/١١٨)، وتخليص الشواهد (١٠٦)، والجنى الداني (١٥١)، وجواهر الأدب

(١٥٢)، و(خزانة الأدب (٥/٣٨٠، ٣٨١)، و(رصف المباني (٣٦١)، والدرر اللوامع

(١/٢١٠)، و(شرح الأشموني (١/٥٦)، و(شرح التصريح (١/١١٢)، و(شرح المفصل

(٣/١٢٥)، والمقاصد النحوية (١/٣٥٢)، وجمع الهوامع (١/٦٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب التوحيد، باب: «قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ

الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾»، (١٣/٣٨٠). ومسلم؛ كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب: «النار

يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء»، (٤/٢١٨٧).

(٣) من ذلك قوله تعالى في سورة طه من الآية (١٠): ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ

عَلَى النَّارِ هُدًى﴾، وقوله سبحانه في سورة غافر من الآية (٣٦): ﴿.. لَعَلِّي أَبْلُغُ

الْأَسْبَابَ﴾.

(٤) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (١/٣٥٠)، وجمع الهوامع

(١/٦٤)، والدرر اللوامع (١/٤٣)، وشرح الأشموني (١/١٢٤)، واللسان مادة (قدم).

[ضمير الفصل]

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها. صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يُسمى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً.

وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أو «أفعل» من كذا؛ مثل: «كان زيدٌ هو أفضل من عمرو». ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره.

قوله: «قبل العوامل وبعدها».

بعدها لا يكون مبتدأ.

«ويُسمى فصلاً».

لِمَا ذَكَرَ. «وعماداً» (*)؛ أي: عماداً لهذا المعنى المذكور.

قوله: «معرفة أو (أفعل) من كذا».

وأيضاً إذا كان الخبر «غير» و«مثل» وشبههما؛ مثل: «كان زيدٌ هو غير صديقي».

قوله: «ولا موضع له عند الخليل (١)».

وسيبيويه أيضاً، وقول بعضهم: «إنه حرف؛ إذ لو كان اسماً لكان مستقلاً وتابعا، وليس بهما، فتعين حرفيته»؛ ليس بلازم؛ لأنه جاء مجيء الحرف، ولا يلزم من ذلك كونه حرفاً، ولاتفاق المتقدمين على اسميته.

(*) وتسميته «فصلاً» عند البصريين، ويسميه الكوفيون «عماداً».

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليعمدي أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، وأستاذ سيبويه النحوي. وُلِدَ في البصرة سنة (١٠٠هـ - ٧١٨م)، وعاش فقيراً صابراً، فكَّرَ في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يُعمل فكره فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته، وكان ذلك في سنة (١٧٠هـ - ٧٨٦م). من كتبه: «العين»، و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، وكتاب «العروض»، وكتاب «النقط والشكل»، و«النغم».

[ضمير الشأن والقصة]

ويتقدّم قبل الجملة ضمير غائب يُسمى ضمير الشأن والقصة يُفسّر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً أو بارزاً، على حسب العوامل؛ نحو: «هو زيد قائم»، و«كان زيد قائم»، و«إنه زيد قائم».

قال: «ويتقدم على الجملة ... إلى آخره».

جاء بضمير الشأن لتعظيم الأمر وتهويله، ولذلك جاء في الأكثر لوعيد، أو وعد، أو تهديد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ (١)، ﴿إِنَّهُ لَا يُلْحِقُ الْكَافِرُونَ﴾ (٢)، ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (٣).

قوله: «يُفسّر بالجملة».

قد يفسر بـ «أن» الخفيفة المفتوحة، وهي وما دخلت عليه بتأويل مفرد؛ كقوله:

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى لَا أَكَادُ أُجِيبَ (٤)

وفي الحديث عن عمر: «فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكرٍ لشيء، فعرفت / أنه الحق» (٥).

[٣٤ ب]

(١) سورة طه، الآية (٧٤). (٢) سورة المؤمنون، الآية (١١٧).

(٣) سورة يوسف، الآية (٩٠).

(٤) البيت من الطويل، وقائله عروة بن حزام، أو كثير، وينظر في: شرح المفصل (٣٨/٧)، وخزانة الأدب (٦١٥/٣)، وديوان عروة (٥).

(٥) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: «الافتداء بسنن رسول الله ﷺ»، (٢٦٤/١٣)، برقم (٧٢٨٤، ٧٢٨٥). ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب: «الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»، (٥١/١) رقم ($\frac{2}{32}$). والترمذي في سننه (٢٦٠٧). وأبو داود في سننه (١٥٥٦). والنسائي في الكبرى (٢٢٢٣).

وحذفه منصوباً ضعيفاً، إلا مع «أنَّ» إذا خُفِّفت؛ فإنه لازمٌ.

قوله : « منصوباً ضعيفاً ».

الأولى : قليل ؛ وهو إشارة إلى قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَادِرًا وَظَبَاءً^(١)

(١) البيت من الخفيف، وهو للأخطل، وينظر في: المقرب لابن عصفور (٢٠) و(٦٠)،
والجمل للزجاجي (٢٢١)، وشرح المفصل (١١٥/٣)، وأما لي ابن الشجري (٥٩٥/١)،
وخزانة الأدب (٢١٩/١) و(٤٦٣/٢) و(١٢/٤)، ومغني اللبيب لابن هشام
وشرح شواهد للسيوطي ٣٧، ٥٨٩ (٤٥)، (٣١٠)، وهمع الهوامع (١٣٦/١)، والدرر
للوامع (١١٥/١)، وليس في ديوان الأخطل من رواية السكري كما نصَّ البغدادي.

[أسماء الإشارة]

أسماء الإشارة: ما وُضِعَ لِمَشَارٍ إِلَيْهِ. وهي خمسة: «ذا»: للمذكر، ولثناه: «ذان» و«ذين».

وللمؤنث: «تا» و«تي» و«ذي» و«ته» و«ذه» و«تَهي» و«ذَهي». ولثناه: «تان» و«تين». وجمعهما: «ألاء»، مدأً وقصراً.

قال: « اسم الإشارة ... إلى آخره ».

في المؤنث عشر لغات؛ خمس مع الذال: ذي، ذِه، ذات، ذِه، ذَهي. وخمس مع التاء: تي، وتا، وته، وته، وتَهي.

قوله: « ولمثناه ».

لم يُثَنَّ من اللغات المذكورة إلا «تا» و«تي» فقط، وحذفت الألف والتاء في الثنية، لا قياس حرف العلة؛ إذ لو ثبت لَحَرَك، وهو لا يتصرف فيه بالحركة، وخولف الأصل في «فتيان» وشبهه؛ للبس الحاصل عند الإضافة بين المثني والواحد، وهذا مأمون في اسم الإشارة لعدم إضافته.

قوله: « وجمعهما ».

أي: المذكر والمؤنث والعاقل وغيره؛ قال الله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئَلًا﴾^(١)، وقال الشاعر:

والعِيشَ بعدَ أولائكَ الأيامِ^(٢)

(١) سورة الإسراء، الآية (٣٦).

(٢) البيت من الكامل، وقائله جرير، وهو في المقتضب (١/١٨٥)، وشرح المفصل (٣/١٢٦، ١٣٣) و(٤/٣٦، ٦٧) و(٩/١٢٧، ١٢٩)، وخزانة الأدب (٢/٤٦٧)، وشرح شواهد شروح الشافعية للبغدادي (١٦٧)، وشرح العيني (١/٤٠٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٢٨)، و(شرح الأشموني (١/١٣٩)، وديوانه (٥٥١) برواية: «الأقوام» بدل «الأيام».

ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرف الخطاب.

وهي خمسة في خمسة، فتكون خمسة وعشرين؛ وهي: «ذاك» .. إلى «ذاكن»، و«ذائك» .. إلى «ذائكن»، وكذلك البواقي.

ويقال: «ذا» للقريب، و«ذلك» للبعيد، و«ذاك» للمتوسط، و«تلك»

قوله: « ويلحقها حرف التنبيه ».

قال الله تعالى: ﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخَسِرَانِ الْمَبِينُ﴾^(١)، وقال الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُهَا ذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدِّدِ^(٢)

قوله: « ويتصل بها حرف الخطاب ».

الأكثر أن حرف الخطاب يكون على حسب المخاطب؛ فتقول: ذلك، وذلك، وذلكما، وذلكم، وذلكن، وقد يستعمل الواحد المذكر في مكان الخمسة؛ فيقال للكل: «ذلك»، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مِنْكُمْ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ..﴾^(٣)، وكقوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ..﴾^(٤)، وهذا كله يدل على أنه حرف وليس اسماً.

قوله: « ويقال: (ذا) للقريب ... إلى آخره ».

[٣٥ أ] التحقيق: أن «ذا» للقريب، و«ذاك» و«ذلك» لغير القريب، متوسطاً / كان أو غيره، ثم البعد قد يكون للزمان وللمكان، وقد يكون للتعظيم كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ..﴾^(٥)، ومنه: ﴿ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ..﴾^(٦)، وقد يكون للتحقير؛ كقولك لمن بحضرتك معرضاً عنه: «لو فهم ذلك

(١) سورة الزمر، الآية (١٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، ينظر: شرح العيني (١/ ٤١٠)، وجمع الهوامع (١/ ٧٦)، والدرر اللوامع (١/ ٥٠)، ومعلّقه.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٣٢). (٤) سورة الأحزاب، الآية (٣٠).

(٥) سورة الأنعام، الآية (١٠٢). (٦) سورة السجدة، الآية (٦).

و«ذَانْكَ» و«تَانْكَ» مشدّدتين. و«أَلَالْكَ» مثل «ذلك». وأما «ثُمَّ» و«هنا» و«هنا» فللمكان خاصّة.

الرجلُ لَكَلَّمْتَهُ!.

قوله: «و (ذَانْكَ) ، و(تَانْكَ) ... إلى آخره».

أي: للبعيد، وقد يكونان للقريب؛ بدليل القراءة: «إِنْ هَذَا»^(١)، وهو للقريب قطعاً، وعلته: أنهم لما ثنّوا كان القياس أن يقولوا: «ذيان» و«تيان»، فلما حذفوا الألف ولم يقلبوها، عوضوا عنها التشديد، كما قالوا: «اللتان بالتشديد، ليكون عوضاً عن الياء في «اللتيان» على ما كان القياس.

قوله: «وأولالك».

أي: للبعيد، إلا أن «أولالك» قليل شاذّ، والمستعمل «أولائك» وبه جاء القرآن العزيز^(٢).

قوله: «و(هنا) للمكان خاصّة».

قد يكون «هنا» للزمان أيضاً؛ كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ...﴾^(٣)، ومنه: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ...﴾^(٤)، ويقال فيه أيضاً: «هنا».

(١) سورة طه من الآية (٦٣)، قال العكبري: «يقرأ بتشديد «إن» وبالياء في (هذين) وهي علامة النصب، وقرأ (إن) بالتشديد و(هذان) بالالف، وفيه أوجه: أحدها: أنها بمعنى (نعم) وما بعدها مبتدأ وخبر. والثاني: (إن) فيها ضمير الشأن محذوف وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً. وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر. وقال الزجاج: التقدير: لهما ساحران، فحذف المبتدأ. والثالث: أن الألف هنا علامة التثنية في كل حال، وهي لغة لبني الحارث، وقيل: لكنانة. وقرأ (إن) بالتخفيف، وقيل: هي مخففة من الثقيلة، وهو ضعيف أيضاً، وقيل: هي بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) اهـ.

(٢) وهو كثير في القرآن الكريم، منه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة / ٥]، وقوله سبحانه: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران / ١٠].
(٣) سورة يونس، الآية (٣٠). (٤) سورة الأحزاب، الآية (١١).

- 7. A -

و«الذين» و«اللاتي»، و«اللاء» و«اللاي» و«اللاتي» و«اللواتي» و«مَنْ»
و«ما» و«أي» و«أية»

وَتَفَنَّى الْأَلَى يَسْتَلْثُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهَنَ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ^(١)

ف «الآلى» للمذكر؛ بدليل «يستلثمون»، والثانية بيان فيه للمؤنث؛
بدليل «تراهن» / .

«والذين» .

للمذكر خاصة، والمشهور أنها بالياء مطلقاً، وفيها لغة: أن يرفعها بالواو
نحو: «اللدون» .

وقوله: «بالألف» .

أي رفعاً .

«والياء» .

أي: جراً ونصباً، كسائر المبنيات .

قوله: «واللاء» .

هي مهموزة في موضع الياء للمذكر والمؤنث، وهي في المؤنث أكثر، عكس
«الآلى»، وتجمع «اللاء» على «اللواتي»، كما تجمع «اللاتي» بالتاء على
«اللواتي»، وهذا الذي بالتاء للمؤنث خاصة .

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي في تلخيص الشواهد
(١٣٩)، وخزانة الأدب (٢٤٩/١١)، والدرر اللوامع (٢٦١/١)، وشرح أشعار الهذليين
(٩٢/١)، وشرح شواهد المغني (٦٧٢/٢)، والمقاصد النحوية (٤٥٥/١)، وبلا نسبة في
شرح الأشموني (٦٨/١)، وهمع الهوامع (٨٣/١) .

والشاهد فيه: قوله: «الآلى يستلثمون»، وقوله: «الآلى تراهن»؛ حيث استعمل «الآلى»
مرة لجمع المذكر العاقل وأخرى لجمع المؤنث غير العاقل؛ وكلاهما جائز .

هذه : منهم من يجعلها موصولاً للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع ؛ فيقول : « جاءني ذو أكرمك » و « .. ذو أكرمتك » و « .. ذو أكرماك » . . . إلى آخر الضمائر ، ومنهم من يغيرها على حسب المذكور في صلتها ؛ فيقول : « جاءني ذو أكرمك » و « .. ذات أكرمتك » و « .. ذوا أكرماك » و « ذووا أكرموك » ؛ كما روي عن العرب : « أما الفضل فذو فضلكم الله به ، وأما الكرامة فذات أكرمكم الله به » (١) أصله : بها ، ثم حُذِفَ الألف ، ونقل حركة الهاء إلى الباء ففُتِحَتْ ؛ ومنه قول الشاعر :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقِ مَوَارِقِ ذَوَاتٍ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ (٢)

وروى ابن جني (٣) أنَّ بعضهم يعربها كـ «ذو» بمعنى «صاحب» ، وأنشدوا :

وَلِمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا (٤)

ورواها بعضهم بالواو على البناء .

(١) لم أجده إلا في حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل (١/١٥١) .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج ، والبيت في المقرب لابن عصفور (٦) ، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٣٨) ، وملحقات ديوانه (١٨٠) .

(٣) هو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي البغدادي ، من أئمة الأدب والنحو ، وله شعر . ولد بالموصل سنة (٣٢٢هـ) ، وقيل : سنة (٣٣٠هـ) وتوفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ) . من تصانيفه : « المحتسب » ، و « الخصائص » ، و « اللمع » .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله منظور بن سحيم ، وهو في : شرح المفصل (٣/١٣٨) ، والمقرب لابن عصفور (٧) ، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٤١٠ (٢٨١) ، وشرح العيني (١/١٢٧ ، ٤٣٦) ، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٣٧) ، وجمع الهوامع (١/٨٤) ، والدرر اللوامع (١/٥٩) ، وشرح الأشموني (١/١٥٧ ، ١٥٨) .

و«ذا» بعد «ما» للاستفهام، والألف واللام، والعائد المفعول يجوز حذفه.

قوله : « و (ذا) بعد (ما) » .

وكذلك بعد «مَنْ» ؛ كقولك : «ماذا صنعتَ ؟» ، و«مَنْ ذا أكرمتَ ؟» .

قوله : « والعائد المفعول ... إلى آخره » .

ليس على إطلاقه ؛ وإنما يجوز حذفه إذا كان متصلاً ؛ مثل : «جاء الذي

أكرمت» ، / فلو كان منفصلاً لم يجز ؛ مثل «جاء الذي إياه أكرمت» .

[٣٦]

(مسألة)

يجوز حذف العائد المنصوب المتصل بفعل أو صفة ؛ مثل : «جاء الذي

أكرمت» ، أو .. الذي إنك مكريم» ، فلو كان متصلاً بحرف لم يجز حذفه ؛ مثل :

«جاء الذي إنه لكريم» .

(مسألة)

قد تحذف الصلة كلها للدليل يدلُّ عليها ؛ كقوله :

نَحْنُ الْآلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا (١)

ومنه قول الآخر :

فَإِنْ أَدَعُ اللّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُمْ لَا أَدَعُ الذِّينَا (٢)

أي : الذين أضاعوهم .

(١) البيت من الكامل، وقائله عبيد بن الأبرص، وهو في: أمالي ابن الشجري (١/٢٩)،

(٢/١٧٩، ٣٠٨)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٨٩ (٩١)،

وشرح العينبي (١/٤٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٤٢)، وهمع

الهوامع (١/٨٩)، والدرر اللوامع (١/٦٨)، وشرح الأشموني (١/١٦١، ١٧٥)،

وديوانه (٢٨).

(٢) البيت من الوافر، وقائله الكميت بن زيد، وهو في: خزانة الأدب (٢/٥٦٠)،

وديوانه (٢/١٣٠).

وإذا أخبرتَ بـ «الذي» صدرتها وجعلتَ موضعَ المخبر عنه ضميراً لها،
وأخرته خبراً؛ فإذا أخبرتَ عن «زيد» من «ضربتُ زيداً» قلتُ: «الذي ضربتهُ
زيدٌ»، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة؛ ليصحَّ بناء اسمي
الفاعل والمفعول

قوله : « وإذا أخبرتَ بـ (الذي) ».

وكذلك بأحد فروعها . وقوله : بـ «الذي» : للنحاة في هذا الباب اصطلاح ثانٍ
يوافق اللغة ؛ لأنَّ «زيداً» في المسألة المذكورة مخبرٌ عنه لغةً، وفي الاصطلاح
الصناعي مخبرٌ به، وبعضهم يجعل الباء هنا للاستعانة ؛ أي : متوصلاً إلى الإخبار
بـ «الذي» .

قوله : « وجعلتَ موضعَ المخبر عنه ».

الأجود : وجعلتَ خلفاً عن المخبر عنه .

قوله : « وأخرته خبراً ».

أي : عن «الذي» اصطلاحاً .

قوله : « وكذلك الألف واللام ... إلى آخره ».

إنما وصلوا الألف واللام باسم فاعل أو مفعول ؛ لأنَّ الصلة من الموصول لها
شبه بالمضاف إليه ، وشبه بالاسم الأخير من المركَّب تركيبَ مزجٍ ؛ فأتى ببعض
الصلات جملة لازمة حالة واحدة ، تشبيهاً بالمضاف إليه ، وبعضها مفرداً معرباً ،
وهو صلة الألف واللام ، تشبيهاً بالاسم الأخير من المركَّب ؛ مراعاةً للشبهين ،
وقيل : لما أشبهت الألف واللام الموصولة الألف واللام المعرفة ؛ لم تدخل إلا على
ما دخلت عليها «تلك» ، و«تلك» لا تدخل إلا على المفرد ، فكذلك هذه . ولسلة
الألف واللام شروط :

أحدها : أن لا يكون جملة فعلية ؛ لما ذكر .

فإن تعذر أمرٌ منها تعذر الإخبار، ومن ثمت امتنع في ضمير الشأن والموصوف
والصفة.....

الثاني : أن يكون فعلها متصرفاً تصرفاً تاماً؛ لأن غير المتصرف مطلقاً؛
كـ «عسى»، أو تصرفاً تاماً كـ «كاد» ليس له اسم فاعل ولا مفعول ؛
فلا يصح صلة / لذلك.

[٣٦ ب]

الثالث : أن لا يكون منفيّاً؛ نحو : «ما ضرب زيد» ، فلا يصح :
«الما ضارب زيد».

الرابع : أن لا يتقدم معموله عليه؛ فلا يصح : «الزيداً ضارب».

قوله : « فإن تعذر أمرٌ منها ... إلى آخره ».

أي : من جميع ما ذكر؛ من تقديم ما ذكر وجوب تقديمه، وتأخير ما ذكر
وجوب تأخيره، وتجميل الضمير خلفاً عنه، وكون صلة الألف واللام بالشروط
المذكورة تعذر الإخبار ، لعدم شروطه.

قوله : « امتنع في ضمير الشأن ».

مثل : «الذي هو زيد منطلق هو»، فهذا لا يصح ؛ لأن لضمير الشأن صدر
الكلام، فلا يجوز تأخيره.

و« الموصوف ».

«ضربت زيداً الخبيث»، فلا يجوز : «الذي ضربته الخبيث زيد»؛ لأنه يلزم
وصف المضمرب «الخبيث» والمضمرب لا يوصف.

و« الصفة ».

مثل : «الذي ضربت زيداً إياه الخبيث» ولو جاز لأضمرت الصفة ، وهي لا
تضم ولا يكون المضمرب صفة.

والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحق لغيرها، والاسم المشتمل عليه.

« والمصدر العامل ».

مثل : «عرفتُ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا» ؛ لا يجوز : «الذي عرفته زيد عمرًا ضرب» ؛
لأنه يلزم إضافة الضمير ؛ والضمائر لا تُضاف ، وإعمال الضمير عمل المصدر -
والمصدر لا يعمل إلا إذا كانت فيه حروف الفعل - فضميره لا يكون عاملاً .

« والحال ».

مثل : «الذي ضربته زيداً راكب» لا يجوز ؛ لأنه يلزم أن يكون الحال معرفة ؛
لأنَّ الضمير معرفة ، والحال لا تكون إلا نكرة .

« والضمير المستحق لغيرها ».

كقولك في مثل «زيدٌ ضربت غلامه» : «الذي زيد ضربت غلامه هو» ؛ لأنَّ
الضمير مستحقٌ لغير الموصول وهو «زيد» ، فيخلو من العائد ، ولو قَدَّر رجوعه
إلى الموصول لَخلا منه «زيد» الذي يستحقه ، فامتنعت المسألة .

« والاسم المُشتمل عليه ».

أي : في مثل : «زيد ضربت غلامه» ، فلا يجوز : «الذي زيد ضربته غلامه» ؛
لأنَّك إنَّ أعدتَ الضمير / على «زيد» بقي الموصول بلا عائد ، وإنَّ أعدته على
الموصول بقي المبتدأ بلا عائد .

[١٣٧]

(مسألة)

لا يجوز الفصل بين الموصول والصلة إلا في النداء خاصة ، وهو إما
مستحسن ؛ بأن يكون في الصلة ضمير المنادى ؛ كقوله :

وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ أَبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَنْوَابِ الْمَكَارِمِ وَالْمَجْدِ^(١)

أو ضعيف بخلافه ؛ كقوله :

(١) البيت من الطويل ؛ وقائله البحتري ؛ وهو في دلائل الإعجاز (٢٠٤ ، ٣٠٥) ،
وديواته (٢٠٨/١) .

و«ما» الاسمية : موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامة بمعنى شيء، وصفة.

تَعَشَّرَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي فَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ (١)

(مسألة)

قد تكون «الذي» مصدرية؛ كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (٢) الآية؛ إذ لو كانت موصولة كان العائد «به» وكان غير جائز الحذف؛ لأن الموصول لم يتصل بما اتصل به، ومعلوم أنه لا يجوز حذف العائد المجرور بما لم يتصل الموصول بمثله، فلا يجوز: «رأيتُ الذي مررت»، ويجوز: «مررتُ بالذي مررت»، وقد تكون «الذي» موصوفة، كما نقل الفراء عن العرب: «جاءني الذي أبوك»، و«مررتُ بالذي أخيك»؛ ف«أخوك» و«أبوك» صفة لـ «الذي».

قوله: «و(ما) الاسمية... إلى آخره».

«ما» لا تكون صفة، وهي في «ضرباً ما» و«عندي شيء ما» زائدة عوضاً عن الصفة، وهو حرف وليست باسم، بل هي كالواقعة بعد «حيث» عوضاً عن المضاف إليه؛ لأن «حيث» كانت تعمل الجرّ فيما أضيفت إليه كغيرها، فلما أُريد إعمالها الجزم، حُذف منها المضاف إليه وعُوض عنه «ما»، هذا قول المحققين.

وقد تكون «ما» بمعنى «رُبَّ» في قولهم: «إني مما أفعل كذا»؛ أي: ربما أفعله.

-
- (١) البيت من الطويل؛ وقائله الفرزدق، وهو في: كتاب سيبويه (٤٠٤/١)، والمقتضب (٩٥/٢)، (٢٥٣/٣)، والجمل للزجاجي (٣٤٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٤٢٢/٢)، وأمالي ابن الشجري (٣١١/٢)، والمحاسب لابن جني (٢١٩/١)، (١٤٥/٢)، وشرح المفصل (١٣٢/٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ٤٠٤ (٢٨١)، شرح العيني (٤٦١/١)، وجمع الهوامع (٨٧/١)، (٨٨)، والدرر اللوامع (٦٤/١)، (٦٥)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وديوانه (٨٧٠).
- (٢) سورة الشورى، الآية (٢٣).

و«مَنْ» كذلك، إلا في التمام والصفة.

و«أَيُّ» و«أَيَّة» كـ «مَنْ»

وقد تكون «ما» معرفة غير موصولة ونكرة غير موصوفة؛ [فالأولى] (*) :
كقولك: «إني مما أفعل كذا» أي: إني من الأمر أن أفعل كذا، والثانية
[٣٧ ب] «ما» التعجبية / .

قوله: «و (مَنْ) ك (ما) (١) ... إلى آخره» .

قد تكون «مَنْ» زائدة؛ كقول عنترة (٢) :

يا شاةً مَنْ قَنَصَ لَمْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمُ (٣)

قوله: «و (أَي) و (أَيَّة) ... إلى آخره» .

قد تكون «أَي» صفة أيضاً إذا وقعت بعد نكرة؛ كقولك: «مررتُ برجلٍ أي رجل !» . وتكون حالاً إذا وقعت بعد معرفة؛ كقولك: «للهِ دَرُّ زَيْدٍ أَي رَجُلٍ !» ،
وكقول الشاعر:

فَاوْمَأْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى (٤)

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «الأول» .

(١) العبارة في الكافية هكذا: «و (من) كذلك إلا في التمام والصفة» .

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية،
ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، أمه حبشية اسمها زبيبة، سَرَى إليه السَّوَادُ
منها. وكان من أحسن العرب شيمَةً، ومن أعزهم نفساً، يوصف بالحلُم على شدة
بطشه، وفي شعره رَفَّةٌ وعذوبة، وكان مغرماً بابنة عمِّه عبله، فقلَّ أن تخلو له قصيدة
من ذكرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء،
وعاش طويلاً، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي نحو سنة
(٢٢٢ق. هـ - ٦٠٠م) .

(٣) البيت من الكامل، وهو في مغني السليب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي
٣٢٩ (٢٥٢)، وفي معلقته .

(٤) البيت من الطويل، وقائله الراعي النميري، وهو في: كتاب سيبويه (١/٣٠٢)، وشرح
العيني (٣/٤٢٣)، وجمع الهوامع (١/٩٣)، والدرر اللوامع (١/٧١)، وشرح الأشموني
(١/١٦٨، ٢/٢٦٢)، وشرح ديوان الحماسة (٢/١٥٠٢) .

وهي معربة وحدها، إلا إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا.

وفي « ماذا صنعتَ ؟ » وجهان : أحدهما : « ما الذي ؟ »، وجوابه رفعٌ.
والآخر : « أي شيء ؟ »، وجوابه نصبٌ.

قلتُ: وقد ذكره الشيخ في النعت . وقد تكون أيضاً نافية؛
كقول الشاعر:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَحْزَرَهُ عَنْ حَتْفِهِ ظَلَمٌ دُعِجٌ وَلَا جَبَلٌ (١)
فالعطف عليها بـ « لا » النافية دليلٌ على كونها نافيةً.

قوله : « وهي معربة وحدها ».

أي: دون غيرها من الموصولات؛ للزومها الإضافة، فإذا حُذِفَ شَطْرُ صِلَتِهَا
فالبناء أولى، ويجوز الإعراب، فإن أُضِيفَتْ فِي النِّيةِ أُعْرِبَتْ مِثْلَ « كل »، ويجوز
حذف بعض صلة غير « أي » إذا تستطيل؛ مثل: « رأيتُ الذي معطيكَ غداً
درهماً »؛ فإن لم تَطُلْ الصَّلَةُ فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ شَاذٌ؛ ومنه القراءة: « تماماً على
الذي أحسنَ » (٢)؛ بالرفع؛ تقديره: « على الذي هو أحسن ».

وقوله: « في (ماذا صنعتَ ؟) ... إلى آخره ».

جواب « ما الذي ؟ » بالرفع، و« أي شيء ؟ » بالنصب أجود؛ لتشاكل
الجملتين، وليس بواجب، بل يجوز جواب كل منهما بما أُجِبَتْ بِهِ الْآخَرُ، وفوات

(١) البيت من البسيط، وقائله المتنخل الهذلي، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/١٦٤)،
والخصائص لابن جني (٢/٤٣٣)، والمحاسب له أيضاً (٢/١٩٥)، وأمالي ابن الشجري
(١/٧٧، ٢/٣٢)، ومغني اللبيب (٣٥٥)، واللسان (قلا)، وشرح أشعار الهذليين (٢/٣٥).

(٢) سورة الانعام، من الآية (١٥٤). وفي توجيه هذه القراءة يقول العكبري: «... ويقراً
بضم النون على أنه اسم، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذي؛ أي: على الذي
هو أحسن، وهو ضعيف. وقال قوم « أحسن » بفتح النون في موضع جر صفة
لـ « الذي »، وليس بشيء؛ لأن الموصول لا بدُّ له من صلة، وقيل تقديره: على
الذين أحسنوا» اهـ. [إملأ ما من به الرحمن: ١/٢٦٦]

مشاكلة اللفظ مع بقاء مشاكلة المعنى لا يضر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبَّ
السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ...﴾^(١) الآية، قرئ: «سيقولون الله»^(٢)، و﴿سيقولون
لله﴾^[١٣٨]؛ فالأول لمشاكلة اللفظ والمعنى، والثاني لمشاكلة المعنى فقط، وقد / تكون
«ذا» بعد «ما» الاستفهامية رائدة ملغاة؛ كما أنشد الفراء في كتاب «المعاني»^(٣):

يَا خَزَرَ ثَعْلَبَ مَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا^(٤)

(١) سورة المؤمنون، الآيتان (٨٦ - ٨٧).

(٢) وهي قراءة أبي عمرو وعبد الله بن مسعود والحسن والجحدري وابن وثاب ونصر بن
عاصم وأبي الأشهب ويعقوب واليزيدي. ينظر كتاب المعاني للفراء (٢/ ٢٤٠).

(٣) ينظر: كتاب معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ)،
(٢/ ٢٤٠) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وهذه النسخة تقع في ثلاثة
مجلدات، وصدرت عن الهيئة العامة المصرية للكتاب، سنة (١٩٨٠م).

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح
شواهد للسيوطي ٣٠١ (٢٤٢)، وجمع الهوامع (٨٤/١)، والدرر اللوامع (٥٩/١)،
وديوانه (٥٩٨).

[أسماء الأفعال]

أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي؛ مثل: «رُوِيَكَ زَيْدًا»؛ أي: أمهله، و«هِيَاتَ ذَاكَ» أي: بَعُدْ.

و«فَعَالٌ» بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ؛ كـ «نَزَالٍ» بمعنى: انزِلْ، و«فَعَالٍ» مصدرًا معرفة «فَجَارٍ».....

أما مراتبها^(*): فهي في الأمر أكثر؛ لصحتها من كل فعل ثلاثي قياساً مطّرداً؛ مثل: «تراك»، و«ذراك» و«رويد» وشبهه، وأسماء الفعل الماضي أقلّ منه؛ مثل: «هيهات» أي: بُعد، و«شتان» أي: افتراق، وشبهه، وأسماء الفعل المضارع أقلّ منه، ولم يذكرها المصنف مثل «أوه»: أي أتوجع، و«أف» أي: أتضجر، و«وي» و«واها» أي: أتعجب، و«إليّ» أي: أنتحى، لمن قال: «إليك» أي: تنحّ، وأما «عليك» فمعناها: الزم.

قوله : « و(فَعَال) بمعنى الأمر من الثلاثي » .

أي: المجرد، ولم ينبّه عليه. فإن قيل: «استغنى بالثلاثي»، قيل: فلم لم يستغن به في التعجب، بل قيده؟!

قوله : « وفعال مصدرًا ».

أي: إذا أردت اسم المصدر كـ «فَجَارٍ»؛ فإنه اسم للفجرة عَلِمَ عليها، كما أنَّ «برة» اسم للمبرة عَلِمَ عليها؛ قال الشاعر النابغة الذبياني (١):

(*) قوله: «أما مراتبها» هكذا في الأصل.

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذيباني الغطفاني المضري، أبو أمانة شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز. كانت تُضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وهو أحد الأشراف في الجاهلية، وكان حظياً عند النعمان بن المنذر حتى شَبَّبَ في قصيدة له بالمتجرِّدة (روية النعمان) فغضب النعمان، ففرَّ النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً، ثم رَضِيَ عنه النعمان. وشعره كثير، وليس فيه تكلف ولا حشو. مات نحو سنة (١٨ق. هـ-٦٠٤م).

وصفة؛ مثل: «يا فساق» مبني لمشابهته له عدلاً وزنة، وعلمًا للأعيان مؤنثًا؛
كـ «قَطَام» و«غَلَاب» مبني في الحجاز، ومعربٌ في بني تميم

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ (١)

أي: حملتُ أنا المبرة واحتملت أنت الفجرة.

قوله: «أو صفة».

أي: وكذا إذا قصدت بـ «فعال» الصفة، مثل «فجارٍ» للفاجرة، و«فساقٍ»
للفاسقة. و«فعال» الصفة تنقسم إلى مخصوصة بالنداء، وإلى غير مخصوصة
بالنداء؛ فالمخصوصة بالنداء مقيسة عند سيبويه ومسموعة عند المبرد، وغير
المخصوصة تنقسم إلى حال وإلى صفة غالبية؛ فالحال كقولهم: «جاءت الخيلُ بداد»
أي: متبددة، وكقوله:

أُودِي فَلَيْتَ الْحَادِثَاتُ كَفَافٍ (٢)

[٣٨ ب] أي: كافة. والصفة الغالبة؛ كـ «سَبَاطٍ» للحمى، / و«حناذٍ» للشمس، وإنما
يكون «فعال» الصفة عند سيبويه قياساً مطرداً بثلاثة شروط: أن يكون صفةً ذمًّا
لمؤنث في النداء؛ مثل: «يا نحاسٍ» و«خبّاثٍ» و«لكاعٍ» و«كسالٍ» وشبهه، فإن فُقدَ
واحد من الشروط الثلاثة بأن يكون لمذكر أو في صفة مدح أو في غير
النداء؛ فليس منه، فإن جاء منه شيء في غير النداء؛ فشاذٌ مسموع لا يقاس

(١) البيت من الطويل، وينظر في: كتاب سيبويه (٣٨/٢)، ومجالس ثعلب (٤٦٤)،
والجمل للزجاجي (٢٣٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٩٨/٢)، (٢٦١/٣)، (٢٦٥)،
وأماليا ابن الشجري (١١٣/٢)، وشرح المفصل (٣٨/١)، (٥٣/٤)، وخزانة الأدب
(٦٥/٣)، وشرح العين (٤٠٥/١)، وجمع الهوامع (٢٩/١)، والدرر اللوامع (٩/١)،
وشرح الأشموني (١٣٧/١)، وديوانه (٣٤).

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وقائله أبو العلاء المعري. وصدوره:

مالُ السيفِ وعَثرُ المُستافِ

إلا ما في آخره راءٌ نحو: «حَضَارٌ».

عليه؛ كقوله:

أَطُوفُ مَا أُطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِدَتْهُ لِكَاعٍ^(١)

ونظيره في التخصيص بالنداء وشذوذه في غيره: «فل»؛ فلانٌ ما جاء منه في غير النداء فشاذٌ لا يقاس عليه؛ كقوله:

فِي لُجَّةٍ^(*) أَمْسِكْ فَلَاتَا عَنْ فُلٍ^(٢)

وهذا بخلاف «فلان»؛ فإنه يستعمل في النداء وغيره.

قوله: «إلا ما آخره راءٌ».

عند تميم فيه وجهان: البناء والإعراب.

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيفة، والبيت في: المقتضب للمبرد (٢٣٨/٤)، والكامل له كذلك (١٤٧)، والجمل للزجاجي (١٧٦)، وأما لي ابن السجري (١٠٧/٢)، وشرح الفصل لابن يعيش (٥٧/٤)، وخزانة الأدب (٤٠٨/١)، وشذور الذهب (٩٢)، وشرح العيني (٤٧٣/١) (٢٢٩/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٨٠/٢)، وجمع الهوامع (٨٢/١، ١٧٨)، والدرر اللوامع (٥٥/١، ١٥٤)، وشرح الأشموني (١٦٠/٣)، وديوانه (١٢٠).

(*) في الحاشية: «اللجة اختلاط...»، وأشير إليها بإشارة في بيت الشعر، ولا يصح هذا الموضع.

(٢) هذا عجز بيت، وصدرة:

تضل منه إبلي بالهوجل

وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه (١٩٩)، وشرح التسهيل (٤١٩/٣)، والكتاب (٢٤٨/٢)، والعيني (٢٢٨/٤)، وخزانة الأدب (٤٠١/١)، وجمهرة اللغة (٤٠٧)، والخزانة (٣٨٩/٢)، والدرر (٣٧/٣)، وشرح التصريح (١٨٠/٢)، وشرح المفصل (١١٩/٥)، وأوضح المسالك (٤٣/٤)، وشرح الأشموني (٤٦٠/٢).

الأصواتُ : كلُّ لفظٍ حُكِيَ به صوتٌ أو صَوْتُ به للبهائم.

فالأول : كـ «غاق».

والثاني : كـ «نخ».

قال : « أو صَوْتُ به للبهائم ».

من هذا أيضًا : ما يصوَّت به للصبي قبل فهمه ؛ كقوله ﷺ للحسن (١) عند أخذ تمر الصدقة : « كخ كخ » (٢) . و« غاق » : حكاية صوت الغراب ، و« ميء » بكسر الميم والإمالة والهمز : حكاية صوت الظبية ، و« نخ » : للجمل ، بكسر النون وتشديد الخاء أو تخفيفها مع سكونها .

(١) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي ، أبو محمد ، ولد في المدينة المنورة ، وأمه فاطمة الزهراء عليها السلام ، وهو أكبر أولادها وأولهم ، كان عاقلًا حليمًا فصيحًا ، من أحسن الناس منطقًا وبديهة .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ؛ كتاب الزكاة ، باب : ما يذكر في الصدقة للنبي عليه السلام (٤١٤/٣) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أخذ الحسن بن علي رضي الله عنه تمرًا من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ؛ فقال النبي عليه السلام : كخ كخ ، ليطرحها . ثم قال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة ؟ » .

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب
[المركبات]

المركبات : كل اسم مركَّب من كلمتين ليس بينهما نسبة؛ فإن تضمن الثاني حرفاً بُنيّاً؛ كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ» و«حَادِي عَشَرَ» وأخواتها، إلا «اثني عشر»، وإلا أُعْرِبَ الثاني؛ كـ «بَعْلَبَك» وبُني الأول في الأفصح.

قال : « ليس بينهما نسبة ».

«امرؤ القيس» و«بعلبك» كذلك، وهما معربان !!

قوله : « وإلا أُعْرِبَ الثاني ».

أي : من الجزئين .

قوله : « وبُني الأول ».

الأجود أنه إنما بُني الأول على الفتح ؛ لأنَّ الثاني منزلٌ منزلة تاء التانيث

لزيادته، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، فكذلك هذا، إلا إذا كان ما قبل / الآخر [١٣٩] ياء؛ فإنه التزم سكونها ولم تُحرك بالفتح تخفيفاً لثقل الياء .

[الكنايات]

الكنايات : «كَمْ» و«كَذَا» للعدد، و«كَيْتٌ» و«ذَيْتٌ» للحديث.

فـ «كَمْ» الاستفهامية يميزها منصوبٌ مفرد. والخبرية : مجرورٌ مفرد ومجموع. وتدخل «مِنْ» فيهما ولهما صدر الكلام.

قال : « (كَمْ) و (كَذَا) للعدد ».

«كَذَا» ليس كناية عن العدد خاصة، بل يكتنى بها أيضاً عن الجمل، ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ : «أتذكر يوم كذا وكذا ؟ فعلتَ كَذَا وكَذَا» (١).

قوله : « (كَيْتٌ) و (ذَيْتٌ) ».

أي : على البذل، ولا يُجمع بينهما؛ تقول : «قلتُ : كَيْتٌ وكَيْتٌ . وقلتُ : ذَيْتٌ وذَيْتٌ». وفي «كَيْتٌ» أربع لغات : يقال بسكون الياء مع فتح التاء وضمها وكسرها، ويفتح الياء مشددة مع فتح التاء.

قوله : « (و كَمْ) ... إلى آخره ».

يجوز عند تميم نصب ميمز «كَمْ» الخبرية وجره، ويفرق بينهما بالقرائن، وعليه حمل :

كَمْ عَمَّةٌ (٢)

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب المظالم، باب قول الله تعالى : ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾، (١١٦/٥) برقم (٢٤٤١، ٤٦٨٥)، وأحمد في المستد (٧٤/٢)، كلاهما بلفظ : «أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟».

(٢) البيت يرد بتمامه بعد قليل، وهو من الكامل، وقائله هو الفرزدق، والبيت في : كتاب سيويه (٢٥٣/١، ٢٩٣، ٢٩٥)، والمقتضب (٣/١١١، ١١٢، ١١٣)، (١٤٨)، وشرح المفصل (٤/١٣٣)، والمقرب (٦٨)، وخزانة الأدب (٣/١٢٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٥ (١٧٤)، وشرح العيني (١/٥٥٠) (٤/٤٨٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٨٠)، وجمع الهوامع (١/٢٥٤)، والدرر اللوامع (١/٢١١)، وشرح الأشموني (١/٢٠٧) (٤/٨٠، ٨١)، وديوانه (٤٥١).

وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فكل ما بعده فعلٌ غير مشتغل عنه بضميره، كان منصوباً معمولاً على حسبه، وكل ما قبله حرف جرٍّ أو مضاف فمجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً، وخبرٌ إن كان ...

بالنصب؛ وإن فصل بين «كم» الخبرية ومميزها بجارٍّ ومجرور أو ظرف؛ جاز النصب والجر؛ كقوله:

كَمْ بِجُودٍ مَقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (١)

المقرف: مَنْ أبوه رقيقٌ وأمه حرة، والهجين ضدُّ ذلك. [وإن فصل بجمله جاز نصبه باتفاق؛ لقوله:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (*)

والأجود: وتدخل «من» على مميزها.

قوله: «مبتدأ إن لم يكن ظرفاً».

أي: «كم»؛ مثل: «كم رجلاً إخوتك؟»، و«كم درهماً مالك؟».

«وخبر إن كان ..».

أي: «كم».

(١) البيت من الرمل، وهو لانس بن زنيم، أو لأبي الأسود الدؤلي، أو لعبد الله بن كريز، وهو في كتاب سيبويه (٢٩٦/١)، والمقتضب للمبرد (٦١/٣)، والجمل للزجاجي (١٤٧)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٠٣)، وشرح المفصل (١٣٢/٤)، والمقرب لابن عصفور (٦٨)، وخزانة الأدب (١١٩/٣)، وجمع الهوامع (٢٥٥/١) (١٥٦/٢)، والدرر اللوامع (٢١٢/١) (٢٠٦/٢)، وشرح الأشموني (٨٢/٤).

(*) ما بين معقوفين من الهامش، والبيت من البسيط، وهو للقطامي في: ديوانه (٣٠)، وخزانة الأدب (٤٧٧/٦)، و٤٧٨، ٤٨٣، وشرح المفصل (١٣١/٤)، والكتاب (١٦٥/٢)، واللمع (٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢٩٨/٣) (٢٩٤/٤)، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب (٢٨٣/١)، والإنصاف (٣٠٥/١)، وشرح الأشموني (٦٣٦/٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٥٣٥)، والمقتضب (٦٠/٣)، وجمع الهوامع (٣٥٥/١)، والدرر اللوامع (٤٩/٤).

ظرفاً.

وكذلك أسماء الاستفهام والشرط.

وفي مثل تمييز :

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٗ

ثلاثة أوجه.

وقد يُحذف في مثل : «كَمْ مَالُكَ ؟» و«كَمْ ضَرَبْتَ ؟» .

«ظَرْفًا» .

مثل : «كَمْ يوماً صَوْمُكَ ؟» ، هذا مذهب سيبويه ، وإنما جعل «كَمْ» مبتدأ وإن كان نكرة ، و«إِخْوَتُكَ» و«مَالُكَ» خبراً وإن كان معرفة - لأنَّ وقوع المعارف بعد «كَمْ» أقل من وقوع النكرات ، فألحق الأقل بالأكثر .

قوله : «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط» .

[٣٩ ب] مثل : «مَنْ أبوك ؟» و«مَنْ تَلَقَّ أَلَقَ» ، مذهب سيبويه في الكل / أنها مبتدآت وأخبارها ما بعدها وإن كانت معارف ؛ لأنَّ وقوع المعارف بعدها أقل ، فألحق الأقل بالأكثر .

قوله : «وفي تمييز (كَمْ عَمَّة)» .

البيت للفرزدق ؛ بالثلاثة ؛ وهو :

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٗ فدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)

فالجر ظاهرٌ للتكثير ، والنصب إما لاستفهام التقرير والتوبيخ ، أو على لغة تميم ، والرفع على أنَّ المميز محذوف و«عَمَّة» مبتدأ موصوفٌ بـ «لَكَ» ، والخبر : «قد حلبت» ، التقدير : «كَمْ مرة عَمَّة لك حلبت» .

(١) البيت مر تخريجه في ص ٢٢٤ .

[الظروف]

الظروف : منها ما قُطِعَ عن الإضافة كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، وأُجْرِيَ مجراه :
«لا غيرُ» و«ليسَ غيرُ» و«حسبُ».

قال : « ك (قبل) و(بعد) ».

تُبْنَى هذه إذا قُطِعَتْ عن الإضافة وكانت منوية ؛ كقوله :

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ يُغْتَنَمُ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النَّعَمِ (١)

ولم يُنَوِّ المضاف إليه ، فإنَّ نوى - مثل البيت - أُعْرِبَتْ ، وإنَّ لم تُنَوِّ الإضافة أُعْرِبَتْ ، وإذا لم يُنَوِّ المضاف إليه وُبْنِيَ فبناؤها على الضم أكثر وأجود ، وهو المشهور ، ومنهم من [أبقاها] (*) على لفظها في الإعراب وهو قليل ، ومنه قراءة جحدر العقيلي (٢) : «لله الأمر من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ» (٣) بالكسر بلا تنوين ، ومنه قول الشاعر :

أَكَابِدُهَا حَتَّى أُعْرَسَ بَعْدَ مَا يَكُونُ سَحِيرًا أَوْ بُعِيدَ فَأَهْجَعَا (٤)

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «بقاها» .

(١) البيت من الطويل ، وهو للشافعي رحمه الله ، والبيت في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (١٣٥) . وفي هامش الأصل : «استشهاد على أنَّ «قبل» و«بعد» إذا قُطِعَتْ عن مضاف مجهول أُعْرِبَتْ ، وإنَّ كان عن معلوم بُنِيَ ؛ كقوله : ﴿لله الأمر من قَبْلٍ ومن بعدُ﴾ أي قبل كل شيء وبعد كل شيء ، ودليل الإعراب :

فساغ لي الشراب وكنتُ قَبْلًا [أكاد أغص بالماء الزلال] .

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج - وقيل : ميمون - أبو المجسر الجحدري البصري ، أخذ القراءة عرضًا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس ، وقرأ أيضًا على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر ، وروى حروفًا عن أبي بكر عن النبي ﷺ . قال خليفة بن خياط وغيره : مات قبل ثلاثين ومائة . وقال المدائني : سنة ثمان وعشرين ومائة .

[غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/٣٤٩)] .

(٣) سورة الروم ، الآية (٤) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في معاني القرآن للقراء (٢/٣٢٠) ، وخزانة الأدب (٦/٥٠٥) .

ومنها : «حيثُ» ولا يُضافُ إلا إلى جملة في الأكثر.

ومنها : «إذا» وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط

وقد تُنُون مع بنائها على الضمّ في الضرورة؛ كقول الشاعر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدُ عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا^(١)

قوله في (حيثُ) : « في الأكثر ».

لم يُضَفْ إلى مفرد إلا في موضعين : قوله :

..... حيثُ لِيُ الْعَمَائِمُ^(٢)

وقوله :

أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا.....^(٣)

ولم تُضَفْ فيما عداها إلا إلى جملة، و«أكثر» تقتضي اشتراكهما في الكثرة، وليساً مشتركين فيها، وقد يحذف أحد جزأي الجملة بعدها لدليل يدل [٤٠ أ] عليه؛ كقوله / :

سَمَوْا فِي الْمَعَالِي رُبَّةً فَوْقَ رُبَّةٍ أَحَلَّتْهُمْ حَيْثُ النَّعَائِمُ وَالنَّسْرُ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق (١٤٦)، وأوضح المسالك (١٥٨/٣)، وخزانة الأدب (٥٠١/٦)، والدرر اللوامع (١٠٩/٣)، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢)، وشرح التصريح (٥٠/٢)، وشرح شذور الذهب (١٣٧)، ولسان العرب (بعد، خفا)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/٣)، وجمع الهوامع (٢٠٩/١، ٢١٠).

(٢) جزء بيت أنشده ابن الأعرابي، وتماه:

ونطعنهم تحت الحَبَى بعدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيُ الْعَمَائِمِ

(٣) البيت سبق تخريجه في باب المجرورات.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام بن أوس، ينظر: دلائل الإعجاز (٣١٨)، وديوانه (٤٧٧).

فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها.

أي: حالان، وهذا في «إذ» أكثر منه في «حيث»؛ كقول
الخنساء (١):

كَانَ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يَتَّقَى إِذَا النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَهُ (٢)

قوله: «فلذلك اختير بعدها الفعل».

بل وقوع الفعل بعدها واجب؛ لأنها شرطية كـ «إن»، فوجب الفعل
بعدها لفظاً أو تقديرًا كـ «إن». ولم يجوز بعدها الاسم إلا الأخفش، وهو
فيه محجوج.

[أسسها على أن «إذا» تجزم؛ كقول الشاعر:

إِذَا قَصُورَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ (٣) (*)

(١) الخنساء هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السلمية، من بني سليم
من قيس غيلان من مضر. أشهر شواعر العرب وأشعرهن على الإطلاق. من أهل
نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على
رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم. كان أكثر شعرها وأجوده: رثاؤها لأخويها
(صخر ومعاوية) وكانا قد قُتلا في الجاهلية، وكان لها أربعة بنين قُتلوا في القادسية
(١٦هـ) فجعلت تحرضهم على الثبات حتى قتلوا جميعًا. لها ديوان شعر فيه ما بقي
محفوظًا من شعرها. توفيت (٢٤هـ - ٦٤٥٠م).

(٢) البيت من المتقارب، وينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي
٨٥ (٨٨)، وديوان الخنساء (٨١)، ومجمع الأمثال (٣/ ٣٢٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، ولم نثر عليه.

(*) ما بين معقوفتين من هامش الأصل.

ومنها : «إِذْ» للماضي، وتقع بعدها الجملتان. ومنها : «أَيْنَ» و«أَنْى»
للمكان استفهاماً وشرطاً. و«مَتَى» للزمان فيهما. و«أَيَّانَ» للزمان استفهاماً.
و«كَيْفَ» للحال استفهاماً.

ومنها : «مُذْ» و«مِنذْ»؛ بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى
«جميع» فيليهما المقصود بالعدد.

قوله : «و (إِذْ) لما مضى».

هذا في الأكثر، وقد نجيء للمستقبل؛ كقوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾. إِذِ
الْأَغْلَالُ... ﴿١﴾؛ فَإِنَّ «إِذْ» مفعولة لفعل دخل عليه «سوف» وهي تخلص الفعل
للاستقبال، وتقع بعدها الجملتان؛ لأنها بمعنى زمان مجرد عن الشرط، فصح
تفسيرها بهما، وقد تقدم جواز حذف أحد جزأي جملتها.
قوله : «وَأَنْى».

قد تكون «أنى» أيضاً بمعنى «كيف» وهو أكثر فيها من الاستفهام والشرط؛
كقوله تعالى : ﴿أَنْى شِئْتُمْ﴾ (٢).

قوله : «وَأَيَّانَ».

قد تكون للزمان شرطاً؛ كقوله :

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا (٣)

قوله : «و (كَيْفَ)».

تكون أيضاً شرطاً، إلا أنها لا تعمل الجزم، ومنه قوله تعالى : ﴿يَصُورُكُمْ فِي

(١) سورة غافر، الآية (٧١). (٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٣).

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في: شذور الذهب (٣٣٦)، وشرح العيني
(٤/٤٢٣)، وشرح الأشموني (٤/١٠)، وجمع الهوامع (١/١٤٥)، والدرر
اللوامع (١/١٢٥).

وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده

الأرحام كيف يشاء ﴿١﴾؛ فإنها هنا شرطية قطعاً؛ أي: كيف يشاء يصوركم، وجوابها إما مقدرٌ، كقول البصريين، أو مقدم، كقول الكوفيين. وعدُّ «كيف» في الظروف تسامحٌ؛ فإنها ليست ظرفاً.

قوله: «وقد يقع المصدر أو الفعل ... إلى آخره».

أي: بعد «مذ» و«منذ»؛ مثل: «منذ سفره»، أو «منذ سافر»، أو «منذ أنه مقيم» فيقدر زمان مضاف؛ أي إلى ما بعدها من الثلاثة، وتقديره هذا في المصدر وإن [صحَّ] (*)؛ / لأنهما مفردان، وحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيويه؛ لأنَّ «زمن» حينئذٍ يكون مضافاً إلى جملة؛ لأنَّ الفعل إذا وقع بعدها كان جملة، فيلزم حذف المضاف وإقامة الجملة المضاف إليها مقامه كالمضاف إليه، وقيام الجملة مقام المفرد المضاف إليه ضعيف؛ لقلة الإضافة إلى الجمل، فلا يلحق بالكثير المطرد.

وقوله: «وهو مبتدأ».

أي: «مذ» و«منذ» إذا وقع بعدهما المفرد المعرفة أو المقصود بالعدد، فيكون التقدير في مثل: «مذ يوم الجمعة»: أول المدة يوم الجمعة، وفي مثل: «منذ يومان»: جميع مدة «يومان»، فإن كان ما بعدهما مجروراً كانتا حرفين.

(١) سورة آل عمران، الآية (٦).

(*) ما بين معقوفتين جاء في الأصل: «صحيح»، ولعله تحريف ووهم من الناسخ.

خلافًا للزجاج.

ومنها: «لَدَى» و«لَدُنْ»، وقد جاء «لَدُنِ» و«لَدَنْ» و«لُدُنْ» و«لُدُ».

وقوله : « خلافاً للزجاج »^(١).

ليس للزجاج في هذا خلاف، وإنما الخلاف لأبي القاسم الزجاجي^(٢)؛ فإنه يقول: هو خبر.

قوله : « ومنها : (لذي) ... إلى آخره » .

ليس كل ما ذكر المصنف لمعنى واحد، بل «لدى» ظرف بمعنى «عند»، فيستعمل فيما هو بحضرتك أو غائب عنك؛ كـ «عند»، وأما «لدى» بلغاتها فلا تكون إلا لما هو ابتداءً غاية الزمان أو المكان فقط، ولا تُستعمل «لدى» إلا مضافة، إلا مع «عُدوة» فقط؛ فإنها تُنصب بعدها على التمييز؛ كقول الشاعر:

لَدُنْ غَدَوَةٍ حَتَّىٰ آلَانَ بِخَفْئِهَا بَقِيَّةَ مَنْقُوصٍ مِّنَ الظَّلِّ قَالَصُ^(٣)

وقد تُجرَّ معها «غدوة» أيضاً كغيرها، وقد تُرفع بعدها أيضاً فتكون خبراً مبتدأً

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة؛ ولد في بغداد (٢٤١هـ-٨٥٥م). وكان في فتوته يخطر الزجاج ثم مال إلى النحو فتعلّمه على المبرد. وحين أراد عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدباً لابنه القاسم، دلّه المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير فادب له ابنه إلى أن وليّ الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتّابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة، وكانت للزجاج مع ثعلب وغيره مناقشات عديدة. ومن كتبه: (معاني القرآن) و(الاشتقاق)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ، و(إعراب القرآن) ثلاثة أجزاء.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزَّجَّاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، وُلِدَ في نهاوند ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية من بلاد الشام (٣٣٧هـ-٩٤٩م)، له كتاب (الجمال الكبرى)، و(الإيضاح في علل النحو)، و(الزاهر) في اللغة، و(شرح الألف واللام)، وكتب أخرى كثيرة في علوم اللغة.

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٠٠-١٠١). والشاهد فيه - كما أشار المؤلف - مجيء (غدة) منصوبة على =

و«قط» للماضي المنفي. و«عوض» للمستقبل المنفي.

والظروف المضافة إلى الجملة؛ و«إذ» يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك «مثل» و«غير» مع «ما» و«إن» و«أن».

محذوف؛ كأن المتكلم قال: «لدى وقت. فليل: أي وقت؟ فقال: هو غدوة». ولغاتها تسع، مجموعة في قول شيخنا، مد الله في عمره^(١) / .
«و (قط) للماضي المنفي».

هذا في الأكثر، وقد جاء في الحديث: «قصرنا مع رسول الله ﷺ أمن ما كنا قط وأكثره»^(٢)، فاستعملها بغير نفي. و«قط» تفيد الاستغراق للزمن الماضي المنفي، كما أن «عوض» تفيد استغراق النفي للزمن المستقبل؛ مثل: «أبدًا»، وهذان بخلاف «إذ» و«إذا»؛ فإنهما يدلان على مطلق الزمان؛ إما الماضي في «إذ» أو المستقبل في «إذا»، ويستفاد الاستغراق فيهما إن قصد بقرينة لأيهما.
قوله: «والظرف المضاف إلى جملة... إلى آخره».

هنا تفصيل، وهو أن الجمل إنما يضاف إليها من الظروف ما لم يكن زمانًا معينًا؛ مثل: «حين» و«ساعة» و«يوم»، فإن كان معينًا كـ «نهار» و«ليل» وشبهه، فلا، ثم إذا أضيف الظرف إلى الجملة؛ فإن كانت اسمية أعرب عند البصريين وجوبًا، وجوز الكوفيون الإعراب والبناء على الفتح، وإن كانت فعلية والفعل معرب فالوجهان، والإعراب أجود، وإن كان الفعل مبنياً - كالماضي والمضارع المتصل به إحدى النونين - فالوجهان، والبناء أجود؛ للمشاكلة بين المضاف والمضاف إليه.

= التمييز بعد (لدى)، وهذا ما نقل عن العرب أن نصب (غدوة) بعد (لدى) خاص بـ (غدوة) فقط؛ فالقاعدة: جر الاسم بعد (لدى)؛ قال الله تعالى: ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ (هود/٢).

(١) في الحاشية: «هكذا في نسخة المؤلف رحمه الله تعالى» ولم يذكر الشارح رحمه الله قول شيخه ابن مالك.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الصلاة (٢٨٨/١).

المعرفة : ما وُضِعَ لشيء بعينه، وهي :

المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِفَ باللام، وبالنداء، والمضاف إلى أحدها معنًى.

العَلَمُ : ما وُضِعَ لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد. وأعرفها المضمر المتكلم، ثُمَّ المخاطب.

قال : « المعرفة : ما وُضِعَ لشيء بعينه ».

لو قيل : « ما عُلِقَ عَلَى شَيْءٍ » كان أولى ؛ لأنَّ المفهوم من الوضع : وضع الواضع الأصلي، فيرد المنقول والمعرف باللام.

قوله : « أو بالنداء ».

أكثر المتقدمين لا يذكرونه في باب المعرفة، والصواب ذكره ؛ لأنه معرفة قطعاً، وليس من الأقسام التي يذكرونها؛ ومثاله : « يا رجل »، إذا قصدت واحداً بعينه.

قوله : « وبالإضافة إلى أحدها معنًى ».

ليُخرج الإضافةَ لفظاً؛ كـ «حسن الوجه»؛ إذ لا يفيد تعريفاً، ولتدخل الإضافةُ لفظاً ومعنًى؛ / كـ «غلام زيد»، والإضافة معنًى لا لفظاً؛ مثل : «كل» [٤١ ب] و«بعض» إذا نُوي المضاف إليه.

قوله في العَلَمُ : « بوضع واحد ».

ليخرج نحو : «زيد» لو سُمِّيَ به جماعة؛ لأنَّ وضعه للثاني بوضع ثانٍ، فليسا بوضع واحد، بخلاف اسم الجنس.

قوله : « وأعرفها ... إلى آخره ».

قد يكون ضمير الغائب ولفظ العَلَمُ أعرفَ الكلِّ إذا كان ممتنع الإلباس؛ مثاله :

والنكرة : ما وضع لشيء لا بعينه.

﴿.. اللَّهُ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)، بخلاف قول واحد من جماعةٍ مشتبهي الأصوات في ظلمةٍ : «أنا» و«أنت» ؛ لعدم التعيين إذ ذاك .
قوله في النكرة : «ما وُضع لشيء... إلى آخره» .
الأجود: ما دلَّ على شائعٍ في جنسه ؛ فإنه جعل الشيء غير عينه ، وعين الشيء - اصطلاحاً - نفسه .

(١) سورة البقرة، الآية (١٠٧) .

[العدد]

أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء. أصولها اثنتا عشرة كلمة. واحد إلى عشرة، ومائة وألف. تقول: واحد، اثنان، واحدة، اثنتان، أو ثنتان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، أحد عشر، اثنا عشر، إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة. وتميم تكسر الشين في المؤنث. وعشرون وأخواتها فيهما أحد وعشرون، إحدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم، إلى تسعة وتسعين. ومائة وألف، مائتان وألفان فيهما، ثم بالعطف على ما تقدم، وفي ثمانين عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذ حذفها بفتح النون.

قال : « لكمية عدد آحاد ».

الكمية غير عربية. وجعل الأصول اثني عشر؛ لأنه جعل «عشرين» وأخواتها مشتقة من الآحاد وفروعاً عليها لا أصولاً.

قوله : « وتميم تكسرُ الشَّينِ ».

أي: من «عشرة» في «أحد عشر» وأخواتها، وتخالف عاداتها في المسألة؛ من تسكين الوسط المتحرك بالكسر؛ مثل: «كَتِف» و«كَيْد»؛ فإنها تسكنهما وشبههما.

قوله : « وفي (ثمانين) ».

أصله: «ثمانية»؛ فلما حذفت الهاء بقيت الياء كما كانت، وسكونها تخفيفاً؛ كـ «قاضيكم» و«غازيكم».

قوله : « وشذَّ حذفها بفتح النون ».

لأنه على لغة من يُعرب فيقول: «جاءني ثمان»، و«رأيتُ ثماناً»، و«مررتُ بثمان»، فإذا رُكِّبتَ بناها على الفتح؛ كـ «خمسة عشر».

ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض، مجموع لفظاً أو معنى، إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين.

ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد.

ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد.

قوله في مميز الثلاثة: «مجموع».

أي: جمع قلة، إلا ما جاء منه مسموعاً في إفراده؛ كـ «ثلاثمائة»، وفي جمعه جمع كثرة؛ كقوله: «ثلاث شخص»، وسيدكر. وإنما جمع كيلاً يؤهم إضافة أجزاء المعدود إليه إذا أفرد؛ إذ لو قيل: «سبعة درهم» أو هم سبعة أجزاء درهم.

قوله: «إلا في / (ثلاثمائة)».

أفردوا مميزها لاحتياجه إلى مميز آخر، وكيلاً يجتمع جمعان وتأتيان فيما هو كالاسم الواحد؛ لثقل الجمع والتأنيث، وقد جاء على القياس قول الشاعر:

ثلاث مئين للملوك وقى بها رداي وجلت عن ملوك الهوايم^(١)

ومميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) مفرد.

لحصول المقصود به.

«منصوب».

كيلاً يكون ثلاثة أسماء كاسم واحد لو جرّوه بالإضافة.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣١٠ / ٢)، وخزانة الأدب (٣٧٠ / ٧)، (٣٧٣)، وشرح التصريح (٢٧٢ / ٢)، ولسان العرب (٣١٧ / ١٤) (ردى)، والمقاصد النحوية (٤٨٠ / ٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٥٣ / ٤)، وشرح الأشموني (٦٢٢ / ٢)، وشرح عمدة الحافظ (٥١٨)، وشرح المفصل (٢١ / ٦)، (٢٣)، والمقتضب (١٧٠ / ٢).

والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» وهذا شاذ، والقياس: ثلاث مئات.

وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً، أو بالعكس فوجهان.

ولا يميّز «واحد» و«اثنان» استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل: «رجل» و«رجلان»، لإفادته النص المقصود بالعدد.

وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصديره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير.

وباعتبار حاله: الأول والثاني، والأولى والثانية، إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر، والثانية عشرة، إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثمت قيل في الأول: ثالث اثنين، أي مصيرهما من ثلاثتهما. وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها.

قوله: « وإذا كان المعدود مؤنثاً ... إلى آخره ».

الاعتبار منه باللفظ فقط، فلا يُقال فيه: وجهان، وما جاء من اعتبار المعنى، فشاذ لا اعتبار به، كقول الشاعر:

فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٍ (١)

وفي هذا البيت شذوذ من وجهين: اعتبار المعنى، وتمييز ما دون العشرة بجمع الكثرة.

قوله: « وتقول للمفرد ... إلى آخره ».

إذا صيغَ اسمُ فاعِلٍ من فعلٍ مشتقٍ من عددٍ؛ فإنَّ قَصْدَ كونه أحدها، أضيف

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (١٠٠)، والأشباه والنظائر (٤٨/٥، ١٢٩)، والأغاني (٩٠/١)، وأما ابن الزجّاج (١١٨)، والإنصاف (٧٧٠/٢)، وخزانة الأدب (٣٢٠/٥، ٣٢١) (٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨)، والخصائص (٤١٧/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦٦/٢)، وشرح التصريح (٢٧١/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣١٣)، والكتاب (٥٦٦/٣)، ولسان العرب (٤٥/٧) (شخص)، والمقاصد النحوية (٤٨٣/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٤/٢)، وأوضح =

وتقول : حادي عشر، أحد عشر، على الثاني خاصة وإن شئت قلت:
حادي أحد عشر .. إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب الجزء الأول.

إلى العدد الذي اشتقَّ فعله منه وتعيّنت الإضافة؛ نحو: «ثالث ثلاثة»، وإن قصد
أنه جعلها كذلك وصيرها، أضيف إلى العدد الذي قبل العدد الذي اشتقَّ فعله
منه، ولك أن تنونه وتنصب ما بعده مفعولاً به؛ له نحو: «ثالث اثنين» و«رابع
ثلاثة»، وهذا الثاني مخصوصٌ بالعشرة؛ لعدم فعلٍ يُشتق منه اسم فاعل لما بعدها،
ولثقل التركيب.

قوله : « وتقولُ على الثاني خاصّة : (حادي عشر) ، (أحد عشر) » .

وإن شئت : «حادي أحد عشر»، فـ «حادي» على الأول مبنيٌّ، وأما على
الثاني : إن لم تركِّبه مع «عشرة» منونة فهو معرب إعراب «قاضي» مضافاً؛ تسكَّن
ياؤه رفعاً وجرّاً وتُفتح نصباً، وإن ركَّبته مع «عشرة» منونة كان مبنيّاً مضافاً إلى
المركب الثاني؛ فتسكن ياءه بناءً في / الأحوال كلّها.

[٤٢ ب]

= المسالك (٢٥١/٤)، وشرح الأشموني (٦٢٠/٣)، وشرح التصريح (٢٧٥/٢)،
وشرح عمدة الحفاظ (٥١٩)، وعيون الأخبار (١٧٤/٢)، والمقتضب (١٤٨/٢)،
والمقرب (٣٠٧/١).

والشاهد فيه قوله : «ثلاث شخوص» والقياس : ثلاثة شخوص؛ لأنَّ «شخص» مذكر،
لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخوص الذي رشحه وقواه ذكر «الكاعين»
و«المعصر»

[المذكر والمؤنث]

المؤنث : ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا. والمذكر بخلافه.

وعلامة التأنيث : التاء، والألف مقصورة أو ممدودة. وهو حقيقي ولفظي :
فالحقيقي : ما بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان؛ كـ «امرأة» و«ناقة». واللفظي بخلافه؛ كـ
«ظلمة» و«عين».

وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء. وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.

قال في المذكر والمؤنث : « لفظاً ».

كـ «قائمة» و«حمراء» و«جُبَلَى».

« وتقديرًا ».

كـ «هند» و«عين» و«أذن»؛ لعود الهاء في التصغير؛ نحو: «هَيْدَة» و«عَيْنَة»
و«أُذِينَة»؛ لأنه يردُّ الشيءَ إلى أصله، ولم تعد الياء في تصغير «زينب» و«عُقَاب»؛
لقيام الحرف الرابع مقامها.

قوله : « ما بإزائه ذَكَرٌ ... إلى آخره ».

« ما له فرَجٌ » أولى؛ لأنَّ «العُقَاب» لا ذَكَرَ له من جنسه، وذَكَرُهُ طائرٌ
يقال له : «الزَمْج».

قوله : « وإذا أسند الفعلُ إليه ».

الفعل يعم والتاء مختصةً بالماضي منه.

قوله : « وأنتَ في ظاهر غير الحقيقي ... إلى آخره ».

إن لم يكن بين الفعل الماضي والفاعل المؤنث فصل (*)، وجبت التاء في
الحقيقي وحذفها منه في غاية الضعف والشذوذ، وثبوتها في غير الحقيقي أجود،

(*) في الحاشية : « مثال الفصل : حضر القاضي اليوم امرأة ».

وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقاً، حكم ظاهر غير الحقيقي .
 وضمير العاقلين غير المذكر السالم : «فعلت» و«فعلوا»، والنساء والأيام :
 «فعلت» و«فعلن» .

وإن كان بينهما فصل كان ثبوت التاء في الحقيقي وغيره أجود، والحذف جائز،
 لكنه في غير الحقيقي أحسن منه قبل الفصل .

قوله : « وحكم ظاهر الجمع ... إلى آخره » .

الجمعان السالمان ليسا كذلك؛ فإنه لا يجوز ثبوتها في المذكر منه ولا حذفها
 في المؤنث، فلا يجوز: «قامت المسلمون» ولا «قام المسلمات»؛ لسلامة المفرد فيه،
 وقيل بجواز الثاني، وليس بصحيح، ولا يرد ﴿... إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ...﴾^(١)؛
 لأنه موصول تقديره: «الألى آمن»، و«الألى» جمع للمذكر، ولو سلم أن الألف
 واللام ليس موصولة فالفصل بالمفعول سوغ حذفها .

قوله : « وتقول في ضمير العاقلين ... إلى آخره » .

إنما يجوز الأمران في ضمير جمع المذكورين إذا كان مكسراً، أما الصحيح فلا
 يجوز فيه إلا «فعلوا»، وكلامه يعم. أما ضمير جمع المؤنث فالأجود للعشرة فما
 دونها «فعلن»، ولما فوقها «فعلت»، وكذلك في «ها» و«هن» الأجود للعشرة فما
 دونها: «هن»، ولما فوقها «ها»؛ قال الله تعالى: ﴿اِثْنَا عَشَرَ شَهْرًا...﴾
 حتى / قال: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرْمٌ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ...﴾^(٢)، وكذلك يقال في التاريخ: [٤٣ أ]
 «لِخَمْسٍ مَضَيْنَ»، و«لِخَمْسٍ عَشْرَةَ مَضَتْ»، وكذلك «بقين» و«بقيت» .

(٢) سورة التوبة، الآية (٣٦).

(١) سورة الممتحنة، الآية (١٠).

[المثنى]

جيد (الرحمى) (التجدي)
(أسكن) (التي) (الزود)

المثنى : ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدل على أن معه مثله من جنسه.

فالمقصود إن كانت ألفه عن واو، وهو ثلاثي قلبت واوًا، وإلا فبالياء، والممدود إن كانت همزته، أصلية، تثبت، وإن كانت للتأنيث قلبت واوًا، وإلا، فالوجهان. ويحذف نونه للإضافة.

قال : « ليدل على أن معه مثله ».

خرج به «كلا» و«كلتا»، ولا يرد على قوله : «مفتوح ما قبلها» : «مصطفين» ؛ لأن المراد بذلك : لفظًا وتقديرًا، وفتحة ما قبل الياء في «مصطفين» لفظًا إشعارًا بالآلف المحذوفة، لا تقديرًا.

قوله : «عن واو».

وكذلك إذا جهل ولم تُملأ العرب ؛ لأن عدم إمالته يقوِّي جانب الواو، ولذلك إن «متى» لَمَّا جُهل أصلُ ألفها قُلِبَتْ ياءٌ في التثنية لإمالتهم إياها، فيقال : «مَتَيَان». و«ألا» التي للتنبيه لو سُمِّيَ بها وَثْنِي قيل : «أَلَوَان» ؛ لأنَّ العرب لم تُملأها، فكل ما جُهل أصله من المقصور الثلاثي إن أُميل قلبت ألفه ياءً، وإن لم يُملَّ قلبت واوًا.

« والممدود ... إلى آخره ».

الذي همزته أصلية كـ «قراء» و«قراءان» و«كلاء» و«كلاءان» ؛ و«الكلاء» : الذي يكلاء ؛ أي : [يحفظك] (*) ؛ ومنه : ﴿ قل من يكلؤكم بالليل ﴾ (١).

« وإلا فوجهان ».

أي : سواء أكانت همزته عن واو كـ «كساء» ؛ لأنه من «الكسوة»، أم عن ياء

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

(١) سورة الأنبياء، الآية (٤٢).

وحذفت تاء التانيث في «خصيان» و«أليان».

ك «رداء»؛ لأنه من «الردية»، أو كانت للإلحاق؛ كـ «علباء».

قوله: «وحذفت تاء التانيث ... إلى آخره».

قد جاء عن العرب: «خصيتان» و«إليتان» بالتاء؛ أما «خصيتان» فجاء في شعر الهذليين:

[كَانَ خَصِيَّةً مِّنَ التَّدْلُدِ طَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَاتُ حَنْظَلٍ] (١)

وأما «إليتان» ففي قول عنترة:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنَ تَرْجُفُ رَوَانِفُ إِلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا (٢)

والتحقيق: أن «خصيتين» تثنية «خصي»، و«إليتين» تثنية «إلي»؛ لأن فيهما لغتين: «خصي» و«خصية»، و«إلي» و«إلية»، واستغنوا بتثنية «خصي» و«إلي» في الأكثر تخفيفاً، كما استغنوا / بتثنية «سي» - في الأكثر - عن تثنية «سواء» تخفيفاً؛ لأنهما لغتان، فقالوا: «سيان» مكان «سواءان».

(١) ما بين معقوفتين لم يرد في المخطوط، والذي أثبتناه من نسخة أخرى. والبيت من الرجز، ينظر: شواهد الكتاب (١٧٧/٢، ٣٠٢)، وأما لي ابن الشجري (٢٥/١)، والمقتضب (٥٦/٢)، وشرح المفصل (١٦/٦)، والمقرب لابن عصفور (٣٠٥/١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٦٩/٢). وفي هامش المخطوط: [هكذا نسخة المؤلف رحمه الله].

(٢) البيت من الوافر، وهو في شرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٢) (١١٦/٤) (٨٧/٦)، وشرح شواهد الكافية للبغدادي (٥٠٥)، وخزانة الأدب (٢٠٠/٢)، عرضاً، (٣٥٩/٣)، (٤٧٧)، وشرح العيني (١٧٤/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٩٤/٢)، وجمع الهوامع (٦٣/٢)، والدرر اللوامع (٨٠/٢)، وديوانه (١٠٨).

الجمع

رفع
جاء (الرجل) (الرجل) (الرجل)
(الرجل) (الرجل) (الرجل)

المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما ؛ فنحو «تمر»
و «ركب» ليس بجمع على الأصح، ونحو «فلك» جمع.
وهو صحيح ومكسر، فالصحيح للذكر والمؤنث.

قال في الجمع : « بحروف مفردة ».

احترازاً من نحو: «الإنسان» و«الرجل» إذا أريد به الجنس؛ كقوله تعالى:
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(١)، وقولك: «الرجل خيرٌ من المرأة»، إذا أردت
الجنسين، و«أهلك الناس حبُّ الدينار والدرهم»؛ فإنَّ هذا قصد به الدلالة على
الآحاد لكن بالآلف واللام الدالّين على الاستغراق.

قوله: « بتغيير ما ».

إنما يكون ذلك في المكسر، فلا يدخل الصحيح؛ لأنه لم يغير؛ فقوله بعد
ذلك: «وهو صحيح ومكسر» تسامح.

قوله: « فنحو (تمر) ... إلى آخره ».

أما تمر: فاسم جمع؛ لأن كل كلمة دلّت على آحاد وتلحق واحدها التاء أو
ياء النسب؛ فهو اسم جنس وليس بجمع؛ كـ «نبق» و«نبقة»، و«كلم» و«كلمة»..
وشبه ذلك، و«ياء» النسب كـ «حبش» و«حبشي»، و«روم» و«رومي».. وشبهه،
وأما «ركب» فليس بجمع لأنه يُصغّر بلفظه؛ فتقول: «رُكِبَ»، والمجموع لا تُصغّر
بلفظها، ولذلك يُصغّر «ركبان» أو «ركّاب» على «رُويكبون»؛ فتردّه إلى واحده ثم
تجمعه، وكذلك إذا صغّرت «رجال» قلت: «رُويجلون».

قوله: « ونحو (فلك) جمع ».

أي: عند الأكثر، خلافاً لابن السراج؛ فإنه قال: هو اسم جمع كـ «تمر».

(١) سورة العصر، الآية (٢).

.....

فعلى الأول تكون ضمة أوله غير الضمة التي كانت في واحده، وكأنّ تلك الضمة زالت وعقبها هذه الضمة علامة للجمع، وهي تقديرية، ويقال للواحد والجماعة، وقال بعضهم: هو كـ «جُنُب» يُطلق على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث.

[جمع المذكر السالم]

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة، ليدل على أن معه أكثر منه.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذفت؛ مثل: «قاضون».

وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً؛ مثل: «مصطفون» و«مصطفين».

قوله: « (واو) مضموم ما قبلها، أو (ياء) مكسور ما قبلها ».

[٤٤ أ] أي: لفظاً أو تقديرًا، فلا يرد «مصطفون» و«مصطفين» / وبابه؛ لأنّ الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء مقدرة تقديرًا، والفتحة إنما هي للدلالة على الألف المحذوفة؛ ليدلّ على أن معه أكثر منه؛ أي: اثنين فصاعدًا؛ لأنّ أدنى مراتب ما هو أكثر من واحد: «اثنان»، فيكون المجموع ثلاثة.

قوله: « فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ؛ حُذِفَتْ ».

روى ابن جني عن بعض السلف أنّه قرأ: «والصابيون»^(١) بالياء الخالصة، وكأنه لمّا قلبت عن الهمزة أبقوها إشارة إلى ما هي بدلّ عنه، وكأنها موجودة في اللفظ، ومثل هذا قولهم: «جَيْلٌ» و«مَيْلٌ»، مع أنّ القاعدة: أنّ الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، لكن لمّا كان أصلها: «جَيْالٌ» و«مَيْالٌ» بالهمزة، حذفوها استخفافًا ونقلوا حركة الهمزة إلى الياء، ولم يُجروها على القياس؛ إشعارًا بالهمزة المحذوفة، وكذلك قولهم: «الطجع»؛ لمّا قلبوا التاء

(١) قال أبو البقاء العكبري: «قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾: يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل، ويحذفها وضمّ الباء، والأصل على هذا: (صبا) بالألف المبدلة همزة، ويقرأ بياء مضمومة، وجهه: أنه أبدل الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها، ولم يحذفها لتدل على أنّ أصلها حرف يثبت». [إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (١/٢٢١)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض].

وشرطه، إن كان اسماً فمذكرٌ، علمٌ يعقل، وإن كان صفة فمذكر يعقل،

طاءً لقربها من الضاد لم يغيروها عند إبدال الضاد باللام؛ إشعاراً بأنَّ الضاد التي اقتضت قلبها كالموجودة؛ إذ كان الأصل «اضتجع» ثم عادت «اضطجع».

قوله: «فمذكرٌ علمٌ يعقل».

الأولى: فعلمٌ لمذكرٌ يعقل؛ لأنَّ «حمراء» و«سعدى» لو سُمِّي به رجل وجمع جمع صحّة، جمع بالواو والنون، وليس الاسم مذكراً؛ ولأنَّ الاسم لا يُوصف بالعقل، إنما العاقل سمّاه، ولو قال: «وما حُمِّلَ عليه»، كان جيداً؛ لأنَّ «عالمين» جمعُ «عالم» - وليس علماً - وهو مُعاملٌ معاملة هذا الجمع، وكذلك «أهلون»، وأشدُّ منه «سنون»؛ لتأنيثه، وكذا غيره من الثنائي المؤنث؛ مثل: «عضون» و«مئون» و«عزّون» و«قلّون» و«برون» و«ثبون» و«ضبون»، لـ «عِضة» و«مائة» و«عِزة» و«قلّة» و«برة» و«ثبة» و«ضبة».

ثم قال الفراء: هو قياسي في كل ثلاثي بقاء تانيث لم يُجمع جمع تكسير. وهو ظاهر كلام سيبويه في «عدة»؛ لأنه / جمعها على «عدين».

[٤٤ ب]

وقيل: هو سماعي، ومثله: «قنّسرون» و«صفون»، وكذلك في «تكرون» و«أمرون» و«برحون» اسم للدواهي، كأنهم شبهوها بالماكر ذي الداهية، فعاملوها في الجمع معاملته.

قوله: «وإن كان صفةً ... إلى آخره».

الاجود: «فلمذكرٌ يعقل»؛ لما تقدّم في الاسم وأن يُقال: وما شبه به؛ ليدخل نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١)، و﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢) ... وشبهه.

(٢) سورة فصلت، الآية (١١).

(١) سورة يوسف، الآية (٤).

وأن لا يكون (أفعل فعلاء) مثل «أحمر» «حمراء»، ولا (فعلان فعلى) مثل «سكران» «سكرى»، ولا مستويًا فيه، مع المؤنث، مثل «جريح» و«صبور»، ولا بناء التانيث مثل «علامة». ويحذف نونه بالإضافة.

قوله : « وأن لا يكون (أفعل فعلاء) ».

احترز بـ «فعلاء» عن أفعل التفضيل . و«أكمر» وهو الكبير النمرة؛ أي: الحشفة؛ فيه خلاف؛ لأنه لا مؤنث له، وهو أمرٌ خلقيّ.

« ولا (فعلان فعلى) ».

احترز بـ «فعلى» عما له «فعلاية»؛ كـ «سيفان» و«جبلان»، فإن وقع ما ليس له «فعلى» ولا «فعلاية»؛ كـ «لحيان» للكثيف اللحية، فالحاقه بـ «فعلان فعلى» أولى؛ لكثرة.

قوله : « ولا مستويًا فيه مع المؤنث؛ كـ (جريح) و(صبور) ».

لأنه لما منع من جمع المؤنث السالم - لعدم التاء - منع من جمع المذكر السالم؛ لأن الجمعين متقابلان؛ والذي استوى فيه المذكر والمؤنث: إما لفاعل أو لمفعول؛ فالأول: ما هو على «فعول» كـ «صبور» و«شكور» و«ضروب» وشبهه، والثاني: إما على «فعليل» كـ «قتيل» و«جريح»، وإما على «مفعال» كـ «مذكار» و«مِثْناث»، وإما على مفعيل كـ «معطير» للكثير العطر، و«مُشِير» للكثير الأشر، وقد جاء «مفعيل» بالتاء قليلاً؛ فجاء في «مسكين»: «مسكينة»، و«جملٌ مسفير» أي: كثير السفر، و«ناقة مسفيرة»، فمن قال: «مسكين» مع قلته قال: «مسكينون» للمذكر، و«مسكينات» للمؤنث.

قوله : « ولا بناء تانيث؛ كـ (علامة) ».

هذا خلاف للكوفيين؛ فإنهم جوزوا في «علامة» و«نسابة»: «علامون» و«نسابون»، وكذلك جوزوا في «طلحة» و«حمزة»: «طلحون» و«حمزون».. وشبهه.

وقد شذَّ نحو «سنين» و«أرضين».

«وشذَّ نحو (سنين)، و(أرضين)».

لعدم العقل وسلامة الواحد، / وشذوذ «سنين» أشدُّ؛ لثناء التانيث، [١٤٥]
وقد تقدَّم.

عبد الرحمن بن محمد (الفخري)
 (أسكنه الله الفردوس)
 [جمع المؤنث السالم]

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء. وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جُمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجرداً عن تاء التانيث، كـ «حائض»، وإلا جُمع مطلقاً.

قال: «جمع المؤنث السالم».

الأولى: وما حُمِلَ عليه، وقد تقدّمت فائدته.

قوله: «فأن يكون مُذكّرهُ بالواو والنون».

لأنّ «حمراء» أو «سكّري» صفة لا تُجمع على «حمراوات» و«سكّريات»؛ لأنّ مذكرها لم يُجمع بالواو والنون.

قوله: «فأن لا يكون مجرداً».

كـ «حائض»: لمّا لم يكن مفردهُ بالتاء لم يُجمع بالألف والتاء، وقد جاء منه: «أكْمَةُ دَكَّاء» أي: منبسطة، و«حَلَّةٌ شَوْكَاء»، أي: خَشِنَةٌ لِحْدَتِهَا.

جمع التکسیر: ما تغير بناء واحدہ ک «رجال» و «أفراس»،

قال في جمع التفسير: «ما تَغَيَّرَ بِنَاءُ واحده».

أي: لقصد الجمع؛ لأنَّ «سجَدَات» و«تَمَرَّات» - وشبهه - تغيَّر بناء واحده، لكن لا لقصد الجمع، بل لِقَصْد الفرق بين الأسماء والصفات؛ لأنَّ عَيْناته في الصفات تسكن؛ مثل: «صِغَبَات» و«خَدَلَات»، وفي الأسماء تُفْتَح؛ مثل: «قِصَعَات» و«جِفْنَات».

قال : « جَمَعَ الْقَلَّةَ » .

إِذَا عُرِفَ بِإِضَافَتِهِمْ عِدَدُ الْقَلَّةِ إِلَيْهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ» وَ«سَبْعَةُ أَجْمَالٍ» وَ«خَمْسَةُ أَغْلَمَةٍ» وَ«ثَمَانِيَةُ أَفْلَسٍ»؛ فَإِنْ جَاءَ خِلَافُ ذَلِكَ فَشَاذٌ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ «فَعَلَ» بِكسر الفاء وَ«فَعَّلَ» بضمها وَفَتْحَ العين فِيهِمَا - مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَمَانِي حَجَجَ﴾^(١)، وَ﴿بَعَشْرَ سُورٍ﴾^(٢).

(١) سورة القصص، الآية (٢٧). (٢) سورة هود، الآية (١٣).

[المصدر]

المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس مثل: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجاً.

قال: «هو من الثلاثي سماع».

هاهنا تفصيل؛ وهو أن الفعل إن كان على «فَعَلَ» فقياس متعدية: «فَعَلَ» بسكون العين كـ «ضَرَبَ ضَرْبًا»، وقياس لازمٍ على «فَعُول» بضمّ الفاء؛ كـ «خرج خروجًا»، إلا أن يكون فيه معنى الامتناع، فله «فَعَلًا»؛ مثل: «أبى إِبَاءً»، أو معنى التقلُّب، فله «فَعَلَاتًا»؛ مثل: «جَالَ جَوْلَاتًا»، أو معنى التصويت، فله «فَعَلًا» بضمّ الفاء؛ مثل: «صرخ صُراخًا» و«بكى بُكاءً»، وله أيضًا «فَعِيلًا»، مثل: «نهق نهيقًا».

[٤٥ ب] وإن كان الفعل على «فَعَلَ» بضمّ العين، / فمصدره المشهور على «فَعَلًا» بضمّ الفاء وسكون العين؛ كـ «حَسَنَ حُسْنًا» و«ظُرِفَ ظُرْفًا»، وقد يأتي له «فَعَالَة» بفتح الفاء؛ كـ «جَزَلَ جَزَالَة»، وما أتى خلافه فمسموع؛ كـ «سَخِطَ سَخِطًا» و«رَضِيَ رِضًا» وشبهه، أما ما عدا الثلاثي فمقيس؛ فمن «أفعل»: «إفَعَالًا» و«استفعل استفعالًا» كما قال، مثل: «أَكْرَمَ إِكْرَامًا» و«استخرج استخراجًا». وقد جاء منه بالثاء؛ نحو: «أقام إقامة» و«استقام استقامة».

ولـ «فَعَلَل»: «فَعَلَّلَة»؛ كـ «لَمَلَمَ لَمَلَمَة»، وقد جاء منه «فَعَلَلًا»؛ كـ «رَكَزَلَ رَكَزَالًا وَرَكَزَلَة» و«حَوَقَلَ حِيقَالًا وَحَوَقَلَة».

ولـ «فَعَّل»: «تَفَعَّلًا»؛ نحو: «كَلَّمَ تَكَلِيمًا» و«قَدَّسَ تَقْدِيسًا».

ولـ «فَاعَلَ»: «فَعَالًا وَمُفَاعَلَة»؛ كـ «ضَارَبَ ضِرَابًا وَمُضَارَبَة» و«وَاصَلَ وَصَالًا وَمَوَاصَلَة».

ولـ «تَفَعَّلَ»: «تَفَعَّلًا»؛ مثل: «تَأَثَّم تَأَثُّمًا» و«تَصَوَّبَ تَصَوُّبًا»، وما عدا ذلك

ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً.
ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمَر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل.
ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول.
وإعماله باللام قليل.

مسموع؛ كـ «تَمَلَّقَ ثَمَلًا».

وتقول للمرة من الثلاثي: «فَعَلَّة»؛ كـ «ضَرَبَ ضَرْبَةً»، ومن غيره: «إِفْعَالَةٌ»
و«استفعالة»؛ كـ «أَجَلَسَ إِجْلَاسَةً» و«استخرج استخرجة».

وتقول للهيئة: «فِعْلَةٌ» بكسر الفاء؛ كـ «جَلَسَ جِلْسَةً عَاقِلٍ»، و«قَتَلَ قِتْلَةً فَاجِرٍ».

قوله: «ويعمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ مَاضِيًا وغيره».

ومنع بعضهم عمله في الحال، وهو ضعيف؛ لأنه عمل لأصالته وهي موجودة، ويدل عليه قولك: «حَبَّبِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ موجودٌ» و«ظَنَّنِي زَيْدًا منطلقًا ثابتٌ»، ولم يتقدم معموله لأنه مقدر بحرف مصدري، ولا يتقدم عليه معمول الفعل ولم يضمَر فيه، أي: كاسم الفاعل وغيره؛ إذ لو أضمَرَ فيه لأضمَرَ المثنى والمجموع، ولو أضمَرَ المثنى والمجموع لثني المصدر ولجمع، فيلزم منه تثنيتان وجمعان في اسم واحد.

قوله: «وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ».

«قد» للتقليل؛ وإنما قلت إضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل.

قوله: «وإعماله باللام قليل».

أي: مع الألف واللام / ومع التنوين كذلك؛ إلا أن الإعمال مع التنوين أكثر [٤٦ أ]
منه مع الألف واللام، وعلمته أنه بدل عن الفعل، والفعل لا تدخله الألف واللام والتنوين، والإعمال مع الألف واللام أبعد؛ لأن التنوين قد يُشبه بنون التوكيد، وهي تلحق الأفعال، بخلاف الألف واللام؛ ومما جاء منه:

فإن كان مفعولاً مطلقاً، فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه، فوجهان.

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَآخِي الْأَجَلَ^(١)

ولم يَجِءَ عاملاً مع الالف واللام إلا مجرداً عن ذكر الفاعل.

قوله : « فَإِنْ كَانَ مَطْلَقًا ؛ فالعملُ للفعل ».

مثل : « ضَرْبًا زِيدًا »، فيجوز على هذا تقديم معموله عليه؛ مثل : « زِيدًا ضَرْبًا »؛ لأنَّ « ضَرْبًا » منصوب بفعل، فالفعل أولى بالعمل منه في المفعول به.

« وَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْهُ ... ».

أي : مما لم يُسمع له فعل؛ مثل : « ذَفَرًا زِيدًا » و« آفَةً عَمْرًا »، أو مما التزم حذف فعله؛ مثل : « سَقِيًّا زِيدًا » و« جَدَعًا عَمْرًا »؛ فوجهان :

أحدهما : العمل للفعل المقدر؛ لأنَّه نصب المصدر فينصب المفعول به.

والثاني : أنَّ العمل للمصدر وكأنَّ الفعل لم يوجد، وهو المختار، وهذا يكون في الدعاء؛ مثل : « غفرانك »، وفي الأمر؛ كقوله :

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ^(٢)

ومنه قول الشاعر :

هَجَرًا الْمُظْهَرَ الْإِخَاءَ إِذَا لَمْ يَكُ عِنْدَ الْخُطُوبِ جَدٌ مُعِينٌ^(٣)

(١) عجز بيت من المتقارب، وقائله مجهول، وينظر في : كتاب سيبويه (٩٩/١)، والمقرب لابن عصفور (٢٥)، وخزانة الأدب (٤٣٩/٣)، شذور الذهب (٣٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٦٣/٢)، وجمع الهوامع (٩٣/٢)، والدرر اللوامع (٥٢/٢)، وشرح الأشموني (٢٨٤/٢). وصدده : على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم

(٢) البيت من الطويل، وقائله الأحوص أو أعشى همدان، وهو من قضيدة يهجو فيها لصوصًا. ينظر : كتاب سيبويه (٥٩/١)، والخصائص لابن جني (١٢٠/١)، والإنصاف لابن الأنباري (٢٩٣)، وشرح العيني (٤٦/٣، ٥٢٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣٣١/١)، وشرح الأشموني (١١٦/٢، ٢٥٨)، ولسان العرب مادة (ندل).

وجاء في هامش الأصل عبارة «هو الخطف»، ولعله تفسير من الناسخ.

(٣) البيت لا يعرف قائله.

اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث. (أسكن الله الفردوس)

وصيغته من الثلاثي المجرد على «فاعل»، ومن غير الثلاثي، على صيغة المضارع بميم مضمومة

قال: «ما اشتق من فعل».

بل هو والفعل مشتقان من المصدر، ثم «المشتق» الذي فيه ما في «المشتق منه» وزيادة؛ كالفعل؛ فيه دلالة على الحدث وزيادة الزمان، وليس في اسم الفاعل [ما في الفعل] (١) فضلاً عن الزيادة. فالأولى: ما اشتق من مصدر فعل.

قوله: «لمن قام به».

[مستحيل] (*) اسم فاعل، ولم تقم / الاستحالة بشيء؛ لأنَّ المستحيل ليس [٤٦ ب] بشيء إجمالاً.

قوله: «على معنى الحدث».

ليس بلازم؛ فإنَّ نحو: «مستقر» و«ثابت» و«دائم»: اسم فاعل وليس فيها معنى الحدث.

قوله: «وهو من الثلاثي على (فاعل)».

أي: إلا ما استغني عنه بغيره؛ مثل: «كريم» و«ظريف» و«غني» و«قوي» وشبهه.

قلت: قد جاء من الرباعي: «فاعل» وهو نادر، ومنه قولهم: «أبقل الرمث، فهو بأقل» ولم يقولوا: «مبقل»، و«أورس فهو وارِس» ولم يقولوا: «مورس»؛ قال الجوهري: هو من النوادر. ومعنى «أبقل»: أي: بدت خضرة ورقه،

(١) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

(*) جاء في هامش الأصل تعليق على اسم الفاعل الذي مثل به الشارح وهو (مستحيل) والتعليق يقول: «هو اسم فاعل وما هو قائم بشيء، فحصل النقد الجيد» اهـ.

وكسر ما قبل الآخر مثل: «مخرج»، و«مستخرج».

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد
على صاحبه

و«الرمث»: مرعى من مراعي الإبل، وهو من الحمض. وقولهم: «أورس المكان»
إذا اصفرَّ ورقه؛ أي صار مثل «الورس»، والله أعلم.

قوله: «وكسر ما قبل الآخر».

احترازاً من المضارع بقاء المطاوعة؛ وهو ثلاثة: «يَتَفَعَّلُ»؛ مثل: «يتعلَّم»،
و«يَتَفَاعَلُ»؛ مثل: «يتدارك» و«يتقارب»، و«يَتَفَعَّلُ»؛ مثل: «يتدحرج»؛ لأنَّ ما
قبل أواخرها مفتوح، ولا بدَّ من كسرة في اسم الفاعل.

قوله: «بشرط معنى الحال والاستقبال».

الماضي المحكي به الحال كذلك؛ مثل: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ﴾ (١).

قوله: «والاعتماد على صاحبه».

الاعتماد على شيء من سببه أيضاً كاف كفاعل الصفة الجارية على غير من هي
له؛ مثل: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عبداً»، وكذا الحال في مثل: «مررتُ برجلٍ
ضارباً أبوه ريذاً»، ثم الاعتماد قد يكون على ظاهر - كما ذَكَرَ - وقد يكون على
مضمّرٍ مقدّرٍ؛ كقوله:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ (٢)

تقديره: كوعلي ناطح. والوعل: الأروى؛ وهو بقر الوحش.

(١) سورة الكهف، الآية (١٨).

(٢) البيت من البسيط، وقائله الأعشى، وينظر في: شذور الذهب (٣٩٠)، وشرح العيني
(٥٢٩/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٦٦/٢)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٥)،
وديوان الأعشى (٤٦).

أو الهمزة، أو «ما».

فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنًى خلافاً للكسائي.

قوله : « أو الهمزة، أو (ما) ».

ليس مختصاً بهما، بل كل أداة استفهام كذلك، اسماً كان أو حرفاً؛ مثل:
«أضاربُ / زيدٌ عَمراً؟»، و«هل ضاربٌ؟»، و«أين ضاربٌ؟»، و«متى
ضاربٌ زيدٌ عَمراً؟»، وكذلك لا فرق في النفي بين «ما» و«لا» و«إن»
النافية. ثم أداة الاستفهام قد تكون ظاهرة، وقد تكون أيضاً مضمرة
مثل: «قائمٌ أنت؟»، ومن إضمار الاستفهام ما قاله الأخفش في قوله
تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ..﴾^(١): معناه: «أو تلك نعمة تمنّوها؟»،
وأوضح منه حديث أبي ذرٍّ: «وإن زنا؟ وإن سرق؟ قال: وإن زنا وإن
سَرَقَ»^(٢)؛ تقديره: «أو إن زنا؟»؛ لأنَّ أبا ذرٍّ لم يقله إلا مستفهماً
ولذلك أجابه النبي ﷺ، فالأول استفهام والثاني خبر.

ومن شروط إعمال اسم الفاعل: عدم التصغير، فمتى صَغُرَ لم يعمل؛
لخروجه عن شبه الفعل لفظاً، والفرق بين التصغير والمبالغة: أنَّ المبالغة فيها ما في
اسم الفاعل وزيادة، وكأنه مكرر، والتصغير أنقص منه.

قوله : « وجبَت (٣) الإضافةُ معنًى ».

إلا أن يكون محكِياً به الحال، كما تقدّم، ولو قال: «المعنوية» كان أولى؛
لأنَّ «قبل» و«بعد» و«حينئذٍ» مضافاتٌ معنًى.

(١) سورة الشعراء، الآية (٢٢).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب اللباس، باب: الثياب البيض (٢٩٤/١٠) برقم
(٥٨٤٧)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة

(٩٤/١) برقم ($\frac{٩٤}{١٥٣}$ ، $\frac{٩٤}{١٥٤}$).

(٣) كلمة «وجب» جاءت في الأصل «وحيث» وهو تحريف، والتصويب من الكافية.

فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو «زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو درهماً أَمْسِرْ»،
فإن دخلت اللام استوى الجميع.

وما وضع منه للمبالغة؛ كـ «ضراب»، و«ضروب»، و«مضراب»،
و«عليم»، و«حَذِر» مثله. والمثنى والمجموع مثله.

قوله: «فبفعل مقدر».

التقدير تَكَلَّفُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، ومذهب الكِسَائِيِّ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ شِبْهَ الْفِعْلِ بَاقٍ
مَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَبْقَ لَفْظًا، وقولهم: «إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي ذَهَبٌ شِبْهُ الْمَضَارِعِ لَفْظًا»،
قلنا: وَإِذَا كَانَ لِلْمَبَالِغَةِ كَذَلِكَ، وَقَدْ أَعْمَلَ، فَدَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ
مَوْجُودٌ فِي الْمَاضِي.

قوله: «فإن دخلت اللام».

الأوَّلَى: «فإن وُصِلَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُوصُولَتَيْنِ»؛ إِذْ لَوْ كَانَتَا لِلتَّعْرِيفِ مُنْعَتًا مِنْ
الْعَمَلِ لِلْبَعْدِ عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ؛ إِذْ الْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ، فَدَخُولُهُمَا - كَمَا تَقَدَّمَ -
فِي الْمَصْدَرِ، وَلَمَّا مَنَعَ الْمَازِنِيُّ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مُوصُولَةً، احْتِجَّ عَلَيْهِ
بِالْعَمَلِ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ قَدْ عَمِلَ مَعَهُمَا، وَلَوْ كَانَتَا لِلتَّعْرِيفِ لَمَّا عَمِلَ؛
لِبَعْدِهِ بِالتَّعْرِيفِ عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ.

[٤٧ ب]

قوله: «وما وُضِعَ مِنْهُ لِلْمَبَالِغَةِ».

هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَنَعَ الْكُوفِيُّونَ أَعْمَالَ الَّتِي لِلْمَبَالِغَةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ
الْمَفْرُودِ وَالْمَجْمُوعِ فِي أَبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْعَمَلِ، ثُمَّ لَيْسَ جَمِيعُ أَبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ سَوَاءً؛ فَإِنَّ
الْعَمَلَ فِي «فَعِل» و«فَعِيل» تَفَرَّدَ بِهِ سَبْيُوهُ وَضَعْفُهُ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَّا بَيْتٍ قِيلَ: إِنَّهُ
مِنْ شَعْرِ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقِيلَ: «إِنْ ابْنُ الْمُقَفَّعِ»^(١) وَضَعَهُ، وَهُوَ:

(١) هو: عبد الله بن المقفع، من أئمة الكتاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب
المنطق. أصله من الفرس، ولد في العراق سنة (١٠٦هـ - ٧٢٤م) مجوسياً
(مزدكياً)، ولكنه أسلم على يد عيسى بن علي (عم السفاح)، وولي كتابة =

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَّا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ (١)
 لكن قد احتج لسيويه بيت قاله «زيد الخيل» (٢)؛ وهو:
 أَنَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ (٣)
 ومنه أيضاً:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا (٤)

= الديوان للمنصور العباسي، وترجم له كتب أرسطوطاليس الثلاثة في المنطق، وكتاب «المدخل إلى علم المنطق» المعروف بـ «إيساغوجي»، وترجم عن الفارسية أشهر كتبه على الإطلاق كتاب «كليلة ودمنة». وأنشأ رسائل غاية في الإبداع، غير أنه اتهم بالزندقة، فقتله سفيان بن معاوية المهلب الذي كان أمير البصرة سنة (١٤٢هـ-٧٥٩م).

[الأعلام: ٤/ ١٤٠]

(١) البيت من الكامل، وينظر في: كتاب سيويه (٥٨/١)، والمقتضب (١١٦/٢)، والجمل للزجاجي (١٥٥)، وأمالى ابن الشجري (٥٤٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧١/٦)، وخزانة الأدب (٤٥٦/٣)، وشرح العيني (١٠٧/٣)، وشرح الأشموني (٢٩٨/٢).

(٢) زيد الخيل: هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا، من طيء، كنيته: أبو مكنف؛ من أبطال الجاهلية، لقّب «زيد الخيل» لكثرة خيله، أو لكثرة طرادته بها. كان طويلاً جسيماً، من أجمل الناس. وكان شاعراً محسناً وخطيباً لسناً موصوفاً بالكرم، وله مهاجاة مع كعب ابن زهير. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ سنة (٩هـ)، فأسلم وسُرَّ به رسول الله ﷺ وسمّاه «زيد الخيل». مكث في المدينة سبعة أيام وأصابته حمى شديدة، فخرج عائداً إلى نجد فنزل على ماءٍ يقال له: «فردة» فمات هناك سنة (٩هـ-٦٣٠م).

[الأعلام: ٣/ ٦١]

(٣) البيت من الوافر، ينظر في: المقرب لابن عصفور (٢٤)، وشذور الذهب (٣٩٤).
 (٤) البيت من الطويل، وقائله هو ابن قيس الرقيات. وينظر في: شرح العيني (٥٤٢/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٩٨/٢)، وشرح الأشموني (٢٩٧/٢).

ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً.

وعن العرب: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءَنَا»^(١)، ومنه:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ^(٢)

وقوله: «ويجوزُ حذفُ النونِ معِ العملِ والتعريفِ».

أي: بالالف واللام، وشاهده - مع قلته - قوله:

أَسِيدٌ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا مِنْ اَلْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقِمَامِ^(٣)

ومنه:

اَلْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفٌ^(٤)

و«النطف»: العيب، ويروى: «وكف»، ورد بالإعمال والإضافة.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (٣/١١٤)، وقطر الندى لابن هشام (٣٨٦)، وكلاهما بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ دَعَاءٍ».

(٢) جزء بيت من الوافر، من قصيدة لعمرو بن معد يكرب، قال جامع ديوانه أبو عبد الله ابن الأعرابي: قالها عمرو في أخته ريحانة بنت معد يكرب، وهي أم دريد بن الصمة؛ ينظر: ديوانه (١٤٠)، والأصمعيات (١٧٢)، والأغاني (٤/١٠)، وخزانة الأدب (١٧٨/٨، ١٧٩)، وسمط اللآلي (٤٠)، والشعر والشعراء (٣٧٩/١)، ولسان العرب مادة (سمع)، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (أنق). وتمام البيت:
يُؤْرِقْنِي وَأَصْحَابِي هَجُوعٌ

والذي بعده:

يَنَادِي مِنْ بَرَاقِشٍ أَوْ مَعِينٍ فَاسْمَعْ وَاتْلُبْ بِنَا مَلِيعٌ

(٣) البيت من الوافر، وهو للفرزدق، ينظر: شرح أبيات سيبويه (١/١٨٢)، وشرح عمدة الحفاظ (٤٨٩)، والكتاب (١/١٨٥)، ولسان العرب مادة (قرد)، وبلا نسبة في الخصائص (١/١٥٦)، وفي ديوان الفرزدق (٢/٢٩٠)، وفيه: «القسام» مكان «القمام».

(٤) البيت من المنسرح، وقائله قيس بن الخطيم، أو عمرو بن أمريء القيس، ينظر: كتاب سيبويه (١/٩٥)، والمقتضب (٤/١٤٥)، والمحتسب لابن جني (٢/٨٠)، وخزانة الأدب (٢/١٨٨)، وملحقات ديوان قيس بن الخطيم (١٧٢)، ولسان العرب (وكف).

[اسم المفعول]

اسم المفعول: هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه.

وصيغته من الثلاثي المجرد، على «مفعول» كمضروب، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، بميم مضمومة، ويفتح، ما قبل الآخر؛ كـ: «مستخرج». وأمره في العمل، والاشتراط كأمر اسم الفاعل؛ مثل: «زيد معطي غلامه درهمًا».

قال في اسم المفعول: «ما اشتُقَّ مِنْ فَعْلٍ ... إلى آخره».

يردُّ عليه ما على اسم الفاعل، ولا يُحتاج هاهنا إلى أن نقول: صيغته على «مفعول»، إلا أن يُستغنى عنه بغيره؛ فإنَّ صيغة «مفعول» في الثلاثي مطَّرد، ووقع في بعض النسخ: «بفتح العين» بدل «وفتح ما قبل الآخر»، وهذا يرد عليه: «مسروك» و«مسرَّك» وشبهه؛ / [فإنَّه] (*) اسم مفعول وليس مفتوح العين.

[٤٨ أ]

(*) ما بين معقوفتين تكرر بالأصل، وهو كما يبدو سهو من الناسخ.

[الصفة المشبهة]

الصفة المشبهة : ما اشتقَّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت .

وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع ؛ كـ «حَسَنٍ» و«صَغْبٍ» و«شَدِيدٍ» . وتعمل عمل فعلها مطلقاً .

وتقسيم مسائلها : أن تكون الصفة باللام ، أو مجردة عنها ومعمولها مضافاً أو باللام أو مجرداً عنهما ، فهذه ستة . والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور ، صارت ثمانية عشر . فالرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، والجهر على الإضافة .

وتفصيلها : «حَسَنٌ وجهه» ثلاثة ، وكذلك «حَسَنُ الوجه» ، «حَسَنٌ وجهه» ، «الحسن وجهه» ، «الحسنُ الوجه» ، «الحسنُ وجهه» .

قال : « الصفة المشبهة » .

قال الشيخ : اختصَّت بتسميتها «مشبهة» بالفعل ؛ لإعمالها النصب في مثل : «زَيْدٌ حَسَنٌ وجهاً» ، ولولا ذلك لَمَّا اختصَّت به ؛ لأنَّ اسم الفاعل والمفعول أيضاً يشبهانه .

قوله : « ما اشْتَقُّ مِنْ فَعْلٍ » .

يرد عليه ما تقدم في اسم الفاعل .

قوله : « على معنى الثبوت » .

يرد عليه نحو : «دائم» و«ثابت» و«لازم» ؛ فإنه كذلك وهو اسم فاعل ، فَيَرِدُ هاهنا على الطَّرْدِ كما وردت في اسم الفاعل على العكس والضابط فيها : أنها كل صفة صحَّت إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى ؛ مثل : «حَسَنٌ وجهه» و«ظريفٌ غلامه» .

قوله : « وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل » .

هذا ظاهره أنها تخالفه مطلقاً ، وإنما هو من الثلاثي فقط يكون على صيغة

اثنان منها ممتنعان : «الحَسَنُ وَجْهَهُ»، «الحَسَنُ وَجْهَهُ».
واختلَفَ في : «حَسَنَ وَجْهَهُ».

اسم الفاعل وعلى غيرها، أما غير الثلاثي فهي منه على صيغة اسم الفاعل ؛ مثل :
«منطلق الفرس» و«مستبشر الوجه» وشبهه.
قوله : « اثنان منها ممتنعان ».

الضابط فيهما : أنه متى كانت الصفة بالألف واللام وكان المعمول مجرداً
عنهما أو مضافاً إلى غير معرب بالألف واللام - لم تحز الإضافة ؛ فمثال المعمول
المجرد : «الحَسَنُ وَجْهَهُ»، ومثال المضاف إلى غير المعرّف بالألف واللام :
«الحَسَنُ وَجْهَهُ» و«المضروب عبده» و«الحسن وجه غلامه»، فإن كان المعمول
مضافاً إلى معرف بالألف واللام جازت الإضافة ؛ مثل : «الحسن وجه الأب»
و«الظريف غلام الابن».

قوله : « واختلَفَ في (حَسَنَ وَجْهَهُ) ».

فجوزها الكوفيون مطلقاً نظماً ونثراً، ومنعها بعض البصريين مطلقاً، ومنعها
بعضهم في النثر دون النظم حملاً على «الحسن وجهه» ؛ محتجاً بأن هذه الإضافة
لا تفيد شيئاً.

قال الشيخ : / والمختار مذهب الكوفيين ؛ لأنه ورد عن النبي ﷺ وعن الصحابة [٤٨ ب]
مثله ؛ فعنه ﷺ في حديث الدجال : «أعور عينه اليمنى»^(١)، وفي صفة
النبي ﷺ : «شُنْ كَفِّهِ»^(٢)، وجاء في حديث أم زرع^(٣) نحو ذلك أيضاً.

- (١) الحديث أخرجه البخاري ؛ كتاب الأنبياء، باب : قول الله تعالى : ﴿واذكر في الكتاب
مریم اذا انتبذت من أهلها...﴾ ، (٦ / ٥٥٠) برقم (٣٤٤١).
(٢) الحديث أخرجه البخاري ؛ كتاب اللباس، باب : الجعد (١٠ / ٣٦٩).
(٣) لعل المراد قول أم زرع في آخر الحديث المشهور باسمها : «طوع أبيها وطوع أمها، وملء
كسائها، وغيظ جارتها...» والحديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥١٨٩).

والبواقي : ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما كان فيه ضميران حسنٌ،
وما لا ضمير فيه قبيحٌ.

ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف،
فتؤنث وتثنى وتجمع.

قوله : « وما فيه ضميران حسنٌ ».

بل هو ضعيفٌ.

« وما لا ضمير فيه قبيحٌ ».

هو أضعف ممّا فيه ضميران.

قوله : « ومتى رفعت بها ».

أي : ما بعدها.

« فلا ضمير فيها، فهي كالفعل ».

فلا يكون لها فاعلان.

« وإلا ».

أي : وإن لم يرفع بها.

« ففيها ضمير الموصوف؛ فتؤنث وتثنى وتجمع ».

أي : إن كان كذلك مثل : « مررتُ برجلينِ حسني الوجوه »، و« امرأة حسنةِ
الوجه »، و« حسنة وجهًا »، و« رجال حسني الوجوه »، و« حسنين وجهًا »، و« حسانِ
الوجوه »، ولا يقال : « برجلين حسني الوجه »، و« حسان الوجه » إلا بضعفٍ،
والوجه جمع المعمول في ذلك مطلقًا؛ كقوله : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ ۞ ﴾ (١).

(١) سورة التحريم، الآية (٤).

واسما الفاعل والمفعول غير المتعدّين مثل الصفة فيما ذكر.

قوله : « وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدّين » .
الأولى : غير المتعدّيات^(١) ، أو المتعدّية ؛ لأنّ المراد الأسماء .

قوله : « مثل الصفة » .

كيف يكون مثلها ولا يجوز أن تقول : « قائم أباً . أو أب » كما تقول : « قائم أبوه » ، وكذلك « قاعد » وشبهه ، ويقال : « زيدٌ حسنٌ وجهاً » .

(١) في هامش المخطوط : [وعبارة الكافية : (واسما الفاعل والمفعول) فالعبارة الصحيحة أن تكون الصفة تثنية وما ذكره من قوله : (والأولى) ؛ خطأ . فافهم] .
ولعل هذه العبارة من وضع الناسخ ، والعبارة في الكافية كما قال : « واسما الفاعل والمفعول » ، بينما عبارة الشارح : « وأسماء الفاعلين والمفعولين » ، ومراد صاحب هذا التعليق أن الصواب أن يقال : « غير المتعدّين » بالتثنية حسبما جاء بالكافية ، وليس بالجمع كما أشار الشارح رحمه الله تعالى .

اسم التفضيل

اسم التفضيل : ما اشتقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو «أفعل». وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد ليتمكن البناء، ليس ببلون ولا عيب؛ لأنَّ منهُما «أفعل» لغيره؛ مثل : «زيدٌ أفضلُ الناس»، فإنَّ قُصِدَ غيرهُ توَصَّلَ إليه بـ «أشدَّ» .. ونحوه؛ مثل : «هو أشدُّ منه استخراجاً، وبياضاً، وعمى».

قال : « اسم التفضيل : ما اشتقَّ مِنْ فعلٍ » .
يرد عليه ما تقدَّم .

قوله : «الموصوف بزيادة على غيره» .

«ضرباً» و«ضروب» وغيرهما من صيغ المبالغة لموصوف بزيادة، وليس به .

قلتُ: قوله : «على غيره» - وهو «أفعل» - يخرجهُ، ولو قال : بـ «أفعل» لم يرد السؤال البتَّة .

قوله : « وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد » / [٤٩ أ]

مذهب سيبويه : جوازه من الرباعي أيضاً في التفضيل والتعجب؛ مثل : «زيدٌ أكرم من عمرو» ويقصد به من «كرم» ومن «أكرم»، و«أحسن من بكر» ويقصد به من «حسن» ومن «أحسن»، وشبه ذلك .

قوله : « ليس ببلون ولا عيب » .

ليس ذلك مطلقاً في كل عيب؛ فإنَّ الجهل والبخل والبلادة وشبهها عيوبٌ، ويُنِي منها «أفعل» التفضيل، فيقال : «زيدٌ أجهل من عمرو» وشبهه .

وقوله : « لأنَّ منهُما (أفعل) لغيره » .

الجهل والبخل وشبههما ليس منهُما «أفعل» لغيره .

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول؛ نحو: «أعذر» و«ألوم»، و«أشهر» و«أشغل».

ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافًا، أو بـ «من»، أو معرفًا باللام.
فلا يجوز: «زيدٌ الأفضلُ من عمرو»، ولا: «زيدٌ أفضلُ»، إلا أن يُعلم.

قوله: «وقد جاء للمفعول».

هذا يُشعر بقلته، ومجيئه للمفعول كثيرٌ مطَّردٌ إذا أُمِنَ اللبسُ؛ مثل: «أبهت من زيدٍ من «بهت»؛ لأنَّه لم يجيئ إلا لِمَا لم يُسمَّ فاعله؛ كقوله تعالى: ﴿فَبُهَّتِ الذِّي كَفَرُ﴾^(١)، ثم مجيئه للمفعول على ثلاثة أقسام:

الأول: عند أَمِنَ اللبس، فيجوز مطلقًا؛ مثل: «أبهت» من قولهم: «بُهَّتَ زيدٌ» و«هو أغنى بحاجتي» أي: أكثر عناية، من قولهم: «عني زيدٌ بكذا»، ومنه: «أسقط» من قولهم: «سُقِطَ في يده»؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ..﴾^(٢) لم يُستعمل إلا لِمَا لم يُسمَّ فاعله.

القسم الثاني: ما يجوز عند القرينة؛ كقوله: «أشغل من ذات التَّحْيِينِ»^(٣)، من «شُغِلَ»، و«النَّحْيِ»: وعاء السَّمْنِ، و«أشهر» من «شهر».

والثالث: ما لا يجوز مطلقًا؛ وهو عند أَمِنَ اللبس إذا لم يكن قرينة؛ مثل: «أنفع... وشبهه».

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٨).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٤٩).

(٣) النَّحْيُ: وعاء من جلد، أو وعاء للسمن خاصة.

فإذا أُضِيفَ فله معنيان :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُقصد به الزيادة على من أُضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم؛ مثل : «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ»، فلا يجوز : «يوسف أحسن إخوته»؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

والثاني : أن تُقصد به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح؛ فيجوز : «يوسف أحسن إخوته».

ويجوز في الأول الأفراد والمطابقة لمن هو له.

وأما الثاني، والمعرّف باللام : فلا بد من المطابقة.

والذي بـ «من» مفرد مذكر لا غير.

قوله : « فإذا أُضِيفَ فله معنيان ... إلى آخره ».

«أفعل» التفضيل المضاف : إما أن يضاف إلى نكرة أو معرفة؛ فالأول : يجب إفراده وتذكيره؛ مثل : «مررتُ برجلٍ أحسن رجلٍ» و«بامرأةٍ أحسن امرأةٍ» و«برجلين أحسن رجلين» و«برجالٍ أحسن رجالٍ». والثاني : إما يقصد به الزيادة على من أُضيف إليه - وهو الأكثر - أو لا يقصد؛ فإن قُصد : فيشترط أن يكون منهم، وهذه الإضافة بمعنى «من» فيجوز / فيها الأفراد؛ لأنها بمعنى «من»، وتجاوز المطابقة؛ لأنها بمعنى الألف واللام، فجاز فيها الوجهان؛ لشبه الأمرين، وإن لم يقصد إلا الزيادة المطلقة فيضاف لتوضيحه، ويجوز على هذا : «يوسف أحسن إخوته»؛ لأنها ليس بمعنى «من» بخلاف الأول؛ فإنه بمعنى «من»، فلو قلتَ : «يوسف أحسن الإخوة» جاز فيها الوجهان، وهي بمعنى «من».

قوله : « والذي بـ (من) مفرد مذكر لا غير ».

مثل : «هذا أَفْضَلُ مَنْ عَمِرُوا» و«هما أَفْضَلُ مَنْ بَكَرَ» و«هم أَفْضَلُ مَنْ رَاكَبَ».

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل
باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً؛ مثل : «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في
عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ»

قوله : « ولا يجوز : (الأفضل من عمرو) ولا (زيدٌ أفضل) ، إلا إنْ عُلِمَ » (١) .
مثل : «الله أكبر» و«الله أعلم» وشبههما ، وقول الشاعر :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ (٢)

فيه ثلاثة أوجه : أن يكون «منهم» متعلّقاً بـ «لست» ، أي : لست
منهم ، أو بـ «الأكثر من غيرهم حصّى» ، أو بـ «أكثر» مقدّرة ؛ أي : لست
بالأكثر بأكثر .

قوله : « ولا يعمل في مظهر » .

يعني : رفعا ؛ لأنه يعمل في المظهر نصباً وجرّاً باتفاق ؛ مثل :
«هو أشد قوة وأكثر مال» ، وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب
أنهم يرفعون به الظاهر فيقولون : «رأيت رجلاً أفضل منه أبوه» ،
وشبه ذلك .

قوله : « إلا إذا كان لشيء ... إلى آخره » .

الأسهل في العبارة : إلا إذا كان لشيء مفضلٍ على نفسه باعتبار حالين أو

(١) عبارة المصنف هذه وردت في الكافية متقدمة عن موضعها هذا الذي أوردها فيه الشارح ،
فليتنبه إلى ذلك .

(٢) البيت من السريع ، وقائله الأعشى ، ينظر : نوادر أبي زيد الأنصاري (٢٥) ، والخصائص
لابن جني (١٨٥/١) (٢٣٤/٣) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٣) (٦/١٠٠ ، ١٠٣ ،
١٠٥) ، وخزانة الأدب (٤٨٩/٣) (٢٣٠/١) عرضاً ، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح
شواهد السيوطي ٥٧٢ (٣٠٥) ، والتصريح بمضمون التوضيح (١٠٤/٢) ، وشرح
الاشموني (٤٧/٣) ، وديوان الأعشى (١٠٦) .

لأنه بمعنى «حَسَنَ»، مع أنهم لو رفعوا لَفَصَلُوا بين «أَحْسَنَ» ومعموله بأجنبي وهو «الكحل». ولك أن تقول: «أحسن في عينه الكحل من عين زيد»، فإن قَدِّمْتَ ذَكَرَ «العين» قلت: «ما رأيتُ كعين زيد أحسنَ فيها الكحل»؛ مثل:

مررتُ على وادي السَّبَّاحِ ولا أرى كَوَادِي السَّبَّاحِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَثِيَّةٌ وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا^(١)

وقتين وكان منفياً^(*). ولم ينبه المصنف على النفي وهو شرط في المسألة؛ فلو قلت: «رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد» لم يجز، بل لابد أن يكون في سياق نفي.

قلت: لم يذكر المصنف في شرحه حلَّ هذه العبارة مع أنها عبارة غلقة قلقة، ولا شيخنا أيضاً، ومعناه - والله أعلم - : إلا إذا كان «أفعل» التفضيل لشيء مثل «رجل» المذكور، و«هو» أي «أفعل» التفضيل / في المعنى «المُسَبَّب»، أي «الكحل» مفضلٌ باعتبار الأول؛ أي «رجلاً» على «نفسه»؛ أي «الكحل»، «باعتبار غيره»؛ أي: غير «رجل» الأول.

[٥٠ أ]

والمثال الذي ذكره: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»؛ فـ «أفعل» التفضيل لـ «رجل» وهو في المعنى للكحل، و«الكحل» مفضلٌ باعتبار «رجل» على نفسه؛ أعني «الكحل» باعتبار «زيد» وهو غير الرجل، ولهذا لا يجوز إلا منفياً.

وقوله: «لأنه بمعنى (حسن)». فيه نظر؛ لأنه لا يصحُّ أن تقول: «ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل من عين زيد».

(١) البيتان من الطويل، نسبا إلى سحيم بن وثيل الرياحي، ينظر: شواهد العيني (٤٨/٤)، وخزانة الأدب (٥٢١/٣).

(*) في الهامش: «وجميع النسخ التي رأيناها وجدنا فيها هذا القيد - أعني قوله: منفياً - ولعل هذا الشارح صادف نسخة سقيمة واعتمد عليها فشرحها، وقد وقع مثل ذلك فيما سبق في مواضع [وأشرنا] إليه في الحاشية».

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الفعل

الفعل : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومن خواصه : دخول «قد»، والسين، و«سوف»، والجوازم، ولحوق تاء التأنيث ساكنة، ونحو : تاء «فعلت».

قال : « ما دلَّ على معنى ... إلى آخره ».

وقد تقدم ما عليه من المناقشة لفظاً.

قوله : « ومن خواصه ... إلى آخره ».

ذكر من علامات الماضي والمضارع دون الأمر، ولو قال بعد قوله : «الساكنة» : «ونون التوكيد» دخل الأمر، أما العلامات المختصة : فتاء الضمير والتأنيث مختصان بالماضي، وحرف التنفيس والجوازم تختص بالمضارع، ونون التوكيد بلا قيد تختص بالأمر، وأما المشتركة فقد يشترك فيها الماضي والمضارع، ونون التوكيد يشترك فيها الأمر والمضارع بقيد، ولحوق ضمائر الثنية والجمع يشترك فيها الثلاثة.

[الفعل الماضي]

الماضي : ما دلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح مع غير الضمير
المرفوع المتحرك، والواو.

قوله : « ما دلَّ على زمان قبل زمانك ».

يرد على طرده : « لم يَقُمْ »، وعلى عكسه : « إنَّ قام ».

قلتُ : المراد وضعًا، وهذه خرجت لعوارض طارئة، لكن يُقال : فعَلَى هذا
لا تبقى حاجة إلى قوله : « مع غير ضمير المرفوع ... إلى آخره » ؛ لأنَّ تلك أيضًا
عوارض عرضت على ما هو الأصل وضعًا، فلا اعتبار بها.

[الفعل المضارع]

المضارع : ما أشبه الاسم بأحد حروف «نأيت»؛ لوقوعه مشتركاً. وتخصيصه بـ «السين» و«سوف».

فالهزمة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة، والياء للغائب غيرهما.

قوله : « أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) ».

لأنه صارت حركاته وسكناته / كالاسم.

وقوله : « بأحد حروف (نأيت) ».

«اعلم» في أوله أحدها وليس مضارعاً، والمختار أنه مشترك، كما قال المصنف، لا حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما قال غيره.

قوله : « والنون له مع غيره ».

فاته : «أو للمتكلم العظيم»؛ كقوله تعالى وتقدس : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ (١)، وليس معه غيره سبحانه، ويكفي : «النون لعظيم أو مشارك».

قوله : « والتاء ... إلى (غيبة) ».

قد تكون التاء للغائبات أيضاً؛ كقولك : «تقوم الهندات»، ويكفي : «التاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث الغائب مطلقاً»، إلا مع نون الضمير، فقوله : «والياء للغائب غيرهما» حقه أن يقول : «غيرهن»؛ لما قدمناه من قولهم : «تقوم الهندات» و«الهندات تقوم»، كما تقول : «قامت»؛ لأن كل ما يُقال في ماضيه : «فعلت» يقال في مضارعه : «تفعل»، وبعض العرب يقول : «يطلع الشمس» بالياء، وعلى هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِي ظَلَمُوا مَعذِرَتَهُمْ ﴾ (٢) بالياء.

(٢) سورة الروم، الآية (٥٧).

(١) سورة يس، الآية (١٢).

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه.

ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد ولا نون جمع المؤنث. وإعرابه: رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ.

فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للثنائية والجمع، والمخاطب المؤنث بالضممة والفتحة لفظاً والسكون مثل: «يَضْرِبُ».

قوله: «حرف المضارعة مضمومٌ في الرباعي ... إلى آخره».

أي: مزيداً كان أو مجرداً.

قوله: «إذا لم يتصل به نون التوكيد ... إلى آخره».

إذا لحق الفعل نون التوكيد؛ فإن كان قبلها ضمير الاثنين أو الجماعة أو المؤنث بارزاً؛ فالفعل معربٌ، وإنما يكون مبنياً إذا كان الضمير بين الفعل والنون مستتراً، ولعلَّ قوله: «يتصل» إشارة إلى ذلك؛ مثال الضمير البارز: «هل تضربان؟»، و«أتضربون؟»، و«أتضربين؟»، وعلَّةُ عدم البناء أنه صار كالمركب، ولم يركَّب تركيب مزج من ثلاث كلمات، بل من كلمتين فقط، وهذه ثلاث كلمات، فبطل التركيب فبطل البناء؛ ولأنَّه لم يعقل تركيب كلمتين وبينهما جزءٌ أجنبي، وهذا ذكره أبو علي^(١) في «الإغفال»^(٢) / .

[٥١]

قوله: «المجرد عن ضمير بارز».

تقديم «بارز» على «ضمير» أولى.

قلت: ولو اقتصر على «بارز» كفاه عن ذكر ضمير للاصطلاح.

(١) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في «فسا» من أعمال فارس سنة (٢٨٨هـ - ٩٠٠م)، ورحل إلى بغداد وفيها توفي سنة (٣٧٧هـ - ٩٨٧م)، من كتبه: «التذكرة»، و«تعاليق سيبويه»، و«الإغفال» وهو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى.

(٢) الإغفال: وهو كتاب عبارة عن مسائل أصلحها على الزجاج.

والمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا؛ مِثْلُ : «يَضْرِبَان»، و«يَضْرِبُونَ»، و«تَضْرِبِينَ». والمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا، وَالْفَتْحَةُ لِفِظًا، وَالْحَذْفُ. والمُعْتَلُّ بِالْأَلْفِ : بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا، وَالْحَذْفُ. ويرتفع إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ؛ نَحْوُ : «يَقُومُ زَيْدٌ».

قوله : «وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ».

أي : ضَمِيرًا كَبَانٍ أَوْ عَلَامَةً ؛ عَلَى لُغَةِ «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ» وَ«يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ» وَ«يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ»^(١) ؛ لِأَنَّهُمَا عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ اللُّغَةِ عَلَامَةُ مُشْعِرَةٍ بِحَالِ الْفَاعِلِ ؛ كِتَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُمْ بِضَمَائِرٍ .

قوله : «وَيَرْفَعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ».

هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّجَرُّدَ عَنْهُمَا هُوَ الْعَامِلُ كَمَا يَقُولُهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لَا مَا يَقُولُهُ الْبَصَرِيُّونَ : إِنَّ الْعَامِلَ : وَقَعَهُ مَوْقِعَ الْأَسْمِ .

(١) وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، آيَةُ (٣)] .

[نواصب الفعل المضارع]

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ويتنصب بـ «أن»، و«لن»، و«إذن»، و«كي».

وبـ «أن» مقدرة بعد «حتى»، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، و«أو».

فـ «أن» مثل: «أريد أن تحسن إلي»، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ والتي تقع بعد العلم هي المخففة من الثقله وليست هذه نحو:
«علمت أن سيقوم» و«أن لا يقوم».
والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان.

قوله: «فـ (أن) مثل: (أريد أن تحسن) ... إلى آخره».

«أن»: تنصب الفعل المضارع، إلا أن تكون مفسرة، أو زائدة، أو بعد علم أو معناه؛ فالمفسرة: التي يحسن موضعها «أي»؛ مثل: «أومات إليه أن يخاف الله»، [و«أن» هنا بمعنى «أي»] ^(١)، والزائدة معروفة المواضع؛ مثل: «آتيك إذا أن تقوم»، وزعم الأخفش أنها قد تعمل، وادّعى أن «أن» في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^(٢) زائدة وقد عملت، وقياساً على الباء الزائدة في مثل: «ما زيد بقائم»، والصحيح خلافه، والباء عملت لاختصاصها بالاسم؛ لأن الحرف العامل إذا اختص بأحد القبيلين، عمل فيه وإن كان زائداً، و«أن» الزائدة لم تختص بالفعل، بدليل قوله:

كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ ^(٣)

(١) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٤٦).

(٣) جزء بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقيل: هو ابن صريم الشكري، أو علياء الشكري، ينظر: همع الهوامع (١/٢٣٥)، والدرر اللوامع (١/١٩٩). وصدرة:
ويوماً توافينا بوجه مقسم

و«لن» مثل «لن أبرح»، ومعناها نفى المستقبل.

وكقوله:

فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ (١)

والواقعة بعد العلم لا تعمل؛ لأنها مخففة من الشقيلة، وقد أعملت قليلاً حملاً لها على الواقعة بعد الشك، والتي بعد الشك فيها الوجهان: الإعمال والإلغاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً..﴾ (٢) قُرِئَ رفَعًا ونَصَبًا، وتعمل فيما عدا هذه المواضع، وقد جاء ترك إعمالها / أيضاً قليلاً حملاً لها على «ما» [٥١ ب] المصدرية؛ لأنها أختها، ومنه قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (٣)

فلم يُعملها في الأول حملاً على «ما»، وأعملها في الثاني على الأصل.

قوله: «ولن».

قال الزمخشري: تدل على استغراق النفي في الاستقبال. وبني عليه اعتزاله

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (٧١)، والدرر (٩٧/٤)، وشرح شواهد المغني (١١٢/١)، وبلا نسبة في شرح التصريح (٢٣٣/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (٣٣١)، ومغني اللبيب (٣٤/١)، وجمع الهوامع (١٨/٢). وعجز البيت:

معاطي يد في لجة الموت غامرُ

معاطي يد في لجة الماء غارفُ

وجاء في رواية:

(٢) سورة المائدة، الآية (٧١). قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر «تكون» برفع النون، على أن «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره «أنه». وقرأ الباقون «تكون» بنصب النون على أن «أن» حرف مصدري ونصب، دخلت على فعل منفي ب «لا». [المغني في توجيه القراءات العشر (٢٤/٢ - ٢٥)].

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: مجالس ثعلب (٣٩٠)، والمنصف لابن جني (٢٧٨/١)، والإنصاف لابن الأنباري (٥٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥/٧) (١٤٣/٨)، وشرح العيني (٣٨٠/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٣٢/٢)، وشرح الأشموني (٢٨٧/٣)، وخزانة الأدب (٥٥٩/٣).

و«إذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً مثل:
 «إذن تدخل الجنة»

في ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(١)، وليس قوله بصحيح، والحق أنها لا تدل على استغراقه ولا عدمه، كما يفهم من إطلاق المصنّف، ويُطْلَق قولَ الزمخشري قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(٢).

قال الشيخ: لا يقال: هي مقيدة؛ فلم تفده للتقييد، والكلام في الإطلاق؛ لأنها لو وُضِعَتْ لذلك لم تُستعمل في غيره.

قلت: في هذا الجواب نظر؛ لأنه لو قال: «والله لا أقوم» حث متى قام، ولو قال: «حتى يقوم زيد» لم يحدث بالقيام بعد، فلا يلزم من دلالة الشيء على أمر عند الإطلاق دلالة عليه عند التقييد بما يمنعه، وكذلك قال سيبويه: «لن» جواب «سيفعل»، و«لم» جواب «قد فعل»، ولذلك لا يحسن أن يُجاب من قال: «قد فعل؟» بـ «لن يفعل»، ولا مَنْ قال: «سيفعل؟» بـ «لم يفعل». وقد استعملت «لا» للاستغراق والأبد؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(٣).

قوله: «و (إِذْنٌ) إذا لم يعتمد ما بعدها».

أي: على ما قبلها من لفظ المتكلم، وإلا فهي معتمدة على لفظٍ قبلها قطعاً لأنها جوابٌ، لكن لا من المتكلم.

وقوله: «وكان الفعل مستقبلاً».

وأيضاً بشرط أن يكون غير مفصول بقسم أو «لا»، فإن فصلَ بينهما قسمٌ - مثل: «إذن - والله - أكرمك» أو «لا» مثل: «إذن لا أقعدك» - لم يجب النصب.

(١) سورة الأعراف، الآية (١٤٣). (٢) سورة طه، الآية (٩١).

(٣) سورة فاطر، الآية (٣٦).

وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان.

و«كي» مثل: «أسلمتُ كي أدخل الجنة»، ومعناها السببية.

وقوله: «فيها بعد الواو والفاء وجهان».

الراجح: الرفع؛ وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١)، وقرئ بالنصب شاذاً: «وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا»^(٢) / .

[١٥٢]

قوله: «و(كي)».

«كي» تارة تكون مصدرية بمعنى «أن» وهي المقصودة هنا، وتارة تكون حرف جر؛ فإن كانت مصدرية فليست سببية، وإنما السببية: اللام المقدرة معها؛ فقولك: «جئت كي أكرمك» كقولك: «أن أكرمك» والتقدير: «لأن»، فكذلك التقدير «لكي». وأما الجارة فتختص بموضعين:

الأول: «ما» الاستفهامية؛ كقولك سائلاً عن علّة فعلٍ: «كَيْمَ فعلت؟» ومعناها «لِمَ فعلت؟»، ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخلت عليه «كي» أو حرف من حروف الجر؛ كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٣) و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾^(٤) و﴿يَمُ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٥) وشبهه، ولذلك أبدلت في الوقف هاء السكت، فقالوا: «عمّة؟» و«لِمّة؟» و«كيمّة؟».

الثاني: «ما» المصدرية أو «أن» المصدرية؛ كقول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٦)

(١) سورة الإسراء، الآية (٧٦).

(٢) انفرد أبو الحسن بن العلاف عن أصحابه عن أبي العباس المعدل عن بن وهب عن روح في «لا يلبثون» فضم الياء وفتح اللام وشدد الباء فخالف فيه سائر أصحاب روح وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدل، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح، وروى سائر أصحاب روح بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف الباء وبذلك قرأ الباقر، ولا خلاف في فتح الياء. اهـ.

(٣) سورة النبأ، الآية «١». (٤) سورة النازعات، الآية «٤٣». (٥) سورة النمل، الآية «٣٥».

(٦) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم، وينظر في: خزانة الأدب (٣/ ٥٩١) =

و«حتى» إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها بمعنى «كي» أو «إلى»؛ مثل «أسلمت حتى أدخل الجنة»، و«كنت سرتُ حتى أدخلَ البلدَ»، و«أسير حتى تغيب الشمس».

فإن أردت الحال تحقيقاً، أو حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع. وتجب السببية مثل «مرض فلان حتى لا يرجونه». ومن ثم امتنع الرفع في «كان سيري حتى أدخلها» في الناقصة، و«أسرتُ حتى تدخلها؟». وجاز في التامة «كان سيري حتى أدخلها»، و«أيهم سار حتى يدخلها».

وكقول الآخر:

فَقَالَتْ أَكُلَ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا^(١)

ف «ما» في البيت الأول مصدرية، وفي البيت الثاني زائدة، و«أن» التي بعدها وما بعدها بتأويل مصدر؛ أي: «لِغَرِّكَ». قوله: «و (حتى) ... إلى آخره».

أصلها الكثير: أن تكون جارةً بمعنى «إلى»، فتدخل على الأسماء والأفعال، وهي بمعنى «كي» قليل فتختص بالفعل. والمرفوع ما بعدها هي التي يصلح بعدها «فإذا»؛ فلأنك لو قلت: «مرض فلان هو لا يرجونه» صح، وكذا لو قلت وأنت

= ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٢ (١٣٣)، وشرح العيني (٣/٢٤٥) (٣٧٩/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣/٢)، وشرح الأشموني (٢/٢٠٤) (٣/٢٧٩)، وملحقات ديوان قيس (١٧٠).
وورد «يرجى» بدل «يراد».

(١) البيت من الطويل، وقائله جميل، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (٩/١٤، ١٦)، وخزانة الأدب (٣/٥٨٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٣ (١٧٣)، وشذور الذهب (٢٨٩)، وشرح العيني (٣/٢٤٤) (٣٧٩/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣/٢، ٢٣٠، ٢٣١)، وجمع الهوامع (٢/٥)، والدرر اللوامع (٢/٥)، وشرح الأشموني (١/٢٧٩) (٢/٢٠٤)، وديوان جميل (٢٥).

ولام كي: مثل «أسلمت لأدخل الجنة».

ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي لـ «كان»، مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾.

والفاء بشرطين:

أحدهما: السببية. والثاني: أن يكون قبلها أمر

داخل: «سرتُ فإذا أنا أدخل» صحَّ، والتي تنصب ما بعدها هي التي لا يصحُّ بعدها ذلك.

قوله: «ولام كي».

هكذا يقول أكثرهم، والأجود: «ولام الجرُّ»؛ ليدخل فيه لام «كي» هذه ولام الصيرورة؛ كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١)، واللام / المزیدة؛ مثل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ...﴾^(٢)؛ فإنَّ هذه الثلاثة تنصب [٥٢ ب] الفعل، والفرق بين لام «كي» ولام الصيرورة: أنَّ السببية في الأولى تُعلم من الفاعل، والسببية في الثاني ليس تُعلم من الفاعل.

قوله: «بعد النفي لـ (كان)».

هذا بشرط أن تكون ماضية المعنى كان لفظها ماضياً؛ مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ...﴾^(٣)، أو مضارعاً؛ مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ...﴾^(٤)، فلو قلت: «ما يكون زيدٌ ليقول غداً شراً» لم يجوز.

قوله في الفاء: «وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ... إلى آخره».

الأمر بأسماء الأفعال مثل: «نَزَّالٌ»، وبالمصادر مثل: «قيامك»، والنهي في مثل: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» - ليس لها جوابٌ منصوب، ولو قال: «أمر أو نهى بفعل صريح» سَلِمَ من ذاك. وقولنا: «صريح» ليخرج به الأمر أو النهي الوارد بلفظ

(١) سورة القصص، الآية (٨). (٢) سورة النساء، الآية (٢٦).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٣٣). (٤) سورة النساء، الآية (١٣٧).

أو نهبي، أو استفهام، أو نفْي، أو تمن، أو عرض.

الخبر؛ فإنه لا يُنصَب جوابه بالفاء أيضاً.

وقوله: «أو نفْي».

لو قال: «حقيقي أو مؤول» كان أولى؛ ليدخل مثل: «قلماً تأتينا فتحدثنا» و«غير قليل أنصارك فيخاف عليك»؛ لأنَّ المعنى: «ما تأتينا» و«ما قليل أنصارك»، ولم يذكر التحضيض والدعاء والترجي؛ فإنَّ حُكْمَ الثلاثة كحكم التمني وغيره بما تقدّم.

قلتُ: ويحتمل دخول التحضيض في العَرَض؛ لأنَّه من جنسه، والترجي في التمني، والدعاء في الأمر والنهي؛ لأنَّه بلفظها والقرائن تخصُّص ذلك، ولم يذكر الواقعة بعد جزاء الشرط أو بين الشرط والجزاء؛ مثل: «إِنْ تَسَلَّ تُعْطَ فُتَكْرَمُ»، و«إِنْ تَسَلَّ فَتُحَسِّنْ تُحَبَّ»، ومن الأول: القراءة في قوله تعالى: ﴿يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾^(١)، قُرِئَ بالرفع والنصب والجزم^(٢)، وزاد الكوفيون جواب التشبيه؛ نحو: «كأنك أميرنا فطيعك»؛ لأنَّ معناه النفْي؛ أي: «ما أنت أميرنا»، وجميع ما ذكر مقدَّرٌ بمصدرٍ، فكذلك نُصِبَ جوابُه بتقدير «أنَّ»، فمعنى: «زنا فنكرمك»: / «ليكن منك زيارة، فإنَّ نكرمك» أي: فمنا إكرامك.

[٥٣ أ]

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

(٢) قرأ بالجزم كل من: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وحمزة وخلف واليزيدي والأعمش. قال ابن جني: «وروي عن الأخفش قال في قراءة ابن مسعود: "يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء": جزم بغير فاء. قال أبو الفتح: جزم هذا على البذل من (يحاسبكم) على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصل، فجري مجرى بدل البعض أو الاشتمال...» اهـ.

[المحتسب ١/١٤٩]

والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك.

و«أو» بشرط معنى «إلى أن»، أو «إلا أن».

قوله: «والواو بشرطين: أحدهما: الجمعية».

العاطفة أيضاً معناها الجمعية، لكن جمعاً مطلقاً غير مقيد بوقت، وهذه شرطها الجمعية في وقت واحد، ولو قال: «الجمعية وقتاً» لتم.

قوله: «و (أو) بشرط معنى (إلى أن)».

كون «أو» بمعنى «إلا أن» متفق عليه، وبمعنى «إلى أن» مختلف فيه، فجوزه الكوفيون ومنعه البصريون، فكان ذكر المتفق عليه أولى، واستدل الكوفيون بقول المادح لرسول الله ﷺ:

إِلَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ أَغْمَلْتُ نَاقَتِي تَجُوبُ الْفَيَافِي سَمَلَقًا بَعْدَ سَمَلَقٍ

فَمَا لَكَ عِنْدِي رَاحَةً أَوْ تَلَحُّحِي بِبَابِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمَوْقِفِ (١)

أي: «إلى أن»، ومنه قول أبي صخر الهذلي (٢):

فِرَاقُ أَخٍ لَا يَبْرَحُ الدَّهْرَ ذِكْرُهُ يُهَيِّمُنِي مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ الْعُمْرُ (٣)

(١) البيتان من الطويل، وقائلهما مجهول.

(٢) هو: عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي موالياً لبني مروان متعصباً لهم، وله في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح، وكان قد حبسه عبد الله بن الزبير عاماً وأطلقه بشفاعة رجال من قریش، وهو صاحب الأبيات المشهورة التي أولها:

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

توفي نحو سنة (٨٠هـ - ٧٠٠م).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٢)، وشرح عمدة الحفاظ (٣٣٦).

والشاهد فيه قوله: «أو ينفد»؛ حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد «أو» التي بمعنى «حتى».

والعاطفة، إذا كان المعطوف عليه اسماً.

أي: «حتى»، وقد جمعهما الذَّرِيعُ أبو قيس مجنون بني عامر^(١) حين أمره بتطليق زوجته ليلي التي كان مغرمًا بها فقال واضعًا نفسه على الرمضاء: «والله لا أريم بهذا الموضع أو أموت أو تخليها»؛ فالأول بمعنى «إلى أن» والثانية بمعنى «إلا أن».

فإن قيل: فما المستثنى والمستثنى منه على معنى «إلا أن»؟

قلنا: المستثنى: الوقت من الأوقات، وتقديره: «لأنَّكَ الأوقات كلها إلا وقتَ تعطيني حقِّي».

قوله: «والعاطفة».

ليدخل فيه الواو و«أو».

قوله: «إذا كان المعطوف عليه اسماً».

ينبغي أن يُقال: اسماً صريحاً؛ لأنَّ الفاء والواو المتقدمتين عاطفتان على اسم في الحقيقة، كما تقدَّم تقديره، لكنه ليس اسماً صريحاً. وقوله: «اسماً» أجود من قول الجزولي^(٢): «مصدرًا»، لأن كونه مصدرًا لا يشترط، بل يجوز: / «زيدٌ ويطيعك خيرٌ لك من عمرو»، و«خالدٌ ويحبك أجود من بكرٍ»، و«حضورك وتشير

[٥٣ ب]

(١) هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل من المتيمنين، من أهل نجد، لم يكن مجنوناً، وإنما لقَّب بذلك لهيامه في حب ليلي بنت سعد، توفي (٦٨هـ-٦٨٨م)، صنَّف ابن طولون (ت ٩٥٣هـ) كتاباً في أخباره سمَّاه: «بسط سامع المسامر في أخبار مجنون بني عامر»، وكان الأصمعي ينكر وجوده ويراه اسماً بلا مسمى، والجاحظ يقول: «ما ترك الناس شعراً مجهول القائل فيه ذكر ليلي إلا نسبوه إلى المجنون»، ويقول ابن الكلبي: «حدثت أنَّ حديث المجنون وشعره وضعه فتى من بني أمية كان يهوى ابنة عم له».

(٢) سبقت الترجمة له.

ويجوز إظهار «أن» مع لام «كي» والعاطفة: ويجب مع «لا» في اللام.

بخيرٍ أفضلُ.

قوله : « ويجوز إظهار (أن) .. إلى آخره ».

الأظهر في التبیین: «يجب إظهارُ (أن) مع اللام إذا لاقت (لا)،
ويجب حذفها مع لام الجحود، ويجوز فيما سواهما الوجهان:
الإظهار والإضمار.

[جوازم الفعل المضارع]

وينجزم بـ «لم» و «لما»، ولام الأمر، ولا في النهي، وكلم المجازاة، وهي: «إن»، و «مهما».....

قال: «وينجزم^(١) بـ (لم) ... إلى آخره».

لم يذكر الدعاء، ودخوله في الأمر ليس بأدب.

وقوله: «و (كلم) المجازاة».

ليعم الأسماء والحروف.

قوله: «مهما».

الزمن مشري والجزولي يجعلان «مهما» اسماً مجرداً عن الزمان، وكذلك يجعلان «ما» و «أيا» وليس ذلك بتحقيق، أما «مهما» فقد جاءت مقصوداً بها الزمان؛ كقول حاتم الطائي^(٢):

وَلَيْتَكَ مَهْمًا تُعْطِ بَطْنُكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُتَّهَى الذِّمِّ أَجْمَعًا^(٣)

والمراد: «وإنك متى تعطي»، وأما «ما» فقد جاءت أيضاً شرطية متضمنة معنى

(١) قوله: «وينجزم» هو في الكافية: «وينجزم». وفي هامش الأصل كلمة غير واضحة.

(٢) هو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، فارسي، شاعر، جواد، جاهلي. يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طبرستان). قال ياقوت: وقبر حاتم عليه. شعره كثير وضاع معظمه، وبقي منه ديوان صغير. وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ.

[الأعلام: ١٥١/٢].

(٣) البيت من الطويل، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٣٣١ (٢٥٣)، وجمع الهوامع (٥٧/٢)، والدرر السلوامع (٧٣/٢)، وشرح الأشموني (١٢/٤)، وديوان حاتم الطائي (١١٤).

الزمان في قول الشاعر تميم العجلاني^(١):

وَلَوْ كُحِلَتْ حَوَاجِبُ خَيْلِ قَيْسٍ بَتَغْلِبَ بَعْدَ كُلِّبٍ مَا قَدِينَا
فَمَا تَسْلَمَ لَكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ فَلَا تَرْجُو الْبَنَاتِ وَلَا الْبَنِينَ^(٢)
وأيضاً منه:

فَمَا تَحْيَا لَا تُسَامُ حَيَاةً وَإِنْ تَمُتَ فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعَيْشِ أَجْمَعًا^(٣)
وأما «أي» فإنها بحسب ما تُضاف إليه؛ فإن أُضيفت إلى الزمان تضمنت معناه، كقولك: «أي حين تَقُمُ أَقْمُ»، ولا يلزم من هذا أن تكون دالة على الزمان بنفسها، كما قال بعضهم؛ لأنك لو أضفتها إلى مكان - كقولك: «أي مكان تجلس أجلس» - دلّت على المكان، ولم يلزم من ذلك أن تكون ظرفَ مكان.
قوله: «وحيثما».

يريد كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ^(٤) / [٥٤ أ]

(*) في متن الكافية جاءت «حيثما» بعد «إذ ما» وليس قبلها كما أوردها المصنف. فليتنبه.
(١) هو: تميم بن أبي مقبل العجلاني، من العجلان بن عبد الله بن كعب من بني عامر بن صعصعة، جد جاهلي، بنوه قبيلة ضخمة، ولا يعرف له تاريخ وفاة.

[الأعلام: ٢١٦/٤]

(٢) البيتان من الوافر، ينظر: شواهد شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٦٦).
(٣) البيت من الطويل، وهو لابن الزبير في شرح الأشموني (٣/٥٨١)، وليس في ديوانه. والشاهد فيه قوله: «فما تحي لا نسام»؛ حيث جزمت «ما» فعلين مضارعين مثل «من».
(٤) البيت من الخفيف، وهو كذلك بيت مدور، وقائله مجهول، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٣٣ (٢٣٤)، وشذور الذهب (٣٣٧)، وشرح العيني (٤/٤٧٦)، وشرح الأشموني (٤/١١)، وحاشية يس على التصريح (٢/٣٩).

وهي ظرف مكان على أصلها، ومنه:

حَارَكَ لَكَ اللَّهُ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنِ وَحَيْثُمَا يَقْضِي أَمْرًا صَالِحًا تَكُنْ (١)

قوله: «وإذ ما».

قال المبرد: هي اسم. والصحيح قول سيبويه: إنها حرف بمعنى «إن لا»؛ لأنها قد أفادت المجازاة باتفاق، ودعوى دلالتها على زمن مستقبل - كما قال المبرد - غير مسلم، وشاهدها قول الشاعر:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (٢)

ومنه:

وإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ لَا تَجِدُ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَاعْلَمْ (٣)

(١) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: دلائل الإعجاز (٢٠٢)، ودبيان زهير (١٢٣). ويروى: «هناك ربك» بدل: «حار لك الله»، و«فكن» بدل «تكن».

(٢) البيت من الكامل، وقائله عباس بن مرداس، وينظر في: كتاب سيبويه (٣٤٢/١)، والمقتضب (٤٧/٢)، والجمل للزجاجي (٢٢٢)، والخصائص لابن جني (١٣١/١)، والمحاسب لابن جني كذلك (٨٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٤) (٤٦/٧)، وخزانة الأدب (٤٣٦/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٥٨٠/٣)، وشرح ابن عقيل (٥٨٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٣٦٥)، وشرح قطر الندى (٨٩)، والمقاصد النحوية (٤٢٥/٤).

ويروى: «إذ ما تأب» بدل «إذ ما تأت».

ويروى الشطر الثاني من البيت هكذا:

* به تَلْفٍ من إياه تأمر آتيا *

و«أين»، و«متى»، و«ما» و«من»، و«أي».....

قوله : « وأين ».

ولم يذكر «أين»، وقد تقدم في الظروف أنها تكون شرطاً أيضاً؛
كقول الشاعر:

إِذَا النَّعْجَةُ الْغَرَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ^(١)

قوله : « ومتى ».

كقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(٢)

ومنه قول الآخر:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجًا^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين (٥٢٦/٢)، وشرح
عمدة الحفاظ (٣٦٣)، وبلا نسبة في الدرر (٩٥/٥)، وشرح قطر الندى (٨٨)، وهمع
الهوامع (٦٣/٢).

ويروي: «الأدماء» بدل «الغراء».

(٢) البيت من الطويل وقائله الخطيئة، ينظر: كتاب سيبويه (٤٤٥/١)،
ومجالس ثعلب (٤٦٧)، والمقتضب (٦٥/٢)، والجمل للزجاجي (٢٢٠)،
وأمالى ابن الشجري (٢٧٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٢) (١٤٨/٤)
(٥٣، ٤٥/٧)، وشذور الذهب (٦٤)، وشرح العيني (٤٣٩/٤)، وديوان
الخطيئة (٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وقائله عبید الله بن الحر، أو الخطيئة، وليس في ديوانه،
ينظر: كتاب سيبويه (٤٤٦/١)، والمقتضب (٦٦/١)، والإنصاف (٥٨٣)، وشرح
المفصل لابن يعيش (٥٣/٧) (٢٠/١٠)، وخزانة الأدب ٣/٦٦٠، وهمع الهوامع
(١٢٨/٢)، والدرر اللوامع (١٦٦/٢)، وشرح الأشموني (١٣١/٣)، وحاشية يس
على التصريح (١٦٢/٢).

و«أنى».

وأما مع «كيفما»، و«إذا» فشاذاً، وبـ «إن» مقدرة.

فـ «لم» لقلب المضارع ماضياً ونفيه، و«لما» مثلها، وتختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل.

ولام الأمر: اللام المطلوب بها الفعل، ولا النهي: المطلوب بها الترك.

قوله: «وأنى».

كقول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِيسُ بِهَا كَلَّا مَرْكَبُهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ^(١)
ومنه أيضاً قوله:

فَأَيُّهُمْ بِهِمْ شَهْرَيْنِ أَنَّى دَعَوْتَهُمْ أَجَابُوا عَلَى مَرْقُومَةٍ بِالْقَوَائِمِ^(٢)

قوله: «وأما مع (كيفما) و(إذا) فشاذاً».

هذا سهو؛ فإنه لم ينقل الجزم بـ «كيف» من عربي قط لا شاذاً ولا غيره، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي / يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٣)، فأتى بعدها بالمضارع غير مجزوم، وهي هنا شرطية؛ لأن الاستفهام هنا غير سائغ؛ وفي هذه الآية مخالفة لقاعدة مطردة، وهو أنه متى تقدم على أداة الشرط ما يكون بمعنى الجواب أو يفهم منه الجواب، فلا يكون الشرط إلا ماضياً، فلا يجوز: «سوف أكرمك إن تأتني» بل «إن أتيتني»، وقد جاء هاهنا بعد أداة

(١) البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة، وينظر في: كتاب سيويه (٣٤٢/١)، والمقتضب (٤٨/٢)، والجمل للزجاجي (٢٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٠/٤)، (٤٥/٧)، وخزانة الأدب (١٩٠/٣) (١٠٩/٤)، (٢١٠)، وديوان لبيد (٢٢٠).

(٢) البيت من الطويل، وقائله جرير، ينظر: مجالس ثعلب (٧١)، وديوان جرير (٥٥٤).

(٣) سورة آل عمران، الآية (٦).

وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني، ويسميان شرطاً وجزاء.

فإن كانا مضارعين، أو الأول، فالجزم.

وإن كان الثاني، فالوجهان.

الشرط فعلٌ مضارع ولم يجزم به.

وأما «إذا»: فالجزم بها كثيرٌ وليس بشاذٍ، لكن في الشعر فقط، فلا يكون في غيره، وقد تحمل «إذا» على «متى» فيجزم بها، و«متى» على «إذا» فلا يجزم، كما حُمِلت «لم» على «لا»، فالأول كقوله ﷺ لفاطمة: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا ثلاثاً وثلاثين...» (١) الحديث، يجزم «تكبرا».

قوله: «وكلم المجازاة».

أجود من قولهم: «وحروف المجازاة».

قوله: «يدخل على الفعلين».

الأجود: «تدخل على جملتين»؛ ليعمَّ الاسمية والفعلية.

قوله: «فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم».

أي: عند البصريين، والأجود من مذهب الكوفيين، وقد جوز الكوفيون في الثاني الرفع أيضاً؛ مثل: «إن أتيتني أكرمك»، ولا فرق عندهم بين أن يكون الشرط ماضياً أم مضارعاً، وعلة ارتفاع الجزاء: ضعف أداة الشرط؛ لأنها تقتضي جزماً، وقد حصل ذلك بجزم الأول، ويقوي ذلك اتفاقهم على جواز رفعه إذا كان الأول ماضياً، والمختار: جزم الثاني في الجميع، ومتى رفع جزاء شرطه ماضٍ فهو عند سيبويه في حكم التقديم، فلذا قلت: «إن أتيتني أكرمك»،

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: الدليل على أن الخمس

لنواب الرسول ﷺ (٢٤٨/٦)، ومسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التسبيح

أول النهار وعند النوم (٤ / ٢٠٩).

وإذا كان الجزاء ماضياً بغير « قد » لفظاً، أو معنى

فتقديره: «أكرمك إن أتيتني»، وعند المبرّد أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: «فأنا أكرمك»، والتحقيق: ما ذكرناه أولاً أنّ أداة الشرط لم تعمل فيه لضعفها، ولا حاجة إلى تقدير ولا تقديم وتأخير / [٥٥ أ]

قوله: « بغير (قد) لفظاً ».

مثل: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ..﴾ (١).

« أو معنى ».

مثل: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ..﴾ (٢).

وينبغي الاحتراز من ثلاثة مواضع يجب فيها الفاء والجزاء ماضٍ وليس هناك «قد» لفظاً ولا معنى:

الأول: إذا كان الجزاء فعلاً غير متصرف؛ مثل: «إن أتيتني فلست بخائبٍ لدي»، و«إن زرتني فعسى أن تنال خيراً».

الثاني: إذا كان في الجزاء معنى الطلب كالدعاء؛ مثل: «إن زرتني فغفر الله لك».

الثالث: المقرون بـ «ربما»؛ مثل قول الشاعر:

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوَفُودِ وَفُودُ^(٣)

ولا يكون المقدّر فيه «قد» أو الملفوظ بها معه إلا ماضياً في الغالب لفظاً أو معنى، وقولنا: في «الغالب» احترازاً من قول الشاعر:

إِنْ لَمْ يُصِيبْكَ عَدُوٌّ فِي مُنَاوَاةٍ فَقَدْ يَكُونُ لَكَ الْمَعْلَاةُ وَالظَّفَرُ^(٤)

(١) سورة يوسف، الآية (٧٧). (٢) سورة يوسف، الآية (٢٧).

(٣) البيت من الطويل، وقائله أبو عطاء السندي، وينظر: خزانة الأدب (٤/١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة (٨٨٠).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (٣٥٢)، والشاهد فيه قوله: «فقد يكون»؛ حيث اقترن بـ «قد» فعل مضارع، وذلك في جواب الشرط، والأكثر اقترانها بالفعل الماضي.

لم يجز الفاء .

وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ «لا» فالوجهان، وإلا فالفاء .

ويجيء «إذا» مع الجملة الاسمية موضع الفاء .

وقوله : « لم تجز الفاء » .

أي : في الغالب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ (٢) ؛ فإنه ماضٍ بغير «قد» لفظاً ولا معنى ، وهو بالفاء .

قوله : « وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ (لا) فالوجهان » .

إذا دخل عليه السين أو «سوف» أو «لن» أو «ما» ؛ وجبت الفاء ، قولاً واحداً . وإن كان مضارعاً مثبتاً - كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٣) ، ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (٤) ، وكذا « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ » (٥) .

قوله : « وقد تجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء » .

أي : التي للمفاجأة ، ولو عيّنها كان أولى ، ثم اختلف : هل هي اسمٌ أو حرفٌ ؟ فإن قلنا : اسم ؛ فظرف زمان أو ظرف مكان ؛ فيه قولان :

أحدهما : ظرف زمان [كهي (*)] لغير المفاجأة .

والثاني : ظرف مكان ؛ لتضمنها معنى [الحصرة] (*) ، والصحيح

أنها حرف ؛ لوقوعها موقع / الفاء ، وهي حرف ، ولو كانت ظرف زمان أو ظرف [٥٥ ب]

(١) سورة النمل ، الآية (٩٠) . (٢) سورة التوبة الآية (٢٨) . (٣) سورة التوبة ، الآية (٨٠) . (٤) سورة آل عمران ، الآية (١١٥) . يقول الطبري : (اختلف القراء في قراءة ذلك ، فقرأته عامة الكوفة : «وما يفعلوا من خير فلن يكفروه» جميعاً ؛ رداً على صفة القوم الذين وصفهم الله جل ثناؤه بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . وقرأته عامة قراء المدينة والحجاز وبعض قراء الكوفة بالثاء في الحرفين جميعاً : «وما تفعلوا من خير فلن تكفروه» ؛ بمعنى : وما تفعلوا أنتم أيها المؤمنون من خير فلن يكفركموه ربكم) اهـ . تفسير الطبري (٤/ ٥٧) .

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل .

و«إن» مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية نحو: «أُسْلِمَ تدخل الجنة» و«لا تكفر تدخل الجنة»، وامتنع «لا تكفر تدخل النار»

مكان لوجبت الفاء؛ كقولك: «إن تأتني فيومئذٍ أكرمك»، و«إن تأتني فعندك تواضع».

قوله: «و (إن) مقدرة بعد الأمر ... إلى آخره».

مذهب الخليل^(١) وسيبويه أن الجزم في أجوبة هذه الأشياء المذكورة بتضمينها معنى حرف الشرط لا بحرف شرط وشرط مقدرين، بل معنى «أئتني أكرمك»: «إن تأتني أكرمك»؛ لأن ذلك أقل تقديرًا فكان أولى، ولم يذكر الدعاء والتحضيض؛ مثل: «اللهم اغفر لي أدخل جنتك»، و«لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن»^(٢)، على قراءة الجزم^(٣)؛ [أي: معطوف على التوهم بحذف العامل: «إن أخرتني أصدق وأكن»] (*).

(١) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي الحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد في البصرة (١٠٠هـ-٧١٨م)، ومات بها سنة (١٧٠هـ-٧٨٦م)، وعاش فقيرًا صابرًا. قال النضر بن شميل: ما رأى الراؤون مثل الخليل، ولا رأى الخليل مثل نفسه. له كتاب «العين» في اللغة، و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، وكتاب «العروض»، و«النقط والشكل»، و«النغم»، ويروى أنه فكر في ابتكار طريقة للحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يعمل فكره فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته. و«الفراهيدي»: نسبة إلى بطن من الأزد وكذلك الحمدي، وفي طبقات النحويين للزبيدي: «كان يونس يقول: الفُرهودي (بضم الفاء) نسبة إلى حيٍّ من الأزد»، ولم يسم أحد بـ «أحمد» بعد رسول الله ﷺ قبل والد الخليل.

(٢) سورة المنافقون، الآية (١٠).

(٣) قراءة الجزم لـ «أكن» هي القراءة المشهورة كما هو مرسوم في جميع المصاحف، وقرأ أبو عمرو «وأكون» بإثبات الواو ونصب النون. [النشر في القراءات العشر، ٢/ ٣٨٨]

(*) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

خلافاً للكسائي، لأن التقدير: إن لا تكفر.

قوله: «خلافاً للكسائي».

إنما يقدر الكسائي ذلك فيما يصحُّ معناه، وفي الحديث ما يؤيده؛ وهو قول الصحابي^(١) للنبي ﷺ [يوم حنين]^(٢): «لا تشرف يصبك سهم...»^(٣).

(١) هو: زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد بن مناة بن عدي بن عمرو ابن مالك؛ أبو طلحة الأنصاري.

(٢) ما بين معقوفتين. زيادة من الهامش، ولا تصح؛ لأن الذي في البخاري ومسلم أن ذلك يوم أحد وليس يوم حنين كما ذكر الناسخ.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مناقب الأنصار (١٨)، برقم (٣٨١١)، وكتاب المغازي (١٨) برقم (٤٠٦٤)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ، وأبو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم محبوب عليه بحجفة له؛ وكان أبو طلحة رجلاً رامياً شديد النزع؛ كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً، وكان الرجل يمر معه بجعبة من النبل فيقول: انثرها لأبي طلحة. قال: ويشرف النبي ﷺ ينظر إلى القوم، فيقول أبو طلحة: بأبي أنت وأمي؛ لا تشرف يصبك سهم من سهام القوم. نحري دون نحرك...». ورواية البخاري كما يظهر برفع «يصبك».

وأخرجه مسلم كذلك في صحيحه كتاب الجهاد (١٣٦/١٨١١)، برقم (١٣٦)، وفيه التصريح بذكر «لا» النافية: «لا تشرف يصبك سهم».

وضبطه ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» هكذا: «لا تشرف يصبك سهم»، وقال: أي لا تشرف من أعلى الموضع اهـ. (٤٦٢/٢).

فعل الأمر

الأمر : صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة. وحكم آخره حكم المجزوم.

قال في الأمر : « يطلب بها ».

احتراز من نحو: « لِيَقْمُ زيدٌ » و« لَتَقُمْ »؛ فإنه طلبُ الفعل، لكن باللام الدالة على الأمر.

وقوله : « مِنْ الفاعل ».

يرد عليه ما لم يُسمَّ فاعله مما لم يستعمل إلا لما لم يسمع له فاعلٌ؛ مثل: « لَتُنْعِنَ بحاجتي »، وأخرج بقوله: « المخاطبُ الغائب »؛ مثل: « لِيَقْمُ زيدٌ ».

وقوله : « بحذف حرف المضارعة ».

إنما كان مضارعاً قبل جعله أمراً، أما بعده فلا، خلافاً للكوفيين؛ فإنه عندهم مضارعٌ حُذِفَ منه حرف المضارعة، والحق أنه صيغة مشتقة من المصدر للأمر؛ كالمضارع والماضي، هذا مذهب البصريين، ولعلَّه أراد بـ «حذف حرف المضارعة» في الصورة، أو تقريراً على الطالب، ولو قال: «قابلة لنون التوكيد ولحوق الضمائر»؛ كان أولى؛ ليدخل فيه «هات» و«تعال»؛ لأنهما فعلاً أمرٌ وليساً باسمي فعلٍ كقول الزمخشري والفارسي^(١)؛ بدليل لحوق الضمائر؛ كقولك: «هاتي» / و«هاتما» .. إلى آخره، وكقولك: «تعالِي» و«تعاليا» .. إلى آخره؛ قال الله تعالى: ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ ﴾^(٢)، ولم ينقل غير ذلك عن العرب، فتعين أن يكونا فعلياً أمرٍ.

[١٥٦]

قوله : « وحكم آخره حكم المجزوم ».

أي: وليس بمجزوم عند البصريين، خلافاً للكوفيين.

(١) هو: الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي. وقد سبقت الترجمة له ص (٢٧٦).

(٢) سورة المنافقون، الآية (٥).

فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة، ومكسورة فيما سواه؛ مثل: «أَقْتُلْ» و«اضْرِبْ» و«اعْلَمْ». وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة.

قوله: «فإن كان بعده ساكن».

أي: ملفوظ به؛ فإن ما بعده في «يقوم» وبعد ساكن في الأصل، لكنه غير ملفوظ به، وكذلك يُسأل عند من قلب الهمزة ألفاً ونقل حركتها إلى السين.

قوله: «وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة».

ظاهره أن الهمزة التي في أول الأمر من الرباعي مزيدة، وليس كذلك، بل هي التي كانت في «يؤكرم» على الأصل وحُذفت في المضارعة مع الثلاثة؛ أعني: الياء والتاء والنون، حملاً على الهمزة في «أكرم» للاستثقال، كما حُذفت الواو مع الثلاثة حملاً على الياء في «يَعِد» للاستثقال، وإذا كان حذف الهمزة إنما كان للاستثقال مع همزة المضارعة وحملاً لاختواتها من حروف المضارعة عليها؛ فإذا زال ذلك المقتضي لحذفها - عادت، فالأولى: وإن كان رباعياً افتتحته بما تفتح ماضيه، ولا يخرج عما ذكر إلا الأمر من الأفعال الثلاثة: «أخذ» و«أكل» و«أمر»؛ فإن فاءاتها تُحذف أيضاً مع حرف المضارعة، دون ما عداها من الأفعال المهموزة الفاء؛ مثل: «أجر» و«أتى»؛ فإنك تقول في الثلاثة: «خذ» و«كل» و«مر»، وفيما عداها: «أجر» و«أنت» وشبهه، ولا تعود الفاء في شيء من الثلاثة إلا في «أمر» في الوصل خاصة، فتقول: «خذ» و«مر عمراً» و«أمر زيدا».

قلت: هذا ضابط حسنٌ عرضته على شيخنا فارتضاه؛ وهو: إذا أمرت من فعلٍ فخذ مضارعه واحذف حرف المضارعة، فإن تحرك ما بعده - إما لفظاً كـ «يدحرج» أو في الأصل كـ «يؤكرم» - فبإقايه هو الأمر؛ كـ «دَحْرَجَ» / و«أَكْرَمَ»، وإن سكن ما بعده لفظاً فزد أوله همزة وصل مكسورة إن كان قبل آخره كسرة أو فتحة؛ نحو: «تَكْسِرُ» و«تَعْلَمُ»: «اكَسِرْ» و«اعْلَمْ»، ومضمومة إن كان قبله ضمة؛ نحو: «تَقْعُدُ»: «اقْعُدْ»، إلا «أخذ» و«أكل» و«أمر» فتحذف فاؤه أيضاً، ويجوز ردها في «مر» في الوصل خاصة.

[فعل ما لم يُسمَّ فاعله]

فعل ما لم يُسمَّ فاعله : هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضمَّ أوله وكسر ما قبل آخره. ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء، خوف اللبس. ومعتل العين، الأفتح، قيل ويبيع، وجاء الإشمام، والواو.

ومثله باب «اختير» و«انقيد»

قال: « فعلٌ ما لم يُسمَّ فاعله ».

من هذا الباب ما لم يُصغ لفاعلٍ ألبتة؛ كـ «سَقِطَ فِي يَدِهِ»، و«بُهِتَ الَّذِي كَفَر»^(١)، و«عُنِيَ رَيْدٌ بِكَذَا».

قوله : «بضمّ الثالث مع همزة الوصل» .

مثل : « استخرج » و « انطلق » .

قوله : والثاني مع التاء .

الأولى: مع تاء المطاوعة؛ لأنَّ التاء أعمُّ.

قوله : « وجاء الإشمام والواو » .

الإشمام لغةً فصيحة ورد بها التنزيل^(٢)، ولو قيل: «الإشمام وإشباع الضمة»
لزم منه الواو، وإلا فيرد عليه «عور» فإنه بالواو مع الإشمام، ولم يُرد إلا الإشمام
أو الواو مثل: «بيع» و«بُوع»، و«قيل» و«قُول».

قوله : « باب (اختیار) و (انقید) » .

أي: مما في أوله ألفُ المطاوعة، فإنَّ فيه الأوجه الثلاثة: الكسر والإشمام والواو؛ فيقال: «اختير» و«اختيرُ»، و«انقود».

(١) لعل موضع الاستشهاد هنا هو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٥].

(٢) الإشمام عند أهل الاصطلاح هو: الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمّة.

دون «استخير» و «أقيم».

وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً.

قوله : « دون (استخير) ».

لأنَّ المُخْرَجَ إلى التصرُّف فيما قبل حرف العلة مباشرة له، وهاهنا ليس الثالث مباشراً له.

(فصل)

هاهنا موضعان لا بدَّ من التنبيه عليهما:

أحدهما: أنه متى وقع في المعتل العين لبسٌ مع الكسر وجب الإشمام؛ كقول العبد: «بِعْتُ»؛ فإنه يجب الكسر إذا كان فاعلاً كما في غيره، ويجب الإشمام إذا أراد أنه مفعول لِمَا [لم] (*) يسمُّ فاعله؛ لأنَّ الكسر يوقع في اللبس بين الفاعل والمفعول، وكذلك متى وقع اللبس مع الضم وجب الكسر؛ مثل: «طُلْتُ» يجب الضم إذا فعلتَ الطول، ويجب الكسر إذا فاقك غيرُك به.

الثاني: / في المضعف العين واللام - مثل: «ردَّ» و«شدَّ» - فإنه يجوز فيه [٥٧ أ] الإشمام والكسر، وقرأ بعضهم: «هذه بضاعتُنَا رَدَّتْ إلينا» (١) بكسر الراء.

(*) ما بين معقوفين غير موجود بالأصل، والسياق يقتضيه.

(١) سورة يوسف، الآية (٦٥).

[المتعدي وغير المتعدي]

فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق كـ «ضَرَبَ». وغير المتعدي: بخلافه كـ «قَعَدَ».

والمتعدي يكون إلى واحد؛ كـ «ضَرَبَ»، وإلى اثنين؛ كـ «أعطى» و«عَلِمَ»، وإلى ثلاثة؛ كـ «أعلم» و«أرى» و«أنبأ» و«نبأ» و«خبر» و«أخبر» و«حدث»، وهذه مفعولها الأول كمفعول «أعطيت»، والثاني والثالث كمفعولي «علمت».

قال في المتعدي: «ما يتوقف فهمه على متعلق له».

بعض اللازم كذلك؛ كـ «مرَّ»؛ فإنه يستدعي مروراً به، وشبهه.

قوله في المتعدي: «إلى ثلاثة كـ (أعلم) ... إلى آخره».

لا حاجة إلى الكاف؛ إذ ليس هناك غير ما ذكر.

قوله: «كمفعول (أعطيت)».

أي: في جواز حذفه.

«وكمفعولي (علمت)».

أي: فيما يجب لهما. وسيذكر إن شاء الله تعالى.

[أفعال القلوب] (*)

«ظننت» و«حسبت» و«خلت» و«زعمت» و«علمت» و«رأيت»
و«وجدت». تدخل على الجملة الاسمية

قال : « أفعال القلوب ».

ينبغي الاحتراز من مثل : «عَرَفَ» و«نَسِيَ» وشبههما من أفعال القلوب.

قال : « وهي ظننت ... إلى آخره ».

بقي منها : «حجوت»^(١) بمعنى «ظننت»، و«دريت» بمعنى «علمت»، و«رأيت»
بمعنى «حكمت» أي : في المنام ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ خَمْراً ﴾^(٢)،
و«جعلت» بمعنى «اعتقدت» ؛ كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾^(٣)، وبمعنى «صيرت» ؛ كقولك : «جعلت المتاع بعضه على بعض» ،
و«اتخذت» في مثل : «اتخذت زيداً صديقاً» ، و«هب» و«تعلم» ولا يكونان منه إلا
في الأمر خاصة ؛ كقوله :

هَبُونِي امْرَأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرُهُ لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الدَّمَامَ كَبِيرٌ^(٤)

ومنه :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا^(٥)

(*) عنوان هذا الباب في الأصل هو : «ظننت»، مع أن صاحب الكافية رحمه الله سماه :
أفعال القلوب، ولعل لفظة «ظننت» التي ذكرت ها هنا في الشرح من وضع الناسخ ؛
لهذا عَنَوْنَا هذا الباب بـ «أفعال القلوب» ؛ فليتبّه .

(١) وأصل «الحجا» مأخوذ من العقل والفتنة والمقدار . ينظر [القاموس المحيط مادة : حجا]

(٢) سورة يوسف ، الآية (٣٦) . (٣) سورة الزخرف ، الآية (١٩) .

(٤) اليبس من الطويل ، وهو لعروة بن أذينة في تلخيص الشواهد (٤٤٢) ، ولأبي دهب
الجمحي في ديوانه (٧٧) ، والأغاني (١٤٠ / ٧) .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تلخيص الشواهد (٤٤٢) ،

وخزانة الأدب (٣٦ / ٩) ، والدرر (٢٤٣ / ٢) ، وشرح التصريح (٢٤٨ / ١) ، وشرح =

ليبان ما هي عنه، فتنصب الجزئين.

ومن خصائصها : أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب «أعطيت».

و«تَعَلَّمَ»؛ كقوله:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَادَرَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(١)

قوله : « ليبان ما هي عنه ».

أي: من «علم» أو «ظن».

قوله : « إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر ».

قد يتوهم منه جوار حذفهما معاً، وهو غير جائز إلا إذا دلّ دليل؛ إما عليهما كقولك: «ظننت» لمن قال: «أظننت ريذاً قائماً»، أو على أحدهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَيَّخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٢) أي: بخلهم خيراً لهم؛ فإن لم يدلّ عليه دليل لم يجز؛ إذ لا فائدة فيه؛ لأن الإنسان لا يخلو في نفسه من ظنٍّ أو علم.

قوله : « بخلاف (أعطيت) ».

أي: فإنه يجوز حذف مفعوله الثاني، هكذا يطلق أكثرهم، وليس على

= شواهد المغني (٢/٩٢٣)، ولسان العرب مادة «وهب»، ومعاهد التنصيص (١/٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٧)، وشرح الأشموني (١/٢٤٨)، وشرح شذور الذهب (٤٦٧)، ومغني اللبيب (٢/٥٩٤)، وجمع الهوامع (١/١٤٩).

(١) البيت من الطويل، وقائله زياد بن سيار، وينظر في: شذور الذهب (٣٦٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٩٤ (٣١٢)، وشرح العيني (٢/٣٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٢٤٧)، وجمع الهوامع (١/١٤٩)، والدرر اللوامع (١/١٣٢)، وشرح الأشموني (٢/٢٤).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٨٠).

ومنها : جواز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت ؛ لاستقلال الجزئين كلاماً ؛ بخلاف باب « أعطيت » ؛ مثل : « زيدٌ علمتُ قائمٌ » .

ومنها : أنها تُعلّق قبل الاستفهام والنفي واللام ؛ مثل : « علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو » .

ومنها : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ؛ مثل : « علمتُني منطلقاً » .

إطلاقه ؛ لأنه متنى قصد به الحصر لا يجوز حذفه ؛ مثل : « ما أعطيتك إلا درهماً » .

قوله : « ويجوز فيها الإلغاء إذا توسطت » .
الإعمال مع التوسط والإلغاء مع التأخر أجودُ .

قوله : « وتعلّق قبل حرف النفي » .

ليس كلَّ حرفٍ نفيٍّ ؛ بل « ما » و « لا » و « إن » النافية خاصّة .

قلتُ : لعلّها المراد ، ولم تعيّن لأنّ غيرها لا يدخل على الأسماء ، وأما الاستفهام فتعلّق قبل أدواته كلها ، وقد يُتوهم منه عطف الاستفهام على النفي ، والعطف إنما هو على [حرفه معناه] (*) ، وقيل : الاستفهام .

قوله : « واللام » .

أي : لام الابتداء ؛ مثل : « علمتُ لزيدٌ قائمٌ » ، ولام القسم أيضاً كذلك ، مثل : « علمتُ ليقومن زيدٌ » .

قوله : « أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد » .

هذا لا يختصُّ بهذه الأفعال إلا إذا كان الضميران متصلين ، فلو كان أحدهما منفصلاً جاز ذلك في كل فعل ، هذه وغيرها ؛ مثل : « ما ضربتُ إلا إياك » و « ما أكرمتُ إلا إياي » ، مثل : « ظننتُني منطلقاً » ،

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل ، ولعله : « ومعناه » .

ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فـ «ظننت» بمعنى «اتهمت» و«علمت» بمعنى «عرّفت»، و«رأيت» بمعنى «أبصرت»، و«وجدت» بمعنى «أصبت».

ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى﴾^(١)، وجاء في الحديث: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ»^(٢).

قوله: «ولبعضها معنى آخر... إلى آخره».

تكون «عَلِمَ» بمعنى «عرّف»، و«علم» أي: صار أعلم، وهو المشقوق الشفة العليا، كما يقال: «أفلح» للمشقوق الشفة السفلى؛ فإن كانتا مشقوقتين فهو «أعلم أفلح»، وتكون «رأيت» بمعنى «أبصرت» وبمعنى «رemit» في الرثة، وتكون «وجد» بمعنى «أصاب» وبمعنى «استغنى» وبمعنى «حزن» أو «حقد»، / وتكون «جعل» بمعنى «عمل» وبمعنى «أوجب»؛ كقولك: «جعلتُ للعامل أجرَةً»، وقد تكون «خلت» بمعنى «اختلت» من الخلاء وهو العجب، و«رعمت بكذا» أي: «تكفّلت به»، وقد تكون «حسب» أي: صار «أحسب» وهو الأشقر بياض؛ كالأبرص؛ فالمتعدي من ذلك له مفعول واحد، واللام منه لا مفعول له.

أما معانيها: فـ «علم، ووجد، ودرى» لليقين، و«ظنّ، وحسب، ورأى، وخال» تكون لليقين وتكون للشك.

(١) سورة العلق، الآية (٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠/٢٨) كتاب الزهد، وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤/١) (١٩/٤) (٤٢٩/٥).

وهو عن السيدة عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان».

عبد الرحمن النجدي أسكنه الله الفردوس [الأفعال الناقصة] (*)

الأفعال الناقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: «كان»،
و«صار»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»، و«ظل»، و«بات»، و«أض»،
و«عاد».....

قال: «الأفعال الناقصة».

الصحيح أنها سُميت ناقصةً لأنها لا تتم إلا بمرفوع ومنصوب
[بخلاف غيرها من الأفعال] ^(١)؛ فإنه يتم بالمرفوع وحده، وقيل:
سُميت به لأنها سلبت معانيها من المصادر وبقيت دالة على الزمان
المجرد، وليس بتحقيق، وإلا لم يكن بين «كان» و«أصبح» و«ما
زال» فرقٌ.

قوله: «(كان) و(صار)».

لم يذكر ما في معنى «صار» كـ «تحول» و«انقلب» و«استحال» و«حال» و«آل»
و«حار» وشبهه؛ كقول الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا ^(٢)

(*) عنوان هذا الباب في الأصل هو: «كان»، مع أن ابن الحاجب رحمه الله قال: الأفعال
الناقصة، ولعل لفظة «كان» هنا من وضع الناسخ؛ لهذا عَنَوْنَا هذا الباب بـ «الأفعال
الناقصة»، والأمر نفسه صنعناه في باب «أفعال القلوب» آنفاً.

(١) ما بين معقوفتين تكرر بالأصل، وهو كما يبدو وهم من الناسخ، لهذا حذفنا التكرار.
(٢) هذا جزء من بيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ينظر: مغني اللبيب
لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٢٨٨ (٢٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ١١٢)،
والدرر اللوامع (١/ ٨٣)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩)، وديوان امرئ القيس
(١٠٧). وصدر البيت:

وبدلتُ قُرْحًا داميًا بعد صحّةٍ

و«غدا»، و«راح»، و«ما زال»، و«ما انفك»، و«ما فتئ»، و«ما برح»،

وكما أنشد الحريري^(١) في المعمى^(٢) في الخمر:

وَمَا شَيْءٌ إِذَا فَسَدَا تَحَوَّلَ غَيْهُ رَشَدَا
رَكِيُّ الْعِرْقِ وَالِدُهُ وَلَكِنْ بِنَسَ مَا وَلَدَا^(٣)

ولو ذكر «صار» عند «أض» و«عاد» كان أولى؛ لأنهما من معناهما.

قوله: «(غدا) و(راح)».

التحقيق: أن هذين ليسا من هذا الباب، بل هي أفعال تامّة والمنصوب بعدها على الحال؛ لأنّ خبرهما لا يصح أن يكون معرفة، وخبر أفعال هذا الباب [هو]^(٤) الذي يصح أن يكون معرفة، فلا تكون حالا؛ لأنّ شرطها التأكيد.

قوله: «و(ما زال) ... إلى آخرها».

لو قيل: «وزال وبرح وفتئ وانفك مصاحبة لنفي أو نهي أو دعاء» كان أولى؛ ليعمّ النفي بـ «ما» و«لن» و«لا» و«ليس» و«غير» و«قلما»، فالنفي بـ «ما» و«لن»

(١) هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، البصري، المشاني صاحب المقامات. قرأ النحو على القصباني، ودخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي ابن فضال المجاشعي، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعلى ابن الصباغ، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الجبيري، وأبي الفضل الهمداني. ولد سنة (٤٤٦هـ)، وتوفي سنة (٥١٥هـ). وله: (المقامات)، و(الملحة)، و(درة الغواص).

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (٤٧٩)، ومعجم الأدباء (٢٦١/١٦)، ونزهة الألباء (٣٧٩)، والفلاكة والمفلوكون (١٥٣).

(٢) كلمة «المعمى» جاءت في الأصل هكذا: «المعما» ويبدو أنه تحريف، والصواب ما أثبتناه؛ و«المعمى»: ضرب من علم الألفاظ يدور حول اسم شيء سواء كان من الإنسان أو غيره وذلك مثل قولهم في اسم «سعيد»:

اسم من كان أفضل القوم أول السوم وآخر الصوم

وأكثر من يعني بالمعمى أهل فارس، ولهذا وقع جل التصانيف في المعمى على لسان الفرس.

(٣) البيتان من الوافر، ولم نعثر عليهما.

(٤) في المخطوط: «هي»، والصواب ما أثبتناه.

و«لا» ظاهرٌ، والنفي بـ «ليس» كقول الشاعر:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ رَائِلًا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضًا^(١)

والنفي بـ «غير»؛ كقوله:

عَسِيرَ يَوْقِكَ الْهَوَى غَيْرَ بَارِحٍ مُعَلَّلَ نَفْسٍ بِاخْتِلَاسَةٍ نَاطِرٍ^(٢)

والنفي بـ «قلما»؛ كقوله:

قَلَّمَا يَبْرَحُ الْمُطِيعُ هَوَاهُ وَجِلًّا ذَا كَابَةِ وَغَرَامٍ^(٣)

قلت: ولعل هذا كله داخلٌ في قوله عند تفصيلها: «يلزمها النفي»، وقد يُقدَّرُ

النافي للعلم به؛ كقوله:

تَنَفَّكَ تُسَمِّعُ مَا جَنِّئُ سَتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ^(٤)

وأكثر ما يُحذف حرف النفي في القسم؛ كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾^(٥).

(١) البيت من الطويل، وقائله الحسين بن مطير، ينظر: مجالس ثعلب (٢٦٥)، وروى الآداب للحصري (٩٨٠)، وشرح العيني (١٨/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٨٧/١)، وشرح الأشموني (٢٣١/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧). والشاهد فيه قوله: «غير بارح»؛ حيث استغنى بـ «غير» عن النفي قبل «بارح»، وهو اسم فاعل من «برح» الذي يعمل عمل «كان» بشرط أن يتقدمه نفي.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧). والشاهد فيه قوله: «قلما يبرح المطيع هواه وجلا» حيث عمل الفعل الناقص «يرح» وقبله «قلما» مستغنيا بها عن النفي الواجب قبلها -أو النهي أو الدعاء - كشرط للعمل.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وقائله خليفة بن برار، ينظر: الإنصاف (٨٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٩/٧)، وخزانة الأدب (٤٧/٤)، وشرح العيني (٧٥/٢)، وجمع الهوامع (١١١/١)، والدرر اللوامع (٨١/١).

(٥) سورة يوسف، الآية (٨٥).

و«ما دام»، و«ليس».

وقد جاء : «ما جاءك حاجتك»، و«قعدت كأنها حربة»، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأول وتنصب الثاني؛ مثل: «كان زيد قائماً».

قوله : «و (ما دام)».

لو قيل : «و (دام) بعد (ما) التوقيتية»، كان أجود، وعلامة «ما» التوقيتية أن تصلح موضعها «مدة» مضافة إلى مصدر الفعل الذي وُصِلَتْ به؛ كقوله: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١)؛ أي: مدة حياتي، فلو صلح في موضعها المصدر من غير أن يصح إضافة «مدة» إليه؛ لم تكن من أخوات «كان».

وهذه الأفعال كلها متصرفة إلا «ليس» و«دام»، وحكم المضارع والأمر منها حكم الماضي، والمشهور أن «كان» الناقصة لا يستعمل لها مصدر.

قال شيخنا: المختار عندي أن لها مصدرًا يعمل عملها ويقوم مقامها، إلا أنه لا يستعمل مؤكدًا، بل عاملاً فقط.

[يَبْذُلُ وَحِلْمٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ]^(*)

قوله : «وقد جاء (ما جاءك حاجتك؟)».

«ما» فيه استفهامية؛ أي: «أي شيء؟».

قلتُ: وقد قيل: يصح أن تكون نافية، فعلى هذا لا بد من مضمّر معلوم عند المتخاطبين، وعلى جعلها استفهامية يكون الضمير في «جاءت» راجعاً على «ما» وصحّ تأنيثه؛ لأنه أخبر عنه بمؤنث، وهي «الحاجة»؛ وهذا مسموع لا يقاس عليه، ولا يستعمل إلا في «جاءت» و«الحاجة» خاصة، كما جاء.

وقوله : «قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ».

في قولهم: / «أَرْهَفَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ»؛ معناه: «حتى

[٥٩]

(١) سورة مريم، الآية (٣١). (*) ما بين معقوفتين من الهامش، والبيت من الطويل.

فـ «كان» تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً، وبمعنى «صار»، ويكون فيها ضمير الشأن. وتكون تامة بمعنى ثبت، وزائدة. و«صار» للانتقال.

صارت»، وعليه حِيلَ قوله تعالى: ﴿فَتَقَعْدَ مَلُومًا مُحْشُورًا﴾^(١).

قوله: «يكون فيها ضمير الشأن».

يصحُّ أن يكون داخلاً في قسم الناقصة؛ لأنَّ الشَّانِيَّة ناقصة.

قوله: «وزائدة».

شرطها أن تكون حشوًّا في وسط الكلام، وزيادتها أول الكلام غير جائر، وقد غلط الجوهري^(٢) في حكمه بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٣). ثمَّ المزيَّدة قد تكون ماضياً؛ كقولهم: «وُلِدَتْ فاطمةُ بنتُ الخرشب

(١) سورة الإسراء، الآية (٢٩).

(٢) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر، أصله من فاراب، لغوي من الأئمة، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة. دخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان ثم أقام في نيسابور، وكان أول من حاول الطيران فصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه، وسأطير الساعة. فاردحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً سنة (٣٩٣هـ-١٠٠٣م).

ولُقِّبَ بـ «الجوهري» خمسة آخرون، وهم:

-إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق، من أعلام رجال الحديث. وعبد الرحمن بن إسحاق بن محمد السدوسي، أبو علي الجوهري، كان قاضياً. وأحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش، أبو عبد الله الجوهري، كان مشغلاً بالحديث. وعبد الله بن عبد الغفور الجوهري الشافعي النابلسي، توفي (١١٣٧هـ-١٧٢٥م). وأحمد بن الحسن ابن عبد الكريم الخالدي الجوهري، كان أبوه يبيع الجوهر فنسب إليه.

(٣) سورة النساء، الآية (٩٦).

.....
الكلمة من بني عبيس لم يوجد كان مثلهم»، وأما زيادتها في البيت المشهور:

رَجَالُ بَنِي بَكْرِ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ^(١)

فشاذ قليل؛ لوقوعها بين الجار والمجرور، و«المطهمة»: الكاملة الحلق، و«الصلاب»: الشديدة. وهذه الرواية الصحيحة، ورواية: «المسومة العراب» ليست بثابتة.

وقد تكون الزائدة مضارعاً؛ كقول أم عقيل بن أبي طالب^(٢) رضي الله عنه وهي ترقصه صغيراً:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ^(٣)

ومظان زيادتها: بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، و«ما» التعجبية [وفعلها]^(*)؛ نحو: «ما كان أحسن زيداً!!» و«ما يكون أحسن هذا الغلام إذا ظهرت عليه أمارات الحُسْن!!»، ومنه قوله:

(١) البيت من الوافر، ولا يعرف له قائل، ينظر: الخصائص لابن جني (٣١٨/١) (٣٢٧/٢).

(٢) هي: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية أول هاشمية ولدت خليفة، وهي أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وإخوته، نشأت في الجاهلية بمكة وتزوجت بأبي طالب وأسلمت بعد وفاته، فكان النبي ﷺ يزورها ويقبل في بيتها، ثم هاجرت مع أبنائها إلى المدينة وماتت بها نحو (٥٥-٦٢٦م)، فكفنها النبي ﷺ بقميصه واضطجع في قبرها وقال: «لم يكن أحد بعد أبي طالب أبرَّ بي منها».

(٣) البيت من الرجز، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣٩/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٩١/١)، والدرر اللوامع (٨٩/١)، وشرح الأشموني (١٤١/١).
(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «وفعله»، والصواب ما أثبتناه.

و«أصبح» و«أمسى» و«أضحى» لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى «صار»، وتكون تامة.

و«ظلّ» و«بات» لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى «صار».
و«ما زال» و«ما برح» و«ما فتى» و«ما انفكّ» لاستمرار خبرها لفاعلها مذكّر قبله، ويلزمها النفي.
و«ما دام» لتوقيت أمرٍ بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثمّ احتياج إلى كلام؛ لأنه ظرف.

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ أَخِيذًا بِهِدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا^(١)

قوله: «وأصبح».

مثال «أصبح» الزائدة قولهم: «ما أصبح أبردها !! وما أمسى أدفاها !!»،
ومنه قول الشاعر:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(٢)

ويجوز أن تكون «أصبح» فيه شائبة تامة، ويكون اسمها «مشغول» وإن كان نكرة؛ كقول الآخر:

يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٣)

قوله: «وبات».

مجيئها بمعنى «صار» لا / يُعرف؛ فالتامة: «بات زيد»، وأما «ظلّ» فتكون [٥٩ ب]

(١) البيت من الكامل، وقائله عبدالله بن رواحة، ينظر: شرح العيني (٣/٦٦٣)، وشرح الأشموني (٣/٢٥).

(٢) البيت من السريع، وقائله مجهول، ينظر: همع الهوامع (١/١٢٠)، والدرر اللوامع (٩٠/١)، وشرح الأشموني (١/٢٤١).

(٣) البيت من السريع، ينظر: شرح شواهد شروح الكافية الشافية لابن مالك (١/١١٤)، وشرح الأشموني (١/٢٤١)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/١٢٠)، والدرر اللوامع (٩٠/١).

و«ليس» لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل : مطلقاً.
ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها.

بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوِداً..﴾^(١)، وقال الشاعر:

أَظْلُ أَرَعَى وَأَيَّتُ أَطْحَنَ الْمَوْتُ مِنْ هَذِي الْحَيَاةِ أَهْوَنُ^(٢)

قوله: «و (ليس) ... إلى آخره».

الكثير أن تكون لنفي الحال، وكونها لنفي المستقبل أقل منه، ولنفي الماضي أقل من المستقبل؛ كقولهم: «ليس خلق الله مثله».

قوله: «ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها».

ليس هذا مطلقاً، بل منه ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز؛ كما قال؛
فالواجب موضعان:

الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر؛ مثل: «كان في الدار صاحبها».

الثاني: إذا قصد حصر الاسم؛ مثل: «ما كان لك إلا درهم»، و﴿وَمَا كَانَ
جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣).

والممتنع موضعان:

الأول: إذا قصد حصر الخبر؛ مثل: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ

إِلَّا مُكَاءً..﴾^(٤).

الثاني: عند خفاء الإعراب؛ مثل: «كان فتاك مولاك».

والجائز: ما سواهما.

(١) سورة النحل، الآية (٥٨).

(٢) البيت من الرجز ولم يعرف له قائل . ولم نثر عليه فيما بين أيدينا من مصادر .

(٣) سورة الأعراف، الآية (٨٢). (٤) سورة الأنفال، الآية (٣٥).

وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام :
 قسم يجوز : وهو من «كان» إلى «راح» .
 وقسم لا يجوز : وهو ما في أوله «ما» خلافاً لابن كيسان في
 غير «ما دام» .

قوله : « وهي في تقديمها عليها ... إلى آخره » .
 قوله : « قسمٌ يجوز مطلقاً ، وهو من (كان) إلى (راح) » .
 ليس ذلك مطلقاً ، بل منه أيضاً ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز ؛
 فالواجب : إذا كان فيه معنى الاستفهام ؛ مثل : « أين صار زيد؟ » ، « كيف أصبح
 عمرو؟ » ، « صاحب من كنت؟ » وشبهه . والممتنع في ثلاثة مواضع :
 ■ إذا كان العامل جواب قسم ؛ مثل : « والله لتكوننَّ صالحاً » .
 ■ الثاني : إذا اقترن به حرف مصدري ؛ مثل : « أن تكون صالحاً خيرٌ لك » ،
 و « افعلْ خيراً ما كنت قادراً » .
 ■ الثالث : إذا اقترن بها لام الابتداء ولم يكن بعد « أن » ؛ مثل :
 « لأكوننَّ بك واثقاً » ، فإن كانت بعد « أن » جار تقديمه ؛ مثل : « أنك
 فاضلاً لتكوننَّ » .
 والجائز غير ذلك / .

[٦٠]

قوله : « وقسمٌ لا يجوز ... إلى آخره » .
 ليس المنع مطلقاً كما يفهم منه ، بل إن نُفِيت هذه الأفعال بـ « ما » لم يجز
 تقديم الخبر عليها ؛ لأن لها صدر الكلام ، ويجوز تقديمه على الفعل بعدها ؛ مثل :
 « ما منطلقاً زال زيد » ، وإن كان النفي بغير « ما » جاز تقديم الخبر على النافي ؛
 مثل : « راغباً فيك لن أزال » ، و « واثقاً بك لن أبرح » ، و « سائلاً عنك لم أنفك » ،

وقسم مختلف فيه : وهو «ليس».

إلا أن تكون «لا» و«إن» في جواب قسم فلا يجوز تقديم الخبر عليه؛ مثل: «والله إن أبرح واثقاً بك، ولا أزال سائلاً عنك»، فلو قدمت الخبر عليهما إذ ذاك لم يجز، هذا مذهب البصريين، والكوفيون جوزوا ذلك مطلقاً إلا في «ما دام»، وابن كيسان^(١) وافق البصريين في أن «ما» لها صدر الكلام، وجوز مع ذلك تقديم الخبر.

قوله : « وقسم مختلف فيه ».

فمن جوزه فلقوة الفعلية، والمختار: المنع؛ لأنه فعل غير متصرف، وما تصرف به من إضمار اسمها وتثنيته وجمعه فأعطاء لها ما لا تستحق، على خلاف الدليل، فلا يزداد عليه.

(مسألة)

لو قلت: «كان في الدار رجل قائماً» جاز أن يكون «قائماً» هو الخبر، وأن يكون الجار والمجرور، ولا يتعين للخبرية الجار والمجرور.

(١) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بـ «ابن كيسان» كان إماماً في العربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان مائلاً إلى مذهب البصريين، وكان أبو بكر بن الأنباري يتقصره ويقول: خلط بين المذهبين. وقال أبو علي: وسمعت أبا بكر ابن مجاهد يقول: كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين. يعني ثعلباً والمبرد. توفي سنة (٢٩٩هـ - ٩١٢م). من كتبه: «تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها»، و«المهذب» في النحو، و«المختار في علل النحو» وغيرها. له ترجمة في بغية الرعاة (١١٨/١) واسمه فيه: (محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١٣)، وتاريخ بغداد (٣٣٥/١)، ومعجم الأدباء (١٣٧/١٧)، وإنباء الرواة (٥٧/٣)، وطبقات الزبيدي (١١١)، والفهرست (٨١)، ومراتب النحويين (١٤٠)، ومعجم المؤلفين (٣١١/٨).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة : ما وُضِعَ للدنوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه .
فالأول «عسى»، وهو غير متصرف؛ تقول: «عسى زيدٌ أن يخرج»،
و«عسى أن يخرج زيدٌ»، وقد تُحذف «أن».

قال في أفعال المقاربة : « فالأول (عسى) » .

ولم يذكر «اخلولق» و«حرا»، وهما بمعناه.

قوله : « وهو غير متصرف » .

وكذا أخواه المذكوران، لكن قد سُمع «ما أعساه أن يصوم» و«ما
أحراه بكذا !!» .

قوله : « وعسى أن تخرج » .

وينبغي أن يكون هذا المضارع بالتاء للمخاطب أو يذكر الفاعل؛ لأنه إن
تقدم ذكر من يرجع الضمير من «عسى» إليه لم يتم الغرض بخلوها
عن الاسم .

قوله : « وقد تحذف (أن) » .

[٦٠ ب]

أي : قليلاً؛ كقول الشاعر / :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الحشرم، ينظر: كتاب سيبويه (٤٧٨/١)،
والمقتضب للمبرد (٧٠/٣)، والجمل للزجاجي (٢٠٩)، ومعجم الشعراء للمرزباني
(٤٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٧/٧، ١٢١)، والمقرب لابن عصفور
(١٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ٢٣٥، ٥٧٩ (١٥٢)،
وخزانة الأدب (٨١/٤)، وشرح العيني (١٨٤/٢)، وجمع الهوامع (١٣٠/١)،
والدرر اللوامع (١٠٦/١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٠٦/١)، وشرح
الآشموني (٢٦٠/١، ٢٦٤).

والثاني : «كاد»، تقول: «كاد زيد يجيء»، وقد تدخل «أن».

وكقول الآخر:

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ^(١)
وقد جاء خبر «عسى» غير الفعل قليلاً؛ كقولهم: «عسى الغوير أبوساً؟»^(٢)،
و«عساي صائماً؟».

قوله : « والثاني (كاد) ... إلى آخره ».

قوله : « وقد تدخل (أن) ».

أي: قليلاً، وهذا أجود من قول من شرط لدخولها أن تكون في الشعر؛
استدلالاً بقول الشاعر:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ [يُمَحْصَا] ^(*)(٣)

لأنه قد جاء في الحديث قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ما كدت أن
أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»^(٤)، وفي رواية: «حتى كادت

(١) البيت من الطويل، وقائله قسامة بن رواحة، وينظر في: شرح المفصل لابن يعيش
(١١٧/٨، ١٤٨)، وخزانة الأدب (٤٧/٤)، وحاشية يس على التصريح (٢٠٦/١).

(٢) ينظر مجمع الأمثال للميداني (١٧/٢)، والمستقصى للزمخشري (١٦١/٢).

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «يمصحا»، وهو كما يبدو سبق قلم من الناسخ.

(٣) البيت من الرجز، وقائله روبة، وينظر: الدرر (١٤٢/٢)، شرح شواهد الإيضاح (٩٩)،

وشرح المفصل (١٢١/٧)، والكتاب (١٦٠/٣)، والمقاصد النحوية (٢١٥/٢)، وملحق

ديوان روبة (١٧٢)، والبيت بلا نسبة في: أدب الكاتب (٤١٩)، وأسرار العربية (٥)،

وتلخيص الشواهد (٣٢٩)، ولسان العرب مادة (مصح)، والمقتضب (٧/٣)، وجمع

الهوامع (١٣٠/١)، وديوان الأدب (١٩٨/٢).

(٤) الحديث أخرجه الإمام البخاري؛ كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق

(٤٦٨/٧) برقم (٤١١٢).

وإذا دخل النفي على «كاد» فهو كالأفعال على الأصح وقيل: يكون للإثبات مطلقاً، وقيل يكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة/ ٧١]، ويقول ذي الرمة:
 إِذَا غَيْرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدَ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

الشمس تغرب»^(١)، وفي رواية: «ما كدتُ أصلي حتى كادت أن تغرب»^(٢)، فأدخل «أن» في الاختيار.

قوله: «وإذا دخل النفي على (كاد) ... إلى آخره».

لو قيل: «على الأكثر» كان أولى؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(٣) و﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾^(٤)؛ [لا يمكن مخالفة ظاهره] ^(*)؛ لأنهم كانوا يفقهون القول والحديث.

قوله: «وقيل: يكون للماضي في الإثبات ... إلى آخره».

لا دليل لهذا القائل في الآية^(٥)؛ لأنَّ الزمان الذي ذبحوا فيه غير الزمان الذي ما قاربوا فيه الفعل، فمعناه: وما كادوا قبل ذلك الزمان يفعلون لشدة تَعَنُّتِهِمْ؛ وأما قول ذي الرمة^(٦) فمعناه: لم يبرح ولم يقارب البراح؛

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت (٨٢/٢) برقم (٥٩٦)، وفي كتاب: الأذان، باب: قول الرجل: ما صلينا (١٤٥/٢) برقم (٦٤١).

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٢٢/١) برقم (٩٤٤)، عن علي بن فضال بلفظ: أن النبي ﷺ قال يوم الخندق: «شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس - أو كادت الشمس أن تغرب - ملائكة أجوافهم أو قبورهم ناراً».

(٣) سورة النساء، الآية (٧٨). (٤) سورة الكهف، الآية (٩٣).

(*) تكررت عبارة «لا يمكن مخالفة ظاهره» في المخطوط، وهو وهم من الناسخ.

(٥) الآية المعنية هنا هي قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة/ ٧١].

(٦) ذو الرمة هو: غيلان بن عتبة، والمراد بقوله هو:

إذا غيَّرَ النَّايَ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدَ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

ينظر: اللسان مادة «رَسَس».

والثالث : «طَفِقَ» و«كَرَبَ» وجَعَلَ» و«أَخَذَ» وهي مثل «كَادَ»،
و«أَوْشَكَ» وهي مثل «عَسَى» و«كَادَ» في الاستعمال.

كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا﴾^(١) أي: لم يرها ولم يقارب رؤيتها، و﴿لَمْ يَكُنْ﴾ معناه: ما كاد؛ لأنه مضارع بعد «لم»، لكن لمّا كان بعد «إذا» كان في معنى الاستقبال؛ كقولك: «إذا قام زيدٌ لم أقم»؛ لأنَّ «إذا» للزمن المستقبل.
قوله: «الثالث: (جعل) و(طفق) ... إلى آخره».

لم يذكر «أنشأ» و«وهب» و«هلهل» و«علق»، والجميع للأخذ في الفعل / أيضاً، وفي ترتيبه نظراً؛ لأنّه جعل «أوشك» مثل «كاد» و«عسى» في الاستعمال، وإنما «أوشك» مثل «عسى»، بل ولم يوجد خبرها بغير «أن» إلا في بيت واحد بعد التبع الكثير وبذل المجهود في طلبه من دواوين العرب وكلامهم؛ وهو قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا^(٢)

وأما «كرب» فمعناها أيضاً معنى «عسى» كما تقدّم، ولكنها لم تستعمل بـ «أن» إلا في قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا^(٣)

(١) سورة النور، الآية (٤٠).

(٢) البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت، ينظر: كتاب سيبويه (١/٤٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٢٦)، والمقرب لابن عصفور (١٧)، وشذور الذهب (٢٧١)، وشرح العيني (٢/١٨٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٢٠٧، ٢٠٨)، وجمع الهوامع (١/١٢٩، ١٣٠)، والدرر اللوامع (١/١٠٣، ١٠٦)، وشرح الأشموني (١/١٦٢)، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي (٨٧، ٩١، ٩٦)، وديوان أمية بن أبي الصلت (٤٢)، والكامل للمبرد (٤٣).

(٣) البيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي، ينظر: المقرب لابن عصفور (١٧)، وشذور الذهب (٢٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٠٧)، وشرح الأشموني (١/٢٦٢).

وقد أخذ على الجرجاني أنه سوى في جملة بين «أوشك» و«كرب» في دخول «أن»، والتحقيق في ترتيب معاني أفعال الباب وأحكامها أن نقول: «عسى» و«كرب» و«أوشك» و«اخلولق» و«حرا» بمعنى الرجاء، و«كاد» بمعنى القرب، و«جعل» و«طفق» و«أخذ» و«أنشأ» و«علق» و«هب» و«هلهل»: للأخذ في الفعل.

وأما أحكامها: فنقول: دخولها على «عسى» و«أوشك» كثيراً، وقلَّ حذفها، وعلى «اخلولق» و«حري» لازمٌ، وحذفها مع «كاد» و«كرب» كثيراً، وقلَّ ثبوتها جداً، وحذفها مع عدا ذلك لازمٌ، وكل أفعال هذا الباب غير متصرفة إلا «كاد» و«أوشك»، ولم يسمع لشيء منها اسم فاعل إلا «أوشك» شاذاً في قوله:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُو دَ خِلَافَ الْخَلِيطِ وَحُوشًا يَبَابًا^(١)

(١) البيت من المتقارب، وقائله أسامة بن الحارث، وفي الدرر: أنه لأبي سهم الهذلي، وليس في أشعار الهذليين، ينظر: شرح العيني (٢/٢١٢)، وجمع الهوامع (١/١٢٩)، والدرر اللوامع (١/١٠٤)، وشرح الأشموني (١/٢٦٤)، وشرح السكري (١٢٩٣).

التعجب

فعلا التعجب : ما وضع لإنشاء التعجب. وله صيغتان : « ما أفعله »، و « أفعَلْ به ». وهما غير متصرفين؛ مثل : « ما أحسنَ زيداً! » و « أحسنَ بزيدا ». ولا يُبينان إلا بما يُبنى منه « أفعَل » التفضيل، ويُتوصل في الممتنع بمثل : « ما أشدَّ استخراجه » و « أشدُّ باستخراجه ». ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل، وأجاز المازني الفصل بالظرف.

قوله : « ما وُضِعَ لإنشاء التعجب ».

لو قيل : « ما صيغ » كان أولى؛ لأنه ليس كل فعل تعجب موقوفاً على وضع العرب له.

قلت: لعل المراد وضع الصيغة؛ لأن قوله: « وهو صيغتان » يدل عليه.

قوله : « صيغَتَان ».

له صيغة ثالثة أيضاً / قياساً، وهي « فَعُلَ » بفتح الفاء وضم العين، وتُستعمل استعمال أفعال المدح والذم؛ كقولك: « كَرُمَ الرجل المتصدق »، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (١) و ﴿ كَبُرَ مَقْتاً .. ﴾ (٢)، و ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ (٣).

[٦١]

قوله : « وأجاز المازني (٤) الفصل بالظرف ».

إنما جَوَّزَ هذا الجرْمى لا المازني، وكلام سيبويه لا يأباه، بل فيه ما يمكن

(١) سورة الكهف، الآية (٥). (٢) سورة الصف، الآية (٢).

(٣) سورة الكهف، الآية (٣١).

(٤) هو: بكر بن محمد بن حبيب بن ببيعة، أبو عثمان المازني، من مازن شيان، أحد الأئمة في النحو، ولد في البصرة، وفيها توفي سنة (٢٤٩هـ - ٨٦٣م)، له تصانيف، منها: كتاب « ما تلحن فيه العامة »، و « الألف واللام »، و « التصريف »، و « العروض »، و « الدياج ».

و«ما» ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر، وموصولة عند الأخفش والخبر محذوف.

تأويله عليه، وللجرمي شواهد من كلام العرب في غير ضرورة، منها قول قائلهم^(١): «للهِ دَرُّ بني سليم!! ما أثبتَ في الهيجاء لقاءهم!! وأكثرَ في اللزبات عطاءهم!! لقد هجوتهم فما أفحمتهم، وسألتهم فما أبخلتُهم، وقاتلتُهم فما أجبتُهم» أي: فما وجدتهم فحماء ولا بخلاء ولا جناء. والمفحم: الذي لا يقول الشعر، ومنه قول قريش: «إنَّ محمداً مفحم»؛ أي: لا يقول الشعر، من شواهد أيضاً: قول علي لعمار^(٢) رضي الله عنه وقد وجده مقتولاً: «أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك مُجدلاً»؛ و«الجدالة»: وجه الأرض.

قوله: «موصولة عند الأخفش».

أي: على أحد قوليه، وفي الثاني يوافق به سيبويه، وإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة كقول سيبويه؛ لأنه من باب قولهم: «أمرٌ أفعده» و«شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»^(٣)، ومعناه: ما أفعده إلا أمرٌ، وما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ.

(١) هو: عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن وصاحب الغارات المشهورة. وفد على المدينة سنة (٩هـ) في عشرة من بني زيد فأسلم وأسلموا وعادوا. ولما توفي النبي ﷺ ارتدَّ عمرو في اليمن ثم رجع إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك وذهبت فيها إحدى عينيه، وبعثه عمر إلى العراق فشهد القادسية. وكان عصي النفس أبيها. توفي على مقربة من «الري» سنة (٢١هـ - ٦٤٢م).

[الأعلام: ٨٦/٥]

(٢) عمار بن ياسر الكناني، صحابي من الولاة الشجعان، ولد (٥٧ قبل الهجرة - ٥٦٧م) من السابقين إلى الإسلام والجهير به. توفي (٣٧هـ - ٦٥٧م).

(٣) يقال: «أهره» إذا حمّله على الهرير، و«شرٌّ» رفع بالابتداء وهو نكرة، وشرط النكرة ألا يبدأ بها حتى تخصص بصفة؛ كقولنا: «رجل من بني فارس»، وابتدءوا بالنكرة هاهنا من غير صفة؛ وإنما جاز ذلك لأنَّ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ. وذو الناب: السبع. يضرب في ظهور أمارات الشر ومخاييله.

[مجمع الأمثال للميداني ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٧٢/٢]

و«به» فاعل عند سيبويه فلا ضمير في «أفعل»، ومفعول عند الأخفش،
والباء للتعديّة، أو زائدة ففيه ضمير.

قوله : « و (به) فاعلٌ عند سيبويه ».

أي: فالباء زائدة، والضمير المتصل بها للفاعل، فليس في «أفعل»
ضمير المخاطب على هذا، وعند الأخفش مفعول، فالباء للتعديّة،
ومعناه: «أخبر بحسن زيد» أو زائدة فمعناه: «اجعله حسنًا» فيكون على هذا في
«أفعل» ضمير الفاعل المخاطب، لكنه لمّا جرى مجرى المثل لم يظهر في
التثنية والجمع.

أفعال المدح والذم

أفعال المدح والذم : ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم؛ فمنها : «نعم» و«بش». وشرطهما أن يكون الفاعل معرفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرف بها، أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة، أو بـ «ما» مثل : ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [سورة البقرة، الآية / ٢٧١]، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف؛ مثل : «نعم الرجل زيدٌ»

[٦٢ أ] قال في أفعال المدح والذم : « شرطه أن يكون الفاعل / معرفاً باللام... إلى آخره ». نقل الكسائي عن العرب : «مررتُ ببيوتٍ نعموا بيوتاً !! وبزيدٍ نِعْماً الزيدان !! » .

قوله : « أو مضافاً إلى المعرف به » .

وكذا المضاف إلى المضاف إلى المعرف به ؛ نحو : «نعم صاحب أهل الدار زيد !! » .

قوله : « أو بـ (ما) » .

الحقُّ أن «ما» هذه اسمٌ كُنِيَ به عن المعرفة كما يكتفى بـ «فلان» عن العلم؛ فقولك : «نعماً زيد» معناه : «نعم الرجل زيد !! » ، وكذلك قولك : «دققته دقاً نعماً» معناه : نعم الدق؛ وبيان ذلك : أن «ما» مبهمة شديدة الإبهام فكيف تكون ممیزاً، والمميز يرفع الإبهام !!؟

قوله : « وهو مبتدأ ... إلى آخره » .

زاد ابن عصفور^(١) أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر؛ أي : «زيدٌ

(١) هو : علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بـ «ابن عصفور»، حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، ولد بإشبيلية سنة (٥٩٧هـ - ١٢٠٠م)، وتوفي بتونس سنة (٦٦٩هـ - ١٢٧١م)، من كتبه «المقرب» المجلد الأول منه في النحو، و«الممتع» في التصريف، و«الهلال»، و«المقنع»، و«السالف والعدار»، و«شرح الجمل»، و«شرح المتنبي»، و«سرقات الشعراء»، و«شرح الحماسة» .

وشرطه: مطابقة الفاعل ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾، وشبهه متأول.

وقد يحذف المخصوص إذا علم؛ مثل: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ...﴾ [ص، الآية / ٣٣]،
و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات، الآية / ٨٤].

و«ساء» مثل «بئس»، ومنها «حبذا» وفاعله «ذا»، ولا يتغير وبعده
المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصص «نعم»، ويجوز أن يقع قبل
المخصوص وبعده تمييز أو حال، على وفق مخصوصه.

هو»، وليس بمَرْضِيٍّ؛ لأنهم متى التزموا رفع الخبر شغلوا موضعه بشيء؛ ولم
يفعلوه هنا.

قوله: «و ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾^(١)... إلى آخره».

وهو أن التقدير: «بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا»، فحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه، أو أن المخصوص محذوف تقديره: «بئس مثل القوم الذين
كذبوا بآياتنا مثلهم».

قوله: « ويجوز أن يأتي قبل المخصوص ... إلى آخره».

وإتيانه قبل المخصوص أولى؛ لأنه أقرب إلى العامل.

(١) سورة الجمعة، الآية (٥).

الحروف

الحرف : ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثمت احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل.

قال : « ما دلَّ على معنى في غيره ».

هذا لا يطرَد؛ لأنَّ « أكتع » و « أبصع » وغيرهما من الأسماء المؤكِّدات تدل على معنى في غيرها وغير المستثنى بها؛ فإنها بمعنى « إلا » ولا ينعكس؛ لأنَّ « ليت » تدل بنفسها على التمني و « إلا » على الاستثناء وشبهها، وذكر الجمل معها لتعين المقصود لا ليُتمَّ دلالة الحرف.

قوله : « في غيره ».

مقصودهم : في غير اللفظ، فالضمير راجعُ إلى « ما » والاسم والفعل كذلك؛ لأنهما يدلان على معنى في غير اللفظ.

قلتُ : المراد في غير ذلك المعنى . / والله أعلم.

[٦٢ ب]

قوله : « في جزئيته ».

أي : في كونه جزءاً جملة إلى اسم أو فعل؛ ليتم جزئيته؛ كقولك : « أن تقوم أفضل »، فلو لم يتصل « يقوم » بـ « أن » لَمَّا صحَّ كونها جزءاً للجملة.

حروف الجر

حروف الجر : ما وُضِعَ للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه؛ وهي:

«من» و«إلى» و«حتى» و«في» و«الباء» و«اللام» و«رُبَّ» و«واوها» و«واو القسم» و«باءه» و«تاؤه» و«عن» و«على» و«الكاف» و«مُذْ» و«منذ» و«حاشا» و«عدا» و«خلا».

قال : « حروف الجر : ما وُضِعَ للإفضاء بفعل ... إلى آخره ».

«التَّوَصَّلُ» أظهر من الإفضاء، وهذا غير مطَّرد؛ فإنَّ «إلا» في الاستثناء أفضت بالفعل إلى المستثنى حتى عمل فيه، والواو التي بمعنى «مع» أفضت بالفعل إلى المفعول معه حتى عمل فيه، وليس بحرفي جرٍّ، فالفعل: «مررتُ بزيدٍ»، وشبهه: «مروري بزيدٍ أحسن» .. ونحوه.

قوله : « (فـ مِنْ) للابتداء ».

أي : لابتداء الغاية في المكان، وهذا اتفاقٌ، والمختار أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان أيضًا؛ كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾^(١)، وقولهم : «معناه : من تأسيس أول يوم» لا يرد ذلك؛ إذ لا بدَّ من تقدير وقت تأسيس؛ لأنَّ المصادر ليس بأمكنة، وقد جاء ذلك في الحديث كثيرًا؛ كقول أنس بن مالك^(٢) : «فمُطِرْنَا من يوم الجمعة إلى الجمعة»^(٣)، ومنه قول الشاعر يصف السيوف والدروع :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَوْزَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبْنِ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٤)

(١) سورة التوبة، الآية (١٠٨).

(٢) هو : أنس بن مالك بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، ولد (١٠ قبل الهجرة - ٦١٢م)، وهو آخر من مات بالبصرة (٩٣هـ - ٧١٢م).

(٣) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء (٩، ١٠) برقمي (١٠١٦، ١٠١٧)، والنسائي في سنته، كتاب الاستسقاء (١، ٩).

(٤) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٨/٥)، وشرح العيني (٢٧٠/٣)، والتصريح بضمون التوضيح (٨/٢)، وشرح الأشموني (٢١١/٢)، وديوان النابغة الذبياني (٦).

ف «من» للابتداء، والتبيين، والتبويض، وزائدة في غير الموجب، خلافاً للكوفيين والأخفش. و«قد كان من مطر» وشبهه متأول.

قوله : « زائدة في غير الموجب ».

الاستفهام بـ «كيف» و«أين» و«متى» والتضييض؛ ليس بموجب، ولا يجوز أن تُزاد فيه؛ فلا يجوز: «كيف من حالك؟» و«أين من زيد؟» و«متى من سفرك؟» ولا «هلاً ضربت من رجل».

قوله : « (قد كان من مطر) ^(١)... إلى آخره ».

التأويلُ تكلفٌ، فحملهُ على الجواز بقلة أولى؛ قال الله تعالى في قصة الجن المسلمين: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ^(٢)، والمراد: «إن أسلموا»، فلا يرد احتمال غفران بعض ذنوبهم، كما قال بعضهم في قصة نوح، ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور / صفةً لشيء، وتقديره: «قد كان شيء من مطر»؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل وإقامة الجار والمجرور - إذا كان صفة له - مقامه؛ نص عليه أبو علي ^(٣).

ولـ «من» أيضاً معانٍ أخرى؛ فتكون «من» بمعنى «بدل»؛ كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لَآئِكَةً﴾ ^(٤)، أي: بدلکم؛ وكقول الراجز:

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَدُقْ مِنْ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا ^(٥)

أي: لم تدق بدل البقول.

(١) جوز الكوفيون زيادة (من) في الإثبات بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم «قد كان من مطر» أي قد كان مطر. [شرح ابن عقيل، ١٧/٣].

وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [شرح الأشموني، ٤٦١/١].

وانظر: الكافية في النحو، (٣١٩/٢) وشرح التصريح على التوضيح (٩/٢).

(٢) سورة نوح، الآية (٤). (٣) سبقت الترجمة له. (٤) سورة الزخرف، الآية (٦٠).

(٥) البيت من الرجز، وهو لأبي نخيلة، ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (٥٨٤)،

والعقد الفريد (٣٦٦/٥)، والمخصص لابن سيده (١٣٩)، ومغني اللبيب (٢٥٠)،

وشرح العيني (٢٧٦/٣).

و«إلى» للانتهاء، وبمعنى «مع» قلباً.

و«حتى» كذلك، وبمعنى «مع» كثيراً، وتختصُّ بالظاهر؛ خلافاً للمبرد.

و«في» للظرفية، وبمعنى «على» قليلاً.

وقد تكون «مِنْ» في موضع لام التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهْرِ﴾^(١)، أي: لأجل حرِّ الظهيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا خَطِيئَتُهُمْ أَعْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾^(٢)، أي: لأجل.

قوله في (إلى): «بمعنى (مع)».

ليس بتحقيق، وإنما إلى غاية، يجوز دخول ما بعدها ويجوز ألا يدخل، وتعرف بالقرائن، ولو صحَّ إطلاق «إلى» بمعنى «مع» لصحَّ: «جئتُ إلى زيد» بمعنى «مع زيد»، ولم يقل به أحد، وأما قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٣) فإنما عُرِف دخول المرافق ببيان النبي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٤)، أي: مضمومة إلى أموالكم؛ لأنهم لم يفردها بالاكل، بل ضموها إلى أموالهم.

قوله في (حتى): وبمعنى (مع) قليلاً.

لا فرق بين «حتى» و«إلى» عند سيويه.

قوله: «وتختصُّ بالظاهر».

لأنه لم يجزِ بعدها مضمراً إلا في شعر، وهو:

صَبِيحَةَ عَشْرِ مَدَّ سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ تُحَدِّثُ حَتَّى أَبْأَنَّكَ مَيِّتٌ^(٥)

قوله: «و(في) للظرفية وبمعنى (على)».

الكلام في «على»، «مِنْ»، «في» كالكلام في «مع»، «مِنْ»، «إلى»؛

(١) سورة النور، الآية (٥٨). (٢) سورة نوح، الآية (٢٥).

(٣) سورة المائدة، الآية (٦). (٤) سورة النساء، الآية (٢).

(٥) البيت من الطويل، وقائله قيس بن ذريح، ينظر: المنصف لابن جني (٦٢/٣).

و«الباء» للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والمقابلة، والتعديّة، والظرفيّة، وزائدة في الخبر في الاستفهام، والنفي قياساً، وفي غيره سماعاً؛ مثل: «بحسبك زيد».....

فـ «في» للظرفيّة بالأصالة، وقد تتضمن الاستعلاء لعلو ما دخلت عليه، أو هي للظرفيّة، وظرف كلّ شيء بحسبه؛ فالظرفيّة في قولك: «جعلته في المسمار أو الحائط»، غير الظرفيّة في قولك: «جعلت الماء في الكور»، وكذلك / الظرفيّة في [٦٣ ب] قوله تعالى: ﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(١) بحسب ما جرت به العادة، ومنه: «نظرت في الكتاب»؛ لأنه كالظرف للنظر، و«نظرت في العلم»؛ لأن المفكر فيه كالظرف لفكر الناظر؛ لتردده فيه.

وقد تكون «في» للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَسْكُم فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢)؛ أي: لما أفضتم، ومنه قوله ﷺ: «عُدَّتْ امرأة في هرة حبستها»^(٣)؛ أي: لهرة حبستها.*

قوله في الباء: «للتعديّة».
مثل: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٤).

قوله: «وزائدة... إلى آخره».

هي مثل «من» فلا تزداد في الاستفهام بـ «كيف» و«أين» و«متى» و«أَيَّان» وبالهمزة، وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ..﴾ إلى قوله: ﴿بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾^(٥)؛ معناه: «أو ليس»؛ بدليل الآية الأخرى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ..﴾^(٦) الآية.

(١) سورة طه، الآية (٧١). (٢) سورة النور، الآية (١٤).

(٣) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: (٥٤) بدون ترجمة

(٦/٥٩٢) برقم (٣٤٨٢). ومسلم كتاب: السلام، باب: تحريم قتل الهرة (٤/١٧٦٠)

برقم (٤٢٤٢، ٤٢٤٣). (٤) سورة البقرة، الآية (١٧).

(٥) سورة الاحقاف، الآية (٣٣). (٦) سورة يس الآية (٨١).

قوله: «وَأَلْقَى بِيَدِهِ».

أي: تتراد مع «ألقى» خاصة، لا أنها مختصة بـ «يده»، وقال بعضهم: تتراد في كل مفعولٍ فعلٍ يتعدَّى إلى مفعول واحد؛ كقولك: «قرأتُ بسورة الرعد» و«ضربتُ بزيد»، ولا يقال: «كسوتُ زيداً بجبة»، وهذا القول ضعيف لا يُعول عليه؛ إذ لا أصل له، وقد تكون الباء للتبعيض بمعنى «من»؛ كقول الشاعر:

فَلَثَمْتُ فَأَهَا آخِذَا بِقُرُونِهَا شَرِبَ التَّزْيِفِ بَيْرِدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ (١)

ومنه:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجَ خُضْرِ لَهْنٍ نَتِيجِ (٢)

أي: من ماء البحر.

قلتُ: قد يستدلُّ بهذا المذهب الشافعي رحمته الله (٣) في مسح بعض الرأس، لكن قد يقال: يحتمل أن تكون زائدة؛ كقولك: «قرأتُ بسورة البقرة»، وتقديره: «شرب التزييف ماء الحشرج، و«شربن ماء البحر».

قلتُ: ماء الحشرج هو الماء الذي يجري على الصخر، ويقال للماء الذي يجري على الحصى والرمل: «ماء المفاصل».

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل، أو عمر بن أبي ربيعة، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٠٥ (١١٠)، وشرح العيني (٢٧٩/٣)، وهمع الهوامع (٢١/٢)، والدرر اللوامع (١٤/٢)، والأغانى (٧٥/١)، وديوان جميل (٤٢).

(٢) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، أو الراعي، ينظر: الخصائص (٨٥/٢)، والمحتسب (١١٤/٢)، وأمالى ابن الشجري (٢٧٠/٢)، وخزانة الأدب (١٩٣/٣)، وشرح العيني (٢٤٩/٣، ٢٧٢)، (٤٢٢/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢)، وهمع الهوامع (٣٤/٢)، والدرر اللوامع (٣٤/٢)، وديوان الهذليين (٥١/١).

(٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى: «قال الله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا فقد مسح برأسه، ولم تحتل الآية إلا هذا - وهو أظهر معانيها - أو مسح الرأس كله، ودلت السنة أن ليس على المرء مسح الرأس كله، وإذا دلت السنة على ذلك فمعنى الآية أن من مسح شيئا من رأسه أجزأه». الام (٤١/١).

واللام للاختصاص، والتعليل، وزائدة.....

وقد تكون الباء بمعنى «عن»؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ / [١٦٤] بِالْغَمَامِ﴾^(١)؛ أي: «عن الغمام»، وكقوله تعالى: ﴿فَاسْتَلِ بِهِ خَيْرًا﴾^(٢)، أي: عنه.
وتكون للسببية؛ كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحْبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ...﴾^(٣) الآية؛ أي: بسبب.

قوله: «واللام».

جميع معانيها يرجع إلى معنى الاختصاص ما عدا الزائدة.

قوله: «وبمعنى الواو»^(٤).

كان الأجود: «وحرف قسم في التعجب خاصة»؛ كقول الشاعر:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَانُ وَالْأَسْ^(٥)
ويروى: «تالله» بالتاء المثناة.

(١) سورة الفرقان، الآية (٢٥). (٢) سورة الفرقان، الآية (٥٩).

(٣) سورة النحل، الآية (١٠٧).

(٤) قوله: «وبمعنى الواو» جاء في المتن متأخراً بعد قوله: «وبمعنى عن»، والذي سيتناوله الشارح عما قليل.

(٥) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (٥٤٤)، وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢)، ولسان العرب وتاج العروس مادة (ظين)، ولامية بن أبي عائذ في الكتاب (٤٩٧/٣)، ولمالك بن خالد الحناعي في جمهرة اللغة (٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (٤٩٩/١)، وشرح أشعار الهذليين (٤٣٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٠٤)، ولسان العرب (حيد، قرنس، ظيا)، ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل (٩٨/٩)، ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين (٢٨٨/١)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لامية في خزنة الأدب (٩٥/١٠)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لامية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن العباس أو لأبي زيد الطائي في خزنة الأدب (١٧٦/٥، ١٧٧، ١٧٨)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لامية أو لعبد مناف في الدرر (١٦٢/٤، ١٦٥)، ولامية أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في شرح المفصل (٩٩/٩)، وللهمذلي في جمهرة اللغة (٢٣٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر =

وبمعنى «عن» مع القول، وبمعنى الواو في القسم للتعجب.
و«رَبَّ» للتقليل، ولها صدر الكلام مختصةً بنكرة موصوفة على الأصح،

قوله : « وبمعنى (عن) مع القول » .

إنما يقال : اللام مثلاً بمعنى «عن» إذا صحَّ أن تقع «أن» في موقعها، و«عن» لا يصح وقوعها في موضع اللام، فكيف يصح أن تكون بمعناها ؟ وقول العامة : «قلتُ عني كذا، وقلتُ عنك كذا» كلامٌ نَبْطِي لا يعرف للعرب .
وقد تكون اللام بمعنى «إلى» ؛ كقولك : «أسير لغروب الشمس» .

قوله : « و (رَبَّ) للتقليل » .

أي : بالنسبة إلى «كم» ؛ لأنَّ المقصود بالمفرد بعدها مفرد ولا بدَّ .

قوله : « موصوفة على الأصح » .

الأصحُّ : أنَّ الوصف غير لازم، واستشهد سيبويه على ذلك بقوله :

فيا رَبَّ مولودٍ وليسَ لَهُ أبٌ (١)

= (٢٣/٦)، والجنى الجاني (٩٨)، وجواهر الأدب (٧٢)، والدرر (٢١٥/٤)، ورصف
المباني (١١٨، ١٧١)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٠)، والصاحبي في اللغة (١١٤)،
واللامات (٨١)، والمقتضب (٢/٣٢٤)، وهمع الهوامع (٢/٣٢، ٣٩) .

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في: شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح
شواهد الإيضاح (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (٢٢)، والكتاب (٢/٢٦٦) (٤/١١٥)،
وله أو لعمرو الجنبى في خزانة الأدب (٢/٣٨١)، والدرر (١/١٧٣، ١٧٤)، وشرح
شواهد المغني (١/٣٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/٣٥٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
(١٩/١)، وأوضح المسالك (٣/٥١)، والجنى الداني (٤٤١)، والخصائص (٢/٣٣٣)،
ورصف المباني (١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/٤٨)
(٩/١٢٦)، والمقرب (١/١٩٩)، وهمع الهوامع (١/٥٤) (٢/٢٦) . وصدر
البيت :

وذي ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوانِ

ويروى : «ألا رب» بدل «فيا رب» .

وفعلها ماضٍ محذوف غالباً، وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة، والضمير مفرد مذكر خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز، وتلحقها «ما» فتدخل على الجمل. و«واوها» تدخل على نكرة موصوفة.

والواو لا تزداد هنا حتى يجعل «ليس له أب» صفة، فتعين أن يكون الجار والمجرور بعدها ليس موصوفاً.

قوله: «وفعله ماضٍ محذوفٌ غالباً».

أي: وقد يكون مستقبلاً؛ كقولك: «رُبَّ رجلٍ يقول ذاك».

قوله: «وقد تدخل على مضمر ... إلى آخره».

أي: على ضمير غائب ملازم للإفراد والتذكير وجوباً عند البصريين؛ كقول الشاعر:

وَأَهٍ رَأَيْتُ وَشَيْكَاً صَدَعَ أَعْظَمَهُ وَرُبَّةٌ عَطْبًا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ^(١)

ويقول: «رَبَّةٌ رجلاً»، وهذا الضمير نكرة، وهو من النوادر.

قوله: «خلافاً للكوفيين».

أي: فإنهم يجيزون المطابقة، لا أنهم يوجبونها؛ لأن أفراد الضمير وتذكيره

مجمعٌ / على جوازه وإن لم يطابق المميز، وكلامه مشعرٌ بوجوبها، فيقال على [٦٤ ب]

الاتفاق: «رَبَّةٌ رجلين ورجالاً»، وعند الكوفيين خاصة: «رُبَّهما رجلين»، و«رُبَّهم

رجالاً»، و«رُبَّها امرأة»، وشبهه.

قوله: «ويلحقها (ما) فتدخل على الجمل».

أي: الفعلية خاصةً دون الاسمية، وتأول الشيخ أبو علي قول الشاعر:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٧/٤)، وشرح الأشموني (٢/٢٨٥)،

وشرح عمدة الحفاظ (٢٧١)، والمقاصد النحوية (٣/٢٥٧)، وجمع الهوامع

(١/٦٦)(٢/٢٧).

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ يَنْهَنُ الْمِهَارُ^(١)

وقال: «ما» نكرة بمعنى «شيء»، و«الجميل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «رب شيء هو الجمال»، و«الجميل» هو ذو الجمال، «الموبل» الكثير الإبل، و«العناجيج»: الخيل الجياد، و«المهار»: جمع «مهر».

أما واو «رُبَّ» فليست حرف جرٍّ بنفسها، ولذلك لم يعدّها سيويّه منها، وإنما تُجرُّ بإضمار «رُبَّ»؛ كقول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَلَيَّ^(٢)

ومنه قول رؤبة:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ^(٣)

(١) البيت من الخفيف، وقائله أبو داود الإيادي، وينظر في: أمالي ابن الشجري (٢٤٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٨، ٣٠)، وخزانة الأدب (١٨٨/٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٣٧، ٣١٠ (١٣٩)، وشرح العيني (٣٢٨/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٢/٢)، وجمع الهوامع (٢٦/٢، ٣٨)، والدرر اللوامع (٢٠/٢، ٤١)، وشرح الأشموني (٢٣٠/٢، ٢٣٢)، وديوان الإيادي (٣١٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (٢٧٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٦١ (٢٦٥)، وشذور الذهب (٣٢١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٢/٢)، وشرح الأشموني (٢٣٣/٢)، والمقرب لابن عصفور (٢٧).

(٣) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، ينظر: (كتاب سيويّه (٣٠١/٢)، والخصائص لابن جني (٢٨/١، ٢٦٠، ٢٦٤، ٣٢٠، ٣٣٣)، والمنصف له كذلك (٣/٢، ٣٠٨)، وشرح المفصل (١١٨/٢) (٢٩/٩)، وخزانة الأدب (٣٨/١) (٢٠١/٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٤٢، ٣٦١ (٢٥٩، ٢٦٥)، وشرح العيني (٣٨/١)، وجمع الهوامع (٣٦/٢)، والدرر اللوامع (٣٨/٢)، وشرح الأشموني (٣٢/١)، وحاشية الدنهورى على متن الكافي (١٠٩)، وديوان رؤبة (١٠٤).

و«واو» القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر.
و«التاء» مثلها مختصة باسم الله تعالى.

أي: مسود النواحي. وهذه الواو عاطفة على كلام مضمّر في النفس بدليل مجيئه بالفاء العاطفة أيضاً، لكن مجيء الفاء بدلها أقل منها في الكلام؛ كقول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ (١)

ومجيء بدلها «بل» أقل منها في الكلام؛ كقول الشاعر الراجز:

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الْأَكَامِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ (٢)

وقد تضرر «رُب» فتجر ولا شيء قبلها، وهو أقل من الجميع؛ كقوله:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ (٣)

قوله في الواو: «لغير السؤال».

أي: الطلب. والتاء مختصة باسم الله تعالى، / وروى الأخفش: «تَرَبُّ» [٦٥ أ] الكعبة» دون غيرها.

(١) البيت من الوافر، وقائله المتنخل الهذلي، وينظر في: الإنصاف (٣٨٠، ٥٢٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٨/٢)، وشرح العيني (٣/٣٤٩)، وشرح الأشموني (٢/٢٣٢)، وديوان الهذليين (١٩/٢).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، ينظر: الإنصاف (٥٢٩)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ١١٢ (١٢٠)، ولسان العرب مادة (جهرم)، وديوان رؤبة (١٥٠).

ويروى: «الفَجَاج» بدل «الأكام».

(٣) البيت من الخفيف، وهو لجميل، وينظر في: أمالي أبي علي القالي (١/٢٤٦)، وشرح الأشموني (٢/٢٣٣)، ولسان مادة (جلل)، وديوان جميل (١٨٧).

و«الباء» أعمُّ منهما في الجميع.

وَيُتْلَقُ الْقَسَمُ بِاللَّامِ، وَإِنْ، وحرف النفي، وَيُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ،
أَوْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

و«عن» للمجاوزة. و«على» للاستعلاء.

وقد يكونان اسمين بدخول «من» عليهما.

قوله: «والباء أعمُّ منهما».

كان الأجود: «وتدخل الباء على الجميع»، ف«أعم» أفعل التفضيل، ولم
يشارك الثلاثة في التعميم.

قوله: «وحروف النفي».

ليس على عموميه، بل لا يتلقى من حروف النفي إلا بـ «ما» و«لا» و«إن»
فقط، فلا يقال: «والله لن يقوم أو لم يقم زيد»، وحذف جوابه إذا اعترض أو
تقدمه ما يدل عليه للعلم به؛ مثل: «لأكرمَنَّك الله».

قوله: «و (على) للاستعلاء».

والاستعلاء قد يكون حسيًّا؛ مثل: «زيدٌ على الفرس»، ويكون معنويًّا؛ مثل:
«اعتمدت على الله تعالى» و«هذا الفعل - أو القول - عليك»؛ أي: كان الفعل أو
القول كالمعتمد المستعلي المحمول على فاعله، وإن كان فاعله كالحامل له.

قوله: «ويكونان اسمين».

أما «عن» فكقوله:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ [عَنْ] (*) يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلَ (١)

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «عين» وهو كما يبدو تحريف من الناسخ.

(١) البيت من البسيط، وقائله القطامي، ينظر: الجمل للزجاجي (٧٣)، وشرح المفصل

(٤١/٨)، والمقرب لابن عصفور (٤١)، وشرح العيني (٢٩٧/٣)، وجمهرة القرشي

(١٥٢)، واللسان مادة (حبا)، وديوان القطامي (٥).

.....
و«الحبىيا»: موضع، و«القبل»: المقابل. وأما «على» فكقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَضِلُّ وَعَنْ قَنْصِ بَزِيزَاءَ مَجْهَلٍ^(١)

وإذا كانتا اسمين فمعنى «عن»: جانب، ومعنى «على»: فوق، فكأنه قال: «عليَّ بهم من جانب يمين الحبىيا»، ومنه قولهم: «جلست من عن يمينه»؛ أي: من جانب يمينه، و«من عليه»؛ أي: من فوقه.

وقد تقع «على» موضع «عن» وبالعكس؛ فالأول كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(٢)
أي: عني. والثاني كقول الآخر:

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي، ينظر: (كتاب سيبويه (٢/٣١٠)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٦٣)، والمقتضب (٣/٥٣)، والكامل للمبرد (٤٨٨)، والجميل للزجاجي (٧٣)، وشرح المفصل (٣٧/٨، ٣٨)، والمقرب (٤٢)، وخزانة الأدب (٢٥٣/٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٤٦، ٥٣٢ (١٤٥)، وشرح العيني (٣/٣٠١)، والتصريح (٢/١٩)، وهمع الهوامع (٢/٣٦)، والدرر اللوامع (٢/٣٦)، وشرح الأشموني (٢/٢٢٦)، واللسان مادة (علا).

(٢) البيت من الوافر، وقائله القحيف العقيلي، ويظر في: نوادر أبي زيد الأنصاري (١٧٦)، والمقتضب (٢/٢٣٠)، والخصائص (٢/٣١١، ٣٨٩)، وكتاب سيبويه (١/٥٢، ٣٤٨)، وأمالى ابن السجري (٢/٢٦٩)، والإنصاف (٦٣٠)، وشرح المفصل (١/١٢٠)، وخزانة الأدب (٤/٢٤٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٤٣، ٦٧٧ (١٤٢، ٣٢٢)، وشرح العيني (٣/٢٨٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٤)، وهمع الهوامع (٢/٢٨)، والدرر اللوامع (٢/٢٢)، وشرح الأشموني (٢/٢٢٢).

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي^(١)

أي: عليّ، ومعنى «لا»: الله.

قوله: «والكاف زائدة».

مثل:

وصاليات ككما يُؤثِّفِينَ^(٢)

وكقوله:

لواحق الأقران فيها كالمق^(٣)

[٦٥ ب] أي: فيها المقق؛ وهو الطول، «فرس أمق» / [أي: طويل] ^(*)الظهر.

وقيل في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤): إنَّ الكاف زائدة، والأجود

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني، ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (٧١)، والخصائص (٢٨٨/٢)، وأمالي ابن الشجري (١٣/٢، ٢٦٩)، والإنصاف (٣٩٤)، وشرح المفصل (٥٣/٨) (١٠٤/٩)، والمقرب (٤٢)، وخزانة الأدب (٢٢٢/٣)، وشرح العيني (٢٨٦/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٥/٢)، وشرح الأشموني (٢٣٣/٢).

(٢) الشاهد من السريع، وهو لخطام المجاشعي من قصيدة له أولها:

حيّ الديارَ بين السهبين وطلحةِ الدومِ وقد تعفّين
لم يبقَ من آيٍ بها يُحلّين غيرَ حطامٍ ورمادٍ كنفّين
وغيرَ نُؤيٍّ وحجاجي نُؤين وغيرَ ودٍّ جاذلٍ أو ودّين

ينظر: كتاب سيبويه (١٣/١)، وشرح العيني (٩٥٢/٤)، وشرح ابن يعيش (٤٢/٨)، ومجالس ثعلب (٤٨)، والخصائص (٣٦٨/٢).

(٣) الشاهد من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: شرح ابن عقيل (٢٧/٢). ويروى: «الأقرب» بدل «الأقران»؛ مفردا «قرب» أو «قرب»، وهي الخاصرة.

(*) تكرر قوله: «أي طويل» في المخطوط، وقد حذفنا التكرار، وهو سهو من الناسخ.

(٤) سورة الشورى، الآية (١١).

وقد تكون اسماً، وتختص بالظاهر.

خلافه، ويكون المعنى: ليس كذاته شيء، فهو كقولك: «مثلك لا يفعل كذا» أي: أنت لا تفعله.

قلت: وقال شيخني تقي الدين^(١) متّع الله ببقائه: «يجوز أن يكون التقدير: ليس كصفته شيء؛ لأنّ المِثْل والمَثَل بمعنى، كالشَّبه والشَّبه، والمَثَل بمعنى الصفة؛ كقوله تعالى: ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون...﴾^(٢)؛ أي: صفة الجنة. والله أعلم.

قوله: «وتكون اسماً».

مجئها اسمية أكثر من الزائدة في الكلام؛ ومنه قول الشاعر:

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمٍ فَتَى قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيْذَهَبًا^(٣)

«أَبَّ»: أي: عزم، ومنه:

وَسَطُهُ كَالْيَرَّاعِ أَوْ سَرَجُ الْمَجْـ لِدِلِّ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ^(٤)

ومنه:

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ^(٥)

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسين بن رزين الحموي، قاضي القضاة، ولد (٦٠٣هـ)، برع في الفقه والعربية والأصول، رحل إلى مصر أيام هولاكو واشتغل ودرس بالظاهرية ثم ولي قضاء القضاة فلم يأخذ عليه رزقاً؛ تديناً وورعاً. توفي ثالث رجب (٦٨٠هـ).

(٢) سورة محمد، الآية (١٥).

(٣) البيت من الطويل وقائله الأعشى، ينظر: شرح شواهد الشافعية للبغدادي (٤٣٦)، وديوان الأعشى (٨٩).

(٤) البيت من الخفيف، وقائله عدي بن زيد، ينظر: همع الهوامع (٢٠١/١)، والدرر اللوامع (١٦٩/١)، واللسان مادة (وسط)، وديوانه (٨٥).

(٥) الشاهد من الرجز، وهو للعجاج، يصف فيه نسوة، ينظر: أوضح المالك (٥٤/٣). وقبلة:

ولا تلمني اليوم يا ابن عمي عند أبي الصهباء أقصى عمي

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

تحت عرائن أنوف شم

و«مذ» و«منذ» للابتداء في الزمان الماضي، والظرفية في الحاضر؛ نحو:
«ما رأيتهُ مذُ شهرنا» و«.. منذُ يومنا».

وقد تدخل الكاف على الضمائر؛ كقول الشاعر يصف حماماً وحشياً وأتانا:

وَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا^(١)

وسمع عن العرب: «ما أنا كَأنت. ولا أنا كَلِيَاك»، وأنشد الكِسائي:

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَلِيَاكَ أَسِيرٌ^(٢)

فأدخلوها على ضميري الرفع والنصب. وقد تكون الكاف حرف تعليل؛ إما مقرونة بـ «ما»؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ..﴾^(٣)؛ أي: لهدايته إياكم؛ وكذلك: ﴿كَمَا عَلَّمَكُمْ ..﴾^(٤)؛ أي: لتعليمه إياكم، أو لا مقرونة بـ «ما» كقوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٥)؛ «وي»: اسم فعل للتعجب؛ أي: «أتعجب لأنه لا يفلح الكافرون»، وكذلك: ﴿وَيَكَاَنَّهُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ ..﴾^(٦)؛ أي: «أعجب لأن الله يسطر الرزق».

قوله في (منذ): «للا ابتداء في الماضي».

مثل: «منذ يوم الجمعة».

«والظرفية في الحاضر؛ مثل: (مذ شهرنا)».

[٦٦] أي: / في هذا الشهر، فلو رفع ما بعدهما كانا اسمين؛ كما تقدم في الظروف.

(١) البيت من الرجز، وقائله روبة أو العجاج، ينظر: كتاب سيبويه (٣٩٢/١)، والمقرب (٤١)، وشرح العيني (٢٥٦/٣)، والتصريح (٤/٢)، وهمع الهوامع (٣٠/٢)، والدرر اللوامع (٢٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٠٩/٢)، وديوانه (١٢٨).

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر: مجالس ثعلب (١٦)، وخزانة الأدب (٤٢٧٤/٢)، وهمع الهوامع (٣١/٢)، والدرر اللوامع (٢٧/٢).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٩٨). (٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٩).

(٥) سورة القصص، الآية (٨٢). (٦) سورة القصص، الآية (٨٢).

قوله : « وحاشا وخلا وعدا ».

أي : إذا جُرَّ بها ؛ فلو نُصِبَ ما بعدها كانت أفعالا .

وفاته : «مَتَى» في لغة هذيل ؛ فإنهم يجرون بها بمعنى «من» ؛ كقول شاعرهم :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجَ خُضِرٍ لَهْنٌ نَبِيجٌ^(١)

أي : من لجج ، و«لعلَّ» أيضًا في لغة عقيل ؛ كقول شاعرهم :

لَعَلَّ اللَّهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ^(٢)

قلتُ : قد أشار الشيخ أبو عمرو^(٣) إلى «لعل» في قوله عند ذكرها مع أخواتها : «وشدَّ الجرُّ بها» .

وأيضًا «كي» إذا دخلت على «ما» الاستفهامية أو «ما» أو «أن» المصدريتين ؛

كقولهم : «كيمة؟» ؛ أي : «لِمَ؟» ، ومنه قول الشاعر :

كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٤)

(١) البيت من الطويل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي أو الراعي ، والبيت ورد في : الخصائص لابن جني (٢/ ٨٥) ، وكتاب سيبويه (٢/ ١١٤) ، وأمالي ابن السجري (٢/ ٢٧٠) ، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٣) ، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ١٠٥ ، ١١١ ، ٣٣٥ (١٠٩) ، وشرح العيني (٣/ ٢٤٩ ، ٢٧٢) (٤/ ٤٢٢) ، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢) ، وهمع الهوامع (٢/ ٣٤) ، والدرر اللوامع (٢/ ٣٤) ، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٥ ، ٢٢١) ، وديوان الهذليين (١/ ٥١) ، والبيت سبق تخريجه .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله خالد بن جعفر ، وينظر : الأغاني (١٠/ ١٢) ، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣) ، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٥) ، وأمالي المرتضى (١/ ٢١٢) .

(٣) المراد به المصنف وهو ابن الحاجب وقد سبقت الترجمة له .

(٤) البيت من الطويل ، واختلف في قائله ؛ ف قيل : لعبد الأعلى بن عبد الله ، كما في خزانة الأدب (٣/ ٥٩١) ، وقال السيوطي : هو للناطقة الذبياني أو الجعدي . ولم نجد في =

و:

كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا^(١)

وقد تقدّم البيتان في نواصب الفعل .

وأيضاً «لولا» الواقع بعدها الضمير المتصل ؛ مثل : «لولاك» ، و«لولاه» ؛ فإنه عند سيبويه حرف جرّ .

= ديوان الذبياني ، ولكنه فيما ألحق بديوان الجعدي (٢٤٦) . وقال غيره: هو لعبد الله ابن معاوية ، أو لقيس بن الخطيم في ديوانه (١٧٠) ، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ١٨٢ (١٣٣) ، وشرح العيني (٢٤٥/٣) (٣٧٩/٤) ، والتصريح (٣/٢) ، وشرح الأشموني (٢٠٤/٢) (٢٧٩/٣) .
ويروى: كيما يضرّ وينفعا بدل «كيما يضرّ وينفع» .

(١) البيت من الطويل ، وهو الجميل ، ينظر: شرح المفصل (١٤/٩-١٦) ، وخزانة الأدب (٣/٥٨٤) ، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ١٨٣ (١٧٣) ، وشذور الذهب (٢٨٩) ، وشرح العيني (٢٤٤/٣) (٣٧٩/٤) ، والتصريح (٣/٢) ، ٢٣٠ ، (٢٣١) ، وهمع الهوامع (٥١٢) ، والدرر اللوامع (٥/٢) ، وشرح الأشموني (٢٧٩/٢) (٢٠٤/٢) ، وديوانه (٢٥) .

«إِنَّ» و«أَنَّ» و«كَأَنَّ» و«لَكِنَّ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ». لها صدر الكلام، سوى «أَنَّ»؛ فهي بعكسها.

و«أنَّ» مع جملة في حكم المفرد، ومن ثمَّ وجب الكسر في موضع
الجملة.....

«ليت» لا تدخل على الفعل بلحوق «ما»؛ فلا يقال: «ليت ما قام زيد»؛
ولذلك قلنا: إن اختصاصها بالأسماء لا يزول.

ليس ذلك مطلقاً، بل تكون في مواضع في حكم المفرد من وجه وفي حكم الجملة من وجه؛ مثل: «علمت أن زيداً قائمٌ»؛ فإنها في حكم المفرد باعتبار التقدير، وفي حكم الجملة باعتبار الموضع.

قوله : « ومن ثمَّ وجب الكسر في موضع الجمل » .
« علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ » كذلك ، وهى مفتوحة .

والفتح في موضع المفرد.

فكسرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد الموصول.

وفتحت فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومضافاً إليها.

وقالوا: «لولا أنك»؛ لأنه مبتدأ، و«لو أنك»؛ لأنه فاعلٌ.

قوله: «والفتح في موضع مفرد».

«علمتُ زيداً إنَّه قائمٌ» يجب الكسر فيه، وهي في موضع مفرد.

قوله: «فكسرت ابتداءً».

أي: ابتداء الجملة، ولذلك لو تقدم عليه حرف التنبيه لم يضر.

قوله: «وبعد القول».

هذا إذا كان محكيًا بها؛ فإنَّك تقول: «أول قولِي أني أحمد الله»، وهي مفتوحة إذا لم تقصد حكاية القول، وبعد الموصول كقوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ...﴾^(١)، و«جاء الذي إنه لكريم»؛ ومن مظانَّ المكسورة: الواقعة موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ...﴾^(٢)، والواقعة جواباً لقسم؛ مثل: «والله إنَّ زيداً منطلقٌ».

قوله: «وفتحت فاعله... إلى آخره».

في نسبة الفاعلية والمفعولية والابتداء والإضافة إليها مناقشة لفظية؛ فإنَّ الفاعل هي وما دخلت عليه، وكذلك البواقي. والمضاف إليها مثل: «زرتك رجاء أن تكرمني»؛ أي: رجاء إكرامك إياي.

قوله: «(ولو أنك)؛ لأنه فاعلٌ».

مذهب سيويه أن الواقعة بعد «لو» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر كالواقع بعد «لولا»، لكن لا يكون المبتدأ بعدها إلا «أن» وصلتها، بخلاف «لولا».

(١) سورة القصص، الآية (٧٦).

(٢) سورة الفرقان، الآية (٢٠).

فإن جاز التقديران جاز الأمران؛ مثل: «مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ»، و :

..... إذا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة؛ مثل: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو»

قوله : « جاز الأمران في مثل : (مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ) » .

شرطه أن تكون أداة الشرط اسماً، فلو كانت حرفاً لم يجز الوجهان، والفصيح من الوجهين: الكسر إذا جاز الكسر؛ قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ۖ ﴾ (١)، وأما الذي بعد «إذا» للمفاجأة فالكسر أيضاً هو الأجود؛ لأن كل ما جاء في كتاب الله - تعالى - منه، / فبعده الجزآن، فعلم أنه المكسورة أولى؛ لأنك إذا فتحت قدّرت بعدها المفرد، وإذا كسرت قدرت بعدها الجملة، فمجيء الجملة دالٌّ على الكسر ومرجّحٌ له، قال الله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٢)، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ (٣)، ﴿ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ (٤)، في أشباه ذلك.

قوله : « ولذلك جاز العطفُ على اسم المكسورة لفظاً » .

نحو: «إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ وَرَسُولُهُ» .

« أو حكماً » .

« علمتُ أَنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو » لاقتضاء « علمتُ » مفعولين هما في

الأصل جملة .

قوله : « دون المفتوحة » .

فيه نظراً؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٥) معطوف على

(١) سورة الجن، الآية (٢٣) .

(٢) سورة الروم، الآية (٣٦) .

(٣) سورة طه، الآية (٢٠) .

(٤) سورة الصافات، الآية (١٩) .

(٥) سورة المؤمنون، الآية (٥٢) .

ويشترط مضي الخبر لفظاً أو حكماً خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمْتُكُمْ ..﴾^(١)؛ أي: ولأنّ هذه أمتكم وأنا ربكم فاتقون، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) في أحد تأويلات سيبويه.

قوله: «بشرط مضي [الخبر]»^(*).

خلافاً للكوفيين، ووافقهم الأخفش، والمختار فيه مذهب البصريين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ..﴾ الآية إلى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ..﴾^(٣) قال سيبويه: الخبر المذكور خبر الأول، وخبر الثاني المعطوف مقدر، فإذا قلت: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ» كأنك قلت: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو كَذَلِكَ».

قال شيخنا: وعندي أنّ خبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، ويجعل ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ..﴾^(٤) خبراً لـ ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ دالاً على خبر ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ التقدير: إنّ الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم والذين هادوا - إلى آخره - لهم أجرهم عند ربهم. ومن هذا الباب قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^(٥)

(١) سورة المؤمنون، الآية (٥٢). (٢) سورة التوبة، الآية (٣).

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «المخبر». (٣)، (٤) سورة البقرة، الآية (٦٢).

(٥) البيت من المنسرح، وينسب إلى قيس بن الخطيم كما في ملحقات ديوانه (١٧٣)، والصواب نسبته إلى عمرو بن أمّ القيس كما في خزنة الأدب (١٩٣/٢)، وجمهرة أشعار العرب (١٣٧) في قصيدة له، ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري (في الإنصاف (٦٥)، وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري (٢٩٦/١)، (٣١٠)، ويراجع كذلك كتاب سيبويه (٣٨/١)، والمقتضب (١١٢/٣) (٧٣/٤)، وشرح العيني (٥٥٧/١)، وهمع الهوامع (١٠٩/٢)، والدرر اللوامع (١٤٢/٢)، ومعاهد التنصيص للعباسي (٦٧/١)، وشرح الأشموني (١٥٢/٣)، وجمهرة القرشي (١٢٧)، وديوان حسان بن ثابت (٢٨١).

مبنيًا، خلافًا للمبرد والكسائي في مثل: «إِنَّكَ وَزِيدٌ ذَاهِبَان».

و«لكن» كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي «لكن» ضعيف.

ولم يقل: راضون؛ أي: نحن راضون وأنت راضٍ، ومنه قوله:

[٦٧ ب]

وَالْأَفَاعِلُمَا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(١) /

قوله: «خلافًا للمبرد».

بل خلافًا للفرء، أما الكسائي فجوزَه مطلقًا، كان اسم «إِنَّ» مبنيًا أو معربًا، فالفرء يجوز: «إِنَّكَ وَزِيدٌ ذَاهِبَان»، مراعاة للموضع وضعف العامل، ولا يجوز: «إِنَّ زِيدًا وَعَمْرًا ذَاهِبَان»، والكسائي يجوزُ العطف بالرفع في «المسلمين»، والبصريون يمنعون من ذلك مطلقًا.

قوله: «ولذلك».

إشارة إلى أن المكسورة لا تغير معنى الجملة كما تقدم من قبل، أي: ولأنَّ المكسورة لا تغير معنى الجملة الابتدائية، دخلت لام الابتداء في المكسورة دون المفتوحة.

قوله: «أو على الاسم... إلى آخره».

شرطه أن يكون الفاصل بينهما الخبر، فلو فصل بينهما بأجنبي أو بظرف غير الخبر لم يجز دخول اللام على الاسم، فلا يجوز: «إِنَّ الْيَوْمَ لَزِيدًا قَائِمٌ».

قوله: «وفي لكن».

أي: ودخول اللام في خبر «لكن» ضعيفٌ جدًّا؛ لأنه لم يسمع قطُّ إلا قوله:

(١) البيت من الوافر، وقائله هو بشر بن أبي خازم، وينظر في: كتاب سيبويه (١/٢٩٠)، ودلائل الإعجاز (٢٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١٩٠)، وشرح المفصل (٨/٦٩-٧٠)، وخزانة الأدب (٤/٣١٥)، وشرح العيني (٤/٣١٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٢٢٨)، وديوانه (١٦٥).

وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ فَيَلْزِمُهَا اللَّامُ

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ^(١)

وهو نصف بيت لا يعرف تمامه ولا يعرف قائله مع إمكان تخريجه على أنَّ أصله: «لكن إنني» ثم حذف الهمزة تخفيفاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي...﴾^(٢)، وأصله: لكن أنا هو الله ربي.
قوله: «وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ... إلى آخره».

إنما تلزمها اللام إذا لم يكن هناك قرينة تميز الخفيفة من النافية، إما لفظاً؛ مثل: «إِنْ رِيْدًا قَائِمٌ» و«إِنْ رِيْدٌ قَائِمًا»؛ لأنَّ النافية لا تنصب الاسم والمخففة لا تنصب الخبر؛ وإما معنى؛ مثل: «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»، فإنَّ النفي هاهنا ممتنع، فتعين المخففة، فلا يحصل لبسٌ فلا تجب اللام؛ لأنها إنما تأتي للفرق بين المخففة والنافية، وبذلك سميت بـ «الفارقة»، ولا حاجة إليها هنا، لحصول الفرق دونها، وقد جاء من ذلك قول الطُّرَمَاحِ^(٣):

[٦٨ أ]

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(٤) /

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: الإنصاف لابن الأنباري (٢٠٩)، والذي فيه برواية «الكُمَيْد»، وشرح المفصل (٦٢/٨، ٦٤، ٦٩)، وخزانة الأدب (٣٤٣/٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد السيوطي ٢٣٣، ٢٩٢ (٢٠٦)، وشرح العيني (٢٤٧/٢)، والتصريح (١١٢/١)، وجمع الهوامع (١٤٠/١)، والدرر اللوامع (١١٦/١)، وشرح الأشموني (٢٨٠/١)، وشرح ابن عقيل (١٤١/١).

وصدر البيت: يلومني في حب ليلي عواذلي

(٢) سورة الكهف، الآية (٣٨).

(٣) هو: الطُّرَمَاحُ بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي من فحول الشعراء، ولد ونشأ في الشام ثم انتقل إلى الكوفة، وكان هجاءً معاصراً للكُمَيْت صديقاً له لا يكادان يفترقان، توفي في نحو سنة (١٢٥هـ - ٧٤٣م).

(٤) البيت من الطويل، وقائله هو الطُّرَمَاح، ينظر: شرح العيني (٢٧٦/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٤١/١)، وجمع الهوامع (١٤١/١)، والدرر اللوامع (١٨١/١)، وشرح الأشموني (٢٨٩/١)، وديوانه (١٧٣).

ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ، خلافاً للكوفيين في التعميم.

ومنه القراءة الشاذة: «وإنَّ كُلَّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا..»^(١) بكسر اللام، تقديره: «وإنَّ كل ذلك لذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا»؛ لأنَّ النفي هاهنا غير صالح، وفيها شاهد على حذف صدر الصلة.
قوله: «ويجوز إلغاؤها».

نسبة الجواز إلى الإلغاء مؤذنة بقوة الإعمال، وليس كذلك، بل الإلغاء هو الفصيح الكثير، ويجوز الإعمال، فمن الإعمال قوله تعالى: «وإنَّ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم»^(٢) في قراءة نافع وابن كثير، ومنه قوله تعالى: «﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾»^(٣)، حكاها الأخفش في كتاب المعاني^(٤) بالرفع والنصب.
قوله: «ويجوز دخولها على فعل .. إلى آخره».
للكوفيين في ذلك شواهد، منها قول أسماء رضي الله عنها^(٥):

هَبْلَتِكَ أَمُكَ إِنِ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٦)

(١) سورة الزخرف، الآية (٣٥). وهي قراءة أبي رجاء؛ قال أبو الفتح: (ما) هنا بمنزلة الذي، والعائد إليها من صلتها محذوف، وتقديره: وإنَّ كل ذلك لذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا.
(٢) سورة هود، الآية (١١١). وذلك بتخفيف «إن» وميم «لما»، على إعمال «إن» المخففة من الثقيلة، وأما «لما» فاللام هي المزلحقة دخلت على خبر «إن» المخففة، و«ما» موصولة أو نكرة.
(٣) سورة الطارق، الآية (٤).
(٤) بالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش لم نجد هذا القراءة .
(٥) أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها ذات النطاقين .
(٦) البيت من الكامل، وينسب إلى عاتكة بنت زيد الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، والخطاب في البيت لقاتل الزبير، وينسب أيضاً لصفية زوجة الزبير كذلك، ونسبه الشارح إلى أسماء رضي الله عنها. ينظر: كتاب سيويه (٢/٢٥٥)، والمقرب (٢٠)، والإنصاف لابن الأنباري (٦٤١)، وشرح العيني (٢/٤٧٨)، والتصريح (١/٢٣١)، وجمع الهوامع (١/١٤٢)، والدرر اللوامع (١/١١٩)، وخزانة الأدب (٤/٣٤٨).

ويروى: «شلت يمينك» بدل قوله: «هبلتك أمك».

وَتُخَفَّفُ المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر، وتدخل على الجمل مطلقاً، وشذّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل: السين أو «سوف»، أو «قد» أو حرف النفي. و«كَانَ» للتشبيه، وتُخَفَّفُ فتلغى على الأفصح.

ومنه قولهم: «إِنْ يَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ [لَهِيَةٍ]» (*).

قوله: «فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ».

قد تعمل في غير ضمير الشأن؛ كقوله: «فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ»، ومنه:

عَلِمُوا أَنْ يُطَالِبُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ (١)
ومنه:

كَانَ ظَلِيَّةٌ تَعْطُو (٢)

على رواية النصب.

قوله: «وَيَلْزِمُهَا مَعَ الْفِعْلِ... إِلَى آخِرِهِ».

فاته «لو» نحو قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْقَيْْبَ...﴾ (٣).

(*) ما بين معقوفين في الأصل «لهية»، والصواب ما أثبتناه.

(١) البيت من الخفيف، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (٢/ ٢٩٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣٣)، وجمع الهوامع (١/ ١٤٣)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩٢). ويروى: «علموا أن يؤملون فجادوا» بدل «علموا أن يطالبون فجادوا».

(٢) هذا جزء من بيت من الطويل، وقائله أرقم بن علباء. وقيل: علباء بن أرقم اليشكري، ويقال: هو من كلام باغث بن صريم. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧). وغمام البيت:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسّم
كان ظلية تعطو إلى وارق السلم
(٣) سورة سباء، الآية (١٤).

و«لكنَّ» للاستدراك، وتتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتُخَفَّفُ فتُلغى، ويجوز معها الواو.
و«لَيْتَ» للتمني، وأجاز الفراء: «لَيْتَ زَيْدًا قائمًا».

قوله في (لكنَّ): «تُلغى».
أي: باتفاق.

قوله: «يجوز معها الواو».
أي: مطلقًا؛ أُلغيت أو لم تُلغَ.
قوله: «أجاز الفراء: (لَيْتَ زَيْدًا قائمًا)».
واستشهد بقوله:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيُّ الْأَوَّلُ^(١)

قلت: وقد جاء في صحيح البخاري عن ورقة بن نوفل: «يا ليتني فيها جذعًا»^(٢)، وبعض الكوفيين يطرد ذلك في الباب كله؛ استدلالاً بقول الرازي: [٦٨ ب]

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جُرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا^(٣)

ومنه أيضًا:

- (١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: الجني الداني (٤٩٣).
والشاهد فيه قوله: «لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ»؛ حيث نصب المبتدأ والخبر بـ «لَيْتَ» وهذا على لغة بعض العرب الذين يُعملون لَيْتَ في المبتدأ والخبر كليهما.
(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: بدء الوحي، باب: (٣) بدون ترجمة (٣٠/١) برقم (٣).
(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٧/٢)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٧٢)، وجمع الهوامع (١٣٤/١).
والشاهد فيه قوله: «إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ»؛ حيث أعملت «إِنَّ» في المبتدأ والخبر معًا على لغة بعض العرب.

و«العلّ» للترجّي، وشذّ الجرُّ بها.

كَأَنَّ أَذِينَ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا (١)

قوله: «وشذّ الجرُّ بها».

أي: في لغة عقيل كما تقدم، وروى الفراء عن العرب:

عَلَى صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْدَ وَلَاتِهَا تُدِيلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا (٢)

(١) البيت من الرجز، وقائله محمد بن ذؤيب، وينظر في: خزانة الأدب (١٠/٢٣٧، ٢٤٠)، والدرر (٢/١٦٨)، ونسب البيت للعماني في سمط اللآلي (٨٧٦)، وشرح شواهد المغني (٥١٥)، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد (١٧٣)، والخصائص (٢/٤٣٠)، وديوان المعاني (١/٣٦)، وشرح الأشموني (١/١٣٥)، وجمع الهوامع (١/١٣٤). والشاهد فيه قوله: «كَأَنَّ أَذِينَ قَادِمَةً»؛ حيث نصب الاسم والخبر معاً بـ «كَأَنَّ» على لغة بعض العرب، وقيل: إِنَّ الشاعر لحن، وقيل: إِنَّ خبر «كَأَنَّ» محذوف و«قادمة» مفعوله، والتقدير: يحكيان قادمة. وقيل: الرواية: «قادمة أو قلما محرفاً» بالثنية مع حذف النون للضرورة الشعرية. وقيل: الرواية «تخال أذينة» لا «كَأَنَّ أَذِينَ».

(٢) الرجز بلا نسبة في: لسان العرب (زفر، علل، لم)، والخصائص (١/٣١٦)، وشرح الأشموني (٣/٥٧٠، ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافعية (١٢٨)، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٤)، وشرح عمدة الحفاظ (٣٩٩)، والإنصاف (١/٢٢٠)، والجنى الداني (٥٨٤)، ووصف المباني (٢٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٤٠٧)، واللامات (١٣٥)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٦)، وتاج العروس مادة (لم). ويروى: «علّ» بدل «على».

حروف العطف

«الواو»، و«الفاء»، و«ثم»، و«حتى»، و«أو»، و«إما»، و«أم»، و«لا»، و«بل»، و«لكن».

فالأربعة الأول للجمع، فالواو للجمع مطلقاً، ولا ترتيب فيها.

و«الفاء» للترتيب، و«ثم» مثلها بمهلة، و«حتى» مثلها ومعطوفها جزءٌ من متبوعه ليفيد قوةً أو ضعفاً. و«أو» و«إما» و«أم» لأحد الأمرين مبهماً.

ف«أم» المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهزمة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثم ضعف: «أرأيتَ زيداً أم عمراً؟». ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون «نعم» أو «لا».

والمنقطعة كـ «بل» والهزمة مثل: «إنها لإبل أم شاء».

قال: «الحروف العاطفة».

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ۖ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ۖ﴾ (٢) الآية، جوابه والمراد بالفاء آخر أكوانها نطفة - مثلاً - وأول أكوانها علقه، والمراد بـ «ثم» أول أكوانها نطفة ثم أولها علقه.

قوله: «و (حتى) كذلك».

قال شيخنا: «حتى» لا يلزم تأخرُ ما بعدها عما قبلها وترتيبه، بل لو جاء «زيدٌ» قبل القوم صحَّ أن يقال: «جاء القومُ حتى زيدٌ»، فليست مثل «ثم».

والله أعلم.

قوله: «وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفٌ (أرأيتَ زيداً أم عمراً؟)».

نصَّ سييويه على جوازه وحسنه فقال بعد ذكر الفصل: «ولو قلت: (أَلَقَيْتَ

(١) سورة المؤمنون، الآية (١٤)؛ وهي في الأصل: «فَخَلَقْنَا النُّطْفَةَ ۖ»، وهو تحريف.

(٢) سورة الحج، الآية (٥).

و«إما» قبل المعطوف عليه لازمة مع «إما»، جائزة مع «أو». و«لا» و«بل» و«لكن» لأحدهما معيّنًا، و«لكن» لازمة للنفي.

زيدًا أمَ عَمْرًا ؟) ، كان جائزًا حسنًا، ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي نَعْمَى أَتَرْضَيْنَ مَنْ يَهْوَاكِ أَمَّنْ يُغْرِيكِ بِالشَّنَّانِ (١)
قوله : « لازمة مع (إما) » .

ليست لازمة، لقول الشاعر:

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا (٢)
قال سيبويه : «معناه: وأما من خريف» .

قوله : « و (لكن) لازمة للنفي » .

وكذلك النهي؛ مثل: « لا تكرم زيدًا لكن عمرًا » / [٦٩ أ]

(١) لم أعر عليه ، وصدر البيت من الخفيف أما عجزه فيه خطأ عروضي أخرجه من كل بحور الشعر العربي ، ولا بد أن تصحيحًا كبيرًا حدث في العجز . فليتنبه .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله النمر بن تولب ، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ١٣٥ ، ٤٧١) ، والخصائص (٢/ ٤٤١) ، والمنصف (٣/ ١١٥) ، ومختارات ابن الشجري (٢٠) ، وشرح المفصل (٨/ ١٠٢) ، وخزانة الأدب (٤/ ٤٣٤) ، وشرح العيني (٤/ ١٥١) .

[حروف التنبيه] (*)

«ألا»، و«أما»، و«ها».

.....

(*) لم يتناول الشارح رحمه الله هذا الموضوع - حروف التنبيه - بالشرح أو التعليق.

[حروف النداء]

«يَا»: أعمُّها، و«أَيَّا» و«هَيَّا»: للبعيد، و«أَيُّ»: و«الهمزة»: للقريب.

قال في حروف النداء: «(يا) أَعَمُّها ... إلى آخره». الذي ذكره اختيارُ المبرِّد، وتبعوه في ذلك، ومختارُ سيويهِ: أنَّ الهمزة فقط للقريب، وما عداها للبعيد، وزاد الكوفيون الهمزة ومدةً بعدها؛ مثل: «آزيد».

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[حروف الإيجاب]

«نعم»، و«بلى»، و«إي»، و«أجل»، و«جبر»، و«إن».

فـ «نعم» مقررّة لمّا سبقها.

و«بلى» مختصّة بإيجاب النفي.

و«إي» إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم.

و«أجل»، و«جبر»، و«إن» تصديق للمخبر.

قال: «حرف الإيجاب».

الأولى: حرف الجواب؛ لأنه يجاب بها غير موجب؛ كقولك: «نعم» لمن

قال: «ألم يَقمَ زيدٌ؟».

قال شيخنا: أي: لا يلزم أن تكون بعد استفهام. والله أعلم.

واختلف في «جبر»؛ فقليل: اسم، وقيل: حرف.

حروف الزيادة

«إِنْ»، و«أَنْ»، و«مَا»، و«لَا»، و«مِنْ»، والباء، واللام.
ف «إِنْ» مع «مَا» النافية، وقلَّتْ مع «مَا» المصدرية و«لَمَّا».

قال في حروف الزيادة: «ف (إِنْ) مع (ما) النافية».
مثل: «ما إن زيداً قائم».

«وَقَلَّتْ مَعَ الْمَصْدَرِيَّة».

أي: التوقيتية؛ لأنها لا تزداد مع كل مصدرية، بل مع التوقيتية فقط؛ كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)

وقد تزداد أيضاً مع «ما» الموصولة؛ كقوله:

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ^(٢)

وأما «لَمَّا» فلم تُعرف زيادتها معها أصلاً، وقد تُزاد مع حرف التنبيه؛

كقول الشاعر:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتْ كَثِيبًا أَحَازِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبٍ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وقائله المعلوط بن بدل، ينظر: الكتاب (٣٠٦/٢)، والخصائص

(١/١١٠)، وسمط اللآلي (٤٣٤)، وشرح المفصل (١٣٠/٨)، والمقرب (١٧)، ومغني

اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، ٦٩٧ (٣٢)، (٢٤٤)،

وشرح العيني (٢٢/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٨٩/١)، وهمع الهوامع

(١/١٢٥)، والدرر اللوامع (٩٧/١)، وشرح الأشموني (١/٢٣٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجابر بن أدلان الطائي، أو لإياس بن الارت، ينظر: مغني

اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٥ (٣٢)، والتصريح (٢/٢٣)، وهمع

الهوامع (١/١٢٥)، والدرر اللوامع (٩٧/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد

للسيوطي ٢٥ (٣٢)، وهمع الهوامع (١/١٢٤)، والدرر اللوامع (٩٧/١).

و«غضوب»: اسم امرأة ولهذا لم ينصرف.

و«أَنْ» مع «لَمَّا»، وبين «لو» والقسم، وقلت مع الكاف.

و«مَا» مع «إِذَا» و«مَتَى» و«أَيَّ»

قوله : «و (أَنْ) بعد (لَمَّا)».

هو كثير؛ كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ .. ﴾ (١)، وشبهه.

«وبين (لَوْ) والقَسَم».

أي: إذا تأخرت عنه؛ مثل: «والله أَنْ لو أكرمتني أكرمتك».

«وَقُلْتُ مَعَ الْكَاف».

مثل:

..... كَانَ ظُبْيَةً تَعْطُو... (٢)

على رواية مَنْ جرَّ «ظبية».

قوله : «و (مَا) مَعَ (إِذَا)».

كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا .. ﴾ (٣).

«و (مَتَى)».

كقول عنصرة:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدِينَ تَرْجُفُ رَوَافِ الْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا (٤)

(١) سورة يوسف، الآية (٩٦).

(٢) هذا جزء من بيت من الطويل، وقد مر تخريجه آنفاً في باب «إِنَّ وأخواتها» عند الحديث عن إعمالها وأخواتها في ضمير الشأن المقدر وفي غير ضمير الشأن كذلك.

(٣) سورة فصلت، الآية (٢٠).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعترة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٢) (١١٦/٤)

(٨٧/٦)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (٥٠٥)، وخزانة الأدب (٢/٢٠٠ عرضاً)،

(٣/٣٥٩، ٤٧٧)، وشرح العيني (٣/١٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٩٤)،

وهمع الهوامع (٢/٦٣)، والدرر اللوامع (٢/٨٠)، وديوانه (١٠٨).

و«أين» و«إن» شرطًا، وبعض حروف الجر، وقلّت مع المضاف.

«و (أَيْنَ)».

مثل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ (١).

«و (أَيَّ)».

مثل: ﴿أَيَّاءَ مَا تَدْعُوا﴾ (٢).

«و (إِنْ)».

كقوله تعالى: / ﴿فَإِذَا تَنَقَّفْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ (٣) الآية. [٦٩ ب]

وقوله: «شَرَطًا».

ينبغي رجوعه إلى الجميع لا إلى «إن» فقط.

قوله: «وبعض حروف الجر».

هذا مبهم؛ وبيانه متعين؛ وهي خمسة: «من» و«عن» والباء كثيرًا؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا خَطِيئَاتُهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾ (٤)، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ﴾ (٥) وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (٦)، والكاف و«رُبَّ» قليلًا؛ كقول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ (٧)

وفي «رُبَّ» مثل «ربما»، ومع المضاف؛ كقوله تعالى: ﴿مثل ما

(١) سورة النساء، الآية (٧٨).

(٢) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٥٧).

(٤) سورة نوح، الآية (٢٥).

(٥) سورة المؤمنون، الآية (٤٠).

(٦) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).

(٧) البيت من الطويل، وقائله عمرو بن براقه، ينظر: المؤلف والمختلف (٦٧)، ومغني

الليبي لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٦٥، ٣١٣، ٣٨٥ (٧٣، ٢٤٧، ٢٦٣)،

وشرح العيني (٣/٣٣٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٠٢/٢)، وجمع الهوامع

(٢/٣٨، ١٣٠)، والدرر اللوامع (٢/٤٢، ١٧٠)، وشرح الأشموني (٢/٢٣١).

و«لا» مع الواو بعد النفي، وبعد «أن» المصدرية، وقلَّت قبل «أقسم»،
وشدَّت مع المضاف. و«من» و«الباء» و«اللام» تقدَّم ذكرها.

أنكم تنطقون .. ﴿١﴾، وكقوله:

فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْرٍ آيَمًا فَتَى (٢)

أي: أي فتى. وقد تزايد بين المعطوف والمعطوف عليه؛ كقوله:

فَأَيُّ مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا (٣)

قوله: «مَعَ الواو بعد النفي».

نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو».

«وبعد (أن) المصدرية».

نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ..﴾ (٤)، ﴿لِفَالٍ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (٥).

قوله: «وَقَلَّتْ قَبْلَ (أَقْسِمُ)».

وهو ظاهرٌ.

«وَشَدَّتْ مَعَ الْمُضَافِ».

أي: كقوله:

فِي بَثْرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ (٦)

أي: في بثر حور، والحور بالضم: الهلاك.

(١) سورة الذاريات، الآية (٢٦). (٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) البيت من الوافر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٣٢/٢)، والبحر المحيط

(٢٢٦/٤)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٠). وتماه: فسيق إلى المقامة لا يراها

(٤) سورة الاعراف، الآية (١٢). (٥) سورة الحديد، الآية (٢٩).

(٦) البيت من الرجز، وهو للعجاج، وينظر في: معاني القرآن للفراء (٨/١)، والخصائص

لابن جني (٤٧٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٨)، وخزانة الأدب (٩٥/٢)

(٤/٤٩٠)، وديوانه (١٦). وتماه: حتى ترى الصبحَ جسرًا

حرفا التفسير

«أي»، و«أن».

فـ «أن» مختصة بما في معنى القول.

قال في الحروف المُفسِّرة: « (أنْ) مختصة بما في معنى القولِ » .
بشرط أن تكون جملة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

حروف المصدر

«ما»، و«أن»، و«أن».

فالاولان للفعلية، و«أن» للاسمية.

قال : « حروف المصدر ».

فاته «كي» كما تقدم في نواصب الفعل، و«لو»؛ كقوله تعالى:
﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (١). وأكثر ما تقع «لو» هذه بعد «ودَّ» أو ما
في معناها.

(١) سورة القلم، الآية (٩).

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

حروف التحضيض

«هلاً»، و«الأ»، و«ولولا»، و«لو ما».

لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظاً أو تقديرًا.

« قال : « حرف التحضيض » .

فاته «الأ» الخفيفة كلفظ التي للتنبيه، والفرق أن التي للتنبيه مفردة، ولو سميت بها أعربت، والتي للتحضيض والتمني والاستفهام مركبة من همزة الاستفهام و«لا» النافية، فإذا سميت بها بنيت.

قوله : « أو تقديرًا » .

أي : وإن لم يذكر بعدها فعل؛ بخلاف حرف الشرط؛ فإنه لا بدّ من ذكر الفعل / بعده ليبدل على المحذوف، فيجوز أن تقول : «هلاً زيداً؟» لكن يعطي جماعة، ولا يجوز «إن زيداً» وتقتصر عليه.

حرف التوقُّع

«قد»، وفي المضارع للتقليل.

قال : « حرف التوقُّع ».

قد يكون للتقريب فيختصُّ بالماضي، وقد يكون للتقليل فيختص بالمضارع، وقد يكون للتحقيق فيكون للماضي والمستقبل؛ مثاله: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ..﴾^(١)، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا..﴾^(٢)، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ..﴾^(٣)، ﴿قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون..﴾^(٤)، وشبه ذلك.

(١) سورة التوبة، الآية (١٢٨).

(٢) سورة الاعراف، الآية (٥٩).

(٣) سورة الأحزاب، الآية (١٨).

(٤) سورة الانعام، الآية (٣٣).

الهمزة، و«هل».

لهما صدر الكلام؛ تقول: «أزيدُ قائمٌ؟» و«أقامَ زيدٌ؟»، وكذلك «هل»،
والهمزة أعمُ تصرفاً؛ تقول: «أزيداً ضربتَ؟» و«أتضربُ زيداً وهو
أخوك؟!»، و«أزيدُ عندك أم عمرو؟»، و«أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ» [يونس/ ٥١]،
﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾ [هود/ ٧]، و﴿أَوْ مَنْ كَانَ﴾ [الأنعام/ ١٢٢]، دون «هل».

قال: «وكذلك (هَلْ)».

«هل» لا يجوز أن تكون خبراً لمبتدأ إذا وقع بعدها فعلاً، فلا يجوز: «هل زيدٌ
قامَ؟»، ويجوز ذلك في الهمزة، ولذلك قال: «فالهمزة أعمُ»؛ لأنها تدخل على
حرف العطف دون «هل»؛ نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ..﴾^(١)، ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلُ
الْقُرَى..﴾^(٢)، وشبهه؛ ولأنها تكون لِمَا قُصِدَ به التقرير، كقولك: «أتضرب
زيداً وهو أخوك؟!». وأما «هل»: فإنما يكون حرف العطف قبلها؛ كقوله تعالى:
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ..﴾^(٣)، ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ..﴾^(٤)، وعلته أن الهمزة لِمَا كانت
أمّ الباب كملوا لها ما تستحقه من التصدير، فمنعوا من تقديم شيء عليها، فحرف
العطف الواقع بعدها بمعنى الواقع قبلها فأخر لِمَا ذكرناه من كمال تصديرها،
فمعنى ﴿أَفَأَتَّخَذْتُمْ..﴾^(٥): «فأتخذتم؟»، وكذلك ﴿أَفَمَنْ كَانَ..﴾^(٦)، ﴿أَفَمَنْ
هُوَ قَائِمٌ..﴾^(٧) وشبه ذلك، [فمعنى ﴿أَفَمَنْ كَانَ..﴾]: «فأمن كان؟»، ويكون
عطف جملة على جملة، وقال الزمخشري: إنها عاطفة على فعلٍ [مقدّر بعد
الهمزة مما يليق بالمحل].

قال شيخنا: ورجع عن ذلك في سورة الأعراف من «الكشاف».

(١) سورة يونس، الآية (٩٩).	(٢) سورة الأعراف، الآية (٩٨).
(٣) سورة فاطر، الآية (٤٣).	(٤) سورة النحل، الآية (٣٥).
(٥) سورة الرعد، الآية (١٦).	(٦) سورة هود، الآية (١٧).
(٧) سورة الرعد، الآية (٣٣).	(*) ما بين معقوفتين زيادة من هامش الأصل.

حروف الشرط

«إِنْ»، و«لَوْ»، و«أَمَّا».

لها صدر الكلام.

فـ «إِنْ»: للاستقبال، وإن دخل على الماضي، و«لو» عكسه.

ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا، ومن ثم قيل: «لَوْ أَنَّكَ»
بافتح لأنه فاعل، و«انطلقت» بالفعل موضع «منطلق»
ليكون كالعوض.

وإن كان جامدًا جاز لتعذره.

قال: «و (لو) للمضي».

قال الشيخ: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ...﴾^(١)، ومثله: «ولو دمت
عليه»؛ فإنها للاستقبال.

قلت: في هذا الإيراد نظرٌ لا يخفى على متأملٍ. والله أعلم.

قوله: «و (انطلقت) في موضع (منطلق) ... إلى آخره».

ما لا يصح ولا يجوز وقوعه في محل «كيف» يعوّض عنه في
ذلك المحل /

[٧٠ ب]

قلت: فقد قالوا في «يا أيها الرجل»: إن «ها» عوّض عن «يا»، ولا يجوز
وقوع «يا» في ذلك المحل إلا فيما شذّ.

قوله: «فإن كان جامدًا ... إلى آخره».

بل يجوز وقوع الخبر اسمًا مشتقًا؛ قال الشاعر:

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط

وَكُوْا أَنْ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودٍ تَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا (١)

وجاء في غير المشتق:

وَكُوْا أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لِحَسْبِئِهَا مُسَوِّمَةٌ تَدْعُوْ عَبِيدًا وَأَزْمَانًا (٢)

قوله: « وإذا تقدم القسم ... إلى آخره ».

الضابط فيه: أنه متى كان الشرط أو القسم مبدوءاً به فالجواب له؛ مثل: «والله إن أتيتني لأكرمك» و«إن أتيتني والله لا أكرمك»، وإن تقدم عليها مبتدأ فالحكم في الجواب للشرط في الأكثر؛ تقدم القسم عليه أو تأخر عنه؛ مثل: «زيد والله إن تكرمه يكرمك»، وقد جاء قليلاً:

لَنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ (٣)

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو العوام بن كعب بن دهير، أو الحسين بن مطير، أو كثير عزة، أو أعرابي، وينظر: امالي أبي علي القالي (٤٣/١)، وشرح العيني (٤٥٧/٤)، وشرح الأشموني (٤٢/٤).

(٢) البيت من الطويل، وقائله العوام بن شاذب، أو جرير، ينظر: كتاب الحيوان (٢٤٠/٥) (٤٣٠/٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٢٧٠ (٢٢٧)، وشرح العيني (٤٦٧/٤)، وشرح الأشموني (٤١/٤)، ونسبه في مغني اللبيب إلى جرير، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (١١٣)، وخزانة الأدب (٣٠٠/١١)، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، ولسان العرب مادة (تفل)، والمقاصد النحوية (٢٨٣/٣) (٤٣٧/٤)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٤٣/١١)، وشرح الأشموني (٥٩٤/٣)، وشرح ابن عقيل (٥٩٢).

لزمه الماضي لفظاً ومعنى، وكان الجواب للقسم لفظاً؛ مثل: «والله إن أتيتني، وإن لم تأتني لأكرمك».

وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يُعتبر وأن يُلغى؛ كقولك: «أنا والله إن تأتني آتاك»، و«إن أتيتني والله لأتيتك»، وتقدير القسم كاللفظ؛ نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر/ ١٢]، و﴿وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون﴾ [الأنعام/ ١٢١].

و«أمّا» للتفصيل، والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقاً، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقاً؛ مثل: «أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق».

وقيل: إن كان جائز التقديم فمن الأول، وإلا فمن الثاني.

قوله: « [لزم الماضي لفظاً أو تقديرًا] (*) ».

ليس بلارم ولا بد؛ فقد جاء قول الشاعر:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقتْ عَلَيْكُمْ يَبُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ يَسْتِي وَأَسِعُ^(١)

(*) ما بين معقوفتين في الكافية هكذا: «لزمه الماضي لفظاً ومعنى».

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر في: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٥٤)،

وشرح الأشموني (٣/ ٢١٥) (٤/ ٣٠).

حرف الردع

«كلا». وقد جاء بمعنى «حقاً».

قال: «حرف الردع (كلا) وبمعنى (حقاً)».

أي: عند الكوفيين فقط.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تاء التانيث الساكنة

تاء التانيث الساكنة: تلحق الماضي لتانيث المسند إليه.

فإن كان ظاهراً غير حقيقي فمخير.

وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

هي كالجزء من الفعل؛ بدليل أنك لو سميتَ بالفعل المتصل بها
أعربت، ولو بكلمة منفصلة لبُنيَتْ؛ للتركيب.

التنوين

التنوين : نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل .
وهو للتمكّن، والتنكير، والعوض، والمقابلة، والترنم.

قوله في التنوين : « يتبع حركة الآخر ».

« إذ » يلحقها التنوين ولا حركة لها، وإنما حُرِّك لالتقاء الساكنين :
الذال والتنوين .

قوله : « لا لتأكيد الفعل ».

ليُخرج نون التوكيد الخفيفة .

قوله : « وللتمكن ».

كان الأولى : « وللتمكّن » ؛ لأنه مصدر « تَمَكَّن » ؛ بخلاف « تمكين » ؛ فإنه مصدر
« مَكَّن » ، ولم يقل النحاة : « ممكّن » ، بل « متمكّن » .

قلتُ : ويجوز أن يراد / مصدر فعل الواضع ؛ لأنه « مكنه تمكينًا » أي : جعله
« متمكّنًا » فتمكن هو « تمكّنا » ، فيصح المصدران معًا . والله أعلم . [٧١]

قوله : « وللتنكير ».

أي : مثل : « صه » و « مه » .

قوله : « والعوض ».

مثل : « يومئذ » و « حينئذ » ؛ لأنه عوض عن الجملة التي كان « إذ » يستحق
الإضافة إليها .

« والمقابلة ».

مثل : « مسلمات » و « عرفات » ؛ لأنّ الكسرة فيهما بدل حرف الإعراب ،
والتنوين مقابل لنون الجمع السالم والنون فيه عوض عن التنوين الذي في المفرد ،
لكن بينهما فرقان :

ويُحذف من العلم موصوفاً بـ «ابن» مضافاً إلى علم آخر.

أحدهما: أنَّ هذا التنوين لا يثبت وقفًا، بخلاف النون.

الثاني: أنه لا يجمع الألف واللام بخلاف النون.

ولم يذكر التنوين الغالي، وقد نقله الأخفش عن العرب؛ كقوله:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِن^(١)

والتحقيق أنَّ تنوين الترتم والتنوين الغالي لا يُعدان في التنوين؛ لأنهما في الحقيقة ليسا بتنوين، بل هو في قوله: «والعتاباً» و«قد أصاباً» عوضٌ عن الألف التي كان يقف عليها المتكلم، والمدة التي لأجلها، فجاء بالتنوين ليستغنى عن ذلك، وكذلك في قوله: «المخترقن».

قوله: «ويُحذف من العلم... إلى آخره».

الأولَى أن يُقال: موصوفاً بـ «ابن» يليه؛ فإنه إذا فُصل بين الاسم و«ابن» لم يجر حذفه؛ مثل: «جاءني زيدُ الكريمُ بن علي».

(١) البيت مر تخريجه .

نون التأكيد

نون التأكيد: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة مع غير الألف. تختص بالفعل المستقبل في الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والقسم، وقلت في النفي، ولزمت في مثبت القسم، وكثرت في مثل: «إِذَا تَفَعَّلَنَّ». وما قبلها مع ضمير المذكورين مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما عدا ذلك مفتوح.

وتقول في التثنية وجمع المؤنث: «اضْرِبَانٌ» و«اضْرِبْنَانِ»، ولا تدخلهما الخفيفة؛ خلافاً لِيُونُسَ.

قال في نوني التوكيد: «تختصُّ بالفعل المستقبل».

أي: فلا تدخل على الفعل الماضي ولا على المضارع المقصود به الحال.

قوله: «ولزمت في مثبت القسم».

يجب الاحتراز عن مثبت القسم المقصود به الحال؛ فإنه لا يجوز دخولها عليه؛ مثل: «والله لأظنك صادقاً»، وما دخل عليه السين و«سوف»؛ فلا يجوز مثل: «والله لسأقومن». ولسوف أقومن».

قوله: «وكثرت في مثل: (إِذَا تَفَعَّلَنَّ)».

قوله: «كثرت» إشارة إلى جواز عدمها؛ كقول الشاعر / [٧١ ب]

زَعَمْتَ تَمَاضِيرُ أَنِّي إِنْ مَا أُمْتُ يَسُدُّ أَبْيَنُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي (١)

(١) البيت من الكامل، وقائله سلمى بن ربيعة، وينظر في: أمالي ابن الشجري (٤٣/١) (٤٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/٩، ٤١)، وخزانة الأدب (٣/٤٠٠)، وهمع الهوامع (٦٣/٢)، والدرر اللوامع (٦٩/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمزدوقي (٥٤٧).

وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن فكالم متصل.
ومن ثم قيل: «هل ترين؟» و«.. ترون؟» و«.. ترين؟»، و«اغزون»
اغزن» و«أغزن».

قوله: «وهما».

أي: النونان.

«في غيرهما».

أي: ألف التثنية ونون جماعة المؤنث.

«مع الضمير البارز».

أي: ضمير الجمع والمخاطبة.

«كالمنفصل».

أي: كالكلمة المنفصلة، فيحذف الضمير البارز ويجتزأ عنه بالحركة التي قبله،
فكما كنت تقول: «هل تقومون اليوم؟» تقول: «هل تقومون؟»، فتحذف الضمير
لفظاً - وهو الواو - واجتزأت بالضممة قبله عنه، وكذلك: «هل تركبن؟»
للمخاطبة؛ حذفت الضمير - وهو الياء - واجتزأت بالكسرة قبلها.

قوله: «فإن لم يكن».

أي: بارزاً؛ بأن كان مستتر كضمير المخاطب.

«فكالم متصل».

أي: فالنونان كالحرف المتصل من الكلمة؛ أي: فتقول للواحد: «اغزون»؛ إذ
الضمير مستتر.

قوله: «ومن ثم».

أي: وكذلك قيل: «هل ترين؟»؛ أي: إذا كان آخر الفعل القاء [قلبت] (*)

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «قلت»، والصواب ما أثبتناه، ولعله وهم من الناسخ.

والمخففة تُحذف للساكن، وفي الوقف، فيردّ ما حُذف، والمفتوح ما قبلها
تُقلَّبُ ألفًا. والله أعلم.

مع الضمير المستتر ياء فتقول: «ترين» وأصله: «تري»؛ وإن كان الضمير بارزاً
حذفته وأبقيت ما قبله متحرّكاً بحركته فتقول: «هل ترون؟» للجماعة، و«ترين؟»
للمخاطبة، فإن لم يكن آخر الفعل ألفاً فكما [قد] (*) مثل؛ فتقول للواحد:
«اغزُون» فتكون النون كحرف من الكلمة، وتقول مع الضمير البارز: «اغزُنْ»
للجماعة و«اغزِنْ» للمخاطبة فتكون النون كالكلمة المنفصلة، فتقول: «اغزن» كما
تقول: «اغزوا القوم» و«اغزي القوم».

قوله: «والمخففة تُحذف للساكن».

كيلا يلتقي ساكنان؛ نحو «أضربَ القومُ».

«وفي الوقف».

أي: وتحذف في الوقف، فيجب حينئذ ردّ ما حُذف، وهو إما حرفان في
مثل: «هل تضربين زيداً؟» و«هل تضربين؟»؛ إذ أصله: «تضربون»
و«تضربين»؛ لأنك حذفت لأجل نون التوكيد حرفين: نون الإعراب للبناء والواو
والياء / للساكنين، وإما حرف واحد في مثل: «اضربين»؛ لأن أصله: «اضربوا»
[٧٢ أ] و«اضربي»، فحذفت الواو والياء لنون التوكيد للساكنين، فإذا زال سبب الحذف
عاد ما حُذف - وهو الواو والياء - فتقول: «اضربوا» و«اضربي».

قوله: «والمفتوح ما قبلها تُقلَّبُ ألفًا».

أي: في الوقف؛ فتقول: «اضرباً»، هذا إذا كانت الساكنة الخفيفة فقط دون
المشدودة. والله أعلم بالصواب.

(*) ما بين معقوفتين زيادة من هامش الأصل.

[خاتمة]

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«هَذَا مَا اتَّفَقَ مَا عُلِّقَتْهُ عَلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي عَمَّتْ بَرَكَتُهَا، وَتَمَيَّزَ بِتَحْصِيلِهَا حَفَظُتُهَا، وَإِنِّهَا - فِيمَا عَلِمْتُهُ - أَعَمُّ الْمُقَدِّمَاتِ بَرَكَهً وَنَفْعًا، وَأَكْثَرُهَا فَائِدَةً وَجَمْعًا، وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَدْلُ الْفَاضِلُ فَلَكُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ ابْنُ عِيْسَى الْمُقَدِّسِي عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْعُدُولِ بِمَصْرَ - لَا يَحْضُرُنِي الْآنَ اسْمُهُ - عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو مَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا بِجَامِعِ دِمَشْقَ فَاسْتَشَارَهُ رَجُلٌ فِي قِرَاءَةِ أَحَدِ هَاتَيْنِ فِي النَّحْوِ أَحَدَهُمَا: «الْمُقَدِّمَةُ»، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: حَتَّى اسْتَخِيرَ اللَّهُ تَعَالَى لَكَ. قَالَ: فَرَأَى الشَّيْخُ فِي الْمَنَامِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ: (قُلْ لِفُلَانٍ: يَقْرَأُ الْمُقَدِّمَةَ الَّتِي لَكَ). وَفِي هَذِهِ مِنَ الشَّرَفِ لِهَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مَا لَا يَخْفَى عَنِ الْعَارِفِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامُهُ كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

فَرَعَ مِنْ تَعْلِيْقِهِ مُقَيِّدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ جَمَاعَةَ بْنِ حَازِمِ الْكِنَانِيِّ - لَطَفَ اللَّهُ بِهِ - بِالْخِزَانَةِ السَّعِيدَةِ بِالْمَدْرَسَةِ الْعَالِيَةِ بِدِمَشْقَ - حَرَسَهُنَ اللَّهُ - عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ سَابِعَ عَشَرَ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ سَبْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ (*).

• • •

(*) هناك تعليق في هامش الأصل، لكنه غير واضح.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

عبد الرحمن النجدي أسكنه الله الفردوس ثبت المصادر والمراجع

- ١ - الألويسي، شهاب الدين أبو الثناء محمود، ١٢١٧ - ١٢٧٠هـ. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. - ط ٥. - بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م. - ١٠ مج.
- ٢ - الأمدى، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى البصري، ٣٠٧هـ. - المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم / تصحيح وتعليق ف. كرنكو. - بيروت: دار الجليل، ١٩٩١م.
- ٣ - أبو الحسن بن الضائع، شرح جمل الزجاجي. - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٠٠) نحو.
- ٤ - أبو حيان النحوي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، ٦٥٤ - ٧٤٥هـ. التذيل والتكميل شرح التسهيل. - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٢) نحو. - ج ٣.
- ٥ - أبو حيان النحوي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، ٦٥٤ - ٧٤٥هـ. البحر المحيط. - بيروت: دار الفكر. - بهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان، كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان.
- ٦ - أبو حيان النحوي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، ٦٥٤ - ٧٤٥هـ. النكت الحسان شرح غاية الإحسان / تحقيق محمد عبد النبي عبد المجيد. - رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية.
- ٧ - أبو دؤاد الإيادي، ديوان أبي دؤاد الإيادي / تحقيق غوستاف فونا غربناوم. - بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩م.

٨ - أبو داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي، ٢٠٢ - ٢٧٥هـ. سنن أبي داود / إعداد وتعليق: عزت عبيد الدغاس. - ط ١. - حمص: محمد علي السيد، ١٩٦٩م. - ٥ ج.

٩ - أبو زيد الأنصاري، أبو زيد بن سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود ابن بشير البصري، ١١٩ - ٢١٥هـ. النوادر في اللغة / تحقيق محمد عبد القادر أحمد. - القاهرة: مطبعة دار الشروق، ١٩٨١م.

١٠ - أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، ٣٥١هـ. - مراتب النحويين / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - القاهرة: دار نهضة مصر، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.

١١ - أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسن بن محمد الهيثم عبد الرحمن بن مروان البغدادي، ٢٨٤ - ٣٥٦هـ. الأغاني / تهذيب ابن واصل الحموي. - القاهرة: شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٦٣م.

١٢ - ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله المخزومي القرشي، ٢٣ - ٩٣هـ. ديوان عمر بن أبي ربيعة. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

١٣ - ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، ١٥٩ - ٢٣٥هـ. مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار / تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام. - بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩. ٩ ج.

١٤ - ابن أبي الصلت، أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، ٥هـ. ديوان أمية بن أبي الصلت. - بيروت: [د - ن] ١٣٥٦هـ.

١٥ - ابن الأثير المحدث، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن

محمد بن عبد الكريم الشيباني الأربلي الجزري، ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ. - النهاية
في غريب الحديث والأثر/ تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد
الطناحي. - بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٦٥. - ٥ ج.

١٦- أحمد أمين الشنقيطي. الدرر اللوامع على همع الهوامع. - ط ٢. -
بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

١٧ - أحمد مختار عمر. معجم القراءات القرآنية: مع مقدمة في القراءات وأشهر
القراء. - ط ٣. - القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧ م. - ٦ مج.

١٨ - الأحوص، أبو الأفلح عبد الله بن محمد بن عبد الله بن غانم بن ثابت
الأنصاري، ١٠٥ هـ. - شعر الأحوص الأنصاري / جمع وتحقيق عادل
سليمان جمال ؛ تقديم شوقي ضيف . - القاهرة: الهيئة المصرية العامة
للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.

١٩ - الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن الطارقة بن عمر، ١٩ -
٩٠ هـ. ديوان الأخطل / شرح وتصنيف وتقديم مهدي محمد
ناصر الدين . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦ م.

٢٠ - الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري،
٢١٥ هـ. - معاني القرآن/ تحقيق فائز فارس. - ط ٢. - الكويت: فائز
فارس، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م. - ٢ ج.

٢١ - الأزهرى، أبو نضر محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح، ٢٨٢ -
٣٧٠ هـ. تهذيب اللغة/ تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين. -
القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٩٦٤ م. - ١٥ ج.

٢٢ - الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى بن
يوسف، ٨٣٨ - ٩٠٠ هـ. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. - القاهرة:
دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، [١٩٠٠]. - ٢ ج.

٢٣ - الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الأسدي، ٧ هـ - . ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس / شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ م.

٢٤ - الأعلام الشتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، ٤١٠ - ٤٧٦ هـ. شرح حماسة أبي تمام / تحقيق وتعليق علي المفضل حمودان. - بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م. - ٢ مج.

٢٥ - الألباني، محمد ناصر (تحقيق). ضعيف الجامع الصغير وزيادته: الفتح الكبير. - ط ٢. - دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩ م. - ٦ ج ٣ x مج. ٢٦ - امرؤ القيس، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ١٣٠ - ٨٠ ق. هـ. ديوان امرؤ القيس. - ط ٤. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤ م.

٢٧ - امرؤ القيس، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ١٣٠ - ٨٠ ق. هـ. ديوان امرؤ القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط ٥. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠ م.

٢٨ - امرؤ القيس، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ١٣٠ - ٨٠ ق. هـ. ديوان امرؤ القيس / ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣ م.

٢٩ - ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، ٥١٣ - ٥٧٧ هـ. أسرار العربية / تحقيق محمد بهجة البيطار. - دمشق: مطبعة الترقى، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ هـ.

٣٠ - ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، ٥١٣ - ٥٧٧ هـ. نزهة الألباء في طبقات الأدباء / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - القاهرة: دار نهضة مصر

للطبع والنشر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٣١ - ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، ٥١٣ - ٥٧٧هـ. الإنصاف: في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين. - بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م. - ٢ ج.

٣٢ - ابن الأنباري: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا محمد بن عبد الله النحوي. الفوائد الضيائية/ تحقيق أسامة طه الرفاعي. - العراق: وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. - مصورة المثني بغداد عن طبعة ١٣١٢هـ باسم (مراجاي).

٣٣ - البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه، ١٩٤ - ٢٥٦هـ. صحيح البخاري. - القاهرة: دار الحديث، [١٩٨٥ - ١٩٨٧م]. - ٩ ج - ٣ مج.

٣٤ - ابن بري، أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدس المصري، ٤٩٩ - ٥٨٢هـ. كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح. - القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١م. - ٢ ج.

٣٥ - البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. - ط ٢. - القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩. - ١٣ ج.

٣٦ - البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ. شرح شواهد شافية ابن الحاجب/ تحقيق وضبط محمد نور الحسن، محمد الزخراف، محمد محيي الدين عبد الحميد. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢. - ٢ قسم في ٤ مج.

٣٧ - البكري الأندلسي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، ٤٣٢ - ٤٨٧هـ. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع/ تحقيق وضبط

مصطفى السقا . - ط ٣ . - بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . -
٤ ج ٢ × مج .

٣٨ - البيهقي، أبو بكر بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى النيسابوري،
٣٨٤ - ٤٥٨هـ. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة / تخريج
وتعليق عليه عبد المعطي قلعجي . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥ . -
٧ أسفار .

٣٩ - البيهقي، أبو بكر بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى النيسابوري،
٣٨٤ - ٤٥٨هـ. السنن الكبرى . - ط ١ . - بيروت: دار المعرفة للطبع
والنشر، ١٣٤٤هـ. [١٩٢٥ أو ١٩٢٦] . - ١٠ ج .

٤٠ - التبريزي، تاج الدين أبو الحسن علي عبد الله بن الحسين بن أبي بكر
الأردبيلي، ٦٧٧ - ٧٤٦هـ. مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم
والكلام، شرح الكافية لابن الحاجب. مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم
(٢٩٣) نحو .

٤١ - الترمذي، أبو عيسى معمر بن عيسى بن سورة بن الضحاك السلمي
البوغهي، ٢٠٩ - ٢٧٩هـ. الجامع الصحيح: وهو سنن الترمذي / تحقيق وشرح
أحمد محمد شاكر . - القاهرة: دار الحديث، [١٩٣٨] . - ٥ ج .

٤٢ - التيمي، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ١١٠ - ٢١٠هـ. النقائض بين جرير
والفرزدق . - القاهرة: المكتبة الحسينية المصرية، ١٩٣٥م . - ٢ ج ١ × مج .

٤٣ - ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن
عبد الله الحران، ٦٦١ - ٧٢٨هـ. أحكام القصاص / تحقيق. أحمد عبد
الحكيم الحرائي، أحمد عبد الله . - ط ١ . - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،
[١٤١٢هـ - ١٩٩٣م] .

٤٤ - ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، ٢٠٠ - ٢٩١هـ .

- مجالس ثعلب / شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون . - ط ٥ . -
القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م. - القسم الأول.
- ٤٥ - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الكناني البصري،
١٦٣ - ٢٥٥هـ. كتاب الحيوان / تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. -
بيروت: دار الجليل، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م. - ٨ ج.
- ٤٦ - الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن النحوي، ٤٧٤هـ - .
أسرار البلاغة في علم البيان / تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا. -
ط ٦. - القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٩٥٩م.
- ٤٧ - الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن النحوي، ٤٧٤هـ - .
دلائل الإعجاز / تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر . - القاهرة: مكتبة
الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.
- ٤٨ - الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن النحوي، ٤٧٤هـ - .
المقتصد في شرح الإيضاح / تحقيق كاظم بحر مرجان . - بغداد: [د - ن]،
١٩٨٢م.
- ٤٩ - الجرجاني، الشريف زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد
الحسيني، ٧٤٠ - ٨١٦هـ. - التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية،
١٩٨٢م.
- ٥٠ - ابن جماعة، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الكناني
الحموي، ٦٣٩ - ٧٣٣هـ. شرح الكافية / تحقيق وتقديم وتعليق محمد
عبد النبي عبد المجيد . - [د - م]: [د - ن]، ١٩٨٧م.
- ٥١ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ.
الخصائص / تحقيق محمد علي النجار. - ط ٣. - القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ١٩٨٨م. - ٣ ج.

٥٢ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. سر صناعة الإعراب / دراسة وتحقيق حسن هندأوي. - دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م. - ٢ج.

٥٣ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. اللمع في العربية/ تحقيق وتعليق حسين محمد محمد شرف. - القاهرة: [د - ن]، ١٩٧٨م.

٥٤ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. المحتسب في تنبيه وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي. - القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، [١٩٦٥]. ١٩٦٩. - ٤ مج.

٥٥ - حاتم الطائي، أبو سنانة حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، ٤٦ق هـ. - ديوان حاتم الطائي / شرح وتقديم أحمد رشاد. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

٥٦ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٩-٦٤٦هـ. الأمالي النحوية. - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦) و (١٠٠٧) و (١٠٣٤) نحو.

٥٧ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠-٦٤٦هـ. الإيضاح شرح المفصل / تحقيق موسى بناي العليلي. - القاهرة: مكتبة كلية الآداب. - رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة بمكتبة كلية الآداب رقم (١٥٣٥).

٥٨ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب / دراسة

وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. - الرياض: مكتبة نزار مصطفى
الباز، ١٩٩٧م. - ٣ مج.

٥٩ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس
الروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. شرح الوافية نظم الكافية / تحقيق طارق نجم
عبد الله. - القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية. - رسالة ماجستير.

٦٠ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس
الروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. شرح الوافية نظم الكافية / تحقيق موسى بناي علوان
العليلي. - النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦١ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس
الروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. الكافية في النحو / تحقيق طارق نجم عبد الله. -
السعودية: مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

٦٢ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس
الروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. الوافية شرح نظم الكافية / تحقيق طارق نجم الدين
عبد الله. - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية.

٦٣ - الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حموديه
ابن نعيم الضبي الطهماني، ٣٢١ - ٤٠٥هـ. المستدرك على الصحيحين /
إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي. - ط مزيده بفهرس الأحاديث
الشريفة. - بيروت: دار المعرفة، [١٩--]. - ٥ ج.

٦٤ - ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن
علي الكناني، ٧٧٣ - ٨٥٢هـ. لسان الميزان. - ط ٣. - بيروت: مؤسسة
الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٦م. - ٧ ج.

٦٥ - حسان بن ثابت، أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي،
٥٤هـ. - ديوان حسان بن ثابت / شرح عبد الله مهنا. - بيروت: دار
الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

- ٦٦ - الخطيئة، أبو مليكة جرجول بن أوس بن مالك العبسي ٤٥٢هـ - . ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت (١٨٦ - ٢٤٦هـ) / تحقيق محمد أمين طه. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦٧ - ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال بن أسد بن إدريس الشيباني، ١٦٤ - ٢٤١هـ. مسند الإمام أحمد. - ط ٣. - القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
- ٦٨ - خالد الأزهرى، زين الدين أبو الوليد خالد بن محمد بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الشافعي، ٨٣٨ - ٩٠٥هـ. التصريح بمضمون التوضيح. - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٠٠م.
- ٦٩ - خالد الأزهرى، زين الدين أبو الوليد خالد بن محمد بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الشافعي، ٨٣٨ - ٩٠٥هـ. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو. - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، [١٩٠٠]. - ٢ ج ١ مج.
- ٧٠ - ابن الخطيم، أبو زيد قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو الأوسي، ن ٢ ق هـ - . ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق ناصر الدين الأسد. - ط ٢. - بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ - ١٩٧٦م.
- ٧١ - ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الأربلي، ٦٠٨ - ٦٨١هـ. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ تحقيق إحسان عباس. - بيروت: دار صادر، [١٩٦٨ - ١٩٧٢م]. - ٨ مج.
- ٧٢ - الخنساء السلمية، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمية، ٢٤هـ - . ديوان الخنساء/ دراسة وتحقيق إبراهيم عوضين. - القاهرة: مطبعة السعادة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٣ - الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام

السمرقندي، ١٨١-٢٥٥هـ. سنن الدارمي. - بيروت: دار الكتب العلمية، [١٩--]. - ٢ ج.

٧٤ - ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن خيثم الأزدي المصري، ٢٢٣ - ٣٢١هـ. جمهرة اللغة. - بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ - ١٩٨٨ م. - ٣ ج.

٧٥ - الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهر دار بن شرويه بن فناحشر والهذاني، ٤٤٥ - ٥٠٩هـ. الفردوس بمأثور الخطاب / تحقيق السعيد بسيوني زغلول. - بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٨٦ م. - ٦ ج.

٧٦ - ديوان الهذليين. - ط ٢. - القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥ م. ٣ ج × ١ مج.

٧٧ - ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة بن مهنيس بن مسعود العدوي، ٧٧ - ١١٧هـ. ديوان ذي الرمة / تحقيق كارليل هنري، هيس مكارنتي. - كمبردج: مطبعة كمبردج، ١٣٣٧هـ - ١٩١٩ م.

٧٨ - الراعي، حصين بن معاوية بن جندل النميري، - . ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق راينهت فايرت. - بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠ م.

٧٩ - ابن رشيد، أبو جعفر أحمد عبد النور المالقي، ٧٠٢ هـ - . وصف المباني في شرح حروف المعاني / تحقيق أحمد محمد الخراط. - دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥ م.

٨٠ - الرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن السمناني، ٦٨٦هـ - . شرح الكافية. - بيروت: دار الكتب العلمية.

٨١ - رؤية بن العجاج، أبو الحجاج رؤية بن عبد الله العجاج التميمي السعدي، ١٤٥هـ. ديوان رؤية / جمع وليم بن الورد. - برلين: مطبعة يسبك، ١٩٠٣ م. - الديوان ضمن مجموع أشعار العرب.

- ٨٢ - الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الإشبيلي، ٣١٦ - ٣٧٩هـ. طبقات الزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط ٢. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م.
- ٨٣ - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه / تحقيق عبد الجليل شلبي. - بيروت: منشورات المكتبة العربية، ١٩٧٣م. - ج ١، ٢.
- ٨٤ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي البغدادي، ٣٣٧هـ - . الأمالي / تحقيق عبد السلام هارون. - القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ٨٥ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي البغدادي، ٣٣٧هـ - . اللامات / تحقيق مازن المبارك. - دمشق: المطبعة الهامشية، ١٣٩٤ - ١٩٧٤م.
- ٨٦ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي البغدادي، ٣٣٧هـ - . مجالس العلماء / تحقيق عبد السلام محمد هارون. - ط ٢. - القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م.
- ٨٧ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ٤٦٧ - ٥٣٨هـ. أساس البلاغة. - بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م.
- ٨٨ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ٤٦٧ - ٥٣٨هـ. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. - بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م. - ٤ مج.
- ٨٩ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ٤٦٧ - ٥٣٨هـ. المستقصى في أمثال العرب. - الهند: مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٩٠ - السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله العتكي، ٢١٢ - ٢٧٥هـ. كتاب شرح أشعار الهذليين / رواية أبي الحسن علي ابن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني ؛ تحقيق عبد الستار أحمد فراج؛ مراجعة محمد شاكر. - القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥. - ٣ ج.

٩١ - ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ١٨٦ - ٢٤٥هـ. إصلاح المنطق / شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون. - ط ٣. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٩م.

٩٢ - سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر الفارسي، ١٤٨ - ١٨٠هـ. الكتاب: كتاب سيبويه/ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. - ط ٣. - القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨. - ٥ ج.

٩٣ - ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، ٤٥٨هـ. المخصص. - بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨. - ١٧ سفر في ٥ مج.

٩٤ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ٣٦٨هـ. شرح أبيات سيبويه/ تحقيق رمضان عبد التواب، محمد فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٩٥ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١هـ. الأشباه والنظائر في النحو. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م. - ٤ ج.

٩٦ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط ٢. - [د - م] : دار الفكر، ١٩٧٩. - ٢ مج.

٩٧ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

الخصيري، ٨٤٩ - ٩١١ هـ. تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور. -
القاهرة: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م. - ٨ مج.

٩٨ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد
الخصيري، ٨٤٩ - ٩١١ هـ. شرح شواهد المغني / تعليق محمد محمود
الشنقيطي. - بيروت: منشورات مكتبة دار الحياة، لجنة التراث العربي،
١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.

٩٩ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد
الخصيري، ٨٤٩ - ٩١١ هـ. همع الهوامع شرح جمع الجوامع. - بيروت:
دار المعرفة.

١٠٠ - الشاطبي، أبو محمد (أو) أبو حامد القاسم بن فيرة بن خلف أحمد
الرعياني الأندلسي، ٥٣٨ - ٥٩٠ هـ. حرز الأمان ووجه التهاني في
القراءات السبع / ضبط وتصحيح ومراجعة علي محمد الصنايح تصديق
محمد علي خلف الحسيني. - القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده، ١٩٣٧ م.

١٠١ - ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن
حمزة العلوي الحسني، ٤٥٠ - ٥٤٢ هـ. الأمالي الشجرية. -
[د -]، [د - ن]، [د - ت]. - ٢ ج.

١٠٢ - الشريف المرتضي، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن
إبراهيم، ٣٥٥-٤٣٦ هـ. أمالي المرتضي، غرر الفوائد ودرر القلائد /
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي،
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١٠٣ - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الأملي، ٢٢٤ -
٣١٠ هـ. جامع البيان في تأويل آي القرآن. - بيروت: دار الفكر،
١٩٨٤ م. - ١٥ مج.

١٠٤ - الطرماح، الطرماح بن حكيم بن الحكم، ١٢٥هـ - . ديوان الطرماح / تحقيق عزة حسن. ط ٢. - بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠٥ - العباسي، بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العبادي، ٨٦٨ - ٩٦٣هـ. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. - مطبعة السعادة.

١٠٦ - ابن عبد البر القرطبي، جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري المالكي، ٣٦٨ - ٤٦٣هـ. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / تحقيق وتعليق حواشي وتصحيح مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. - [د - م]: مؤسسة قرطبة، ١٩٨٧م. - ١٧ ج.

١٠٧ - عبيد الله عبد الرحيم عسيلان. حماسة أبي تمم وشروحها: دراسة وتحليل. - السعودية: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

١٠٨ - عبد الله البكري، أبو مطر عبيد الله بن زياد بن طبيان، ٧٥هـ - . سمط اللآلئ / تحقيق عبد العزيز الميمني. - [د - م]. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ = ١٩٦٣م.

١٠٩ - العجلوني، أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي الدمشقي، ١٣٦٢هـ. كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. - تحقيق أحمد القلاش. - القاهرة: دار التراث، (١٩٧ -). - ٢ ج.

١١٠ - عدي بن زيد، عدي بن زيد بن حماد بن يزيد العبادي التميمي، ن ٣٥ ق هـ - . ديوان عدي بن زيد العبادي / تحقيق محمد جبار المعين. - بغداد: دار الجمهورية، ١٩٦٥م.

١١١ - العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى ابن مهران، ٣٩٥هـ. جمهرة الأمثال / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطاش. - القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٤هـ، - ١٩٦٤م.

١١٢ - ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، ٥٩٧ - ٦٦٩هـ. المقرب / تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. - بغداد: مطبعة الريحاني، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١١٣ - ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي، ٦٩٤ - ٧٦٩هـ. شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك. - القاهرة: إدارة المعاهد الأزهرية، تفتيش العلوم الدينية والعربية، ١٩٧٩.

١١٤ - العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله الضرير النحوي الحنبلي البغدادي، ٥٣٨ - ٦١٦هـ. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. - القاهرة: دار المنار للنشر والتوزيع، [- ١٩٧]. - ٤ ج.

١١٥ - العليمي، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، ١٠٦١هـ. - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، [١٩٠٠]. - ٢ ج ١ × ١ مج.

١١٦ - ابن العماد العسكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، ١٠٣٢ - ١٠٨٩هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. - [د - م]: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م. - ٨ ج ٤ × ٤ مج.

١١٧ - العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، ٧٦٢ - ٨٥٥هـ. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. - بيروت: دار صادر. - بهامش خزانة الأدب.

١١٨ - العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد،
٧٦٢ - ٨٥٥هـ. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . -
القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه،
[١٩--] . - ٢ ج.

١١٩ - الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، ن ٣٥هـ - . ديوان الأدب: أول
معجم عربي مرتب بحسب الأبنية / تحقيق أحمد مختار عمر؛ مراجعة
إبراهيم أنيس. - القاهرة: مجمع اللغة العربية، المراقبة العامة للمعجمات
وإحياء التراث، ١٩٧٤م. - ٤ ج.

١٢٠ - ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب،
٣٩٥هـ - . الصاحبي في اللغة / تحقيق أحمد صقر. - القاهرة: مطبعة
عيسى الحلبي، ١٩٧٧م.

١٢١ - ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب،
٣٩٥هـ. معجم مقاييس اللغة / تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون. -
ط ٢. - القاهرة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٩هـ -
١٩٦٩م. - ٦ مج.

١٢٢ - الفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد، ٣٩١هـ - . الإفصاح في شرح
أبيات مشكلة الإعراب / تحقيق سعيد الأفغاني. - بنغازي: منشورات جامعة
بنغازي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٢٣ - الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، ١٤٤ -
٢٠٧هـ. معاني القرآن / تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد
علي النجار. - ط ٢. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،
١٩٨٠م. - ٣ ج.

١٢٤ - الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، ٣٨ - ١١٠هـ. ديوان
الفرزدق. - بيروت: دار صادر، ١٩٦٦. - ٢ مج.

١٢٥ - الفرزدق، أبو فراس همام ابن غالب بن صعصعة، ٣٨ - ١١٠هـ. ديوان الفرزدق / شرح وضبط وتقديم علي فاعور. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م. - ٢ ج ١ x مج.

١٢٦ - القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عبدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان البغدادي، ٢٨٢ - ٣٥٦هـ. كتاب الأمالي. - بيروت: دار الآفاق الجديدة، [١٩٧-]. - ٢ ج ٢ x مج.

١٢٧ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. أدب الكاتب / تحقيق وتعليق محمد الدالي. - ط ٢. - بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

١٢٨ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. تأويل مشكل القرآن. - ط ٣. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١م.

١٢٩ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. عيون الأخبار / شرح وضبط وتعليق يوسف علي الطويل، مفيد محمد قميحة. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م. - ٤ ج ٢ x مج.

١٣٠ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. المعارف / تحقيق وتقديم ثروت عكاشة. - ط ٦. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٣١ - القرشي، أبو يزيد محمد بن أبي الخطاب. جمهرة أشعار العرب / شرح وضبط وتقديم علي فاعور. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.

١٣٢ - القطامي، أبو سعيد عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد التغلبي، ن ١٣٠هـ. - ديوان القطامي / تحقيق ناصر الأسد. - ط ٢. - بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٣٣ - القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم بن

عبد الواحد بن موسى الشيباني، ٥٦٨ - ٦٤٦هـ. إنباه الرواة على إنباه
النحاة / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط ٢. - القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ١٩٨١. - ج ١.

١٣٤ - القيسي، يوسف القيسي المالكي، ١٠٦١هـ. شواهد الإيضاح. - محفوظ
عن الأسكوريال رقم (٤٥).

١٣٥ - لبید العامري، أبو عقيل لبید بن ربیعة بن مالك بن جعفر العامري،
٤١هـ. - ديوان لبید بن ربیعة العامري / تحقيق إحسان عباس. -
الكويت: [د - ن]، ١٩٦٢م.

١٣٦ - ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي القزويني، ٢٠٩ -
٢٧٣هـ. سنن ابن ماجة / تعليق محمد فؤاد عبد الباقي. - بيروت: المكتبة
العلمية، ١٩٥٤م. - ٢ ج.

١٣٧ - ابن مالك. شرح التسهيل. - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم
(١٠ ش) نحو.

١٣٨ - ابن مالك. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ / تحقيق عبد المنعم أحمد
هريدي. - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية.

١٣٩ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية / تحقيق أحمد عبد المنعم الرصد. -
رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية.

١٤٠ - مالك بن أنس، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر
ابن الحارث التيمي، ٩٣ - ١٧٩هـ. الموطأ / تعيين وتصحيح وترقيم وتخريج
أحاديث محمد فؤاد عبد الباقي. - [د - م]: دار إحياء الكتب العربية،
١٩٤٠. - ٢ ج.

١٤١ - المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام بن عبد الملك بن قاضي خان،
٨٨٨ - ٩٧٥هـ. كنز العمال: في سنن الأقوال والأفعال. - ط ٥. -

بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥. - ١٨ ج.

١٤٢ - مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ. تاج العروس من جواهر القاموس / تحقيق عبد الستار أحمد فراج. - الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٥. - ٢١ ج.

١٤٣ - مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كرشان القشيري النيسابوري، ٢٠٦ - ٢٦١ هـ. صحيح مسلم / شرح وتعليق وتحقيق الإمام النوري. - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٤ م. - ٥ ج.

١٤٤ - المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد التنوخي، ٣٦٣ - ٤٤٩ هـ. شرح سقط الزند / تحقيق مصطفى السقا وجماعة. - القاهرة: دار الكتب، ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م. - نسخة مصورة.

١٤٥ - المفضل الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن علي بن عامر، ١٧٨٥ هـ. - المفضليات / تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. - ط ٧. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣ م.

١٤٦ - المنذري، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد الشافعي، ٥٨١ - ٦٥٦ هـ. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف / ضبط وتعليق مصطفى محمد عمارة. - ط ٣. - بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٨ م. - ٤ ج.

١٤٧ - ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة الأنصاري المصري، ٦٣٠ - ٧١١ هـ. لسان العرب / تحقيق محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١ م. - ٩ مج.

- ١٤٨ - مهدي محمد ناصر الدين (شارح). شرح ديوان جرير. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.
- ١٤٩ - الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد إبراهيم النيسابوري، ٥١٨هـ - مجمع الأمثال / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط ٢. - بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م. - ٤ج.
- ١٥٠ - النابغة الذبياني، أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ن ١٨ ق هـ - . ديوان النابغة الذبياني / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . - القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م.
- ١٥١ - النابغة الذبياني، أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ن ١٨ ق هـ - . ديوان النابغة الذبياني / جمع وشرح وتعليق محمد الطاهر بن عاشور. - تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.
- ١٥٢ - النابغة الذبياني، أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ن ١٨ ق هـ - . ديوان النابغة الذبياني / شرح وتقديم عباس عبد الساتر. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م.
- ١٥٣ - النابغة الجعدي، أبو ليلى قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة العامري، ن ٥٠هـ. شعر النابغة الجعدي. - دمشق: منشورات الكتب الإسلامي، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٥٤ - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، ٣٣٨هـ - . شرح أبيات سيويه / تحقيق زهيد غازي زاهد. - النجف: مطبعة القرى الحديثة.
- ١٥٥ - ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم الوراق البغدادي، ٤٣٨هـ - . الفهرست / اعتناء وتعليق إبراهيم رمضان . - بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٤م.

١٥٦ - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، ٢١٥ - ٣٠٣ هـ. سنن النسائي / شرح جلال الدين السيوطي . - بيروت: دار الكتب العلمية، [- ١٩] . - ٨ ج - ٤ مج.

١٥٧ - الهروي، علاء الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد، ٧٢٢ هـ - الأزهية في علم الحروف / تحقيق عبد المعين الملوحي . - دمشق [د - ن]، ١٣٩١ هـ - ١٣٧٩ م.

١٥٨ - ابن هشام، جمال أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك . - المكتبة العصرية، [- ١٩٧] . - ٤ ج.

١٥٩ - ابن هشام، جمال أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. شذور الذهب . - القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، [١٩٠٠] . - ٢ ج - ١ مج.

١٦٠ - ابن هشام، جمال أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. شرح شذور الذهب: في معرفة كلام العرب / ترتيب وتعليق وشرح شواهد عبد الغني الدقر . - دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤ م.

١٦١ - ابن هشام، جمال أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. قطر الندى وبل الصدى . - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٣٦ م.

١٦٢ - ابن هشام، جمال أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. مغني اللبيب: عن كتب الأعراب / مقتبس وتعليق مارن المبارك، محمد علي حمد الله؛ مراجعة سعيد الأفغاني . - ط ٦ . - بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥ م.

١٦٣ - الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، - ٩٧٥ هـ. كنز العمال: في سنن الأقوال والأفعال. - ط ٥. - بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م. - ١٨ ج.

١٦٤ - ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادى، ٥٧٤ - ٦٢٦ هـ. معجم الأدباء. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١ م. - ٥ مج.

١٦٥ - ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادى، ٥٧٤ - ٦٢٦ هـ. معجم البلدان / تحقيق فريد عبد العزيز الجندي. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠ م. - ٧ ج.

١٦٦ - ابن يعيش الحلبي، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن أبي السرايا الوصلي، ٥٥٦ - ٦٤٣ هـ. شرح المفصل. - بيروت: عالم الكتب، [١٩٨ -] . - ١٠ ج ٢ × مج.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المحتويات

٣	 مقدمة التحقيق
٥	 مقدمة المحقق
٩	 المبحث الأول: بدر الدين بن جماعة
٢٥	 المبحث الثاني: ابن الحاجب
٣٧	 شروح الكافية
٣٩	 المبحث الثالث: مخطوط شرح كافية ابن الحاجب
٤٥	 المبحث الرابع: منهج التحقيق
٤٩	 تحقيق كتاب شرح كافية ابن الحاجب للإمام بدر الدين بن جماعة
٥٣	 مقدمة الشروع
٥٧	 الكلمة والكلام
٦١	 الكلام وما يتألف منه
٦٦	 الأسماء المعربة
٦٨	 العامل
٦٩	 المعرب بالحروف
٧٣	 المعرب تقديراً
٧٤	 الممنوع من الصرف
٨٧	 المرفوعات
٨٧	 الفاعل
٩٢	 التنارع
٩٥	 مفعول ما لم يُسم فاعله

٩٧	المبتدأ والخبر
١٠١	مسوغات الابتداء بالنكرة
١٠٣	الخبر يكون جملة
١٠٥	وجوب تقديم المبتدأ
١٠٧	وجوب تقديم الخبر
١٠٨	تعدد الخبر
١٠٩	دخول الفاء في خبر المبتدأ
١١١	حذف المبتدأ
١١٢	حذف الخبر
١١٦	خبر إن وأخواتها
١١٧	خبر (لا) النافية للجنس
١١٨	اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)
١٢٠	المتصويات
١٢٠	المفعول المطلق
١٢٤	المفعول به
١٢٥	النداء
١٢٦	توابع المنادى
١٢٩	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
١٣١	الترخيم
١٣٣	المندوب
١٣٥	حذف حرف النداء
١٣٩	الاشتغال

١٤٢	التحذير
١٤٣	المفعول فيه
١٤٤	المفعول له
١٤٦	المفعول معه
١٤٩	الحال
١٥٤	التمييز
١٥٨	الاستثناء
١٦٣	خبر كان وأخواتها
١٦٥	اسم (إن) وأخواتها
١٦٥	اسم (لا) التي لنفي الجنس
١٧١	خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)
١٧٢	المجرورات
١٧٨	المضاف إلى ياء المتكلم
١٨٠	التوابع
١٨٠	النعت
١٨٢	العطف
١٨٦	التوكيد
١٨٨	البدل
١٩١	عطف البيان
١٩٣	المبني
١٩٤	المضمر
١٩٩	نون الوقاية

٢٠٢	ضمير الفصل
٢٠٣	ضمير الشأن والقصة
٢٠٥	أسماء الإشارة
٢٠٨	الموصول
٢١٩	أسماء الأفعال
٢٢٢	أسماء الأصوات
٢٢٣	المركبات
٢٢٤	الكنائيات
٢٢٧	الظروف
٢٣٤	المعرفة والتكرة
٢٣٦	العدد
٢٤٠	المذكر والمؤنث
٢٤٢	المثنى
٢٤٤	الجمع
٢٤٦	جمع المذكر السالم
٢٥٠	جمع المؤنث السالم
٢٥١	جمع التكسير
٢٥٢	المصدر
٢٥٥	اسم الفاعل
٢٦١	اسم المفعول
٢٦٢	الصفة المشبهة
٢٦٦	اسم التفضيل

٢٧١	 الفعل
٢٧٢	 الفعل الماضي
٢٧٣	 الفعل المضارع
٢٧٦	 نواصب الفعل المضارع
٢٨٦	 جوارم الفعل المضارع
٢٩٦	 فعل الأمر
٢٩٨	 فعل ما لم يُسم فاعله
٣٠٠	 المتعدي وغير المتعدي
٣٠١	 أفعال القلوب
٣٠٥	 الأفعال الناقصة
٣١٥	 أفعال المقاربة
٣٢٠	 التعجب
٣٢٣	 أفعال المدح والذم
٣٢٥	 الحروف
٣٢٦	 حروف الجر
٣٤٣	 إن وأخواتها
٣٥٣	 حروف العطف
٣٥٥	 حروف التنبيه
٣٥٦	 حروف النداء
٣٥٧	 حروف الإيجاب
٣٥٨	 حروف الزيادة
٣٦٢	 حرفا التفسير

٢٦٣		حروف المصدر
٢٦٤		حروف التحضيض
٢٦٥		حرف التوقع
٢٦٦		حرفا الاستفهام
٢٦٧		حروف الشرط
٢٧٠		حرف الردع
٢٧١		تاء التأنيث الساكنة
٢٧٢		التوين
٢٧٤		نون التوكيد
٢٧٧		خاتمة
٢٧٩		ثبت المصادر والمراجع
٤٠٣		المحتويات

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس